العلاقات التركية الإسرائيلية

(1949- 1960)

محمد محمود حمد الدوداني

إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم العدل المرسي

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة المنصورة



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : العلاقات التركية الإسرائيلية

المــــؤلف : محمد محمود حمد الدوداني

رقـم الإيداع :

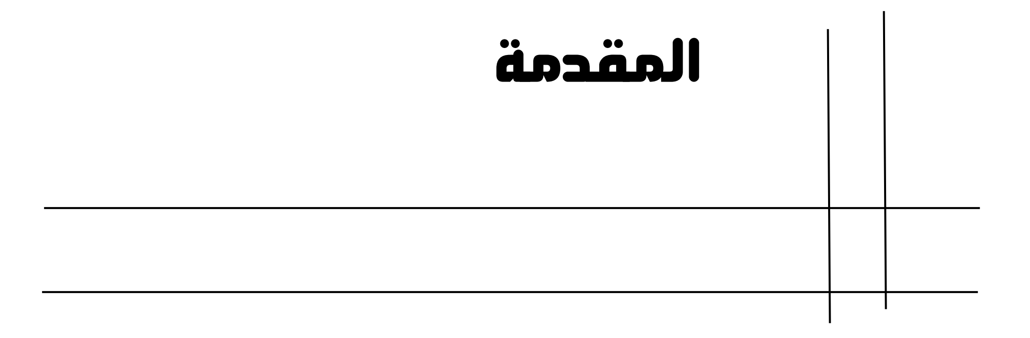
الطبعة الأولى 2012

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميـدان حليـم خلـف بنـك فيصـل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com



المقدمة

تقوم العلاقات الدولية فى المقام الأول وقبل كل شئ علي مصالح طرفي تلك العلاقة ، ولا تلام دولة تضع مصلحتها القومية فوق أي اعتبار آخر، إذ أن كل دولة ترسم سياستها وتتخذ قراراتها وفق أهدافها القومية ، ولكن هناك أيضا بعض المبادئ الخلقية والقيم الإنسانية التي لا مناص للدول من الالتزام بها لأنها تجد نفسها إزاء مسؤولية تاريخية إذا هي تجاهلتها أو خرقتها ، فإذا اتضح أن هذه المبادئ متفقة مع مصالح الدولة ارتفع صوتها عاليا فى الدفاع عن مصالحها باسم تلك المبادئ ، وإذا كانت مختلفة مع مصالحها حاولت إيجاد الفتاوي والمبررات لتفسير مواقفها المناقضة لتك المبادئ والقيم ، ولكن الذي يحدث عمليا فى معظم الحالات هو أن تضحي الدولة بجزء من مصالحها دون تعريض أمنها القومي للخطر، لكي تجعل سياستها متفقة مع المبادئ الخلقية التي طالما نادت بها ومع قواعد القانون والسلوك الدوليين .

وبالإضافة إلي ذلك فإنه يجب عدم نسيان أن العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية تقوم إلي حد كبير علي المنافع المتبادلة، ولا تستطيع أي دولة أن تتخذ موقفا دون مراعاة لمصالح الدول الأخري ، ولا أن تتبني قاعدتين تطبق أحداهما علي نفسها والأخري علي غيرها ،تلك الفكرة هي التي حددت طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية «1949-1960» موضوع الدراسة، وتكمن أسباب اختياره فيما يلي:-

- تعد تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل ، والذي اعتبرته إسرائيل إنجازا من الدرجة الأولي، خاصة أنه تم فى مطلع قيام الدولة العبرية التي راهنت عليه«الاعتراف» علي اعتبار أن تركيا ستكون مقدمة للدول الإسلامية الأخري التي تحذو حذو تركيا فى الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها .

– احتلت تركيا ركنا هاما فى المخططات الصهيونية قبل وبعد قيام دولة إسرائيل التي أرادت الالتحام جغرافيا بالبر الأوربي عبر الجسر التركي، والتي تتمتع بمركز استراتيجي هام من المنظور الإسرائيلي ، فعن طريقها يمكن لإسرائيل ضبط دول الجوار « الدول العربية » والتحكم فها بطريقة غير مباشرة، وبالإضافة إلي ذلك حاولت إسرائيل إنهاء تركيا داخليا من خلال مبدأ مصطفي كمال أتاتورك « سلام فى الداخل سلام فى العالم » أو من خلال تقوية العنصرية الطورانية وتحويل الاهتمام التركي إلي حيز جغرافي بعيد عن العالم العربي « تجاه آسيا الوسطي » .

– احتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولي فى سلم الأهداف الإسرائيلية لما لهذا من مدلولات بالنسبة إلي وجودها فى وسط بحر عربي غير مؤمن بفكرة وجودها، واعتبرت إسرائيل تركيا حلقة الوصل بينهما وبين الدول العربية التي تقيم معها علاقات مختلفة .

– تعد العلاقات بين البلديين « تركيا – إسرائيل » أقوي ارتباط استراتيجي تقيمه إسرائيل بعد ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ، بل فاق ارتباط إسرائيل مع تركيا ارتباطها بتلك الدول فى بعض الأحيان ، نظرا لاعتبار الإسرائيليين تركيا هي الصديق القريب جدا إليهم من حيث البعد الجغرافي .

– كانت تركيا تمثل بالنسبة للإسرائيليين أهم المراكز المتكاملة من الناحية السياسية والعسكرية والاستخباراتية من الدرجة الأولي ، وكان هذا نتيجة موقع تركيا الجيوستراتيجي ، ونتيجة علاقاتها الخارجية النشطة التي تجعل منها حليفا لا يوازي، ففي 1954 كانت تركيا عضوا فى ثلاث معاهدات دفاعية مختلفة الأولي: عضويتها فى الحلف الأطلسي- إلي جانب الدول الغربية الكبري ، والثانية: عضويتها فى حلف البلقان مع اليونان ويوغوسلافيا ، والثالثة: تحالفها مع الباكستان ، وجاءت توقيع معاهدة الدفاع التركية العراقية عام 1955 ، لتزيد من أهمية تركيا كحليف علي الصعيدين الدولي والإقليمي ، وبحكم موقعها من الدول العربية المعادية لإسرائيل اعتبر الإسرائيليون تركيا محطة هامة لجمع المعلومات والتجسس .

– تجلت أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية الجيدة علي مستوي الهجرة اليهودية إلي إسرائيل، إذ كانت تركيا تمثل جسرا لعبور اليهود المتجهين إلي إسرائيل من إيران وروسيا ووسط أسيا وأوربا الشرقية ومناطق أخري .

اعتبرت تركيا إسرائيل المفتاح الرئيسي لنادي الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، فى المقابل اعتبرت إسرائيل تركيا مفتاحا وموقعا استراتيجيا هاما للسيطرة علي ما يسميه الأمريكيون « كنوز العالم » أي الشرق الأوسط وباباً عريضا مشروعا لدخول أسواق القارة الأسيوية ، كما رأي الإسرائيليون فى تركيا أنها قادرة علي أن تشكل صالة العرض لكل ما تنوي إسرائيل تسويقها مما جعل العلاقات التجارية بين البلدين تحقق أعلي ميزان تجاري فى منطقة الشرق الأوسط ، وحدوث أعلي معدلات للتبادل التجاري بينهما لاعتماد إسرائيل علي تصدير الصناعات المختلفة لتركيا فى الوقت الذي تستورد منها المواد الغذائية المختلفة

وجود قواسم مشتركة بين تركيا وإسرائيل ساعدت فى تقوية العلاقات بينهما ويمكن اجمالها فى ما يلي :

أ- كون الدولتين لهما اطماع فى أراضي الغير فالأتراك التهمو أراضي الأرمن والأكراد ،أما إسرائيل فقد التهمت أرض فلسطين .

ب- اتبع كلتاهما أسلوب المجازر والاضطهاد والنفي والتنكيل لتنظيف مناطقها ، وحظيت تلك السياسة بالصمت من قبل الدول الكبري .

جـ- الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية فى كل منهما فى رسم السياسة الداخلية والخارجية لهاتين الدولتين .

د- كلتاهما تعتبر نفسها كما يعتبرها الغرب الدولة الديمقراطية الوحيدة فى هذه المنطقة من العالم والحلقة الأساسية فى أي سياسة أمنية أو اقتصادية عالمية .

- قام الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير فى توطيد العلاقات بين هاتين الدولتين اللتين اعتبرتهما الولايات المتحدة أهم القواعد الأمريكية التي تعتمد عليها خارج حدود الولايات المتحدة .

- وتهدف هذه الدراسة إلي كشف حقيقية الوجود اليهودي فى تركيا ونشاطه فى المجالات المختلفة، وحقيقية الموقف التركي من هجرة اليهود الأتراك إلي فلسطين و إسرائيل فيما بعد، فضلا عن محاولة إزالة الغموض عن الدوافع التي جعلت تركيا تعترف بإسرائيل وطبيعية العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فضلا عن أثر سياسة الأحلاف الغربية فى منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة فى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط .

– ومدي تأثير مشروع إيزنهاور علي العلاقات التركية الإسرائيلية ، بالإضافة إلي محاولة التعرف علي الموقف التركي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فضلا عن محاولة التعرف علي حقيقة العلاقات العسكرية بينهما والتى اتخذت شكل التحالفات العسكرية بينهما ودوافع تكوينها ، بالإضافةإلي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل ، إلي جانب معرفة الدور الأمريكي فى توطيد العلاقات «التركية الإسرائيلية» .

وقد وقع الاختيار علي عام 1949 كبداية للدراسة علي اعتبار انه العام الذي اعترفت فيه تركيا بإسرائيل ، وتم فيه تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما، كما وقع الاختيار علي عام 1960 كنهاية لفترة الدراسة ، إذ أنه العام الذي شهد الانقلاب العسكري التركي بقيادة جمال جورسال وتأسست علي أثرة الجمهورية التركية الثانية ، وعليه شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية فترة من الركود في العلاقات السياسية والاقتصادية .

وقام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلي مقدمة وستة فصول وخاتمة :–

يعالج الفصل الأول الوجود اليهودي فى تركيا منذ هجرة اليهود إلي الدولة العثمانية فى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ويتضمن نشأة يهود الدونمة ، وتحالف كل من اليهود والماسونيين مع جمعية الاتحاد والترقي ناهيك عن الحركة الصهيونية والدولة العثمانية مرورا بثورة 1908 ، وخلع السلطان عبد الحميد1909 ، بالإضافة إلي اليهود والحركة الطورانية ، فضلا عن النشاط اليهودي فى تركيا الحديثة بعد عام 1924 ، منتهيا بهجرة يهود تركيا إلي فلسطين المحتلة .

وجاء الفصل الثاني بعنوان اعتراف تركيا بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما ويحتوي علي الضغوط الخارجية للاعتراف التركي بإسرائيل ، والمتمثلة في الضغوط السوفيتية علي تركيا ، إلي جانب الضغوط الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا بعد عام 1945 ، فضلا عن محاولة تركيا الانضمام إلي المجلس الأوربي وحلف شمال الأطلنطي ، أما الضغوط الداخلية فتتمثل فى الضغوط التي قام بها يهود الدونمة والنخبة الحاكمة التي شهدت الحرب العالمية الأولي ، ثم ينتقل إلي قرار الاعتراف التركي بإسرائيل ، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما ، وشكل العلاقات منذ أن بدأت في عام 1950 وحتي 1960 .

ويناقش الفصل الثالث العلاقات التركية الإسرائيلية فى ضوء سياسة الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط متضمنا موقف كل من تركيا وإسرائيل من مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط 1950 – 1953 ، وأثر قيام حلف بغداد علي العلاقات بينهما بداية من التحالف التركي الباكستاني 1954 ، والتحالف التركي العراقي 1955 ، كما يتعرض إلي موقف كل من تركيا وإسرائيل من مشروع أيزنهاور وما انبثق عنه من أزمتي الأردن وسوريا .

ويحمل الفصل الرابع عنوان تركيا والصراع العربي الإسرائيلي ويتناول الموقف التركي من القضية الفلسطينية ، وبالتحديد لجنة التوفيق لحل القضية الفلسطينية ، ومشكلة اللاجئين ، ومشكلة تدويل القدس، ثم يتعرض هذا الفصل إلي الموقف التركي من مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس ، وينتهي بالموقف التركي من الاعتداءات إسرائيل علي مصر والمتمثلة في غارة غزة 1955 ، واشتراكها في العدوان الثلاثي علي مصر 1956 .

ويدور الفصل الخامس حول العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ويتناول التعاون العسكري بينهما واتفاقية 1954 ، والتحالف المحيطي لعام 1958 .

ويتضمن الفصل السادس العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل ، ويحتوي علي العلاقات التجارية بينهما والتي تمثلت فى الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الطرفين التركي والإسرائيلي ، والصادرات الإسرائيلية إلي تركيا ، والصادرات التركية إلي إسرائيل، والميزان التجاري بينهما ، فضلا عن العلاقات فى مجالات التصنيع والتشييد والبناء ، إضافة إلي العلاقات في مجالي السياحة والدعاية .

وقد واجه الباحث العديد من الصعوبات من أهمها صعوبة الحصول على الوثائق التركية والإسرائيلية لخضوعها لقانون حظر الوثائق الذى لايسمح بالاطلاع عليها إلا بعد مرور أكثر من خمسين عام ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن الباحث من الحصول على بعض الوثائق العبرية خاصة وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية والتى أماطت اللثام عن طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية خلال فترة الدراسة .

كما استعان الباحث بمجموعة كبيرة من وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة والمودعة فى دارالوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان الأرشيف السري الجديد .

ويرمز له بـ [ا.س.ج] ، تلك الوثائق التي كشفت عن مجموعة كبيرة من الحقائق مما ساعد علي فهم حقيقية العلاقات التركية الإسرائيلية وتفسير زواياها المختلفة .

كما استعان الباحث بوثائق عابدين ، وبالتحديد المحفظة التي تتناول تركيا تحت رقم133 والتى تتناول السياسة الداخلية فى تركيا من عام 1936-1946 كما استعان الباحث بالوثائق البريطانية وخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة Foreign Office ، والتي يرمز لها بـ [F.O] والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

كما استعان الباحث أيضا بمجموعة الوثائق العربية المنشورة منها رسالة السفير البريطاني لوثر التي أرسلها إلي وزير خارجية بلاده من استانبول فى مايو عام 1910 . فضلا عن مضابط جلسات مجلس الأمة المصري «1957 – 1958 »علاوة علي الوثائق الأمريكية والبريطانية المنشورة مثل مجموعة :

Foreign Relation Of United States

F.R.U.S ويرمز لها

Documents On International Affairs

ووثائق الأمم المتحدة :

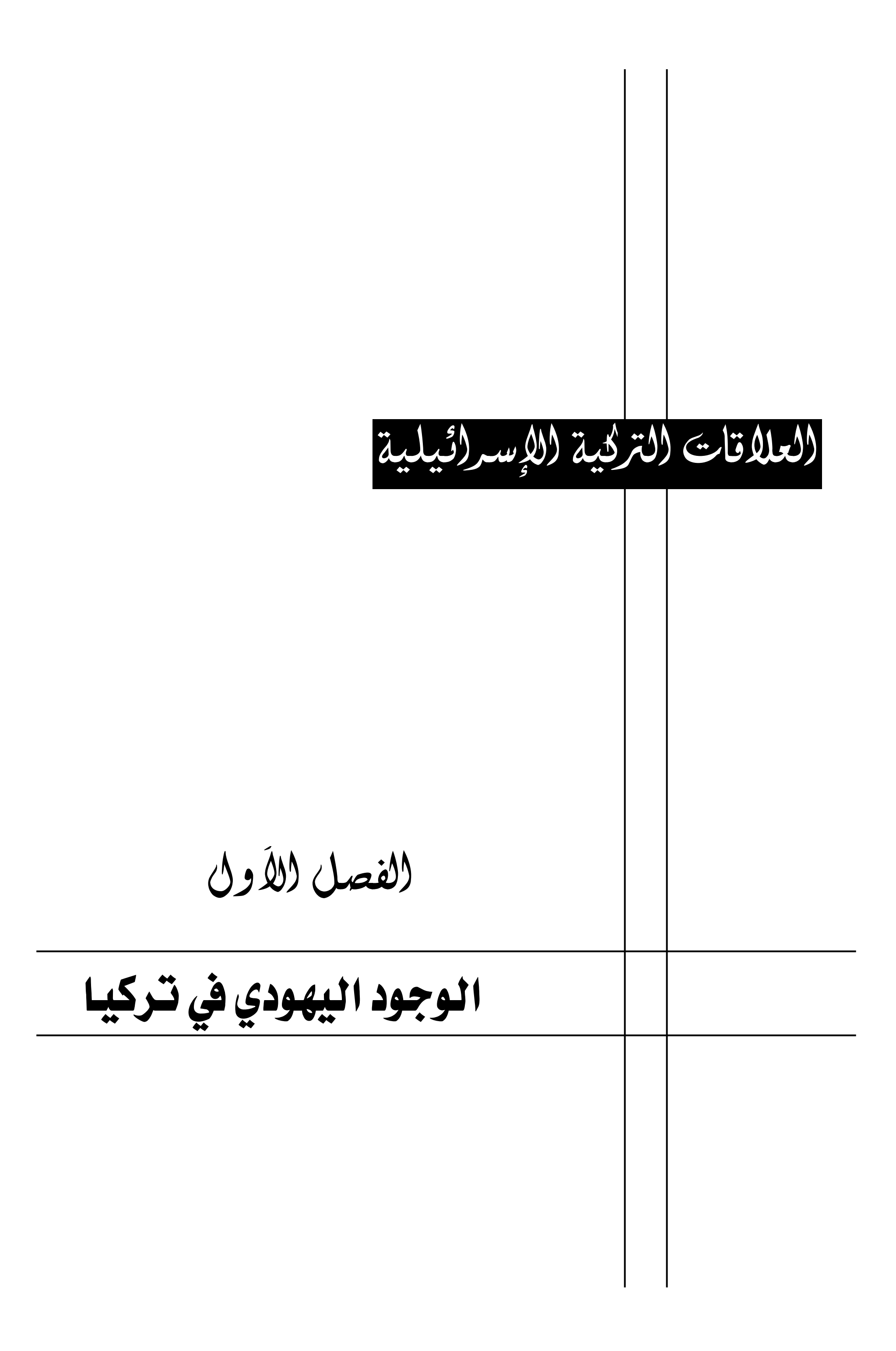
Year Book Of United Nation

ومن مصادر الدراسة الضرورية التي ساعدت فى توضيح بعض نقاط البحث رسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة التي نوقشت فى الجامعات المصرية .

كما اطلع الباحث علي مجموعة كبيرة من المراجع العربية والأجنبية والدوريات العربية والأجنبية .

وأخيرا لا يفوت الباحث إلا أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للسيد الأستاذ الدكتور / إبراهيم العدل المرسي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة المنصورة علي تفضله بالإشراف علي هذا البحث وعلي رعايته الجادة وإخلاصه فى تقديم العون والمساعدة للباحث ، وكان لتوجيهاته الأثر الكبير في أن يري هذا البحث النور .

وإذا كان من كمال الفضل شكر ذويه ، فإننى أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / طلعت إسماعيل رمضان - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، كما بخالص العرفان للمغفور له الأستاذ الدكتور محمد عبد الرءوف سليم أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس ، وخير من كتب فى تاريخ الحركة الصهيونية فحسبى أن مناقشته لهذا إضافة للبحث والباحث فالله أساءل أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته .


العلاقات التركية الإسرائيلية
الفصل الأول
الوجود اليهودي في تركيا

عاش اليهود في السلطنة العثمانية منذ إنشاؤها ، ولكن أعدادهم قد ذادت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وانتشروا في كافة المدن التركية الكبرى، وقد كون اليهود أحياء خاصة بهم وشاركوا في كافة أنشطة الدولة ، أما القرن السادس عشر فقد شهد أوج ازدهارهم في المجتمع، حتى انه وصف بالعصر الذهبي لليهود في الدولة العثمانية ، وتبدلت العلاقات الودية نوعا ما نتيجة لظهور حركات يهودية أطلق عليها حركات تحررية تهدف إلى هجرة اليهود إلى فلسطين ، وفى ظل سياسة التسامح العثماني تجاه اليهود ظهرت دعوة شبتاى زيفي لليهود والتى نظر إليها السلاطين العثمانيين بأنها تشكل خطرا على الدولة، مما اضطر زيفي إلى إعلان أسلامة واحتفاظه بيهوديته سرا هو وأتباعه والذي أطلق عليهم « يهود الدونمة» الذين تغلغلوا في كافة أوساط المجتمع العثماني.

في خضم تلك الأحداث كانت الدولة العثمانية إحدى البقاع التى اهتم الماسونيين بها وأنشؤا محافل في مختلف مدنها خاصة في عهد السلطان عبد العزيز (1860-1869)ولكن السلطان عبد الحميد أغلق معظمها، فيما عدا محفل سالونيك ، كما شهد عصر السلطان عبد الحميد 1876-1909 إنشاء جمعية الاتحاد والترقي بمشاركة فاعلة من اليهود وبخاصة يهود الدونمة الى جانب عناصر من أصول أجنبية ، فضلا عن الضغوط التى مارستها الحركة الصهيونية على السلطان عبد الحميد من اجل السماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، كما شهد عصر السلطان عبد الحميد تغزيه اليهود بالحركة الطورانية التى رفضت وجود عناصر أخرى في المجتمع العثماني مثل الأرمن واليونانيين والأكراد والعرب.

وقد أفضت أنشطة اليهود من خلال جمعية الاتحاد والترقي إلى قيام ثورة 1908 وخلع السلطان عبد الحميد في العام التالي ، وعلية سيطر اليهود على معظم المؤسسات العثمانية أبان حكم الاتحادين حتى إلغاء الخلافة العثمانية 1924

تمتع اليهود عقب إلغاء الخلافة العثمانية بمميزات سياسية واقتصادية في تركيا ، ولكن هؤلاء تجاوبوا مع الدعوة إلى الهجرة الى فلسطين وخاصة العناصر الفقيرة منهم.

***

أولاً : اليهود في الدولة العثمانية

1 - هجرة اليهود إلي الدولة العثمانية :

بدأت العلاقات التركية اليهودية بداية مبكرة منذ أن تأسست السلطنة العثمانية في القرن الرابع عشر حيث كون اليهود مجتمعا يهوديا بها تشكل من ثلاث مجموعات :

الأولي : اليهود الذين عاشوا في الدولة البيزنطية[1] ثم خضعوا للدولة العثمانية بعد سقوط القسطنطينية علي يد السلطان محمد الفاتح 1453 م[2].

الثانية: اليهود الذين هاجروا إليها من دول أوربا الشرقية نتيجة للعداء الشديد الذي تكنه لهم أوربا المسيحية نتيجة لما التصق بهم من تهمة صلب المسيح فظلوا طويلا يمثلون جنسا ودينا غير مرغوب فيهما أوربيا ، لذلك استعمل ضدهم كثيرا من العنف والقسوة وعليه هاجروا إلي اسطنبول بعد عام 1453 [3].

الثالثة : هجرة يهود أسبانيا إليها علي أثر سقوط غرناطة 1492 علي يد الملك الإرغوني « فرديناند » والملكة القشتالية « إيزبيلا » وعليه شرعت أسبانيا في تطهير البلاد من المسلمين واليهود الذين خيرتهم بين تغيير دينهم أو المغادرة ففضل قسم كبير منهم اعتناق المسيحية بينما فضل البعض منهم البقاء علي ملتهم اليهودية ، وقضي علي كثير منهم علي يد محاكم التفتيش الكاثوليكية فى حين فضل قسم آخر الهجرة خارج أسبانيا وبلغ عددهم قرابة 300 ألف مهاجروا إلي إيطاليا والبلقان [4]، ووصل قرابة 100 ألف منهم إلي تركيا في عهد السلطان « بايزيد الثاني » عام (1481- 1512 م)

(لمج)هاجر اليهود الذين كانوا يقطنون دولة الخزر إلي « أوربا الشرقية علي أثر انهيار دولتهم علي يد الروس فى القرن العاشر الميلادي » يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع دمشق 1999 ، ص 7 .

(□)هدي درويش : تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي في الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة شئون الشرق الأوسط ، 7 يوليو 2003 ، ص 61 .

(لح) Sir Pears Edwin : Life of Abdul Hamid، New York، 1974، P. 298.

(□)محمد نور الدين : تركيا في الزمن المتحول ، قلق اليهودية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتاب والنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 14، 15.

الذي أصدر أمرا إلي ولاته بأن لا يكونوا علي مقدار من الشر يسمح لهم برفض دخول اليهود إلي أراضي السلطنة وأي جزء فيها «فارضا عقوبة الإعدام علي المخالفين [5]، وتذكر أحدي المصادر الأجنبية » أن بقاء اليهود علي قيد الحياة وإنقاذهم وحمايتهم يرجع إلي الحكام المسلمين ويضيف إلي أن اليهود عاشوا تحت الحكم العثماني بسلام لكنهم كانوا يلاقون فى أوربا الشرقية ازدراء وكراهية قوية كانت تتفاقم من وقت لآخر لتنتهي بالمذابح » [6].

وانتشر اليهود واستوطنوا أرجاء الدولة العثمانية وخاصة مدنها الهامة وكونوا أحياء خاصة بهم فى أهم المدن التركية مثل اسطنبول وسالونيك وازمير وأدرنة وبورصة [7]، وقد ثار بايزيد الثاني علي نهج سلفيه محمود الأول ومراد الثاني (1326 – 1421) في منح اليهود حق تملك الأراضي فى المدن والريف [8].

كما أسند إليهم مهمة الإشراف علي سك العملة وإتاحة فرصة للعمل فى مجال الطباعة والتجارة بالإضافة إلي السماح لهم بممارسة شؤونهم الدينية وكان للحاخام اليهودي حق تمثيل جميع اليهود فى الدولة أمام الحكومة العثمانية [9]، كما كانت قضاياهم تنظر أمام المحاكم علي حسب الشريعة اليهودية [10].

(بر)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، ص 8 .

(تر)ج .هـ جانسن : الصهيونية وإسرائيل وآسيا ، ترجمة راشد حميد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1972 ، ص 16 .

(ير)لمزيد من التفاصيل راجع : صموئيل اتيجر اليهود في البلدان الإسلامية (1850 – 1950) ، ترجمة جمال الرفاعي ، مطابع السياسة بالكويت ، 1995 ، ص ص 158 ، 169 .

(سم)عايدة العلي سر الدين : دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية ، دار الفكر بيروت ، 1997 ، ص 332 .

(شم)هدي درويش : تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي ، ص 62 .

(لمح لمج)رفيق شاكر النتشة : السلطان عبد الحميد وفلسطين ، مكتبة مدبولي ، جـ 5 ، القاهرة ، 1990 ، ص 31

وبرز اليهود إلي حد كبير فى المجالات المختلفة فى عهد السلطان سليمان القانوني (1520– 1566) حيث عين السلطان أحد اليهود فى منصب المتحدث باسم الطائفة اليهودية ، كما أن معرفة اليهود باللغات الغربية وعملهم فى التجارة وخبرتهم فى شئون المال والصرافة وعلاقاتهم بالدول الأجنبية أتاح لهم فرصة تسلم وظائف فى الدولة وقت كانت الدولة العثمانية تشهد ازدهار وانتعاشا فى علاقتهم مع أوربا ، وفى هذا الوسط من الإيجابية بدا اليهود حياتهم من جديد [11]، ومما زاد من تمسك سلاطين الدولة العثمانية باليهود خبرتهم فى صناعة (البنادق ، المدافع) بل هم الذين جلبوها معهم إلي الدولة العثمانية لدي هجرتهم إليها [12].

وبرزت فئة الأطباء اليهود وأصبحت لهم مكانه مرموقة فى الدولة أشهرهم الحكيم يعقوب ودانيال فوتسيكا وجبريال – ويقال أن «السلطان محمد الفاتح مات مسموما نتيجة السم الذي أعطاه طبيبه يعقوب مقابل رشوة قدمها له يهود الدونمة » – [13]، وخلال القرن السادس عشر برزت شخصيات يهودية علي المسرح السياسي والاقتصادي فى الدولة العثمانية مثل ياسين نانس وكان ينتمي إلي يهود البرتغال ، وكان يعرف باسم ياسين دون جوال وكان يتعاطي الأعمال المالية والمصرفية وامتلك شركات تجارية وبحرية ، لذا كان يملك ثروة ضخمة وله اعتبار فى الأوساط السياسية الأوربية ، وبفضل الشركات التي أسسها كان يمد السلطان العثماني بمعلومات استخباراتيه ويشارك في اجتماع الديوان السلطاني بصفته مستشار يقدم تقارير عن الوضع المالي والاقتصادي للدول الأوربية وتشكيلاتها العسكرية ونظمها الحربية [14]، ويري البعض أن يهود اسطنبول كانوا يديرون نشاطات حوالي 20 مهنة مختلفة ، وتحولوا إلي همزة وصل بين فئات المجتمع مما يشبه الطبقة الوسطي اليوم [15].

(لمج)صالح زهر الدين : اليهود فى تركيا ودورهم فى قيام الحلف التركي الإسرائيلي ، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1998،ص 14،13 .

(□ لمج) **Lewis Bernard:The Emergency Of modern Turkey، London، 1961، P 207- 208**

(لح لمج)هدي درويش : تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي ، ص 62 .

(□ لمج)صالح زهر الدين : اليهود ودورهم فى قيام الحلف التركي الإسرائيلي ، ص 16 .

(بر لمج)عايدة العلي سري الدين : المرجع السابق ، ص 324 .

ومن الناحية الدينية سمح سلاطين آل عثمان لليهود ممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة فيذكر أن « السلطان أرهان بن عثمان الثاني سمح بإقامة حارة ومعبداً خاصاً لهم بمدينة بورصة لإقامة شعائرهم الدينية » ، وسار علي نهجه معظم السلاطين حتي عهد السلطان محمد الفاتح الذي رحب بهم وزاد من الامتيازات إليهم ، كما سمح لهم بإجراء شعائرهم وطقوسهم الدينية مع وضع صور فى معابدهم وبيوتهم وعدم منعهم قراءة التوراة بشكل علني [16]، وعلي ذلك اعتبر البعض القرن السادس عشر بمثابة العصر الذهبي أو الحقبة الذهبية من تاريخ اليهود فى الدولة العثمانية واستمر ذلك طويلا [17].

يمكن القول أن اليهود قد عاشوا فى الدولة العثمانية متمتعين بكل أوجه الحياة كأي مواطن عثماني مسلم ، ومع ذلك لم يحتفظوا بالجميل الذي قدمته لهم الدولة العثمانية بمجرد وصولهم إليها مهاجرين من الظلم الذي لحق بهم فى أوربا المسيحية من مشرقها إلي مغربها ومع ذلك عملوا علي ترويج الإشاعات وإطلاق الأضاليل والأكاذيب للتشنيع علي الدولة العثمانية فإستنبطوا القصص الخيالية للحط من الإسلام والمسلمين ، فكانوا يرسلون تلك الأخبار إلي صحافتهم فى أوروبا لنشرها علي أوسع نطاق بغية الإساءة لمن أحسنوا إليهم [18].

فسرعان ما تبددت علاقات الود بين الطرفين « العثماني واليهودي » ونبتت بذرة الشقاق بينهما وأصبح الطرفين علي طرفي نقيض فكان القرن السابع عشر هو بداية أفول نجم اليهود فى الدولة العثمانية حيث برزت خلاله حركات يهودية أطلق عليها « حركات تحريرية » تدعوا إلي هجرة اليهود إلي الأرض الموعودة بفلسطين ، وعليها حدث التوتر في العلاقات العثمانية اليهودية وبدأ تراجع الدور الارتقائي اليهودي فى حركة عكسية للحقبة الذهبية السابقة ، وهو ما عرف مرحلة العداء العكسي والانحطاط للنفوذ اليهودي فى الدولة العثمانية ، وقد دفع ذلك بعض السلاطين مثل مراد الثالث إلي القول : «ما الذي يحصل فيما لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء » [19].

(تر لمجا)هدي درويش : تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي ، ص 62 .

(ير لمجا)صالح زهر الدين : اليهود ودورهم فى قيام الحلف التركي الإسرائيلي ، ص 16 .

(سم لمجا)س . ناجي : المفسدون فى الأرض جرائم اليهود السياسية والاجتماعية عبر التاريخ ، العربي للإعلان والنشر ، القاهرة ، 1973 ، ص 312 .

(شم لمجا)صالح زهر الدين : اليهود فى تركيا ودورهم فى قيام الحلف التركي الإسرائيلي ، ص 16 .

ومع ذلك ظلت علاقة سلاطين آل عثمان باليهود تتسم بالود والتسامح علي الرغم من ظهور هذه الحركات إلي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فتذكر إحدى المصادر بأن : « السلطان عبد الحميد الثاني الذي ظهرت في عهده الحركة الصهيونية المنظمة التي طالبت السلطان بالسماح لهجرة اليهود إلي فلسطين التابعة لدولة العثمانية ، بأنه قد عامل اليهود معاملة طيبة فى دولته العثمانية ، ويشهد بذلك المقربين إليه من اليهود أمثال أرمتيوس تاميري » الصديق الشخصي للسلطان وقد صرح آخر ويدعى قابيدي قائلا « أنه من خلال الصداقة التي تربطني بالسلطان منذ سنوات طويلة كان لي الفرصة للتعرف علي معاملته الطيبة لليهود وكان كأي حاكم تركي يعطيهم المساواة أمام القانون كراعياه المسلمين وعندما تسلم الحكم أمر بإعطاء رواتب شهرية لحاخام تركيا الأكبر ، وبمعني آخر الحاخام كان يعامل معاملة كبار موظفي الدولة واتخذ تقليدا بأن يرسل سنويا فى عيد الفصح إلي حاخام القسطنطينية ثماني آلاف فرنك لتوزيعها علي فقراء اليهود فى العاصمة التركية [20]، ومن جهة أخري يؤكد شاهين مكاريوس وهو مؤرخ معاصر للسلطان عبد الحميد أن السلطان العثماني هذا عامل اليهود معاملة طيبة وانه في سنة 1896 انعم بالوسام الحميدي على حاخام ياشي الإسرائيلية بمصر كما منح «رابي أهارون من سميؤن » فى عام 1902 منحة الوسام العثماني الثاني[21]، وبالرغم من هذه المعاملة فقد فرق «السلطان» بين اليهودية والصهيونية هذا ما كان سببا رئيسيا في ظهور المؤامرة اليهودية الصهيونية الماسونية عليه وتم خلعه من السلطنة .

(20)عايدة العلي سر الدين : المرجع السابق ، ص 325 .

(21)حسان علي حلاق : دور اليهود والقوي الدولية فى خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (1908 – 1909) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 ، ص 60 .

2- **يهود الدونمة** [22].

سيطر علي اليهود منذ 1648م فكرة الخلاص من سيطرة الغير والتجمع تحت قيادة واحدة خاصة بعد تصاعد موجات العداء ضدهم فى أوربا الشرقية ، وآمن اليهود بفكرة المسيح (غير المسيح الذي يؤمن به المسيحيون والمسلمون) الذي يخلصهم من معاناتهم والتفوا حول يهودي يدعي (سبتاي زيفي 1626- 1675 م) الذي أعلن نبوته فى بيان أصدره خدمة ليهود العالم في عام 1648 م وعدهم فيه بالعودة إلي فلسطين « أرض الميعاد » وحدد عام الخلاص بعام 1666م ، كما دعي بني جلدته اليهود للالتفاف حوله ، لذلك أمن به الكثير من اليهود وأمدوه بالمال والذخائر تمهيدا لنقلها إلي أرض الميعاد ، فى تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية منشغلة في حروبها مما منح سبتاي فرصة كبيرة للدعوة لفكرة الخلاص والإيمان به ، ولكن سبتاي لقي معارضة عظيمة من حاخامات اليهود ، وأعلنوا أن سبتاي خارج عن التعاليم اليهودية ، ونتيجة لهذه الضغوط انتقل سبتاي من أزمير إلي الآستانة وانتقل معه الكثير من اليهود إليها ، ولكن الدولة العثمانية سرعان أن انتبهت إلي دعوته علي أثر الدعاء له فى المعابد بدلا من السلطان العثماني ، بالإضافة إلي العنف الذي حدث فى أزمير بين مختلف اليهود قبل رحيله إلي الآستانة ولذلك أصدرت السلطات العثمانية أمرا بالقبض عليه وحكم عليه بالإعدام لولا نصيحة المترجم الذي نصحه بإعلان إسلامه ، وفي هذه المحاكمة تبرأ سبتاي من كل ما وجه إليه من ادعاء النبوة ، واختار اسم محمد عزيز أفندي ولبس الجبة والعمامة ، وعين رئيسا لمؤذني القصر. وطلب من السلطان السماح له بالخروج لدعوة اليهود إلي الإسلام ، ولكنه بدلا من أن يدعوهم إلي الإسلام طلب منهم الإيمان به والالتفاف حوله ، وإعلان إسلامهم ظاهريا والتمسك باليهودية فى الباطن وضرورة لبس العمامة والجلباب وقراءة مزامير داود سراً كل يوم ، ولما مات سبتاي 1675م كان هناك أكثر من 200 عائلة فى سالونيك يعتنقون اليهودية سرا وأقام الساباتائيون علاقات قوية مع زعماء الطرق الصوفية وجمعية الاتحاد والترقي والمحافل الماسونية ومازال يهود الدونمة يمارسون أنشطتهم فى تركيا حتي اليوم [23].

(□□)تحمل كلمة الدونمة العديد من المفردات تصب فى معني واحد مثل العودة والرجوع والمسلم ظاهرا واليهودي ، باطنا فضلا عن المنافق والمرتدي والمستتر « هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية وأثرها علي البلاد العربية منذ قيام دولة يهود الدونمة 1948 وحتى نهاية القرن العشرين 1998 ، جـ 1 ، دار القلم ، دمشق 2002 ، ص 79 ، 80 ، لمزيد من التفاصيل راجع محمد عبد الحميد حرب : يهود الدونمة إلي الآن يحجون ويصومون ويدخلوا المساجد ، مجلة العربي ، ع فبراير 1980 ، ص 44 وما بعدها .

(لح□)محمد عبد الحميد حرب : العثمانيون فى التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات العثمانية القاهرة ، 1994 ، ص 77 ، هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ1 ، ص 50 وما بعدها .

وأخيرا يمكن القول بأن سبتاي زيفي قد بذر بذرة الدونمة في الدولة العثمانية المترامية الإطراف فكانت صالحه لنمو هذه البذرة « الأرض العثمانية » ومما ساعد علي نموها هو سياسة التسامح المفرطة التي قدمها سلاطين الدولة العثمانية لليهود بصفة عامة ، وللدونمة الذين شكلوا أكبر خطر على الدولة العثمانية من اليهود والقوي الخارجية المختلفة ، وذلك نظرا لتظاهرهم بالإسلام وهم يكيدون له فكانوا يمثلون دولة داخل دولة ، بل تعد سالونيك بمثابة ولاية يهودية تابعة للدولة العثمانية وساعدها على هذه الاستقلالية خطأ السلطان عبد الحميد بإبقاء اليهود فى سالونيك والتي كانوا يمثلون بها قرابة نسبة 71 ٪ من جمله سكانها حتي لا يصلوا للآستانة [24].

ولقد عمل الدونمة على هدم القيم الإسلامية فى المجتمع العثماني ، وعملت على نشر الأفكار الغربية والإلحاد وانتشار الماسونية والدعوة لهتك حجاب المرأة المسلمة واختلاطها مع الرجال وخاصة فى المدارس [25].

وقد هاجمت صحيفة سبيل الرشاد التركية فقالت فى مقال لها « فمن هؤلاء من هو مفتقر للعفة والجياد ومنهم من تقطعت صلاته بأهله وأسرته فمن الطبيعي أن يناصبك هؤلاء العداء لأنهم غرباء عن مجتمعك فيكشفون عن سبل الراحة أنهم يتظاهرون بالإسلام ويهتموا ببقاءهم بين المسلمين ويحصلوا على مكاسب ضمنية ويلقبون أولادهم ألقابا إسلامية وليس لهم أي علاقة بالإسلام بل ملأت قلوبهم بالأحقاد ويتخذون كافة التدابير لهدم الشعائر الإسلامية فإن وجدوا فرصة سانحة انتقموا من الإسلام وفعلوا كل شئ من شأنه فساد الحياة الإسلامية » [26].

3- اليهود وجمعية الاتحاد والترقي :

اختلف الكثيرون حول إنشاء جمعية الاتحاد والترقي ولكن أغلبهم اتفقوا علي أنها قد نشأت فى عهد السلطان عبد العزيز (1861م – 1876 م) ، وكان نشاطها قاصراً علي إصدار الصحف التي كانت تتمتع بحقوق خاصة عن طريق دوائر البريد الأجنبية الموجوده بالدولة [27].

(□□)علي محمد محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، دار النشر الإسلامية ، القاهرة ، د.ت ، ص 444.

(بر□)علي محمد محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص 444 .

(تر□)موفق بني مرجة : صحوة الرجل المريض السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية ، مؤسسة صقر الخليج الكويت ، 1984 ، ص 252 ، 253 .

(ير□)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ1، ص 106 .

وبعد أن تعرضت الجمعية لمقاومة من السلطات العثمانية ، سكنت إلي حد ما ، ولكن قد تم إعادة تشكيلها 1889 بغرض القضاء على السلطان عبد الحميد بزعامة رجل ماسوني الباني هو إبراهيم تيمو المعروف بأدهم ، حيث أتفق مع عدد من طلاب المدرسة الطبية العسكرية قي استانبول علي إنشاء ذلك التنظيم بهدف عزل السلطان عبد الحميد الثاني ، وكان منهم « إسحاق سكوتي ، وشركس محمد رشيد ، وعبد الله جودت ، وكرديان ، وقد باشروا أعمالهم فى جنيف أولا فى عام 1891م ثم انتقلوا إلي باريس وركزوا دعوتهم داخل صفوف الجيش بهدف تأليب الرأي العام ضد السلطان [28].

وبعد أن شكلت جمعية الاتحاد ورأت أنه من الضروري فتح أبوابها على مصراعيها من أجل ضم كافة شرائح المجتمع العثماني وطوائفه المختلفة ، ومن هنا فقد وجد يهود الدونمة الفرصة سانحة لهم للانضمام إليها ، حيث لعبوا دورا كبيرا فى تأسيسها وتنظيم نشاطها ، وهذه الجمعية لم تكن قاصرة إلي العناصر التركية فحسب بل انخرط في صفوفها كافة القوميات والأجناس والمذاهب المختلفة [29].

ولوحظ منذ إنشاء جمعية الاتحاد انه لم يظهر عضو واحد من أصل تركي خالص فأنور باشا مثلا هو ابن لرجل بولندي وكان جاويد من الطائفة اليهودية المعروفة بالدونمة وكارصو من اليهود الأسبان القاطنين فى سالونيك ، وكان طلعت باشا بلغاري من أصل مجري اعتنق الإسلام ظاهرياً ، أما أحمد رضا أحد زعمائهم فى تلك الفترة فقد كان نصفه شركسياً والنصف الأخر مجرياً كما أن اليهوديان « نسيم روسو- نسيم مازلياج » من العناصر المؤسسة الفعالة فى حركة تركيا الفتاة ، كما أكدت الأحداث المعاصرة عظم نفوذ اليهود وكثرتهم الغالبة فى هذه الحركة [30]، وكان أصحاب العقول المحركة لهذه الحركة يهوداً أو مسلمين من أصل يهودي ، وأما العون المالي فكان يأتيهم عن طريق « الدونمة» ويهود سالونيك الأغنياء ، فضلا عن الأموال التى تأتيهم من الرأسمالية الدولية ، وهي فى الأساس صهيونية[31]، ويذكر أن المحاميين الثلاثة « منير سالم وجاويد وكارصوه قاموا بدور بارز في تأسيس وتوسيع جمعية الاتحاد والترقي المرتبطة برابطة متينة بالتشكيلات الماسونية .

(سم□)عبد الحميد الثاني : مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد عبد الحميد حرب ، دار الأنصار ، القاهرة ، 1978 ، ص 12- 61

(شم□)نوبار هوستان واخرون : تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة سامي الرداد ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1958 ، ص ص 15 – 16 .

(لمحلح)رفيق شاكر النتشة : المرجع السابق ، ص 118 ، Sir Pears Edouin : Op. Cit، P.P. 135-136.

(لمجلح)IPID

حيث تلقت جمعية الاتحاد والترقي مساعدات مالية من يهود الدونمة الذين كانوا يمتازون بامتلاكهم الكثير من الثروات خصوصا امتلاكهم لتجارة سالونيك [32]، ويؤكد ذلك السفير البريطاني « لوثر » في رسالة بعثها إلي وزير خارجيته 1910 ، جاء فيها « أن لجنة الاتحاد والترقي تبدو فى تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا تركيا مزدوجا ، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة ويمدها اليهود بالعقل المدبر والمال » [33].

وبذلك يمكن القول بأن اليهود وخاصة يهود الدونمة قد احتووا جمعية الاتحاد والترقي بل حولوها تابعة لهم لتنفيذ مأربهم وأهدافهم ، ومما زادهم من ذلك استخدام الضباط الاتحاديون من وقت لآخر قصور ومنازل يهود الدونمة لعقد اجتماعاتهم السرية ، كما أن جمعية الاتحاد والترقي جعلت فى أيديهم بعد يوليو 1908 « نظارة الناقصة » الأشغال العامة ، ونظارة الزراعة الذي تولي أمورهم « نسيم مازلياج » ، ونظارة التجارة التي يرأسها «جاويد » بمعني أنهم يملكون الثروة فى البلاد [34].

ولما كان السلطان عبد الحميد يعلم تماما حقيقية الدونمة فقد عمل علي بقاءهم في ولاية سالونيك ومنعهم من الوصول إلي الآستانة والسكنة بها بغية عدم السيطرة عليهم ، ونتيجة لتصلبه ضدهم عادوه عداوة شديدة ، فقاموا بالدعاية ضده لدي الشعب والجيش « خاصة جمعية الاتحاد والترقي » [35].

لذلك تعاون يهود الدونمة مع جمعية الاتحاد والترقي وسيطروا عليها بالفكر والمال ، ومما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما هو دفاع أعضاء الجمعية عن اليهود بصفة عامة والدونمة بصفة خاصة ، فمثلا ذكر رؤوف ليسكو أحد ضباط الاتحاد والترقي بقوله : «الغريب أن الدونمة حصرا في تلك المدينة أي سالونيك يتهمون بالطمع الشديد لانشغال أكثرهم بالتجارة ، وهؤلاء كانوا أشد صراعا من أجل الحرية من غيرهم من المسلمين ، فإننا أثناء صراعنا من أجل الحرية حصلنا علي مساعدات وتضحيات حاسمة من الدونمة ، وأن حبهم الشديد للحرية عمل علي حرص هذه الجماعة على جمع المال والثروة ، وأوقع الشبهة في قلوب بعض أعضاء الجمعية فترة من الوقت ، والواقع أن بعض الجهلة من المسلمين فى سالونيك كانوا لا يحسنون الظن بإخوانهم فى الدين أي الدونمة بناء علي بعض المظان الباطلة التي تدور حولهم منذ أزمان بعيدة » [36].

(□لح)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 61 .
(لح لح)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ 1 ، ص 110 .
(□لح)نفسه : ص 11 .
(بر لح)علي محمد محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص 444 .
(تر لح)موفق بني مرجة: المرجع السابق ، ص 254 ، 255 .

4- اليهود والماسونية :

كانت الجمعيات الخطيرة ولا تزال من أهم المؤسسات التي أعتمد عليها اليهود لتنفيذ أعراضهم والوصول إلي هدفهم ، وقد ينشيء اليهود جمعيات لهذا الغرض أو يوعزون بإنشائها ، وقد يجد اليهود جمعيات ما أنشئت لهدف ما فيندسون فيها ويسعون إلي السيطرة عليها وتوجيهها لمآربهم ولا تكاد توجد جمعية سرية وخطيرة إلا وكان اليهود يعيشون فيها من خلف الستار (37).

ودائما ما يؤكد اليهود علاقاتهم بالجمعيات الماسونية فمثلا الحاخام اسحق وايز (1819- 1900) قال أن « الماسونية مؤسسة يهودية كل ما فيها من ألفها إلي يائها يهودي ، وتاريخها فرائضها حياتها ومراسمها كلمات المرور وكلمات السر فيها وفي توضيحاتها أنها يهودية من البداية إلي النهاية (38).

ويشير البعض إلي أن الماسونية نشأت كحركة تنظميه خفيه قام بها علي الأرجح حاخامات اليهود ، وتهدف إقامة تنظيم يهودي يهدف إلي إقامة مملكة صهيونية عالمية ، وهي عند مؤسسيها حركة ذات هدف يهودي بحت وذات طابع عالمي (39).

ومما سبق يمكن القول بأن الماسونية واليهودية كانتا تمثلان وجهين لعملة واحدة يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا لا انفصام فيه ، فإذا وجدت إحدهما وجدت الأخرى .

بدأت الماسونية فى الانتشار داخل أراضي الدولة العثمانية منذ وقت بعيد ، كما انتشرت فى دول عديدة ، ولكنها اختلفت فى الدولة العثمانية فظهرت بها الماسونية الرمزية عام 1738 م في منطقة كورفو تحت رعاية المحفل الأعظم الإنجليزي ، ويقول الأب لويس عن موقف تركيا من الماسونية « كانت تركيا من بين أوائل الدول التي ناهضت الماسونية منذ عام 1747 وأن من بين قوانينها ما يحظر علي العثمانيين تشكيل الجمعيات السرية ، ومنذ ذلك التاريخ قامت السلطات العثمانية بإغلاق كل المحافل الماسونية، ولكن ذلك الأمر لم يمنع وجود محافل في اسطنبول وأزمير » ، وتعد فترة حكم السلطان عبد العزيز (1860- 1869) فترة النشوء الحقيقي للمحافل الماسونية فى الدول العثمانية (40).

(يرلح)أحمد شلبي : اليهودية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط 18 ، القاهرة ، 1988 ، ص 32 .

(سملح)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 32 .

(شملح)هدي درويش : حقيقة يهود الدونمة فى تركيا بالوثائق ، عين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 44 .

(لمح□)لمزيد من التفاصيل عن المحافل الماسونية في الدولة العثمانية راجع : جورج زيدان : تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها حتى اليوم ، دار الجيل ، بيروت ، 1982 ، ص ص 144- 148

اختار الماسونيون سالونيك لتكون مركزا لتجمعهم ونشاطهم وذلك لعدة أسباب منها :

1- وجود أغلبية يهودية بها والتي بلغت قرابة 100.000 نسمة منها 20.000 من يهود الدونمة من إجمالي عدد سكانها البالغ 140.000 نسمة [41]، أي أن سالونيك كانت بمثابة دولة يهودية خالصة تتمتع باستقلالية خاصة عن بقية الولايات العثمانية .

2- بقاء محافل الماسونية فى سالونيك دون أن يقوم السلطان العثماني بإغلاقها علي الرغم إغلاقه لبقية المحافل التي نشطت في بقية أنحاء الدولة فى عهد سلفه عبد العزيز ، علي اعتبار أنها تقوم بنشطات سرية ، ولكنه قد أبقي علي المحافل فى سالونيك لكون اجتماعاتها تعقد فى بيوت بعض أتباع العقيدة الإيطالية التابعين للمحافل الماسونية والشرق الأعظم الإيطالي، أن انتماءهم إلي الجنسية الإيطالية يضمن لهم الحماية بحكم المعاهدات والتي أبرمتها الدولة العثمانية مع الحكومة الإيطالية ، ويسهل لهم نشاطاتهم واجتماعاتهم بتلك الصورة ليكونوا بنجاة من الخضوع لأوامر السلطات الأمنية من تفتيش منازلهم أو لقاء القبض عليهم أو يحاكموا أمام المحاكم العثمانية لأنهم يخضعون إلي المحاكم القنصلية الخاصة بناء علي المعاهدات والامتيازات الموقعة سابقا [42].

3- ضم الماسونيون لكثير من سكان سالونيك إلي محافلهم وأكثرهم من اليهود ، وهو نفس السبب الذي اختاره الاتحاديون لسالونيك لكي تكون مركزا لنشاطهم [43].

قدم أعضاء المحافل الماسونية فى سالونيك إغراءات كافية لأعضاء الاتحاد والترقي لكي ينضموا إلي محافلها لتوحيد العمل بينهما ، ومن بين هذه الإغراءات حمايتهم من قبل عيون السلطان العثماني ورجال الأمن ، فجعلهم الماسوني يتمتع بالحصانة الممنوحة للأجانب فى الدولة العثمانية ضد الملاحقة والتفتيش [44].

(لجـ□)رسالة لوثر سفير انجلترا فى اسطنبول إلي وزير خارجية إنجلترا بتاريخ 29مايو 1910 ، بشأن دور اليهود والماسونية فى الانقلاب العثماني 1908 ، وتحمل ملف رقم 139/ 800 في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ترجمة محمد توفيق حسين ، مجلة أفاق عربية ، ع 9 ، 3 مايو 1978 ، ص 58 .

(□□)صالح زهر الدين : يهود تركيا ودرهم فى التحالف التركي الإسرائيلي ، ص 25 .

(لحـ□)ارنست رامزور : تركية الفتاة وثورة 1908 ، ترجمة صالح أحمد علي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1960 ، ص 125 .

(□□)رسالة لوثر السفير الإنجليزي فى اسطنبول إلي وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ 29 مايو1910، ترجمة محمد توفيق حسين ، مجلة أفاق عربية ، ص 2.

وتؤكد ذلك رسالة السفير لوثر والتي أرسلها إلي وزير خارجية بريطانيا فى 29 مايو 1910 حيث تذكر أن « عمانويل كارصوة وهو يهودي ماسوني والذي أسس محفلاً في سالونيك قبل عدة أعوام تسمي بمحفل ماسيد يناريزورتا ، ويبدو أن كارصوة أقنع رجال تركيا القناة ضباطا ومدنين بالانتماء إلي الماسونية ، وهدفه من ذلك فرض النفوذ اليهودي غير المستساغ علي الأوضاع الجديدة في تركيا ، وكان يتظاهر بأنه يريد مساعدة رجال تركيا الفتاة فى تضليل جواسيس السلطان عبد الحميد ، ومنحهم الأمن في محفله الماسوني ، لأن هذا المحفل الماسوني الذي ينعقد فى بيت أجنبي يتمتع بالحصانة الممنوحة للأجانب في الدولة العثمانية ضد الملاحقة والتفتيش » [45]، واستطاع كارصوة ضم العديد من أعضاء الاتحاد والترقي مثل طلعت باشا ، وكان وزيرا للداخلية ، وجمال باشا ، واستطاع كارصوة « بذلك أقناع رجال تركيا الفتاة ضباطا ومدنين بالانتماء إلي الماسونية ، وهدفه فى هذا فرض النفوذ اليهودي علي الأوضاع الجديدة فى تركيا ومنحهم الأمان في محفله المسمي « ماسيدينا ريوزتا»[46] ، وقد قبل أعضاء تركيا الفتاة الانضمام إلي المحافل الماسونية بصفة خاصة لإحكام العمل السري[47] .

أدي تعاون الماسونيون وأعضاء تركيا الفتاة إلي نهج أيديولوجية معينة تتمثل في إزاحة المستبد عبد الحميد ، ورفعوا شعارات الحرية والإخاء والمساواة وجميعها من خلق الماسونيون، ونشروا النفور فى الدولة العثمانية وخاصة بين صفوف الجيش[48].

ومما يدل علي الاحتواء الشديد الذي قام به المحفل الماسوني في سالونيك لعناصر الاتحاد والترقي هو أن جعلت شعارها الحرية والمساواة الإخاء ، وهو نفسه شعار الماسونية الإيطالية وكانت ألوان علمها الأحمر والأبيض هي نفس ألوان المحافل في ايطاليا [49].

(بر□)رسالة لوثر : رسالة لوثر الى وزير خارجية انجلترا ، بتاريخ28مايو1910 ، ترجمة محمد توفيق ، ص 59 .
(تر□)هدي درويش : حقيقة يهود الدونمة فى تركيا ، ص 45 .
(ير□) Pear Edowin : Op. Cit، P. 885 .
(سم□)علي محمد محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص 444 .
(شم□)رسالة لوثر إلي وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ 29 مايو 1910 ، بشأن الماسونية في تركيا ، ترجمة مركز الدراسات العثمانية ، اسطنبول ، د.ت ، ص6 .

وذلك يبين التأثير الفعال لليهود علي جمعية الاتحاد والترقي ، ويؤكد ذلك أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بقوله « وكان هناك نوعان من الأعضاء أحدهما مرتبط بالمحفل الماسوني هذا كنا نطلق عليه اسم الأخ من الأب والأم ، وآخر غير مرتبط بالمحفل الماسوني فكنا نطلق عليه الأخ من الأب فقط ، ويعلق احد الكتاب الأتراك علي هذا بقوله » كان الضباط الاتحاديون فى الجيش الثالث تحت أمره الدولة يا تري أم تحت أمره وخدمة اليهودية » [50].

أدي خضوع جمعية الاتحاد والترقي بمختلف طوائفها لليهود وأصحاب الفكر الماسوني إلي شدة المعارضة للسلطان عبد الحميد ، ورفعوا شعارات معينة كالحرية والديمقراطية والإخاء والمساواة ، وكلها تؤكد أنها المعارضة وهي من أعمال الماسونيين [51]، ومما ساعدهم في معارضتهم الشديدة للسلطان عبد الحميد فتح السفارات الأجنبية أبوابها لهم لحمايتهم وتشجيعهم علي المعارضة للسلطان علنا وإسقاط حكمه وإنهائه [52].

يتبين مما سبق أن اليهود والماسونية سيطرو علي جمعية الاتحاد والترقي ، حتي أنهم كانوا بمثابة الموجه والمسيطر علي أعمال الجمعية لتنفيذ خططهم للوصول إلي تحقيق أهدافهم المتمثلة فى خلع السلطان عبد الحميد والسيطرة علي مقدرات الدولة كما سيأتي فيما بعد .

ولم تنتهي أعمال الماسونية باحتواء جمعية الاتحاد والترقي كما سبق بل امتدت يد الماسونية لتنسج خيوطها العنكبوتية حول رجال الدين الإسلامي والطرق الصوفية – أحدي العلامات البارزة من الناحية الدينية فى الدول العثمانية – حيث رأي العديد من الكتاب وجود علاقة بين الماسونية والبكتاشية – وهي أحد الفرق الصوفية – ويروي البعض « أنه سمع بأن هذه الطريقة مرتبطة ببعض المحافل الماسونية ، فى حين يذكر البعض الآخر أن بعض أصدقائه من المسلمين انضموا إلي الماسونية ويقول : « ولعل من الغريب أن يعتبر دراويش البكتاشية أنفسهم كالماسونية تماما ، وأنهم مستعدون للتآخي معهم ، ويطلق علي الماسوني باللغة التركية فرماسون وهي كلمة تثير النفور فهي تدل على الإلحاد في ألعن صفاته ، ويمكن أن يقال هذا عن البكتاشية الذين لا يتمتعون بالسمعة الحسنة عند بقية المسلمين حتي عند أصحاب الطرق الأخرى وأن كانت أسباب ذلك غير واضحة لي » [53].

(لمحـ بر)أورخان محمد علي: السلطان عبد الحميد الثاني حياته وإحداث عهده ، مكتبة الأنبار ، العراق ،1987 ص 286 ، ص 287 .

(لمجـ بر)علي محمد محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص 444 .

(□ بر)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ1 ، ص 110 .

(لحـ بر)أرنست رامزور : المرجع السابق ، ص 129 .

ويقول آخر فى نفس الموضوع « وخلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر قامت البكتاشية بالاشتراك مع الإنكشارية – الذين يشكلون جزء منها فى حركة الإصلاح –العثماني بنفس الدور الذي قامت به الماسونية فى حركة الإصلاح الأوربي ، وبعد القضاء على الإنكشارية استمرت البكتاشية التى كانت مرتبطة بالماسونية ، وقد أعاد فاضل بك تشكيل الطريقة بحيث ظلت شكلاً لحركة تركيا الفتاة لمدة تزيد عن القرن » [54].

ويعتقد أن البكتاشية تتعاطف سراً مع الشيعة ، وأن تحالفهم مع الماسونية وجمعية الاتحاد والترقي إنما كان بسبب تجديد الخلافة وإعادة القوة والهيبة لها ، في حين يرى آخرون عكس ذلك فيذكرون أن البكتاشية هدفت إلي السيادة الدينية التامة فى البلاد التي تصلها دعايتهم حيث كانوا يأملون بتحالفهم هذا تأسيس دولة بكتاشية فى ألبانيا ويرون أن السلطان عبد الحميد ارتاب من البكتاشين إبان الحركة الألبانية سنة 1880 .

وقد أدي تعاطف البكتاشية مع الأماني الألبانية حينما لاح انفصال ألبانيا عن الدولة العثمانية ، حيث تنازلت الدولة عن جزء من جنوب ألبانيا [55]، وهذا يوضح المدلول السياسي إلى جانب المدلول الديني ، وبسبب الاحترام والتقدير الذي يكنه أصحاب الطريقة المولوية لشخص محمد طاهر بك انضم العديد من أصحاب هذه الطريقة إلي جمعية الاتحاد والترقي ، ويعتقد أن المولوية كالبكتاشية تعتنق بعض الأفكار ولها بعض طقوس الماسونية وبعض الأفكار الماسونية كالسرية فى التعامل ، كما أنضم في وقت سابق كل من الشيخ نائلي أفندي وشادي أفندي وحاجي أحمد بك ، وغيرهم وجميعهم من قادة الطريقة المولوية ، إلي المحافل الماسونية ، وبذلك عملت الماسونية بدور المنسق بين نشاطاتها ونشاط جمعية الاتحاد والترقي والطرق الدينية مثل البكتاشية والمولوية [56].

وبذلك استطاعت الماسونية التغلغل فى صفوف الطرق الدينية كالبكتاشية والمولوية وكانت بمثابة همزة الوصل بينهما وبين جمعية الاتحاد والترقي .

(□ بر)نفسه .

(بر بر)نفسة : ص 131 .

(تر بر)رسالة لوثر إلى وزير خارجية انجلترا ، بتاريخ 29 مايو 1910 ، ترجمة مركز الدراسات العثمانية ،ص9 ؛ ارنس رامىزور : المرجع السابق ، ص 131 .

والأكثر من ذلك أن امتدت يد الماسونية لاحتواء شرائح أخري فى المجتمع العثماني داخل الإقليم التركي وخارجه ، فقام النافذون ، من اليهود بأقناع عدد كبير من البرجوازية المسيحية في لبنان بالدخول فى المحافل الماسونية للقضاء على الدولة العثمانية ، ولجأ المسيحيون بدورهم إلي وجهاء المسلمين للاشتراك معهم في هذه المحافل ، ولكن المسلمين فى بيروت لم يتجاوبوا كثيرا مع هذه الاتجاهات بدليل أنه لم ينضم إلي للماسونية سوي عدد قليل منهم ، وكانت بيروت قد شهدت افتتاح فروع للماسونية فى أراضيها لاسيما محافل الشرق الفرنسي. والإسكندرية فى عامي 1868 ،1869 [57] .

كما استخدمت الماسونية سياسة الترغيب والترهيب للطلاب بمختلف أعمارهم للانضمام إلي محافلهم فيذكر البعض « أن الماسونية كانت تعمل علي إجبار الطلاب علي الانضمام إلي محافلهم بطريقة ، الرشوة ومن كان يعزف عن المال والرشوة كان الماسون يلفقون له تهمة الانضمام إلي الجمعيات السرية الناهضة ليوقعوا به حتي يكون عبره لسواه من الطلاب الذين يرفضون الانضمام إليهم » [58] .

ومما سبق تبين أن الماسونية وهي الوجه الآخر لليهودية استطاعت بكل حنكة واقتدار ومما تتقنه من العمل السري ضم عناصر الاتحاد والترقي التي يمثل اليهود وخاصة الدونمة معظم أعضائهم بحجة توفير ملاذا أمنا لهم عند عقد اجتماعاتهم السرية بعيداً عن أعين السلطان العثماني .

ولم تنته أعمال الماسونية بضم ضباط الاتحاد والترقي والعناصر الثورية ، بل قامت بضم جماعات دينية فى محافلها وكان من بينها الجماعات البكتاشية والمولوية وهم من أكبر الطرق الصوفية في الدولة العثمانية انتشاراً وأقواها نفوذا حيث استطاعت جمعية الاتحاد والترقي استقطاب العديد من أعضائهما [59].

فضلا عن ضمها للبرجوازية المسيحية بالإضافة إلي ضمها لبعض الطلاب فى مختلف المراحل العمرية أي أن الماسونية استطاعت التغلغل فى كافة شرائح المجتمع التركي وحشدهم فى صفوفها .

(ير بر)رفيق شاكر النتشة : المرجع السابق ، ص 122 .
(سم بر)س . ناجي : المرجع السابق ، ص 314 .
(شم بر)أرنست رامزور : المرجع السابق ، ص 128 .

5- الحركة الصهيونية والدولة العثمانية :

عرفت الصهيونية بمفهومها الأوسع علي أنها أيدلوجية تعني جمع كل اليهود الذين هم خارج أرض الميعاد – أي فلسطين – فيها مرة أخري ثم إنشاء معبد سليمان من جديد علي جبل صهيون[60] .

وقد ظهرت هذه الأيدلوجية نتيجة لسياسة الاضطهاد التي عان منها اليهود فى مختلف بلدان العالم[61]، لذلك ظهرت حركات فكرية يهودية علي المستويات الفردية تنادي بعودة يهود الشتات إلي فلسطين[62].

علي اثر تلك الجهود الفردية المبعثرة هاجر إلي فلسطين في القرنين السادس عشر والسابع عشر قرابة ستة آلاف يهودي مهاجر عام 1839 أي بنسبة 2٪ بالنسبة لسكان فلسطين من العرب البالغ تعدادهم فى تلك الفترة ثلاثمائة ألف نسمة ، وفي عام 1845 زاد عدد اليهود في فلسطين إلي حوالي 11.800 ألف نسمة وإلي حوالي 24 ألفا فى عام 1882 [63].

ويذكر أنه قد حدث تجمع لليهود فى سيناء بهدف الانتقال منها إلي فلسطين ، ولكن تم طردهم منها [64]، وبعد ذلك قل تسلل اليهود إلي فلسطين حتي عام 1881 حيث حاول العديد من يهود روسيا الدخول إلي فلسطين علي اثر اتهامهم بالاشتراك فى تدبير مؤامرة لاغتيال قيصر روسيا « اسكندر الثاني » ، فطلب هؤلاء من السلطان عبد الحميد التصريح لهم بذلك والاستقرار بها ، ولكن السلطان رفض منحهم هذا التصريح وحد من هجرتهم إليها [65].

(لحه تر)ناشاقوطلي آي : الصهيونية وتركيا ، ترجمة أحمد فؤاد متولي ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ،1989 ، ص 21 .

(لجه تر)هـ ج جانست : المرجع السابق ، ص 23 .

(□ تر)لمزيد من التفاصيل راجع جيهان لأغد : القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، وزارة الدفاع الوطني ، بيروت ، 1973 ، ص ص 52 – 54 .

(لح تر)علي الدين هلال وسيد ياسين : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (1882– 1948) ، جـ1 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975 ، ص ص 143– 147 .

(□ تر)هاجر إلي سينا العديد من الأسر اليهودية للاستيطان في جبل الطور ، خاصة فى عهد السلطان سليم الثاني (1566– 1574) ، ولكنها لم تستمر طويلا ، وبعد أن تعرض اليهود بالأذى لرهبان دير سنت كاترين ، أصدرت الدولة العثمانية فرمانا يمنع هجرتهم إلي سيناء وطردهم منها (ليلي عبد اللطيف

(بر تر)ليلي عبد اللطيف أحمد : المرجع السابق ، ص 29 .

دفعت حركة الاستيطان اليهودية فى فلسطين السلطات العثمانية أن جعلت من القدس سنجقية مستقلا عن ولاية دمشق ، ومتصرفية لها اتصال مباشره بالباب العالي ، هدف السلطان عبد الحميد من هذه الإصلاحات الإدارية تقوية قبضة الحكومة المركزية فى الآستانة علي القدس حتي لا يتسلل اليهود إليها [66] .

علي الرغم من تلك القيود التي فرضتها الحكومة المركزية فى اسطنبول علي هجرة اليهود إلي فلسطين واصل اليهود عمليات التسلل إليها وإقامة بعض المستعمرات ، وقام بتمويلها فى أواخر القرن التاسع عشر « 1890 – 1895 » أثرياء اليهود [67].

وأسست 20 مستوطنة ظهرت فى الريف الفلسطيني خلال موجة الهجرة الأولي بين عامي « 1882 – 1904 » ، كما أنها لم تمنع المسئولين العثمانيين تحديدا من التحاور مع الصهيونيين وخصوصا بعدما صارت لهم بنية سياسية حقيقية فى ظل قيادة هرتزل عام 1897 [68]، الذي سعي إلي عقد المؤتمر الصهيوني ببال « بازل » فى سويسرا وقد حضره العديد من قادة اليهود في العالم ، حيث تجلي فيه نزوع الحركة الصهيونية لتأسيس كيان قومي يهودي في فلسطين [69].

في هذا المؤتمر أسست الدولة اليهودية علي حد قول هرتزل [70] ، لذلك عمل« هرتزل » علي مفاوضة حكام فلسطين الفعلين وهي (الدولة العثمانية) ممثلة في سلطانها عبد الحميد الثاني لهذا الهدف زار اسطنبول (1896 – 1902) خمس مرات نجح فى أحدهما أن يقابل السلطان بعد أكثر من خمس سنوات علي الاتصال [71].

(تر تر)ميم كمال أوكه : الأتراك وقضية فلسطين عبر التاريخ إلي يومنا هذا (1880 –1980) ، المركز العام للجمعية الثقافية القبرصية التركية ، قبرص ، د.ت ، ص ص 15–16؛ رفيق شاكر النتشة : المرجع السابق ، ص 30 .

(ير تر)ليلي عبد اللطيف أحمد : المرجع السابق ، ص 30 .

(سم تر)Handel، M. : Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement Palestine 1881-1908، Middle Eastern Studies، March 10 No.، 1947.

(شم تر)عالم الاستشراق السوفيتي : القضية الفلسطينية العدوان والمقاومة وسبل التسوية ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، موسكو ، ط2 ، 1984 ، ص 8 .

(مح ير)أنيس صايغ : يوميات هرتزل ، ترجمة هيلد شعبان صايغ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1968 ، ص 89 .

(مج ير)عبد العزيز محمد عوض : مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1883– 1914 ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1983 ، ص 28 .

وتقدم هرتزل بالمقترحات التالية :

1 – سداد ديون الدولة العثمانية والتي بلغت خمسين مليون جنية ذهبا (72)وتأمين ثلاثين مليون جنية استرليني لتسديد المبلغ الرئيسي مع جميع فوائده (73).

2 – بذل الجهود اليهودية لحل قضية الأرمن وتكريس الصحافة الأوربية وخاصة اليهودية منها لتوجيه المشاعر عن الموقف الأوربي تجاه قضية الأرمن وإقامة هدنة بين الدولة العثمانية والأرمن (74).

3 – تشكيل فرقة يهودية تقف إلي جانب الأتراك ضد الحركة القومية العربية والدفاع عن فلسطين (75).

4 – إعادة جزيرة قبرص للدولة العثمانية من انجلترا (76)، والتي حصلت عليها بمقتضي نصوص مؤتمر برلين سنة 1878 وزالت السيادة العثمانية عنها (77).

عرض هرتزل هذه المقترحات بنفسه أو عن طريق أحد أصدقائه المقربين إلي السلطان وقبل أن يلتقي هرتزل بالسلطان تقابل مع « عمانويل كارصوة » زعيم الماسونية اليهودية في سالونيك ومؤسس المحفل الماسوني بها ووضع الخطوط العريضة لمقابلة هرتزل مع السلطان 78 ولكن السلطان العثماني رد عليه عن طريق صديقهما« تفلسكي بقوله « إذا كان هرتزل صديقك قدر ما أنت صديقي فانصحه إلا يتقدم خطوة واحدة بهذا الشأن لا أستطيع أن أبيع قدما واحد من هذه البلد « فلسطين » لأنه ليس ملكي بل ملك شعبي

(□ ير)صالح زهر الدين : الأرمن شعب وقضية ، الدار التقدمية ، بيروت ، 1988 ، ص 177 .
(لح ير)لمزيد من التفاصيل راجع : ميم كمال اوكه :المرجع السابق ، ص 19 - 22 .
(□ ير)أنيس صايغ : المرجع السابق ، ص 40 .
(بر ير)صالح زهر الدين : المرجع السابق ، ص 177 .
(تر ير)أنيس صايغ : المرجع السابق ، ص 31 .
(ير ير) Ho Rose Hollowd : The Development of The Eurpean Nations 1870 – 1900 London 1905، p .p. 242 – 243.
[78] – صالح زهر الدين : الأرمن شعب وقضية ،ص 177 .

لقد ربح شعبي هذه الإمبراطورية وغزاها بدمه وسنفديها مرة أخري بدمائنا قبل ان نسمح بتمزيقها ، اثنتان من فرقي جاءتا من سوريا وفلسطين قاتلتا في بليفيا ، حتي آخر رجل لم يخضع رجالها بل سقطوا جميعا فى الميدان صرعي ، أن الشعب التركي هو مالك هذا الإمبراطورية إلا أنا لا أستطيع التخلي عن أي جزء منها يستطيع اليهود أن يوفروا ملايينهم حين تقسم الإمبراطورية قد يأخذون فلسطين مقابل لا شيء لكن لن تقسم إلا علي جثثنا لأنني لن اسمح بتشريحنا أحياء » [79]

وبذلك قطع السلطان عبد الحميد علي الحركة الصهيونية سبيلها من أجل الاستيطان اليهودي في فلسطين وتأسيس وطنا لهم بها وعلي أية حال كان السلطان عبد الحميد محكوماً باعتبارين رئيسين يفوقان الاعتبارات المادية وهما :-

أ- مكانة الدول العثمانية كمركز للخلافة الإسلامية وبالتالي مكانته كخليفة للمسلمين .

ب- خوف السلطان من أن يكون الاستيطان اليهودي في فلسطين علي نطاق واسع ويثير التوتر داخل الدولة مما يزيد من عوامل ضعفها[80].

وإزاء موقف السلطان العثماني من الحركة الصهيونية قرر الصهاينة بالاتفاق مع المحافل الماسونية اليهودية والقوي الخارجية خلع السلطان عبد الحميد حتي يتثني لليهود الهجرة إلي فلسطين تكوين وطن لهم بها .

6- **ثورة** 1908 **وخلع السلطان عبد الحميد** 1909 :

انضم الضباط الشباب الذين قاموا بأنشطة فى الجمعيات المختلفة إلي سباق احتواء الضباط الشباب من الجيش الثالث المرابط بمقدونيا ، وتم تأسيس جمعية « الحرية العثمانية » في قلب المحافل الماسونية في سالونيك ، وكان ذلك المحفل السري مرتبط بجمعية الاتحاد والترقي الموجودة بباريس ولم يمضي وقت قليل إلا أن قبلت جمعية الاتحاد والترقي اللجان الثورية الأرناؤوطية بينها الذين نادوا بالاستقلال والحكم الذاتي .

(شم ير)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ،ص 21 .

(لمحسم)أميرة محمد كامل الخربوطلي : العلاقات المصرية التركية « 1952 – 1970 » ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1979 ، ص 46 .

وبدأت جمعية الاتحاد والترقي حركتها الثورية بالاغتيالات وكان السلطان عبد الحميد مدركا لتلك الحركة التي تمارس نشاطها فى مقدونيا [81]، عن طريق التقارير التي تصل إليه، والتي تؤكد خطورة الوضع بعد ملاحظة تغيرات كثيرة ، لذلك فقد عمل علي إرسال لجنة تفحص الأمور لاسيما فى سالونيك في ربيع 1908 بقيادة ناظم بك الذي عين قائدا عسكريا لكن الأمور قد وصلت إلي نقطة اللاعودة لذلك فقد أصدرت الجمعية فى سالونيك أمراً بإعدام ناظم بك حيث أطلقت عليه النار فتم جرحه في سبتمبر 1908 [82]، كما قام الاتحاديون بقتل سامي بك مفتش الشرطة أمام فرقة المدفعية في سالونيك ، وهكذا بدأت جمعية الاتحاد والترقي القيام بعدة اغتيالات .

ورداً علي الضغط الحادث في استانبول تمرد كلاً من البنباشى أنور وهو من الضباط الشجعان بالجمعية ونيازي قائد منطقة « رسن » وأيوب صبري وصلاح الدين قائم مقام الأركان الحربية ، والبنباشي طوسون من الأركان الحربية حيث صعدوا إلي الجبال 1908 وبدأ تنفيذ عملياتهم الاغتيالية هناك ، فقامت الجمعية بقتل العديد من قادة الدولة ، وانضم إليها 3500 شخص من الأهالي في مانستر وبدأت دعايات تهب ضد الحكومة فى استانبول وتجمعت عصابة ارناؤوطين تبلغ 6.000 شخصا في موقع «فريزويك » الموجودة بالقرب من أسكوب بـ 50 كم وطالبوا بتطبيق الدستور وإلا تقدموا نحو استانبول [83].

وقد قام اليهود وخاصة الدونمة الذين دخلوا اسطبنول متجنسين بجنسيات أخري بنشر الدعايات المختلفة ضد السلطان عبد الحميد ، والتي تقول : « أن البلاد ترزح تحت الحكم المطلق وأن الحرية قد فقدت وأن السلطان يفتك بالعناصر المثقفة ويرميها من نوافذ القصر إلي البحر» وغيرها من الشعارات التي تقول : « أنه لا حرية فى الدولة العثمانية والاستبداد يخيم علينا » وكانت هذا من الشائعات الماسونية [84]كما دفع اليهود وجمعية الاتحاد والترقي المتظاهرين في كل من سالونيك ومانستر واسكوب ونسوس مطالبين بإعادة الدستور وقد هددوا بالزحف علي استانبول [85].

(لجسم)عمر فاروق يلمز : السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق ، ترجمة طارق عبد الجليل السيد ، دار نشر عثمانلي ، استانبول ، د.ت ، ص 148 .

(□سم)أرنست رامزور : المرجع السابق ، ص 147.

(لحسم)عمر فاروق يلمز : المرجع السابق ، ص 123.

(□سم)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، ج1 ، ص 108 .

(برسم)علي محمد محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص 458 .

ولقد قام السلطان عبد الحميد باستدعاء الصدر الأعظم « فريد باشا » ، وطلب منه القيام بعمل وزير الحربية لإخماد الثورة والسيطرة علي العصيان ، لكن فريد باشا الذي امتاز بحذره وقدرته رفض التدخل فيما يقوم بين المتمردين[86].

وردا علي رفض فريد باشا الذي ينتمي إلي الارناؤط قام السلطان بعزله من الصدارة ، وتعيين كوجوك سعيد باشا مكانه في 22 يوليو 1908 ، وفي اليوم التالي أصدر السلطان عبد الحميد أمرا بتطبيق الدستور للمرة الثانية ودعوة مجلس النواب للانعقاد [87].

وصاحب إعلان الدستور إلغاء الأحكام العرفية ، وعلي ذلك قدم إلي استانبول قادة الاتحاد والترقي وتدخلوا في كل كبيرة وصغيره في الدولة قاصدين من ذلك جعل أركان الدولة تحت سيطرتهم وبعد فترة اتخذت جمعية الاتحاد والترقي شكل حزب سياسي واستمرت في تنظيماتها السرية [88]، وسرعان ما سيطر الاتحاديون علي الوظائف الكبرى فى الدولة فشغلوا كبري النظارات مثل نظارة الداخلية والمالية والتجارة .... [89].

ولما سيطر الاتحاديون علي كافة الأمور فى تركيا لم يكن بمقدرتهم علي أثر قيام الثورة خلع السلطان عبد الحميد ، وذلك نظرا لمكانته كخليفة للمسلمين فضلا علي أنه كان لديه جيشا لا بأس به ، بالإضافة إلي أنه قد نفذ مطالب الثوار فقد أعاد الدستور وألغي الأحكام العرفية ، ولما عجز الاتحاديون ومن ورائهم اليهود عن خلع السلطان في يوليو 1908 اغتنموا الفرصة التي تسنح لهم بخلع السلطان عبد الحميد فجاءت أحداث 31 مارت إبريل 1909 .

(ترسم) SR Pears Edwone: Op. Cit، P. 288 .

(يرسم)عمر فاروق يلمز : المرجع السابق ص 125.

(سمسم)نفسه : ص 125.

(شمسم)رسالة لوثر : في 10 مايو 1910 ، ترجمة محمد توفيق ، المصدر السابق ، صفحات مختلفة .

فكشفت الوثائق بأن الإنجليز والاتحاديون واليهود هم الذين دبروا هذا الحادث ، فقاموا بقتل الصحفي حسين أفندي رئيس تحرير جريدة « سربتي » في الأسبوع الأول من إبريل 1909 ثم تمردت طوابير القناصة التي جئ بها من سالونيك بقصد حماية النظام الدستوري فاجتمعوا فى ميدان السلطان أحمد « بما فيه آيا صوفيا » وأخذوا يهتفون مرددين « نريد الشريعة » وأشاعوا الاضطرابات والفوضى بقدر استطاعتهم وطالبوا بإعادة المفصولين من الجيش أيضا [90].

كما انضم إليهم الدراويش والأئمة وعلماء الدين وفرق الجيش وكلية المعاهد الدينية [91]، وأثناء ذلك قامت بعض الصحف المعارضة للاتحاد والترقي وهاجمتهم ، ومن هذه الصحف كانت صحيفة سر سبتي لسان حال حزب الأحرار الذي يقوده الأمير صباح الدين حيث أخذت تطعن فى الجمعية وتنشر شيئاً من أسرارها [92].

وعلي الرغم من أن السلطان العثماني أكد للمتظاهرين بأن الشريعة بخير وانه ليس بمقدور أحد المساس بها ، إلا أن هؤلاء كان لهم مطالب أخري من بينها طرد أحمد رضا رئيس مجلس المبعوثان وهو ماسوني وحسين جاهد بك ، وجاويد بك ، ورحمي بك ، وطلعت بك ، وجميعهم من يهود الدونمة[93].

وكان صدي العصيان كبيراً ولم يكن معلوما من الذي أعده ، فقد اظهروا السلطان مسئولاً عنه ودفع إلي استانبول بالجيش الثالث المرابط بسالونيك وجيش آخر تشكل من خمس وحدات من بينهم اليهود وأطلق عليه جيش الحركة[94]، ووجدوا الفرصة سانحة للتقدم نحو الآستانة وقد تحرك الجيش من هناك إلي الآستانة وقد أكد محمود شوكت قائد حركة الاتحاد والترقي عند وصوله إلي اسطنبول فى رسالة إلي الصدر الأعظم ذكر فيها « أن بعض القشرة أشاع أن جيش الحركة جاء لخلع السلطان لذا فإنه ينفى ويكذب هذه الإشاعات وأكد أن ما جاء به هو لمساعدة الحكومة علي استتباب الأمن والقضاء علي الفوضي ومعاقبة المشاغبين » [95].

(لمحشم)عمر فاروق يلمز : المرجع السابق ، ص ص 131 – 132 .

(لمجشم)عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، ج2 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 106 .

(□شم)المؤيد : بتاريخ 20 إبريل 1909 ، ص 4 .

(لحشم)حملي مراد : مصطفي كمال أتاتورك ، دار المعارف ، القاهرة د.ت ،ص 40 .

(□شم)عمر فاروق يلمز : المرجع السابق ، ص ص 132– 133 .

(برشم)أورخان محمد علي : المرجع السابق ، ص 180 .

إلا أن الأمر كان عكس ذلك تماما حيث كان في نية الجمعية خلع السلطان منذ ثورة 1908 ، لكن الظروف المحيطة في اسطنبول وبقية الولايات العثمانية حين ذاك لم تساعدهم علي فعل ذلك رغم إصرارهم ، فقد قال أنور بك لأحمد رضا في 20 سبتمبر 1908 « أن السلطان لابد أن يخلع لان بقاءه علي العرش يعد بمثابة موت للبلاد ، وأنه يمكن أن يعتمد علينا لو أبقيت علي حياته ولكنه لا يستطيع أن يطلب شيئا آخر خلاف ذلك »[96] .

ويذكر أنه في 13 إبريل عام 1909 وقعت ثورة مضادة فى اسطنبول للقضاء علي الثورة وقامت حامية الآستانة وأركان السري وفئات شعبية تطالب بمطالب عديدة منها عزل القوي الماسونية والدونمة وقد لخصوا مطالبهم بما يلي :

1- إحياء الشريعة .

2- عزل الصدر الأعظم وناظري الحربية والبحرية .

3- طرد أحمد رضا بك وحسين جاهد بك وجاويد بك ، ورحمي بك وطلعت بك وإسماعيل بك من المجلس .

ولكن جيش الحركة القادم من مقدونيا بقيادة محمود شوكت استطاع التغلب عليها وحاصر قصر السلطان[97]، وبعد أن وصل قادة الانقلاب إلي استانبول قام محمود شوكت بتكوين المحكمة العسكرية العرفية التي بدأت تطبيق أحكامها على المتهمين ، فنصبت المشانق وأعدمت الكثير من الرجال التابعين للسلطان ، متهمة إياهم بالوقوف خلف أحداث 31 مارت[98] .

ويؤكد البعض بأن اليهود هم الذين خلقوا حادث التمرد هذا حتي يصلوا إلي خلع السلطان ويضيف بأن معظم وثائق الحادث ومضابط المحاكم العسكرية الخاصة بذلك الحادث محفوظ لدي « مدحت شكري » من رؤساء الاتحاد والترقي[99]

(ترشم)المؤيد: بتاريخ 25 إبريل 1909 ، ص 1 .
(يرشم)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 73،72 .
(سمشم)أورخان محمد علي : المرجع السابق ،ص 181 .
(شمشم)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 73 .

وقد علم السلطان عبد الحميد بتحرك الجيش من سالونيك عن طريق موظفي البنك العثماني فى استانبول ، وأوصي مجموعة من الرجال المقربين للسلطان وعلي رأسهم ناظم باشا بإيقاف حركة الجيش قبل وصولها إلي مقر الخلافة « الآستانة » ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض بشده كما رفض خروج الجيش المرابط فى استانبول من ثكناته حتي لا يرق دماء جنده ، ومن أجل ذلك أعرب السلطان رغبته فى التنازل عن الحكم ، حيث اقترح ذلك علي توفيق باشا قائلا « مادمتم لا تريدوني فإنني مستعد للتنازل عن العرش لأخي ، لكن يجب تأليف لجنة تقوم بالتحقيق عما إذا كانت لي أدني علاقة لحادثة 31 مارت [100].

وجاث بعض ضباط الحرس علي ركبهم أمام السلطان عبد الحميد طالبين منه السماح لهم بتشتيت جيش الحركة ، فلم يقبل السلطان ذلك قائلا « أيها الباشوات أنني خليفة للمسلمين لذا لن أدع المسلمين يتقاتلون »[101] .

وحتي لا يحدث صدام بين ضباط وجنود الحرس السلطاني وجيش الاتحاد والترقي قام السلطان « عبد الحميد » بإخراج الجنود ، وصرف الخدم من القصر وأصبح السلطان هو وأسرته وحيدين فى ظل الحصار الشديد ، وفي الوقت الذي وصل فيه العديد من قياديي الجمعية الهاربين علي أثر أحداث 31 مارت إلي خادم كوي ومنهم رحمي بك وحسين بك وجاويد بك وطلعت بك وكارصو أفندي[102]، وجميع هؤلاء من اليهود ويعتقد بأنهم دعوا بهذه السرعة البالغة للمشاركة فى الجلسة السرية التي عقدتها الجمعية لخلع السلطان[103].

وأرسلت البرقية بتاريخ « 5 إبريل 1909 وجاء فيها : « الرجاء إبلاغ البكوات حسين جاهد ورحمي وكارصوة أفندي الذي علمنا وجودهم بينكم والنواب الآخرين بضرورة القدوم إلي خادم فى أول قطار[104].

(لمح لمح لمج)عبد الحميد الثاني : المرجع السابق، ص ص 96 – 97.
(لمج لمح لمج)أورخان محمد علي : المرجع السابق ، ص 181.
(□ لمح لمج)المؤيد : بتاريخ 25 إبريل 1909 ،ص1 .
(لح لمح لمج)أورخان محمد علي : المرجع السابق ، ص 181 .
(□ لمح لمج)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 181 ،(ملحق رقم 6) .

ولما وصل هؤلاء إلي يلدز بهدف خلع السلطان عبد الحميد ، ولكي يتمكنوا من هذه الخطوة كان عليهم إصدار فتوي من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين « حيث مارس الاتحاديون عليه ضغوطا من أجل إصدار فتوي الخلع ثم أوفدوا يوم 24 إبريل» عام 1909 – 7 ربيع الآخر 1327 هـ – هيئة مكونه من عارف حكمت باشا رئيس الوفد وعضوية كل من أسعد طوبتاني باشا وغالب باشا وآرام أفندي الأرميني ومن زعماء اليهود والماسونين وكارصو[105]، وهؤلاء جمعيا باستثناء كارصوة اثنين من مجلس المبعوثان واثنين من مجلس الأعيان [106].

وعندما وصلوا إلي السلطان كانت مشاعر التأثر والأسى بادية عليه فقال بغضب : « طيب .. فأشار إلي قارصو وقال ما هو عمل هذا اليهودي فى مقام الخلافة وحدق بغضب إلي قارصو وتابع كلامه بأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي وبدلا عن الجواب ساد الارتباك الجميع وبالأخص اليهودي ، وعلاوة علي ذلك استولي عليه الخوف فلم يجد في نفسه قدرة علي الرد »[107] .

وقد ذكر الأميرالاي حسام الدين أرترك بأن زميله ذو النون النقيب بقوة الفرسان قال أن «كنت مكلفا بحراسة السلطان عبد الحميد المخلوع فقال لي ذات يوم وقد عصره الألم» إن الشئ الذي آلمني أكثر من غيره هو أن يبلغ إلي اليهودي « كاراصو » خادم الماسونين قرار الخلع : إني لا أنسي قط عمانوئيل كارصوه هذا وهو أحد أعضاء الوفد الذي حضر إلي في قصر يلدز إذ وجدت فى حضوره إهانة لمقام الخلافة »[108] .

وبذلك تم خلع السلطان عبد الحميد ونفيه إلى سالونيك بناء علي قرار اتخذه مجلس المبعوثين وتحديد إقامته هناك ورد عليهم السلطان « إنني تعب كما تقدم سني لا يسمح لي بالسفر الطويل وأنا اقسم بالله بأنني لا ارغب في السلطنة لذا أرجو أن أقيم مع عائلتي في قصر جراغان ، ولقد أجابه الوفد بأن طلبه هذا خارج إطار صلاحياتهم لذا فأنهم سيعرضون طلبه هذا علي قيادة جمعية الاتحاد ، والترقي ولم تمض أكثر من ثلاث ساعات من مغادرة الوفد حتي جاء الجواب من المجلس وهو التهيؤ فورا للسفر إلي سالونيك[109].

(بر لمح لمجا)نفسه ، ص 74 .

(تر لمح لمجا)عبد العزيز محمد الشناوي : المرجع السابق ، ص 183 .

(ير لمح لمجا)ويذكر أن السلطان عبد الحميد أنه سبق أن طرده من مجلس في قصر يلدز حينما حاول التأثير عليه لإسكان اليهود بفلسطين ، وخاصة أن كارصو هذا اعتقل بتهمة التجسس فى عام 1908 إلى أن عفا عنه السلطان (حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 74) .

(سمـ لمح لمجا)جواد رفعت أتلخان : الإسلام وبنو إسرائيل ، ترجمة يوسف وليشاه أورالكيراي ، مطبعة سفير ، الرياض، 1404 هـ ، ص 208 .

(شمـ لمح لمجا)أورخان محمد علي : المرجع السابق ،ص 186 .

وصل السلطان إلي سالونيك فى 28 إبريل 1909 وأقام في فيلا الأتينس التي تملكها عائلة يهودية معروفه جدا[110]، ولم تترك لجنة الاتحاد والترقي السلطان عبد الحميد بعد إنزاله عن العرش فقد كانت ترغب فى إظهاره مذنبا في نظر الشعب ، وأرادت أن يكون ذلك بشكل مشروع وأن تخفي سرقاتها وخياناتها ، ولم يكن من الممكن خلع السلطان عبد الحميد الذي تعهد بحماية الدستور وأكد ذلك أكثر من مرة بقوله « لا معني لخلع سلطان أعلن الحياة الدستورية مرتين ، ولهذا السبب تعللت جمعية الاتحاد والترقي بواقعة 31 مارت وخلعها السلطان عبد الحميد ، ولم تكتف بذلك بل فتحت التحقيقات بغية إثبات أن للسلطان دور في هذه الواقعة ، وقدمت أدلة واهية فلم يكن بينها دليل قوي يجرم السلطان عبد الحميد ، فقد كان النواب الذين أجروا التحقيق يعلمون عدم وجود أي علاقة للسلطان عبد الحميد بهذه الواقعة .

وجاء أول اعتراض علي هذه الأدلة من شيخ الإسلام نجم الدين « ملك بك » حيث « قال أن مسألة خلع السلطان قد انتهت وأنه ليس ثمة لزوم لشئ آخر » ، وأضاف نجم الدين ملك « أن هذه الأدلة لا يري فيها ما يثبت علاقة السلطان عبد الحميد بالحادث ، وأن ذلك ليس كافيا لمحاكمته قانونيا » ، وقال الصدر الأعظم « أن هذه الأدلة أرسلت بشكل خاص ولم ترسل بشكل رسمي وأعادها إلى الناظر الحربية وهكذا أغلقت المسألة » [111].

وبعد خلع السلطان عبد الحميد سيطر اليهود علي مقاليد الأمور فى الدولة العثمانية لسيطرتهم علي حركة الاتحاديين ونشر طلعت بك وزير الداخلية شبكة من الماسونية فى جميع مناطق الدولة[112]

وقد نعت الدبلوماسيون الإنجليز وخاصة السفير لوثر جمعية الاتحاد والترقي أحيانا بجمعية الاتحاد والترقي اليهودي ، وانطلاقا من كون اليهود المهيمنين والموجهين الحقيقيين لسياسة هذه الجمعية وقادتها [113] .

(لمح لمج لمج) SR. Pears Edwone: Op. Cit، p. 323 .

(لمج لمج لمج)عمر فاروق يلمز : المرجع السابق ، ص 148 .

(□ لمج لمج)صالح زهر الدين : الأرمن شعب وقضية ، ص 214 .

(لح لمج لمج)لمزيد من التفاصيل عن حكم الاتحاديين راجع . Zyrcher Erikj ، Turkey a modern History، London، New York، Un Date، P. P.97- 126 .

لقد ذكر البعض« أن الدولة العثمانية كانت آلة فى يد اليهود من أجل تحقيق هدفهم في إنشاء الدولة اليهودية من جهة » ، ومن جهة أخري فإن الوزير البريطاني « هارتينك » ذكر في مذكراته « أن الإمبراطورية العثمانية كانت فعلا تحت حكم الجيش المسيطر من قبل الاتحاد والترقي المأجور لليهود أيام الحكومة الدستورية » (114).

فعلي الصعيد الاقتصادي استغلت جماعة الاتحاد والترقي العداء الصهيوني للأرمن نتيجة المنافسة التي كانت قائمة بين البرجوازية الأرمينية والبرجوازية اليهودية في مجال التجارة والصناعة ضمن نطاق الدولة العثمانية ، فقد عمل الاتحاديون علي إخراج الأرمن من الساحات التجارية الغنية كان ذلك فى حد ذاته مكسبا للرأسمال اليهودي (115).

كما كان لمساهمة اليهود في حدوث الانقلاب والخلع 1908 – 1909 واستغلال اليهود حاجة الحكومة إلي الأموال لهم مما دفع النشاط الصهيوني في فلسطين إلي الإمام ، فبعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد زاد النفوذ الاقتصادي والسياسي الصهيوني ، بالإضافة إلي عدد المؤسسات المالية العاملة في ميدان العمل الاستيطاني اليهودي في فلسطين ، وفي مقدمة هذه المؤسسات شركة أنجلو – ليفانيتن المصرفية في استانبول ، وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية ، وشركة « أرض إسرائيل » والصندوق الثقافي اليهودي وشركة المكابي للأراضي ، وعدد آخر من الشركات المالية الاستثمارية والمصرفية التي لعبت دورا هاما في ترسيخ الغزو الصهيوني لفلسطين(116).

كما أن حرب طرابلس الغرب والبلقان رجت الإمبراطورية من الناحية المالية ، وقد قدمت البنوك الماسونية إلي الاتحاديين اقتراحات لحل الأزمة المالية مقابل منحهم امتيازات سياسية في فلسطين .

(□ لمج لمج)صالح زهر الدين : الأرمن شعب وقضية ، ص 212 .
(بر لمج لمج)صالح زهر الدين : الأرمن شعب وقضية ، ص 212 .
(تر لمج لمج)حسان علي حلاق : المرجع السابق ، ص 85 .

وأوضح الاتحاديون بأنه ليس لديهم أي مانع لهجرة اليهود إلي الدولة بشرط المحافظة علي سلامة الإمبراطورية ، وإنهم سيراعونهم فيما إذا لم يخلقوا مشكلة ما داخل الإمبراطورية ، وكان من شروط الاتحاديين حول هجرة اليهود « أن لا تكون الهجرة « جماعية » وأن لا تتكثف علي فلسطين ، وان يتجنس اليهود بالجنسية العثمانية ، أما الاستقلال عن الإدارة المركزية ممنوع منعا باتا (117).

وعلي ذلك يذكر زعيم جمعية الاتحاد والترقي طلعت بك فى مذكراته « كانت جمعية الاتحاد والترقي أمل اليهود هذا صحيح لقد بدا اليهود في عهد توليتي وزارة الداخلية للمرة الأولي يتجمعون في فلسطين خاصة هؤلاء الذين أجبروا علي الهجرة من روسيا ، وأخذ اليهود يشترون الأراضي في فلسطين بواسطة اليهود من الشعبية العثمانية ، كما جاء 50.000 يهودي إلي أرض فلسطين خلال سنة واحدة من يناير 1908 إلي مارس 1909 » (118).

وعلي أثر انقلاب عسكري قام به الائتلافيون في تركيا عام 1912 تواري اليهود في الظل مؤقتا وبعد عودة الاتحاديين إلي الحكم 1913 عاد نفوذ اليهود مرة أخري ، وضمت الوزارة ثلاثة من اليهود شغلوا وزارات التجارة والزراعة والمالية وناظر النافعة (119).

وعلى الرغم من الحوافز الكثيرة التى قدمها الاتحاديون لليهود بعد عام 1908 ، إلا أنهم «اليهود» قرروا فى عام 1914 الانضمام إلي الحلفاء ضد الدولة العثمانية « الوسط » ، حيث رأو انه بعد أن اندلعت الحرب العالمية أنه لا يمكن الاستفادة من تركيا إلا بعد أن تغير حالاتها السياسية بدخولها فى حرب أوربا بما يوقعها فى مشاكل دوليه، وراو انه لابد من كسب عطف الحكومة الإنجليزية على المسألة الصهيونية(120).

(ير لجـ لجـ)ميم كمال أوكه : المرجع السابق ، ص 25، 26 .
(سمـ لجـ لجـ)يوسف حسين يوسف : أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1876- 1909) رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الآداب جامعة اليرموك ، 2001 ، ص 206 .
(شمـ لجـ لجـ)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، ص 23 .
(لحـ□ لجـ)جريدة فلسيطن : بتاريخ 24 أغسطس 1921 ، ص 1 .

التى حاولت احتواء الاتحاديين عن طريق الماسون كما احتوت حركات التحرر القومى العربى واستمالتها عن طريق الوعود التى أوكلوها للشريف حسين بن على أمير مكة بتوليته ملكً على العرب(121)، بشرط الوقوف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية التى انحازت إلى الألمان وتعاون اليهود مع الإنجليز بهدف القضاء على الدولة العثمانية وأبعاد نفوذها عن فلسطين ، لذالك شكلت بريطانيا شبكه يهودية للتجسس على الدولة العثمانية أبان الحرب فى حيفا وجندت فيها الكثير من اليهوديات اللائى تجسسن على الجيشين التركي والألماني ، المرابطين في المنطقة العربية (بلاد الشام) ، فتقربت احدهن وتدعى سارة التى صاحبها جمال باشا وزير البحرية وقائد الجيش ، والذى تولي زمام الأمور للدولة العثمانية فى المناطق الممتدة من جبال طوروس حتى اليمن وحاكما عسكريا مطلقا لها ، فقد استطاعت هذه اليهودية الحصول على الخطط العسكرية لتحركات جيش الوسط وقدمتها للإنجليز بمشاركة سيمون إحدى الفتيات اليهوديات المشتركة فى نفس شبكة التجسس وقدمتها إلى مركز حيفا للأبحاث العلمية التابع لشبكة التجسس ، الذي قدم الخطط العسكرية لدول الوسط إلى الإنجليز .

وهي معلومات تخص حملة قناة السويس مما كان لهما أكبر ألأثر في الخسارة الفادحة التي تلقتها قوات الإمبراطورية العثمانية والتي راح ضحيتها الآلاف من الجنود العثمانيين إضافة إلي الخسارة الفادحة التي تكبدتها القوات الألمانية (122). ولم تنسحب سياسية اليهود في التعاون مع الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولي علي كافة اليهود بل فضل بعضهم وعلي رأسهم «ديفيد بن جوريون » (123)، الذي حث اليهود أثناء الحرب علي تأسيس كتيبة تحارب بجانب العثمانيين ضد بريطانيا وفرنسا ، بالرغم من أن بن جوريون قد طرد من فلسطين بواسطة الحاكم العثماني بسبب نشاطاته الصهيونية ، فقد آثر مع عدد من اليهود التوافق مع السياسة التركية لأنه بالرغم من أن فرنسا وبريطانيا لديهما نظما ديمقراطية في بلادهم فإن هذه الحريات كانت لمواطنيهم وليس للشعوب التي تحت رعايتهما .

(لمجـ□ لمج)ميم كمال أوكه : المرجع السابق ، ص 27 .

(□□ لمج)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، ص ص 37– 45 .

(لحـ□ لمج)ولد ديفيد بن جريون عام 1886 ودخل فلسطين 1906 وعمره عشرين عاما كما دخل معه « موسي شاريت في نفس السنة وعمره أثني عشر عام .

Michael - Bregher : The Foreign Policy System of Israel، London، 1972، p .272

وطبقا لرؤية بن جريون فإن القوة الوحيدة التي تضمن حقوق المساواة لكل فرد هي الدولة العثمانية ، ولم يكن ذلك رأي « بن جريون » فحسب وإنما اتفق معه يهود الأناضول الذين وقفوا إلي جانب الجنود العثمانيين أثناء الحرب[124].

وبعد هزيمة دول الوسط في الحرب العالمية الأولي قررت الحكومة العثمانية « التركية » توقيع معاهدة صلح مع الإنجليز ، وفوض انجلترا كل من كان عمانويل كارصوة والحاخام نعوم أفندي وهم من زعماء الصهيونية للتفاوض مع الحكومة التركية ، ومنحتهما الحكومة الإنجليزية صلاحيات وإمكانيات التفاوض مع الأتراك[125].

ويذكر أنه عندما دخلت الجيوش الإنجليزية واليونانية تركيا علي أثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولي خرج اليهود أفواجا إلي شوارع أزمير يهتفون ويرحبون بالقوات اليونانية ويصاحبون جنود الاحتلال ويكرمون قادتهم ، ويذكر أن أحد الأتراك أنه قد سأل يهوديا أثناء دخول قوات التحالف تركيا « لمن تهلل يا هذا ؟ أجابه اليهودي وهو يرتعد خوفا انتظر قليلا صبرك فليس واضحا بعد لمن اصفق »[126] ، ويدل ذلك علي أن اليهود في كل وقت وحين ينضمون إلي القوة الكبرى ذات العتاد الاقتصادي والعسكري في العالم .

وفي عام 1919 قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة سيفر بينها وبين تركيا ، وقد نصت هذه المعاهدة علي تنفيذ وعد بلفور وتضمنت البنود التالية :

1- العمل علي تشكيل مجلس يهودي دائم في فلسطين وفروع له في « استانبول » والبلدان الاستعمارية الأخرى .

2- تسهيل الهجرة للاستيطان في فلسطين بعد أن رفض السلطان عبد الحميد الهجرة إلا بشروط كانت في الأساس لصالح الحركة الصهيونية وخدمة لها .

3- جعل اللغة العبرية اللغة الرسمية في البلاد وفتح الجامعة العبرية بها .

(□□ لمج)Turkish – Esraeli Relations: Ekrem Vendirx Gv، Cemoti 1128 Vol، 7 No، 1999 P. 125

(بر□ لمج)يوسف إبراهيم الجمهاني : تركيا وإسرائيل ، ص 45 .

(تر□ لمج)محمد طه الجاسر : تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب ، دار الفكر دمشق ، 2002 ، ص 38 .

4- تنازل السلطان النهائي عن الأراضي العربية « فلسطين » للحركة الصهيونية وبريطانيا وفرنسا [127].

وتعد الفترة من 1919 وحتي 1924 فترة إبعاد يد الدولة العثمانية عن الأراضي العربية واعترافها بالتنازل نهائيا عنها لصالح القوي الاستعمارية .

7- اليهود والطورانية (الفكر القومي التركي)

تقف الطورانية في كثير من الأحيان علي قدم المساواة وأن لم يكن أكبر مع حركات متشابهة كالصهيونية والفاشية والنازية وغيرها ....

والطورانية « الفكر القومي التركي » تهدف في المقام الأول إلي تتريك الدولة العثمانية بما في ذلك العناصر غير التركية ، وقد عبر عن هذا الواقع خير تعبير السفير البريطاني فى اسطنبول لوثر عندما كتب بأن جمعية « الاتحاد والترقي قد عدلت نهائيا من فكرة تتريك جميع الشعوب غير التركية بالطرق الدستورية وبأساليب الاستمالة وكسب العواطف » ، ويبدو أن في عثمنة الإمبراطورية تعني سحق العاصر غير التركية بمطرقة تركية [128].

ظهرت هذه النزعة بجلاء في أعقاب قيام ثورة 1908 ، تلك النزعة التي أشعل المفكرون اليهود نارها منذ بدايات العصر الحميدى (1876 - 1909) [129].

وعندما شكلت جمعية الاتحاد والترقي والتي كان يشكل الدونمة أغلبيتها كتب قادتها عن الطورانية « أمثال طلعت بك ، وأنور بك ، وأجاويد بك ، وناطق بك ، ونيازي وخالدة ضياء[130]

كما جندت لجنة الاتحاد والترقي وهي مازالت فى طور التكوين في سالونيك عددا من الكتاب والشعراء للبحث عن لغة جديدة أي تركية مبسطة ونقية من المفردات العربية والفارسية، أي أن الاتحاديين سعوا إلي فرض اللغة التركية الجديدة علي جميع قوميات الدولة العثمانية .

(ير□ لجـ)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ1 ، ص 242 .

(سم□ لجـ)صالح زهر الدين : اليهود في تركيا ودورهم في قيام الحلف التركي ـ الإسرائيلي ، ص 38،39\ .

(شم□ لجـ)لمزيد من التفاصيل : راجع محمد رفعت الإمام القضية الأرمينية في الدولة العثمانية ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ،2002 ، ص 51 ، ص 52 .

(لمحلح لجـ)محمد محلا : وتحالفت تركيا مع إسرائيل ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2001 ، ص ص 146 ، 147 .

واستدعوا ضياء كوك ألب « 1876 – 1924م » إلي سالونيك والذي أضحي «أيديولوجي» لجنة الاتحاد والترقي التي تبنت تدريجا النزعة التركية القومية علي يديه ، وعندما وصل الاتحاديون إلي الحكم في أعقاب ثورة 1908م بدا لكافة القوميات بأنهم سيتمتعون بمقومات الجدية ، مثل التطور غير العادي للصحافة وظهور صحف بشتي لغات الدولة مع تكاثر الأندية الثقافية والجمعيات ذات الأساس العرقي أو الديني .

وأشتمل البرلمان علي أخلاط من عناصر عربية ، والبانية ، ويونانية وأرمينية ، وسلافية ويهودية ، ولكن لم يدم هذا الوئام طويلاً بين الأقليات المختلفة والاتحاديين ففي شتاء 1909 فاستأنف الصدام بين الأكراد والأرمن في شرق الأناضول ، ونشبت القلاقل في ألبانيا وبذلك زادت إعادة الدستور المشكلات بدلا من تخفيفها ، واتخذ الاتحاديون عدة إجراءات من شأنها أن تعمل علي عثمنة الدولة وتتريكها ، من بينها إغلاق الجمعيات والأندية ذوات الطابع العرقي ، كما سعي الاتحاديون إلي تعزيز توحيد البلاد عبر مركزة النظام التعليمي وفرض التفتيش علي مدارس الأقليات ، وفرض اللغة التركية علي المدارس والمحاكم[131]واستخدم الاتحاديون أبشع أنواع الاضطهاد لكافة عناصر الدولة ، مستوحين ذلك من اليهود مفكري الطورانية ومن يهود الدونمة والصهاينة فكانت جمعية الإتحاد والترقي أحدي إفرازات المجلس الوطني الصهيوني العالمي بمعني أن الجمعية « الإتحاد والترقي » أنشأت بأوامر المجلس الصهيوني العالمي ، وبكوادر يهودية ماسونية ، وبتمويل يهودي صهيوني ، لذلك هدف الاتحاديون ومن ورائهم اليهود إلي نشر الإلحاد ومهاجمة الأديان لاسيما الإسلام والمسلمين ، ووصل الأمر بهم إلي قصف الكعبة بقنابلهم ومدافعهم أثناء ثورة الشريف حسين بن علي عام 1916 هذا في الوقت الذي كانوا يبيدون فيه الشعب الأرميني ، ويذبحون العرب ويشردونهم ويجوعونهم طبقا لمقوله « جمال باشا السفاح » – الذى ينتمى إلى الدونمة – « كما أفنيت الأرمن بالنار سأفني العرب بالتجويع » ، واستمر المخطط الطوراني قائما في تركيا بعد عام 1924م حيث تأسست تركيا الحديثة [132].

وبلغ من تأثير الفكر الصهيوني علي الفكر التركي انه فى الوقت الذي يدعي فيه اليهود واستناداً إلي الأفكار الصهيونية بأنهم « شعب الله المختار » ويقولون بأن حدودهم تمتد من الفرات إلي النيل ، نجد الأتراك استناداً إلي الأفكار الطورانية يقولون أنا سعيد لأنني تركي ، وبأن حدودهم تمتد من البحر الأدرياتيكي إلي سور الصين [133].

(لمجلح لمج)محمد رفعت الأمام : المرجع السابق ، ص 52 ، 53 .
(□لح لمج)صالح زهر الدين : اليهود في تركيا ودورهم فى التحالف التركي – الإسرائيلي ، ص 53 ، ص 54 .
(لح لح لمج)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ص 35 .

مما سبق يتبين أن اليهود قد اذكوا النعرة الطورانية بل خلقوها من العدم عن طريق مفكرين أجانب مقيمين خارج الدولة العثمانية طوال النصف الثاني عن القرن التاسع عشر ، ثم تبني يهود الدونمة وخاصة الذين انضموا إلى جمعية الاتحاد والترقي هذا الفكر وروجوا له .

وانطلاقا من هذا الفكر عمل هؤلاء علي إثارة الأقليات كالأرمن الذين هدفوا إلي تكوين دولة أرمينية داخل الأناضول ، فضلا عن تمجيدهم للحضارة الغربية ، وتشجيع تغريب تركيا وإبعادها عن المظاهر الإسلامية ، كما بثوا الفتن والنعرات الطائفية والأضاليل بين الأتراك ومختلف الجنسيات (134).

لذلك كانوا من وراء سحق الأتراك للأرمن عام 1915 وإعدام « جمال باشا » للقوميين العرب في الشام 1916 ، وساهموا بقدر كبير في قلب الثقافة التركية المرتبطة بالثقافتين العربية والإسلامية ، بتغيير حروف اللغة التركية التي تكتب بحروف عربية إلي حروف لاتينية وبدلوا الأسماء الإسلامية إلي أسماء غير إسلامية ، والأكثر من ذلك دفع اليهود والماسون الاتحاديين الذين سيطروا علي الدولة منذ 1908 إلي نشر الإلحاد وتدمير الأديان ، وتعظيم الروح القومية لدي الأتراك ، واستمرت هذه النزعة حتي بعد عهد خلفاء مصطفي كمال أتاتورك .

ومع أن اليهود والماسون سيطروا علي نظام الحكم في تركيا بعد عام 1908 وتولوا الكثير من المناصب الرفيعة فى الدولة ، إلا أن حياتهم الثقافية لم تزدهر نتيجة لسياسة التتريك والتي شجعها اليهود أنفسهم (135)

(□لح لمج)هـ . س ارمسترونج : الذئب الأخبر « مصطفي كمال » دار الهلال ، القاهرة ، 1952 ،ص 206 .

(برلح لمج)Lewis Bernard : Op. Cit، P. 219 . لمزيد من التفاصيل راجع : هدي درويش ، حقيقية يهود الدونمة فى تركيا ، ص 46 ، 47 ؛ Zurcher Erik J : Op. Cit، P.P. 168-178

ثانيًا : اليهود في تركيا الحديثة بعد عام 1924

يعد النشاط اليهودي فى تركيا بعد عام 1924 امتدادا لفترة حكم الاتحاديين في تركيا بعد عام 1908 حيث تحكم اليهود فى كافة شئون الدولة ، فكان علي رأسهم كمال أتاتورك الذي أختلف عليه الكثير من المؤرخين الذين أعاد بعضهم أصله إلي يهود الدونمة، وكان من بين الرجال الذين أعدهم اليهود والماسونيون للتحكم والسيطرة من أجل خدمة أهدافهم كما كان عضوا فى جمعية الوطن التي تأسست عام 1906 ، وكان من أبرز أعضائها ولم تكن هذه الجمعية سوي أحدي إفرازات الحركة الماسونية نفسها ، باعتبار أن مصطفي كمال نفسه كان ماسونيا ً(136).

وقد تمكن مصطفي كمال من التسلل إلي سالونيك عن طريق مصر « حيث دبر له أعوانه أجازه أربعة أشهر قضاها فى العمل الجاد لتنظيم الرفاق من الماسون ويهود الدونمة وبعض الضباط المسلمين « من البقاء في سالونيك » ، وبعد انتهاء أجازته حاول أن ينتقل نهائيا إلي سالونيك ونجح في ذلك سنة 1907 ليكون قريبا من الأحداث المرتقبة في مقدونيا ، تلك الأحداث التي مهدت لانقلاب يوليو سنة 1908 (137).

تحركت هذه القوات نحو قصر السلطان وتمكنت من تجريده من سلطانه « صحيح أن مصطفي كمال لم يكن في تلك الأحداث رئيسا لجمعية الاتحاد والترقي التي قادت الثورة ، إلا أنه كان من أقوي منظمي النشاط الماسوني اليهودي السري الذي ضمن نجاح الثورة ، إضافة إلي أنه كان من الضباط الذي قاد هجوما علي استانبول للقضاء علي محاولة إخماد الثورة التي قام بها أنصار الخلافة سنة 1909 (138).

كما لعب مصطفي كمال دورا هاما في حرب الاستقلال التركي ، وحقق انتصارات علي القوات اليونانية التي دخلت الأراضي التركية حيث تغلغل فى الأناضول واحتل أزمير (139).

(ترلح لجا)صالح زهر الدين : اليهود في وتركيا ودورهم في قيام الحلف التركي – الإسرائيلي ، ص ص 28- 39 .
(يرلح لجا)أرنست رامزور : المرجع السابق ، ص 120 .
(سملح لجا)نفسه ، ص 121 – 123 .
(شملح لجا)إسماعيل الكيلاني : فصل الدين عن الدولة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، د.ت ، ص 231 .

وعندما استتب الأمر لأتاتورك أعلن إلغاء السلطنة وأبقي الخلافة في سنة 1922، وفي أغسطس 1923 شكل حزب الشعب الجمهوري وكان أغلب أقطابه من يهود الدونمة والماسون ، وفي 20 أكتوبر 1923 أعلن الجمهورية التركية وألغي الخلافة في 2 مارس 1924 [(140)].

وعين رشدي آراس مستشار له ووزيرا للخارجية والذي صرح باعتزازه لأنه ينحدر من صلب أجداد يهود ولأنه يعطف علي الصهيونية وأهدافها ، فكتب عنه البعض « بأنه كان بفطرته ثائرا لا يحترم دينا أو إنسانا أو وضعاً من الأوضاع ولا يقدس شيئا علي الإطلاق » ، وهذه كلها من صفات الماسون [(141)].

وظيا صفوت اليهودي الذي شغل منصب السكرتير العام لحزب الشعب الحاكم والعقل المدبر للسياسة – ويصفه آرمسترونج قائلا « وهو يهودي قدير حاضر البديهة كان يسرد علي مسامعه أنباء اليوم الهامة وشؤون الحزب » [(142)].

وقد أخفي الأتراك تدخل اليهود في الشأن السياسي التركي ، ولكن لم يكن ذلك واضحا تماما بل أهال مصطفي كمال نفسه بالعديد من اليهود الذين تولوا أرفع المناصب السياسية في الدولة ، فلم تخلوا أي دورة برلمانية من وجود عضو يهودي بالجمعية الوطنية حتي عام 1960 ، وكان يرشح من قبل الأحزاب السياسية عادة فمثلا العضو اليهودي دكتور إبريفايا مرمرة لي عن محافظة ينقده 1935 ، 1939 ثم خلفه البروفيسور أفرام غالنتي بودرو عن حلو « محافظة ينقده 1943 والمحامي سلمون أداتوف عن اسطنبول 1946 ممثل الحزب الديمقراطي في 1950 ، وهذي صوريا نوفي عن » اسطنبول 1954 – الحزب الديمقراطي « وإسحاق التابيق عن » اسطنبول 1957 – عن الحزب الديمقراطي ، « ويوسف سلمان في نفس الدورة والمحامي ايرول ديليك » عضو المجلس التأسيسي 1960 [(143)]

(لمح□ لمج)نفسه : ص 232 .
(لمج□ لمج)هـ .س آرمسترونج : المرجع السابق ،ص 25.
)□□ لمج)نفسه ، ص 212 .
(لح□ لمج)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ص ص 49 ، 50 .

وإذا كان تدخل اليهود وتغلغلهم فى النواحي السياسية فى العقد الأول من حكم أتاتورك يعد أمرا ملحوظا ، بل زاد ثقلهم السياسي فى تركيا فى أعقاب طرد هتلر لهم عام 1930 ، وقبول تركيا عدداً منهم حاولوا التأثير علي مركز اتخاذ القرار في تركيا ، وعلي ذلك يقول « وايزمن » « ذهبت عام 1938 لاستعين بالأتراك علي تهدئة العرب ، فقابلت عصمت أينونو » وزير المالية وجلال بايار رئيس الوزراء ، وقد طلبا مني قرضا ماليا علي أن يدفع لي ذهبا ، وقال لي السر يوسي لوريت السفير البريطاني « أن الأتراك فى حاجة إلي نصف مليون جنية ، وقد عدت وتحدثت في ذلك إلي لندن ، ولكي يكون هناك اقتناع بكلامي تري كم من الملايين دفعتها بريطانيا وأمريكا بعد ذلك بعام واحد لشراء ود الأتراك » (144)، ومن ذلك يتبين ثقل اليهود في تركيا ونظرا للسيطرة اليهود علي مراكز القرار فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكافة الدول الغربية ، اختارت الحكومة التركية والتي شكلت في عهد عصمت إينونو بعض الدبلوماسيين اليهود لتمثيل بلادهم (تركيا) لدى الدول الكبرى ، من أجل خطب ود هذه الدول أثناء اشتعال الحرب العالمية الثانية 1939 ، وكان من بينهم السفير « بهيج أركن » ونومان متمن أوغلو والقنصل العام فكرت شفيق وصلاح الدين أولكمان « الذي أصبح القنصل العام في رودس فى المدة الواقعة بين 1943 – 1944 (145).

وإذا كان اليهود قد شغلوا مناصب عديدة فى تركيا الحديثة وتدخلوا في صناعة القرار التركي إلا أنهم كان ينظر إليهم كجسم غريب فى المجتمع التركي ، ولم يكن ذلك من منطلق التعصب للإسلام بل من باب النزعة الطورانية (146).

ولم يكن دور اليهود في تركيا الحديثة مقصورا علي النشاط السياسي ، بل تعدي دورهم إلي النشاط الاقتصادي ، فأتجه الكثير من اليهود الذين ظلوا في تركيا بالقيام باستثمارات صناعية ، بحيث كان لهم فى عام 1942 اليد الطولي في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب الفخمة والحرير والمظلات والجرفات والدباغة ،

(□□ لمج)حييم وإيزمن : مذكرات وايزمن ، تعريب فتح الله محمد شعيشع ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، سنة 1952 ، ص 117 .

(بر□ لمج)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي، « أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس، 1998 ، ص 54 .

(تر□ لمج)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، ص 47 .

وكان لهم إبان الحرب العالمية الثانية شركة بواخر في اسطنبول و12 مصنع حرير في بورصة ، وجميعها تعتمد ماليا علي مؤسسة الحلف اليهودي العالمي ، والتي قدمت مساعدات هامة لدعم وضع اليهودي المادي والمعنوي فى العالم ، ولكن نشاطهم هذا قد ضعف إلي حد ما بعد عام 1950 لتأهبهم للهجرة إلي إسرائيل [147]، وبرزت شخصيات يهودية عملت في المجال الاقتصادي التركي ، مثل « جاك قمحي وإسحاق الأتون ، وفتيالي هاكون » وكان هؤلاء معروفين جيدا للرأي العام التركي ، وإلي جانب هؤلاء كان هناك عدد أكبر من اليهود يعمل بعيدا عن الأضواء [148].

وعن نشاط اليهود فى المجال الثقافي استطاع اليهود جعل تركيا بعد عام 1924 تولي وجهها شطر الغرب وتركيز الاهتمام بالثقافة الغربية وقطع صلتها الثقافية بالتراث الإسلامي وتغيير الحروف التركية من العربية إلي حروف لاتينية [149]، وبذلك خرجت تركيا من العروبة والإسلام إلي الغرب بحضارته التي تتناقض مع الحضارة الإسلامية في أمور عديدة ، واضعين موقف العرب وانضمامهم إلي بريطانيا وفرنسا وحلفائهما فى الحرب العالمية الأولي ضد الأتراك كأساس لبذرة الانفصال والعداء بينهما .

وبعد أن اتجه « مصطفي كمال أتاتورك » بسياسته تجاه العلمانية عظم اليهود هذا المسلك بقول – مصطفي كمال أتاتورك « نحن الآن في القرن العشرين لا نستطيع أن نسير وراء كتاب تشريع يتحدث عن التين والزيتون – ويقصد « القرآن الكريم » !! لذلك صفق له اليهود وخاصة الدونمة ، ورددوا مع شاعرهم « فاروق نافذ » قائلين « الآن سلمنا البلاد لأيدي مصطفي كمال الأمينة وتركنا الكعبة للعرب » [150].

(ير□ لمج)محمد نور الدين : المرجع السابق ، ص 179 .

(سم□ لمج)يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، ص 48 .

(شم□ لمج)محمود علي الداود : العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي، ع 45 ، نوفمبر 1982 ، ص 63 .

(لمح بر لمج)هدي درويش : حقيقية يهود الدونمة فى تركيا ، ص 47 ، 48 .

كما استعان « أتاتورك » باليهود لتنظيم الجامعة التركية [151] علي الأساليب العلمية العصرية ، واستدعي ما يزيد علي أربعين أستاذ من « اليهود لتوسيع أقسام تلك الجامعة خاصة بعد أن نبذتهم ألمانيا ، ولقد استقبلهم بكل ما أوتي من حسن الكياسة ونبل الغرائز [152]، ومن أبرزهم البروفسير « ريك » الاقتصادي اليهودي الشهير [153]، كما أسس الأساتذة اليهود قسم الفلسفة فى جامعة اسطنبول وخرجوا عددا كبيرا من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء اللغة [154]، وقد عمل أستاذان في كلية الحقوق جامعة اسطنبول وهم « فريز ينومارك » أستاذ الاقتصاد «1933 – 1952 » و« اندرياس شوارز » أستاذ القانون الروماني « 1934 – 1950 »[155] .

وعلي ضوء ما سبق يمكن القول : بأن اليهود استطاعوا التغلغل فى المجالات المختلفة، بل تدخلوا فى صناعة القرارات السياسية والاقتصادية واستعين بهم فى تنظيم الحياة العلمية خاصة الجامعية منها ، بل استطاعوا توجيه سياسة تركيا الخارجية علي الشكل الذي يرضيهم ، فدفعوا بها نحو الغرب ساعدهم فى ذلك الضغوط التي واجهتها تركيا من الاتحاد السوفيتي والألمان أثناء الحرب العالمية الثانية .

كما يمكن القول أيضا أن تركيا في فترة حكم الحزب الشعب الجمهوري كان يحكمها اليهود ، أو بمعني آخر كانت دولة يهودية وقد أكد ذلك « جاك قمحي » أحد كبار زعماء اليهود في تركيا والملقب « بروتشيلد اسطنبول » بقوله « أن اليهود أسسوا وطنا قوميا لهم فى تركيا » دون أي إعلان عنه « قبل تأسيسه في فلسطين بـ 25 سنة » [156].

(لج بر لج)تدخل اليهود وخاصة الدونمة فى الجامعة بشكل كبير لم يكن من الناحية العلمية ، ولكن لبث سياسة فصل الدين عن الدولة بين الطلاب والاختلاط بينهم وصار في ركابهم المثقفون الأتراك ، الذين أعلنوا القومية فوق الدين وترك الحجاب حيث هاجمه اليهودي « سداد سيماوي » في جريدة « حريت » والكثير من الصحف التي أسسها مثل مجلة « اينجي » ومجلة بيوك مجموعة ، « أي المجلة الكبيرة في هذه الحملات التي أدارها الدونمة وغيرها من المجلات والصحف التي أسسها الدونمة أو سيطروا علي العاملين بها (لمزيد من الإيضاح راجع محمد عمر : يهود الدونمة ، د.ت القاهرة 1980 ، ص 38- 42).

(□ بر لج)إسماعيل الكيلاني : المرجع السابق ، ص 234 .

(لح بر لج)هدي درويش : حقيقية يهود الدونمة فى تركيا ، ص 47 .

(□ بر لج)عايدة العلي سري الدين : المرجع السابق ، ص 330 .

(بر بر لج) Guvendir Ekrem : Op . Cit، P. 124 .

(تر بر لج)صالح زهر الدين : الشرق الأوسط في ملف المشاريع التركية ، مركز الدراسات الأرمينية ، بيروت، 1994، ص 47 .

ثالثًا : هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة

تدفقت علي الدولة العثمانية موجتان من المهاجرين اليهود كانت أولاها هجرة يهود أسبانيا المعروفين « بالسفردين » ، في أواخر القرن الخامس عشر .

والثانية حدثت في إعقاب حروب البلقان فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وازدادوا في عهد حزب الاتحاد والترقي حين ذاك واعتنقوا فكرة تأسيس دولة يهودية في فلسطين التي كانت تتبع الدولة العثمانية [157].

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولي عام 1918 كانت هناك عدة عوامل ساعدت اليهود علي الهجرة إلي فلسطين منها :

1 – استئناف النشاط الصهيوني لعمليات الهجرة في أعقاب الحرب العالمية الأولي وإعادة تنظيم مؤسساته وتكوين منظمات جديدة أكثر تطرفا .

2 – شجعت سياسية الانتداب البريطاني عمليات الهجرة اليهودية نتيجة التزام بريطانيا رسميا بتنفيذ مقررات وعد بلفور ، وفتحت الباب علي مصراعيه أمام اليهود للاستيطان في فلسطين [158].

وعلي ذلك زادت موجات الهجرة إلي فلسطين حيث هاجر إليها في القترة ما بين 1919 – 1932 ، 118 ألف يهودي أي بنسبة 0.75 ٪ من يهود العالم [159]، ولم تبين الإحصاءات أي هجرة ليهود تركيا في تلك الفترة ، والذي بلغ عددهم في تركيا حين ذاك قربة 81.454 ألف طبقا لإحصاء عام 1927 [160]وربما يرجع ذلك إلي ما يأتي :

(ير بر لجـ)موسي شحادة : علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967 – 1970 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، 1971 ، ص 368 .

(سم بر لجـ)بسام محمد العبادي : الهجرة اليهودية إلي فلسطين من 1880 – 1990 جذورها ، دوافعها ، مراحلها انعكاساتها ، دار البشير للنشر والتوزيع ،القاهرة ،د.ت ، ص 70 .

(شم بر لجـ)جـ .هـ جانسن : المرجع السابق ، ص 24 .

(لمح تر لجـ)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 47 .

أ- تمتع يهود تركيا بقدر كبير من الحرية في ظل حكم الحزب الشعب الجمهوري وخاصة فى عهد « مصطفي كمال أتاتورك ، ومساهمتهم بقدر كبير في كافة الأنشطة التركية حين ذاك .كما سبق ذكره .

ب- وجود هجرة يهودية عكسية من فلسطين إلي أوطانهم الأولي ، وذلك لعدم قناعتهم وشعورهم بالاستياء ، نتيجة ظروف الإكراه والدفع لهم ، وعدم توفر خيارات الهجرة الحرة .

فضلا عن ظهور حركات المعارضة العربية للهجرة اليهودية ، واتخاذها أشكال الاضطرابات والثورات ، خاصة « ثورة البراق » بالقدس عام 1929 - والثورة الفلسطينية عام 1936 – 1939 وانتشارها فى جميع أنحاء فلسطين - ، وما رافقها من إحساس بالخوف والقلق عند اليهود وزيادة الغموض في مصير الحكم الصهيوني فى إقامة الدولة اليهودية ، إضافة إلي زيادة الضغط علي المقيمين اليهود في فلسطين نتيجة للتناقص الحاد فى أعداد القادمين بعد عام 1927 نتيجة لزيادة أعمال المقيمين من الحراسة والدفاع والمواجهة مع العرب [161].

أي أن أعداد اليهود في تركيا ظل كما هو ، متميزين فى ذلك عن أغلب الدول التي يقطنها اليهود وربما قد زاد هذا العدد نتيجة لإعطاء تركيا حق اللجوء لليهود المضطهدين فى ألمانيا فى أواخر العشرينات والثلاثينات حتي وفاة مصطفي كمال أتاتورك في عام 1938 [162]

استقر بعضهم في تركيا واتخذها البعض الأخر معبرا إلي فلسطين [163]، عاش اليهود الأتراك في وئام تام مع الحكومة والشعب في تركيا حتي عام 1942 وهو العام الذي أصدرت الحكومة فيه ضريبة الوجود « عشق قاله » والتي أطلق عليها اليهود رأس مال ثروة ليفي (فرليك) .

وعلي ما يبدو أن الغرض الواضح لهذا القانون والذي أقره البرلمان هو اكتساب ضريبة استثنائية نتجت عن ظروف الحرب العالمية الثانية ، وقد تمت التقديرات الضريبية استجابة لطلبات المجالس البلدية المحلية التي فرضتها علي الأقليات الأخرى ، كما أكد القانون علي ضرورة الدفع بعد شهر من الإعلان عنه وأن عدم الدفع سيعرض أملاك المقصر للحجز أو البيع ويرسل المقصر إلي معسكرات العمل فى الأناضول الشرقية .

(لمج تر لمج)بسام محمد العبادي : المرجع السابق ، ص ص 70- 73 .

(□ تر لمج) Aktar Ayhan and Soliozel : Turkish Attitudes Vis – Q - Vis The Zionist Project Les « Cahiers de Tudes Sur Lamaditerrane Orientenle et Lanande Turko – Ironien »، Cemoti، No 28 c/1999، p. 147.

(لح تر لمج)محمد محلا : المرجع السابق ، ص ص 151- 152 .

هدفت الحكومة التركية من هذا القانون إلي اكتساب مبالغ مالية هائلة أثناء الحرب فضلا عن عقاب الذين حققوا أرباحا طائلة عن طريق الربا ، والذي اعتبرته الحكومة صراعا ضد التضخم بتخفيض تداول الأوراق النقدية [164]، وتحول هذا القانون إلي وسيلة ممتازة لنزع أملاك الأقليات غير الإسلامية ، وإضعاف استمرارهم في الحياة الاقتصادية للدولة.

لقد قدم « فائق أكتو » مدير الإيرادات في اسطنبول تحليلا دقيقا اظهر فيه أنه من بين 162.575 آلف من دافعي الضرائب كان منهم 87 ٪ من مجموعات عرقية متعددة ، أو بعبارة أخري فإن دافعي الضرائب لم يكونوا من تجار الأقليات فقط ، ولكن منهم السائقون، السكرتارية ، المداهنون ، وبائعي الخردوات وصغار المنتجين ، ولم يوجد مسلم تركي واحد حقق ربا فاحشا أثناء الحرب من بين 1239 –1942 أرسلوا إلي معسكرات العمل في الأناضول الشرقية [165].

وتبعا لظروف الحرب لم تتدخل الدول العظمي في التصرف التركي ضد الأقليات لأنهم كانوا مشغولين بالحرب ضد القوات الألمانية والإيطالية وكان حياد تركيا في الحرب يمثل قيمة كبيرة لكلا الطرفين المتحاربين .

ولم تكن هناك تغطيه إعلامية كافية لهذا القانون وانعكاساته فى العالم الناطق بالإنجليزية إلا بعد زيارة « كريس سلبيتربرج » من جريدة « نيويورك تايمز » لتركيا في صيف 1943 ، وهذه كانت نقطة تحول من جانب الحكومة التركية تجاه الحرب ، لقد نشر بعد عودته عدة مقالات فى الفترة من 9 – 13 سبتمبر 1943 ، حيث ركز علي الانحراف ضد الأقليات « ثروة ليفي » ، ولقد ركز علي أن أكثر المراقبين استنتجوا أن هذه الضريبة كان الهدف منها إبعاد غير المسلمين عن الأعمال التجارية ، وبذلك تم حل مشكلة سيطرة ألأقليات علي الحياة الاقتصادية التركية [166]، ومن المؤكد أن هذه المقالات خلقت شعور بعدم الراحة فى أنقرة ، وبعد أربعة أيام أقر البرلمان فى 17 سبتمبر 1943 قانون يسمح لوزير المالية أن يلغي الضرائب غير المنقولة المعروفة باسم « ثروة ليفي » لمعظم الموظفين الذين يحصلون علي رواتب يومية أو شهرية ، وبأئعي الخردوات والأشخاص الذين يعملون فى المهن ذات الدخل المحدود.

(□ تر لجـ) Aktar Ayhon And Soliozel : Op . Cit، P. 140 .

(بر تر لجـ) IPID .

(تر تر لجـ) 141 .IPID :P .

وسمح للذين أجبروا علي الذهاب للعمل فى معسكرات الأناضول الشرقية بالعودة إلي اسطنبول وبذلك إلغي قانون « ثروة ليفي » نهائيا [167].

كان قانون الضرائب التي فرضته الحكومة التركية أثناء الحرب العالمية الثانية بمثابة أول أزمة تواجه اليهود منذ أن هاجروا إلي الدولة العثمانية فى أواخر القرن الخامس عشر ، وأصبحوا علي وتيرة واحدة مع أقرانهم اليهود فى بعض الدول لذلك كان سببا في هجرة 2500 يهودي تقريبا في عام 1944 إلي فلسطين كان أغلبهم من الشباب الأعزب الذين تتراوح أعمارهم بين 17–25 عام ، بينما فضل الباقون البقاء في تركيا بعد إلغاء هذا القانون ، وطبقا لإحصاء عام 1945 بلغ عدد اليهود في تركيا قرابة 79.995 ألف .

ويمكن القول أن هجره اليهود فى الفترة ما بين 1927 – 1945 كانت ضئيلة إلي حد كبير علي الرغم من اتخاذ الحكومة التركية اتجاها ليبراليا نوعا ما ، حيث سمحت بهجرة اليهود الأتراك من تركيا إلي فلسطين[168].

وفي عام 1946 فرضت حكومة حزب الشعب الجمهوري الحاكم ضريبة علي الثروات ، وقد هدف حزب الشعب من فرضه لهذه الضريبة تحقيق أمرين :

أ– جباية ضرائب علي الثروات التي حققتها اليهود واليونانيون الذين سيطروا علي معظم تجارة الجملة في استانبول والذين عملوا بالواردات ، فضلا عن تجارة التجزئة ، وعند تطبيق هذه الضريبة والتي لم تكن تناسب الأقليات غير الإسلامية الذين اضطروا إلي البيع ممتلكاتهم بالخسارة مما كان لها اثر كبير في تحقيق مزيد من تراكم الثروة لدي البرجوازية المسلمة .

(ير تر لج) Aktar Ayhon and Soliozel: Op . Cit، P. 141 .

(سم تر لج) IPID .

ب- كسب تجار الحضر المسلمين إلي صف حزب الشعب من خلال سياسة معادية للأقليات ، أدي فرض هذه الضريبة إلي تحول هذه الأقليات وخاصة اليهود إلي تأييد الحزب الديمقراطي الوليد(169)، والذي اعترض علي فرض هذه الضريبة وظهر ذلك بجلاء فى المؤتمرين الذين عقدهما الحزب في استانبول في ديسمبر 1946 ، حيث تناول فيها الخطباء بشدة الروح التجارية التي تسود السلطات التركية عندما يراد فرض ضريبة فقالوا :« أنهم يرون أن الدولة يجب أن تحمي الشعب وينبغي أن لا تغلب عليها الروح التجارية التي تدفعها إلي جر المغانم » (170).

ويري الباحث أن هذه الضريبة كانت أقل حدة من ضريبة 1942 ، فلم يلجأ اليهود إلي بيع ممتلكاتهم للبراجوازية المسلمة ، ولم يتجه اليهود إلي فلسطين نتيجة لهذه الضغوط نظرا لسوء الأوضاع في فلسطين خلال عام 1946 ، 1947 ، وعلاوة علي ذلك لم يتجاوب اليهود الأتراك مع الدعاية التي قامت بها الوكالة اليهودية التي أسسها «بن جريون » والتي كانت بمثابة حكومة ظل للدولة اليهودية فى الفترة ما بين 1935- 1948 (171) .

والتي استطاعت عن طريق خلاياها الصهيونية في تركيا أن تتغلغل في أوساط اليهود الأتراك « خاصة الطبقات الشعبية » ، وقد دعت اليهود إلي الهجرة إلي فلسطين ، ويذكر أن «حاليم بارلاس » أدار خلية صغيرة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها فى اسطنبول أنيط بها تنظيم نقل يهود جنوب وشرق أوربا إلي فلسطين فضلا عن نقل يهود تركيا إليها (172)، أيضا وبالرغم من ذلك كان عدد المهاجرين اليهود من تركيا ضئيل إلي حد ما ، ذلك كما يبدو للباحث لأن اليهود في تركيا كانوا أفضل حالاً من الناحية الأمنية عن أقرانهم في فلسطين ، في الوقت الذي كان أغلبهم يعانون من سوء أحوالهم الاقتصادية في تركيا .

(شم تر لجـ)نوبار هونسييان وآخرون : المرجع السابق ، ص ص 30 – 32 .

(لمحـ ير لجـ)وثائق عابدين : محفظة 133 ، ملف 4 ، تركيا من 1939 / 1946 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 27 ديسمبر 1946 ، بشأن الصراع بين الحزب الديمقراطي التركي وحزب الشعب الجمهوري ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية.

(لجـ ير لجـ) Michael Breghr : Op. Cit، P.272 .

(□ ير لجـ)الآن ديبكوف : إسرائيل وتركيا مفارقات وأفاق ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، 31 يوليو 1994 ، ص 35 .

ولدفع يهود العالم إلي الهجرة إلي فلسطين من بينهم اليهود الأتراك اتخذت المؤتمرات الصهيونية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية سياسة التضييق علي اليهود فى العالم من النواحي الاقتصادية والسياسية فضلا عن استخدام الوكالات اليهودية فى العالم أساليب الترهيب من أماكن وجودهم لدفعهم نحو فلسطين (173).

والجدير بالإضافة أن الحكومة التركية انتهجت سياسة التسامح لهجرة اليهود في الفترة ما بين 1945 حتي إعلان قيام دولة إسرائيل في مايو 1948 حتي في الوقت الذي عارضت فيه قرار « تقسيم فلسطين » عام 1947 مساندة في ذلك الدول العربية كما سيأتي .

انتبه الكثيرون إلي موقف تركيا الذي يتميز بالتناقض بين السماح لهجرة اليهود المقيمين فيها وبين معارضتها لقيام الدولة اليهودية فمثلا علق البعض علي سياستها المتناقضة بالسماح لليهود وتشجيعهم للهجرة إلي فلسطين ، والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع المجتمعات والمنظمات اليهودية وابتعادها كليا عن تأييد الدول اليهودية بقوله « أنه في نفس الوقت تطلب المساعدة والعون من الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت نفسه تعارض قيام الدولة اليهودية وتحاول الحفاظ علي علاقاتها الطيبة مع الدولة العربية » (174).

انتهجت حكومة أنقرة سياسة تتسم بالتسامح مع هجرة اليهود والأتراك إلي فلسطين قبيل نشوب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 حيث انه في الشهور الأولي من نفس العام أعطت السلطات التركية تأشيرات خروج لليهود من تركيا إلي فلسطين .

وبعد أسبوعين من نشوب الحرب كتب « البعض » أن هناك ملاحظة وهي توقف هجرة يهود الأتراك وذلك بالنظر إلي إصدار الحكومة التركية قرارا بتجريم منح تأشيرات خروج لمن يريد من اليهود المقيمين بتركيا الذهاب إلي فلسطين (175).

(لح ير لمج) وليام فهمي : الهجرة اليهودية إلي فلسطين ، الهيئة المصرية ، العامة للكتاب ،القاهرة ، 1974 ، ص 119.

(□ ير لمج) Aktar Ayhon and Soliozel :Op . Cit، P. 143 .

(بر ير لمج) Aktar Ayhon and Soliozel: Op . Cit، P. 143.

اتخذت الحكومة التركية هذا القرار نتيجة للدور الذي قام به السفير المصري فى أنقرة والذي اعترض علي أن الكثير من اليهود الشباب قد غادر تركيا للانضمام إلي الجيش الإسرائيلي في أعقاب قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948 [176]، لذلك أعلنت الحكومة التركية سياسة للحد من الهجرة ومنعها تماما حتي ينتهي الصراع في فلسطين كما أعلنت أنها لا تريد الابتعاد عن الدول العربية [177].

ومع ذلك اتخذ بعض اليهود الأتراك طرق غير مباشرة للهجرة إلي فلسطين تخالف السياسة التي اعتادوا عليها قبل هذا القرار ، حيث حاولوا الحصول علي تأشيرات للسفر من تركيا إلي بعض الدول الأوربية ثم يقومون بعد ذلك بالاتجاه إلي فلسطين ، وكان علي رأسهم « أبرهام ماير » مندوب الوكالة اليهودية فى اسطنبول [178].

ويري الباحث أن هذه القرارات لم تؤخذ بشكل جاد إنما كانت بمثابة مسكنات للدبلوماسيين العرب وعلي رأسهم السفير المصري فى أنقرة ، فضلا عن أنها محاولة لتهدئة الأغلبية ألإسلامية في تركيا .

انتهجت تركيا هذه السياسية نظراً لما يلي :

1 – أن تركيا كانت منذ عام 1946 وحتي 1951 حريصة كل الحرص علي إرضاء اليهود في أمريكا الذين كانوا يريدون من تركيا أن تتخذ موقفاً سلبيا أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1948 ، وأرسلوا مندوبين إلي تركيا من أجل السماح لليهود بالهجرة إلي فلسطين ، كما استخدموا نفوذهم لدي البيت الأبيض من أجل الضغط علي حكومة أنقرة حتي تسمح لليهود بالهجرة إلي فلسطين ، وتعترف بما فعلته تجاههم أثناء الحرب العالمية الثانية [179].

(تر ير لجـ)Ipid.

(ير ير لجـ)وثائق وزارة الخارجية : أ.س ج ، محفظة 678 ، ملف 40/ 48/ 17 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 12 فبراير سنة 1949 ، بشأن افتتاح مكتب الوكالة اليهودية باسطنبول ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم ير لجـ)نفسه .

(شم ير لجـ)Aktar Ayhan And Solioz: Op. Cit، p. 139 .

2- أن تركيا نفسها كانت حريصة علي التخلص من اليهود المقيمين بها حيث كان أغلبهم من الفقراء والذين كانوا عالة علي الاقتصاد التركي ، وقد وجدت تركيا فى الدولة اليهودية خير منقذ للتخلص منهم ، ولعل هذا الدافع يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي حدت بالسلطات التركية إلي الاعتراف بإسرائيل والاستفادة من ذلك في تطهير المدن التركية من اليهود [180].

لذلك سمحت الحكومة التركية بهجرة 4362 يهودياً تركيا جاءوا من تركيا فى الفترة ما بين مايو إلي نوفمبر 1948 [181]، كما أكد الاتفاق البريدي بين تركيا وإسرائيل والذي عقد في 30 يونيو 1948 وقد احتجت عليه الدول العربية وقالت عنه الحكومة التركية أنه ببساطة « الاتفاق هو اتفاق إنساني في المقام الأول وذلك بهدف إقامة اتصال شخصي- بين الذين يعيشون فى إسرائيل وأهليهم فى تركيا[182].

ويمكن القول بأن القرارات التي اتخذتها الحكومة التركية بشأن تحريم هجرة اليهود المقيمين بها كانت مجافية للواقع تماما حيث أن الحرب العربية الإسرائيلية ، أو فترة الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل كان في ذروته من مايو 1948 حتي سبتمبر من نفس العام .

كما يتبين للباحث أن طبقا للإحصائيات الرسمية التي أعلنتها الحكومة التركية بالنسبة لأعداد المهاجرين اليهود من تركيا إلي فلسطين كان في الفترة ما بين 1943 حتي نوفمبر 1948 وصلوا إلي قرابة 6500 يهوديا تقريبا ليصبح عدد اليهود الأتراك الذين هاجروا إلي فلسطين فى الفترة ما بين 1919م و حتي مايو 1948 بلغ قرابة 8.277 يهوديا طبقا للإحصائيات الرسمية حين ذاك[183].

(لمحسم لمج)عبد الرزاق نعاس الدعاية الإسرائيلية فى آسيا ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1985 ، ص 181 ، 182 .

(لمجسم لمج)Aktar Ayhan and soliozel : Op . Cit، p. 142 .

(□سمه لمج) Egruen . George : Dynamic Progress Turkish – Israeli Relations، Israel Affairs، summer 1995 » p. 43 .

(لحسم لمج)إلياس سعد : الهجرة اليهودية إلي فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت، 1969 ، ص 163 .

واتفقت المصادر الأجنبية علي أن أعداد اليهود الذين ظلوا في تركيا حتي مايو 1948 بلغت قرابة 80 ألف نسمة[184]، وعندما بدا للأتراك أن الحرب العربية الإسرائيلية قد انتهت فى سبتمبر 1948 رفضت الحكومة الحظر عن هجره يهود تركيا إلي إسرائيل ، وأذاع راديو أنقرة الراسمي أن المواطنين الأتراك لهم حرية الهجرة حيث « يشاون و كان هذه إشارة وجهت إلي اليهود تركيا تحثهم علي الهجرة إلي إسرائيل .

أن السلطات التركية ساعدت بالإسراع فى التعاون مع الوكالات اليهودية حيث شحنت السفن إلي هناك ووضع مكتب الإعلام التركي في نيويورك حدود في صياغة هذه الحقيقية في السنوات الأولي للدولة اليهودية [185].

علي الفور تدفق العديد من اليهود الأتراك للحصول علي تأشيرات سفر للهجرة إلي إسرائيل فيذكر أنه في شهر أكتوبر 1948 فقط تلقي أكثر من 2000 يهودي تركي تأشيرات سفرهم بينما ، وصل العدد إلي 10 آلاف في فبراير 1949 حركتهم إليها الضمانات الأميركية لإسرائيل [186].

كما اتخذت تركيا خطوة نحو تسهيل هجرة اليهود المقيمين بها إلي إسرائيل حيث سمحت في يوليو 1949 لفيكتور اليشع والذي أوفدته حكومة إسرائيل إلي اسطنبول ليكون وكيلا عنها إلي أن تنشأ بين تركيا وإسرائيل علاقات دبلوماسية وقنصلية ، وذلك بقصد تسهيل سفر يهود تركيا الراغبين فى الهجرة إلي إسرائيل واختيار الشباب الصالحين للعمل هناك [187].

وقد أسس فيكتور اليشع مكتب لرعاية جميع المسائل المتعلقة بهجرة يهود تركيا إلي إسرائيل ، والذي افتتح في 23 يوليو 1949 [188].

(□سمہ لجہ)جولدا مائير: مذكرات بعنوان « الحقد » ترجمة منير بهجت – وسمية أبو الهيما ، دار المسيرة للصحافة والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص 197 ؛ Aktar Ayhan and Solioz: Op . Cit، p. 142 .

(برسمہ لجہ)Egruen George and Solioz: Op . Cit، P. 43 .

(ترسمہ لجہ)Erhan Cagri Turkish Israeli Relation in a Historical Perspective، London، 2003، p 13 .

(يرسمہ لجہ)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 678 ، ملف 14/ 48/ 117، مذكرة القنصلية الملكية المصرية باسطنبول ، بتاريخ 17أكتوبر 1949 ، بشأن تعيين فيكتور اليشع مندوب لإسرائيل في تركيا ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سمسمہ لجہ)نجدة فتحي صفوة : تركيا وقضية فلسطين ، مجلة المستقبل العربي ، ع 45، نوفمبر 1982 ، ص 94 .

وعلي ما يبدو أن هذا المكتب قد قام بدورا فعالاً في تسهيل هجرة يهود تركيا إلي إسرائيل ، خاصة بعد اعتراف الحكومة التركية بإسرائيل في 28 مارس 1949 ، فتعد الفترة التي تلت الاعتراف التركي بإسرائيل ذروة الهجرة اليهودية من تركيا إلي إسرائيل فتؤكد الوثائق بأن عدد اليهود الأتراك الذين وصلوا إلي إسرائيل بالفعل عام 1949 وبالتحديد بعد شهر مارس كانوا 26.295 ألف تناقص هذا العدد خلال عام 1950 إلي 2.439 ألف مهاجر أي أن إجمالي عدد المهاجرين من يهود تركيا إلي إسرائيل في عامي 1949 – 1950 وبالتحديد منذ شهر إبريل في العام الأول وحتي نهاية العام التالي 28.734 ألف مهاجراً [189].

وبلغ عدد المهاجرين في عام 1951 ، 1198 يهوديا تركيا وفي عام 1952 انخفض إلي 353 مهاجراً تركيا وفي عام 1953 بلغ 270 مهاجراً وفي عام 1954 ، بلغ 138 مهاجراً أي بنسبة 4.8 ٪ من أعداد المهاجرين إلي إسرائيل من الدول المختلفة [190].

والغريب في هجرة يهود تركيا إلي إسرائيل أنهم قد غادروها علي الرغم من أن الوضع السياسي لليهود فى تركيا كان جيدا جدا ، وهذا دليل علي أنهم لم يهاجروا بسبب الاضطهاد ، علي عكس يهود البلدان العربية الذين اضطروا إلي مغادرة أوطانهم في ظروف قاسية مرتبطة بالانعكاسات السلبية للصراع العربي الإسرائيلي [191]، وإنما كانت هجرتهم حماسية متأثرين بالأفكار الصهيونية فقد أشاع حاخامات إسرائيل وساستها : «بأن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل كفارا ويتعرضون لنقص الفرائض اليهودية كل يوم » [192].

(شمسمہ لجا)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج محفظة 1242 ، ملف بدون ترقيم ، الإدارة الاقتصادية / المحفوظات العامة / جـ 4 ، مذكرة القنصلية المصرية العامة فى امستردام ، بتاريخ 17/ 3/ 1952 ، بشأن الهجرة اليهودية إلي إسرائيل ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمحشمہ لجا)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / إدارة فلسطين / الشعبة السياسية : الهجرة اليهودية لفلسطين ، القسم الثاني ، د.ت ، ص 48 .

(لمجشمہ لجا)آلان ديبكوف : المصدر السابق ، ص 58 .

(□شمہ لجا) The New York Times 29th Dec، 1960 .

فكان العطف الشديد الذي شعر به يهود تركيا نحو إسرائيل وموجة الحماسة والأمل التي أثارتها قيام الدولة اليهودية من أهم أسباب تلك الهجرة ، وكانت المشاعر الصهيونية قومية بصورة خاصة بين الشباب اليهود [193].

ولوحظ أن أغلبية المهاجرين اليهود الأتراك إلي فلسطين كانوا من أكثر العناصر التركية فقرا في الأقاليم الوسطي ومن المجتمعات المنحطة فى الأناضول [194].

وفيما يبدو أن إسرائيل قد تدخلت للحد من هجرة يهود تركيا إليها ، وذلك نظرا لمستوياتهم المتدنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، فلقدا اشتكي « إبراهام ماير » الممثل غير الرسمي للوكالة اليهودية فى اسطنبول والذي عاد فى تلك الأيام 1949 إلي القنصل العام الأمريكي ماكدونالد بقوله « أن جريمة الهجرات هي أن الأشخاص الذين يهاجرون من تركيا هم من طبقات منخفضة جدا من الناحية الاجتماعية والمالية ، والذين لم يحققوا أي مكسب في بلادهم الأصلية ، والذين يتدفقون إلي فلسطين علي أمل أن يجدوا مدينتهم الفاضلة » أستطرد ماير بقوله « أن هذه الحالة هي ضياع واضح للأمة الإسرائيلية »[195] .

كما أدت سوء الأحوال الاقتصادية فى إسرائيل إلي الهبوط الشديد في أعداد المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم ومنها تركيا في الفترة ما بين 1951 حتي عام 1955 حيث « اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة التقشف ، وتدخلها فى توزيع السلع الرئيسية من طعام وملابس ومواد أولية ، كما سحبت العملة الصعبة عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية لكن هذه السياسة أخفقت في إيقاف التضخم وهو ما أدي إلي تزايد معدلات البطالة وانتشار السوق السوداء وازدياد العجز في ميزان المدفوعات[196].

(لحشم لمج)نجدة فتحي صفوة : المصدر السابق ، ص 58 .

(□شم لمج) Egruen George and Solioz : Op. Cit، p. 43 .

(برشم لمج) Egruen George and Solioz : Op. Cit، p. 144.

(ترشم لمج)نبيل السهيلي : تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948– 1996 ، دراسات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ع 11، 1998 ، ص 170 .

أدي ذلك إلي مغادرة قرابة 30.000 ألف يهوديا من إسرائيل كنازحين في الفترة ما بين عام 1948 إلي عام 1954 وزادت إلي 50.000 ألف في الفترة من 1955 إلي عام 1959 بسبب سوء الأحوال المعيشية[197]، ولم تشر الإحصاءات الرسمية التي أعلنتها كلا من الحكومتين الإسرائيلية والتركية عن أعداد يهود تركيا النازحين من إسرائيل إلي وطنهم الأصلي .

ولا يعني هذا انه لم ينزح اليهود الأتراك من إسرائيل إلي موطنهم الأصلي ، ولكن يمكن القول بأن بعضهم قد تسلل من إسرائيل بطرق غير رسمية كذلك دخلوا تركيا بنفس الطريقة .

ولا يمكن نفي نزوح اليهود الأتراك من إسرائيل علي الإطلاق ، وذلك لأن ظروف الصراع العربي الإسرائيلي الذي اتخذ الطرق الحربية المباشرة في عامي 1948 - 1956 وعدم استتباب الأمن منذ 1948 لابد وان تكون قد خلقت جوا من عدم الاستقرار دفعت عددا كبيرا من يهود تركيا للعودة إلي بلادهم .

كما أدي فشل الحكومة الإسرائيلية في توفير فرص عمل للمهاجرين وانتهاجها سياسة انتقاء المهاجرين[198]، إلي عودة الكثير من يهود تركيا بالعودة إلي موطنهم الأصلي مرة أخري لأن أغلبهم كانوا من فقراء تركيا وذوي مستويات اقتصادية متدنية .

ويؤكد المؤرخ التركي المعاصر جواد رفعت أتلخان هذه العودة بقوله « قد رأينا رأي العين الذين سافروا من تركيا من بلادنا العزيزة التي أكرمتهم مهاجرين وكانوا في صخب وهياج وهيام لهذه الحوادث ثم رأيناهم نافرين من إسرائيل وعائدين إلينا ثانيا في ذلة قاتلة وانكسار خيالي ، لعدم لقائهم في أرضهم الموعودة ما كانوا يجدونه في تركيا المتسامحة من الترف وسعة العيش ، والرزق الوفير ، والحرية والرئاسة ، لقد عاد هؤلاء ، ووصلوا إلينا لا يشعرون بفظاظة ما يفعلون حتي و لا بتأنيب من الضمير »[199] .

(يرشم لمج)رشاد عبد الله الشامي : تيارات الهجرة من إسرائيل ، مجلة السياسة الدولية ، ع 15 ، يناير 1969 ، ص 173 .

(سمشم لمج)وليم فهمي : المرجع السابق ، ص ص 125- 126 .

(شمشم لمج)جواد رفعت اتلخان : المرجع السابق ، ص 41 .

ويذكر أنه في عام 1955 قام المسلمون الأتراك بأعمال شغب ضد اليهود الأتراك دمر المسلمون في هذه المظاهرة معظم مخازن اليهود ، مما دفعهم إلي الوقوف أمام القنصلية الإسرائيلية بضعة أيام للحصول علي تأشيرات الدخول إلي إسرائيل ، وقد رفضت القنصلية إعطائهم هذه التأشيرات حتي الذين حصلوا علي مثل هذه التأشيرات لم يسافروا إلي إسرائيل لخوفهم من عدم العودة إلي تركيا مرة أخري[200]وطبقا لإحصائيات النشرة الرسمية لعام 1961 كان عدد اليهود الأتراك الذين يقطنون تركيا قرابه 46 ألف [201].

وفي النهاية يمكن ملاحظة الآتي :

أن هجرة يهود تركيا إلي فلسطين المحتلة مرت بمرحلتين :

الأولي : في الفترة ما بين 1919 وحتي 1948 ، والتي بلغ معدل الهجرة فيها قرابة 8.277 مهاجرا ، ولوحظ خلالها أيضا أن عدد سكان اليهود الأتراك كانوا في ثبات دائم ، فقد بلغوا في عام 1927 قرابة 81.45 ألف نسمة ، وبلغ عددهم في 1945، 79.995 ألف نسمة وفي عام 1948 بلغ عددهم 80 ألف نسمة مع وجود هجرة لهؤلاء إلي فلسطين قبل 1948 ، وذلك يرجع إلي زيادة عدد المواليد لليهود الأتراك فضلا عن هجرة يهود ألمانيا إليها واستوطناهم فيها .

والثانية : تبدأ من مايو 1948 – إنشاء إسرائيل – حتي عام 1960 ، وفيها زادت أعداد المهاجرين اليهود من تركيا ، وصل في نهاية 1954 إلي 34 ألف مهاجر ، ولكن كانت هجرتهم بعد عام 1954 وحتي عام 1960 إلي أوربا والأمريكتين وصل إلي قرابة 6 آلاف يهوديا[202]، وطبقا لإحصاء عام 1961 بلغ عددهم في تركيا قرابة 46 ألف نسمة وفي هذه الفترة وخاصة فى الشطر الثاني من الخمسينيات

(لمح لمح□)الأهرام : بتاريخ 29سبتمبر1955 ، ص 3 .
(لمج لمح□)شحاذة موسي : المرجع السابق ، ص ص 367– 368 .
(□ لمح□)عايدة العلي سري الدين : المرجع السابق ، ص 329 .

والذي قلت فيه الهجرة اليهود الأتراك إلي إسرائيل إلي حد كبير زادت فيه هجرات اليهود إلي تركيا حيث أنها كانت تمثل قبلة دائمة لليهود القادمين إليها من مختلف دول العالم إلي إسرائيل ، بمعني اتخاذ تركيا معبرا للوصول إلي فلسطين المحتلة ، وقد سجلت الوثائق العديد من الحالات الذين هاجروا من مصر وبعض الدول العربية إلي إسرائيل عن طريق تركيا فمنهم من فضل البقاء فيها ومنهم من وصل إلي فلسطين المحتلة ثم عادوا إلي بلدانهم الأصلية من نفس الطريق[203] فعندما قامت ثورة العراق في يوليو 1958 استقبلت تركيا العديد من يهود العراق كما استقبلت يهود إيران وسوريا في الشطر الثاني من الخمسينيات[204].

ولم تشير الإحصائيات الرسمية إلي أعداد اليهود الذين نزحوا إلي تركيا .

كما يجب التنويه إلي أن هذه الإحصائيات الرسمية لم تكن صحيحة تماما لان اليهود اعتادوا علي عدم الإفصاح عن أعدادهم الصحيحة خاصة في البلدان الإسلامية ، وفي النهاية يمكن إجمال الأسباب التي دفعت يهود تركيا للهجرة إلي إسرائيل فيما يلي :

أ- سماح الحكومة التركية لليهود الأتراك بالهجرة إلي إسرائيل .

ب- تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لليهود في تركيا بالهجرة إلي إسرائيل وتقديم الضمانات لهؤلاء بالعيش الكريم لهم ، واستخدام مساعيها لدي حكومة أنقرة لتسهيل هجرتهم .

جـ- المستويات المتدنية من اليهود الأتراك سواء أكانت الاقتصادية أو الاجتماعية .

(لح لمحـ□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 687 ، ملف 14/ 48/ 17 ، مذكرة الأمن العام ، بوزارة الداخلية المصرية ، بتاريخ 30/ 9/ 1951 ، بشأن هجرة يهود البلدان العربية إلي إسرائيل عبر تركيا ،من مدير الأمن العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ لمحـ□)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربى ، ص ص 50 - 51 .

د- الوعود التي قدمتها إسرائيل ليهود العالم عن طريق الوكالات اليهودية المنتشرة فى العالم بالرخاء والمعيشة الطيبة فى الوطن الجديد « إسرائيل » .

وتكمن أسباب عودة يهود تركيا من إسرائيل إلي ما يلي :

1- انتقاء إسرائيل للعناصر الجيدة من المهاجرين .

2- سوء الأحوال الأمنية فى إسرائيل .

3- سوء الأحوال الاقتصادية وعدم قدرة إسرائيل علي متطلبات المهاجرين .

***

في النهاية يمكن القول: أن اليهود تمتعوا بقسط كبير من التسامح من قبل سلاطين آل عثمان ، لذا اعتلوا مناصب رفيعة في الدولة خاصة في القرن السادس عشر ، ولكن هذه السياسة استغلها اليهود عندما تجاوب يهود الدولة العثمانية مع الحركة الصهيونية والتى أطلق عليه حركات تحررية ، والتى رفضها سلاطين آل عثمان، لذا سعى اليهود إلى أضعاف الدولة وتكاتفوا مع كافة العناصر المناوئة للدولة خاصة جمعية الاتحاد والترقي التى ساهموا في إنشائها وزودوها بالمال والعتاد، فقاموا بالدعاية ضد السلطان عبد الحميد ووصفو حكمه بالاستبداد والحكم المطلق بل أنهم قاموا بتدبير أحداث 31 مارت والتى على آثارها تم خلع السلطان عبد الحميد.

ومما يؤكد أن ثورة 1908 وخلع السلطان عبد الحميد عمل يهوديا من الألف الى الياء نفيه إلي سالونيك وإبقائه بين أغلبية يهودية تضمر له العداء حتي لا يجد أنصارا تمكنه من العودة إلي العرش مرة أخري أو الالتفاف حوله وإقامة الاضطرابات في وجه النظام الحاكم الجديد ، وهذا يؤكد الدور القوي لليهود فى تحريك كل هذه الأحداث .

كما أن وجود عمانويل كارسوه اليهودى الماسونى في الوفد الذى ابلغ قرار عزل السلطان يؤكد هذا المعنى ، وتلى ذلك سيطرة اليهود على مجريات الأمور في تركيا من 1908 وحتى عام 1912« أثناء حكم الاتحادين» وهى فترة ازدهار اليهود فى الدولة العثمانية وذلك بالنظر إلي تغلغلهم في الدولة وسيطرتهم علي الاتحاديين بالفكر والمال ، وتوليهم الوظائف الكبرى ، وفتح أبواب الهجرة إلي فلسطين علي مصراعيه أمامهم سواء أكان اليهود من داخل الدولة العثمانية أو من خارجها، أضف إلى ذلك أن اليهود قد ساهموا بقدر كبير في هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عن طريق منظماتهم الصهيونية في حيفا والتى كانت من وراء هزيمة العثمانيين في معركة السويس، فضلا على توقيع كارسوه وعاخام اليهود في تركيا « ناعوم أفندى» اتفاقية إنهاء الحرب مع القادة العثمانيين نيابة عن بريطانيا.

وشهدت الفترة من 1924–1948 بزوغ حقيقي لليهود في كافة الأنشطة التركية السياسية والاقتصادية المختلفة بفضل الحرية التى منحها مصطفى كمال أتاتورك وخليفته عصمت اينونو لهم ، حتى أن بعضهم قد ذكر أنهم قد كونوا وطنهم في تركيا قبل أن يقيموه في فلسطين ب 25 عاما،ولكن بعضهم قد عانى من بعض الضرائب التى فرضتها حكومة انقره عليهم خاصة في عام 1943 وهى ضريبة الوجود «عشق قالة» للحد من ثراء معظمهم ومد الخزانة العامة بالأموال نتيجة للازمة الاقتصادية التى عانت منها تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

أما على مستوى هجرة يهود تركيا إلى فلسطين المحتلة فلم يتعرض يهود تركيا إلى الاضطهاد ولكنهم قد هاجروا إلى فلسطين نتيجة للدعاية الصهيونية خاصة وان معظم الذين هاجروا كانوا ذات مستويات اقتصادية متدنية وسرعان ما عادوا إلى تركيا مرة أخرى بفضل سياسة التسامح التى كانوا يتمتعون بها في تركيا.



العلاقات التركية الإسرائيلية

الفصل الثاني

اعترافات تركيا بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية

تعرضت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لعدة ضغوط، منها ما هو خارجي والذي تمثل في التهديدات السوفيتية التى شنت على تركيا بشأن الاحتفاظ بقواعد عسكرية سوفيتية في البوسفور والدردنيل واستعادة مقاطعتي قارص واردهان، والتي تنازلت عنها موسكو لأنقرة وفقا لمعاهدة الصداقة بينهما 1925 ، ونتيجة لذلك لجأت انقره إلى الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها من التهديدات السوفيتية ، وتقوية اقتصادها المتردى ، مما دفع الأخيرة لمساعدة تركيا اقتصاديا وعسكريا بمقتضى مرسوم ترومان في مارس 1947، كما أدرجتها ضمن مشروع مارشال والذى هدف الى إنعاش الاقتصاد الأوروبي ومن بينها تركيا.

وفى سبيل ربط تركيا بالغرب بذل القادة الأتراك جل اهتمامهم للدخول في منظمة حلف الناتو بعد رفض بريطانيا والدول الاسكندينافية انضمام تركيا له منذ تشكيلة في يناير 1949، وقد نجحت تركيا بمساعدة الولايات المتحدة في الانضمام إلية في مستهل عام 1952، والتزمت بسياسته الخارجية .

كما لعبت الضغوط الداخلية دورا مهما في الاعتراف بإسرائيل والمتمثلة في جماعات الضغط الصهيونية بتركيا ويهود الدونمة الذين سيطروا على وسائل الإعلام وكافة المؤسسات التركية ومن بينها وزارة الخارجية ، فضلا عن ضغوط النخبة الحاكمة والتى شهدت الحرب العالمية الأولى ، والذين رأوا أن العرب قد طعنوهم من الخلف إبان تلك الحرب.

دفعت هذه الضغوط تركيا الى الاعتراف بإسرائيل في مارس 1949 وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها.

أولاً : اعتراف تركيا بإسرائيل

نقلت سلطات الانتداب البريطاني الملف الفلسطيني إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 ، والتي أقرت تقسيم فلسطين إلي دولتين أحداهما عربية والأخرى يهودية ، واعترضت الدول العربية الممثلة حين ذاك فى الأمم المتحدة على هذا القرار ، ووقفت تركيا إلى الجانب العربي فى هذا الشأن ، وأعتبر القادة العرب « هذا الموقف التركي » هو بداية لصفحة جديدة فى تاريخ العلاقات العربية التركية .

وسرعان أن تعكر صفو هذه العلاقات بعد قبول تركيا العضوية فى لجنة التوفيق التي شكلتها الأمم المتحدة فى ديسمبر 1948 ، بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحدة ، لحل مشكلة فلسطين – وذلك ما سوف يتم مناقشته فيما بعد – وبدا واضحاً أن تركيا سوف تعترف بإسرائيل ، وقد تحقق ذلك فى 28 مارس 1949 ، ولكن كان لهذا الاعتراف عدة دوافع يمكن تناولها فيما يلي :

1- الضغوط الخارجية :

أ- الضغوط السوفيتية :

لعبت المضايق التركية « البسفور والدردنيل » دورا هاماً فى العلاقات الروسية « الاتحاد السوفيتي » والعثمانية « التركية » ، منذ أن أصبحت الدولة العثمانية دولة قوية مترامية الأطراف [205] .

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولي أوزارها فى عام 1918 ، وضع المؤتمرون فى لوزان عام 1923 مجموعة من القواعد ، تم بموجبها نزع الصفة العسكرية من منطقة المضايق وجزر بحر إيجة ، وتشكيل لجنة للمضايق مسئولة أمام عصبة الأمم ، كما اتفقوا على وضع ضمان دولي لحرية الملاحة فى المضايق [206].

(بر لمحـ□)لمزيد من التفاصيل راجع : أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1981 ، ص ص 48-53 .

(تر لمحـ□)أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص 52 .

وعلي ما يبدو للباحث أن كل من تركيا وروسيا « الاتحاد السوفيتي » وافقتا على وضع المضايق تحت الإشراف الدولي ، وذلك لانشغال الأولي فى أزماتها الداخلية التي تعرضت لها ، علي أثر هزيمتها فى الحرب العالمية الأولي ، واستعدادها لخلع العمامة العثمانية ، ليحل محلها الاتجاه العلماني الجديد والنظر شطر الغرب ، أما الثانية « روسيا » فكانت غارقة فى الإصلاحات الجديدة التي تبنتها الثورة البلشفية ، فضلاً على أن الاتحاد السوفيتي كان مشغولا فى ضم الجمهوريات الجنوبية منه .

وبعد أن أصبحت تركيا عضوا فى عصبة الأمم عام 1932 ، رأت فى التوتر الدولي الذي سبق الحرب العالمية الثانية فرصة لاستعادة سيادتها على البواغيز (البسفور والدردنيل) ، وعلي أثر انضمامها للمنظمة الدولية ، بدأت فى الميل نحو الغرب وتوددت إليها بريطانيا بعد ظهور الأطماع الإيطالية فى البحر الأبيض المتوسط ، وكانت تشارك تركيا فى الشعور بالخطر الجديد فاستجابت لرغبتها فى تعديل نصوص معاهدة لوزان بشان البواغيز ، وعقد مؤتمر «مونترو» 1936 من الدول الموقعة على المعاهدة ، وقرر فى يوليو من نفس العام إلغاء الرقابة الدولية على المضايق ، وحق تركيا الكامل فى تحصينها وغلقها كما تشاء وقت السلم والحرب ، كما أعطت دول البحر الأسود الحق فى مرور أساطيلها ، إذا اشتبكت فى حرب ، على أن يكون لتركيا إذا أرادت حق المنع .[207]

ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد رفض هذه الاتفاقية ، ووقوع المضايق تحت السيطرة التركية ، لذلك أظهرت موسكو عداءاً زائداً بدا ظاهراً أثناء زيارة وزير خارجية تركيا «ساكين ساركوجول SUKIN SARACOGL » لموسكو فى سبتمبر 1939 ، حيث طلب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي « فانتراف – م – مولوتوف » من أنقره ضرورة تبني نظام جديد للمضايق ، وإعطاء موسكو قدراً كبيراً من السيطرة على المرور من خلال مضيقي « البسفور – الدردنيل » [208].

(ير لمحـ□)حسين فوزي النجار : السياسة والإستراتيجية فى الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1953 ، ص 649 .

(سم لمحـ□)Boluk Bast Suha : Behind The Turkish Israeli Alliance، a Turkish View، Ankara، 1998، p. 22 .

كما رفضت موسكو التحالف الذى ابرمته تركيا مع كل من بريطانيا وفرنسا فى سبتمبر 1939 مما يعنى وجود الأساطيل البريطانية والفرنسية فى البحر الأسود كنتيجة طبيعية لهذا للتحالف ، وربما أدي إلي قيام مشكلة خطيرة أمام روسيا ، والتي تتعاون مع ألمانيا لذلك سعت روسيا إلى المحافظة على حياد تركيا ، إرضاءً لألمانيا التى كانت تضغط عليها من أجل منع هذا التحالف من ناحية ولإبعاد الأعمال العدوانية عن حدودها من ناحية أخري[209].

وبذلك تبدلت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا ، بعد أن كانت سياسة الأخيرة متأثرة وخاضعة « للاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، أو بعد عقد من التصحيح الدبلوماسي للسياسة التركية «1925– 1936 » والتي اتسمت بالود خاصة أثناء فترة حكم مصطفي كمال أتاتورك .

وكان هذا الطلب يعني إغلاق المضايق أمام السفن الحربية التابعة للدول التي لا تنتمي إلي البحر الأسود ، وكذلك اقتطاع جزء من السيادة التركية ، وأخيرا وجود الخطر الشيوعي على أبواب تركيا [210].

وبعد أن اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، واختارت تركيا موقف الحياد أثناء الحرب بين ألمانيا ودول الغرب ، فقد كان من مصلحتها السعي للإبقاء على حياد دول البلقان حتي لا تسنح الفرصة لفتح جبهة ثانية فى هذه المنطقة ، وهو أمر كانت تحرص على منعه .

وفي 19 مارس 1945 سلم « مولوتوف » وزير الشئون الخارجية السوفيتية مذكرة إلى سفير تركيا فى موسكو ، انطوت على إلغاء موسكو معاهدة الصداقة التي أبرمتها الدولتان فى 19 ديسمبر 1925 ، والتي لم تعد ملائمة – من وجهة النظر السوفيتية – بعد التغيرات التي حدثت إبان الحرب العالمية الثانية ، وذكر أن الذي دفع الحكومة السوفيتية لعقد هذه المعاهدة هو :

(شم لمحـ□)وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج ، محفظة 332 ، ملف 145/ 130ج ، جـ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بموسكو ،بتاريخ 21 نوفمبر 1944 ، بشأن المضايق التركية وموقف السوفيت منها ،من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية المصرية؛ أمين شاكر وآخرون : تركيا والسياسة العربية من آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت ، ص 126 ، 127 .

(لمحـ لمجـ□)نبيه الإصفهاني : تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، ع 510 ، إبريل 1978، ص 94 .

1- أن الاتحاد السوفيتي تحمل العناء أكثر من غيره من الدول إبان الحرب العالمية الثانية لذا فقد رأي إيجاد روابط قوية مع الدول المحيطة به ومن بينهما تركيا ، بادئة بإلغاء اتفاق الصداقة والحياد الذي يربطها بها ، لأنه أصبح غير متفق مع الحالة الجديدة الناتجة عن التغيرات العظيمة التي أخذت سبيلها خاصة فى غضون الحرب العالمية الثانية .

2- أن موقف تركيا خلال الحرب كان مثار شك لدي السوفيت والذين يرون أن تركيا كان يجب أن تنضم إليهم انضماما سريعاً فى كل اعتداء على الأراضي السوفيتية ، وأن روسيا لم تكن مقتنعة بالحياد التركي فى الحاضر والمستقبل ، فضلا عن كراهية الرأي العام التركي للسوفيت .

3- تري الحكومة السوفيتية أنه من التناقض البين أن ترتبط تركيا بمعاهدة تحالف وثيق مع بريطانيا ، فى الوقت الذي ترتبط فيه مع روسيا باتفاق حياد مع ما يجب أن يكون بين الدولتين من علاقات جوار وثيقة والسائد فى الأوساط السياسية فى موسكو أن الحكومة السوفيتية لن تقتنع من تركيا بأقل من معاهدة تحالف وصداقة تربطهما برباط وثيق فى الحرب والسلم ، ومع تغير جوهري فى السياسة التركية والرأي العام التركي نحو الاتحاد السوفيتي ، وهذا هو ما يرمي إليه التبليغ السوفيتي إلى السفير التركي بقوله « أن المعاهدة تقتضي تعديلات جسيمة » [211].

وعليه تقدمت روسيا إلى تركيا بمطلبين هما :

1- إغلاق المضايق فى وجه أساطيل بريطانيا وفرنسا .

2- عقد اتفاق ينص علي تبادل العلاقات بينهما وتقديم تركيا المساعدات للسوفيت فى وقت السلم والحرب .

وقد رفضت تركيا (المطلب الأول) على لسان وزير خارجيتها ، لأنه يعتبر خرقا لاتفاقية مونترو – الخاصة بالمضايق – فإلغائها يعني قيام حرب بينهما وبين الغرب .

كما رفضت المطلب الثاني بعد فترة من المباحثات ، نظراً لتحالفها مع بريطانيا وفرنسا ، وتكرر المطلب السوفيتي مرة ثانية ، ورفضت الحكومة التركية أيضا وسارعت بتوقيع اتفاق عسكري واقتصادي مع كل من انجلترا وفرنسا وجاء فيه على عدم اشتراك تركيا فى حرب ضد روسيا [212]

.

(لمج لمج□)وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج ، محفظة 729 ، ملف 140/ 48/ 7/ جـ1 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بموسكو ،بتاريخ 31 مارس 1945 ، بشأن العلاقات التركية السوفيتية ، من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية المصرية .
Howrd . N. Harry : Turkey،The Straits and U.S.A Policy ،London ،Un Date ،P . 216. □
(□ لمج□)أمين شاكر وآخرون : المرجع السابق ، ص ص 126- 127 .

وعندما أعلنت تركيا الحرب على دول المحور فى مارس 1945 ، قررت روسيا إلغاء معاهدة الصداقة والحياد التي أبرمتها مع تركيا عام 1925 ، وأعتبر البعض هذا التاريخ إشارة واضحة إلي نشوب الحرب الباردة بين تركيا والإتحاد السوفيتي ، فمن وجهة نظر الكتاب الأتراك تبدو الفترة الواقعة بين عامي 1945-1952 ، فترة مظلمة في التاريخ التركي الحديث، لأن بقاء تركيا كدولة مستقلة كان فى خطر أكيد ، واعتبروا هؤلاء الكتاب أن هذا التاريخ حادثة ثانية فريدة من نوعها بعد حوادث عام 1919 – 1923 أي حادثة حرب الاستقلال التركية [213].

أدي إعلان تركيا الحرب على المحور بأن تقدمت روسيا بالمطالب التالية :

1- إعادة منطقتي قارص – أردهان « KARS AND ARDAHAN » ، والتي حصل عليها الروس فى مؤتمر برلين 1878 م ، ثم عادت لتركيا بعد الحرب العالمية الأولي من روسيا.

2- منح الاتحاد السوفيتي قواعد عسكرية فى المضايق التركية وتعديل معاهدة مونترو كما ساندا الاتحاد السوفيتي – جورجيا في المطالبة بنحو 180 ميلا فى الشمال الشرقي من تركيا [214].

وتشير الوثائق بأن مطالب الاتحاد السوفيتي بشأن قارص وأردهان ما هي إلا للمساومة مع تركيا مقابل تساهلها فى مشكلة المضايق الحيوية (215) وقد دعي السفير التركي إلى الكرملين ، وأبلغ من قبل وزير خارجية الاتحاد السوفيتي « مولوتوف » بتلك المطالب ، في حين قامت الصحف السوفيتية وإذاعاتها بحملة دعائية واسعة ضد تركيا منذ عام 1945 تناولت تحريض الأتراك علي تغيير نظام الحكم بالقوة ، واصفة إيه (أي حكام تركيا) فاشستيون ورجعيون [216].

(لح لمجـ□)أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلنطي ، ص ص 57- 58 .
(□ لمجـ□)حسين فوزي النجار : أمريكا والعالم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987 ، ص 269 ؛
215 – وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج ، محفظة 729 ، ملف 140/ 48/ 7/ جـ 1 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بموسكو ،بتاريخ 19فبراير 1946 ، بشأن سعي الاتحاد السوفيتي الى تسوية النزاع مع كلا من إيران وتركيا ، من القائم بالإعمال بالنيابة إلى وزير الخارجية المصرية .
(تر لمجـ□)F.O.R. 267/52/44، No.448، Petrson Peven، Ankara، 28-December 1945.

إزاء التهديد الشيوعي تكاثفت الأحزاب التركية ، وخاصة الحزب الديمقراطي الوليد عام 1946 ، مع حزب الشعب الجمهوري الحاكم ، وطالبت الأحزاب التركية الشعب بالوقوف ضد التهديد السوفيتي ، كما حثت الصحف التركية المختلفة الحكومة ببذل قصارى جهدها لتقوية علاقات تركيا مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (217).

لذلك سعت أنقرة للتودد إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، لمواجهة الخطر القادم من موسكو علي الرغم من أن مطالب أنقرة كانت في بدايتها غير مستجابة من أمريكا (218)ويذكر أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا قد حددتا متطلبات تركيا العسكرية فى أغسطس 1946 بـ 140 مليون دولار .

وتدفع تركيا منها مقدما 4.5 مليون دولار للدول الغربية (219)، كان ذلك قبل أن يصدر الرئيس الأمريكي « ترومان » مبدأه فى مارس 1947 ، بإمداد تركيا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية تحت مرسوم 12 مارس 1947 « مبدأ ترومان »(220) الذي يقدم مساعدات عسكرية واقتصادية للدول المهددة بالخطر الشيوعي ، سواء من الخارج أو من الداخل ، وبناء عليه تدفقت المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة إلى تركيا بموجب هذا المبدأ حيث أنه يعد المنطلق الأساسي للتحالف الأمريكي التركي ، ومن ذلك الوقت فقد أصبح التحالف مع الولايات المتحدة بالنسبة لتركيا من الأهداف الحقيقية لسياستها الخارجية (221).

وبموجب مبدأ ترومان حصلت تركيا فى الفترة ما بين 1945-1948 علي 81 مليون دولار أمريكي من الولايات المتحدة (222).

(ير لجـ□)وثائق عابدين : محفظة 133 ، ملف 4 تركيا من (1939 – 1946) ،مذكرة المفوضية الملكية المصرية فى أنقرة ، بتاريخ 31 أغسطس سنة 1946 ، بشأن مذكرة روسيا إلى تركيا الخاصة بالمضايق ،من الوزير المفوض الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم لجـ□) Bolukbast Suha : Op. Cit، P . 22

(شم لجـ□) Kirk George : The Middle East 1945 -1950، Landon، 1954، P.P .31 – 32 ؛ Lewis Bernrd : Op . Cit، P. 307.

(لحـ□□) Bolukbast، Suha : Op. Cit.، P . 22.

(لجـ□□)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، ص 49 .

(□□□)خليل إبراهيم الناصري : التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1990 ، ص 103

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدشين 15 منصة صواريخ داخل الأراضي التركية فى عام 1950 م ، بهدف الوصول إلى الأهداف العسكرية داخل أراضي الاتحاد السوفيتي ، كإجراء وقائي من أمريكا لحماية تركيا [223].

وبعد سقوط حزب الشعب الجمهوري فى انتخابات عام 1950 تولي الحكم الحزب الديمقراطي بقيادة « عدنان مندريس » ، الذي أخذ نفس وجهة النظر المرتبطة بالتهديد السوفيتي [224].

ونتيجة للتعاون القوي بين تركيا والغرب وخاصا الولايات المتحدة الأمريكية ، قدمت الحكومة السوفيتية فى 30 مايو 1953 « أي بعد رحيل ستالين » مذكرة إلى السفير التركي بموسكو تفيد « بأنها تخلت عن مطالبها الإقليمية فى تركيا ، وقد تعللت بأن هذه المطالب قد جاءت في وقت التوجب (دفع خطر محتمل يمكن أن يهدد أمن الاتحاد السوفيتي) ، وهو خطر ناجم عن مضايق البحر الأسود ، أما الآن فإن الحكومة السوفيتية تري من الإمكان ضمان هذا الأمن من خلال إبرام أتفاق مع تركيا يرضي الطرفين ، وقد اكتفت حكومة أنقرة بالرد على هذا الاقتراح بأن مسألة مضايق البحر الأسود تنظمها معاهدة مونترو »[225] .

يري الباحث أن السبب الأول فى التحول السوفيتي فى عام 1953 بالنسبة لعلاقاتها مع تركيا يرجع فى المقام الأول إلى ارتباط تركيا بالغرب ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنظمات الدفاع الإقليمية التابعة للغرب ، فضلا عن أن انضمامها إلى « الناتو » 1951 . كان له الأثر البارز فى تحول السوفيت عن سياسة التهديد التي اتبعها منذ عام 1945 .

(لح□□) Hure Wits، Dimension The Military Middle East Politics :J.C، Loudon، . 1969 P .75

(□□□) Op. Cit : Bolukbast Suha، P. 22 .

(بر□□)نبية الإصفهاني : المصدر السابق ، ص 96 .

وكنوع من تقوية العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، عقدت الدولتان اتفاقية عسكرية فى أكتوبر 1953 ، وفيها تعهدت الولايات المتحدة بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية لتركيا ، بهدف تحديث منشآتها العسكرية وتجهيزها بأحدث الأجهزة العسكرية الأمريكية ، فضلا عن قبول الولايات المتحدة للبعثات العسكرية التركية للدراسة والتعلم، فيها بالإضافة إلى التدريب المشترك بين البلدين [226].

ب – الضغوط الاقتصادية :

واجهت تركيا أزمات اقتصادية طاحنة أثناء الحرب العالمية الثانية ، مما جعل حكومة حزب الشعب الجمهوري تفرض العديد من الضرائب ، لمواجهة الاقتصاد المتردي حيث ظهر عجز فى ميزانها التجاري[227].

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها استغلت الحكومة التركية التهديد الشيوعي لأراضيها فى أواخر عام 1945 فى محاولة منها لسد العجز في ميزانها التجاري ، ولمواجهة الأزمات الاقتصادية التي ألمت بها .

لذلك أرسلت تركيا مذكره رسمية إلى الكونجرس الأمريكي ناشدته بدعم اقتصادها، وجاء فيها « أن ضعف الجناح التركي سوف يمهد للإتحاد السوفيتي الوصول إلى احتياطي البترول فى الدول العربية ، والتغلغل فى حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي ، وبالتالي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الوضع الاستراتيجي لتركيا فى حال دخول السوفيت فى حرب ضد الولايات المتحدة[228] .

وبذلك يمكن القول بأن الحكومة التركية استخدمت مناورات سياسية ، بقصد إشباع حاجتها الاقتصادية ، كما قامت الحكومة بمحاكاة أصحاب رؤوس الأموال الغربيين ، والمؤسسات الاقتصادية مثل نظام « نيرتون وود » وقد انتقدت الصحف الغربية وخاصة الأمريكية ضعف إجراءات النمو الاقتصادي في تركيا .

(تر□□)وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج ، محفظة 1409 ، ملف 38/ 27/ 22 ، مذكرة السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 6 أكتوبر 1953 ،بشأن اتفاق المعونة الحربية بين تركيا وأمريكا ،من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير□□)نفسه : محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2 ، سري جدا ، مذكرة القنصلية الملكية بأنقرة ، بتاريخ 15 فبراير سنة 1947 ، بشأن أحوال تركيا ، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(سم□□)أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص 70 .

وان هذا النظام « نيرتون وود » هو أكثر النظم الليبرالية ونموذج للرأسمالية الغربية ، وأقل تدخل من الدولة – ولقد أهملت فيه العملة التركية ، من أجل السماح بزيادة الصادرات ، وتجارة حرة في أكثر من منطقة .

كما أرادت تركيا أن تكون من بين المنضمين إلى خطة مارشال لكي تحصل تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات التي عرفت بمشروع مارشال والذي هدف إلي إعادة بناء أوربا المدمرة[229] .

ولكي تحصل تركيا على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة غازلت تركيا يهود الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنين الفعليين على السياسة الخارجية الأمريكية والمسيطرين على اقتصاديات الولايات المتحدة[230].

ولكسب ود هؤلاء قامت تركيا بمعالجة قضية « أزمات الأقليات بها » والذين عانوا منها أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد وضعت الحكومة التركية هذه القضية في أولي مهاماتها ، حيث أن « مشروع رأسمال ثروة ليفي » كان مازال ملتهبا عند يهود الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي 26 مارس 1947 ، أي قبل قرار تقسيم فلسطين بـ 50 يوم بدأ يسري جهود رئيس اليهود الأمريكيين « جوزيف بروسكوز » ، الذي أرسل خطاب إلي السيد «إكسون» وزير خارجية الولايات المتحدة حيث كتب يقول « أن حكومة تركيا تطلب الآن مساعدات اقتصادية وسياسية من الولايات المتحدة وهذا يجب أن يبدو مناسبة خاصة للولايات المتحدة ، كي تقوم بدورها الواضح لعلاج مشكلة الأقليات فى تركيا ، أن شعبنا الأمريكي يجب أن يكون أكثر عطفا بتقديم العون للشعب التركي ولو عرفنا أن الأتراك بها فيهم المسيحيين واليهود لكننا نتعامل علي أساس من المساواة والعدالة »[231] .

(شم□□) Op. Cit : Ayhan Aktar and Solizel، P.P. 145-146 .

(لمحلح□) Israel : Nachmani Amikam، Turkey and Greece، Uneasy Relations In The Middle East Mediterame In Eastern U.S.A، London، 1987، P. 52.

(لمجلح□) Op. Cit : Ayhan Aktar and Solizel، P. 146 .

ونتيجة التدخل اللوبي اليهودي فى الولايات المتحدة لدي حكومة ترومان وحثها على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى تركيا ، كجزء من مشروع مارشال ، حصلت تركيا في الفترة ما بين 1949 – 1952 علي 778 مليون دولار أمريكي ، منها أكثر من 500 مليون دولار مساعدات عسكرية[232]، في حين تشير بعض المصادر بأن الولايات المتحدة أعطت لتركيا قرابة 300 مليون دولار في الفترة ما بين مارس 1948 و 1952 خصصت منها 60 ٪ للنواحي الزراعية[233].

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم مساعدتها الاقتصادية والعسكرية الناشئتين عن مبدأ ترومان ومشروع مارشال ، إلا بعد أن قامت حكومة أنقرة عام 1946 بإصلاحات ديمقراطية حيث أخذت فى هذا العام بنظام التعددية الحزبية ، مع تغيير فكرها لتوجيه العدالة لكل أفراد المجتمع التركي ، دون النظر إلى الجنس أو العقيدة طبقا لقواعد الديمقراطية التي رغبت الولايات المتحدة فى تأسيسها حول العالم ، فضلا عن الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه تركيا عام 1946 أيضا ، حيث فكت حكومة أنقرة الارتباط الوثيق بين الدولة ووسائل الإنتاج[234] .

ففي عام 1946 خفض بالفعل سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وحظيت رؤوس الأموال الخاصة على تشجيع كبير منها ، وتبني الحزب الديمقراطي ، وهو حزب المعارضة الناشئ الذي تزعمه « جلال بايار » و عدنان مندريس « الدعوة الى مبدأ الاقتصاد الحر ، ومن الشائع أن هذا الحزب استفاد من المساعدات الأمريكية فى حملته الانتخابية ، وبذا لحصل على أغلبية المقاعد فى انتخابات 1950 [235].

(□لح□)خليل إبراهيم الناصري : المرجع السابق ، ص 103 .

(لحلح□) Couloumbis A. Odore : The United States، Greece and Turkey Troubled Triangle، New York، 1983، P.18 .

(□لح□) Op- Cit: Ayhan Aktar and Solizel، P.146 .

(برلح□)محمد عيسي : الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط ، مجلة السياسية الدولية ، ع 17 ، يوليو 1969 ، ص 117 .

جـ – تركيا والانضمام إلى المجلس الأوربي وحلف الناتو :

نجحت الدبلوماسية التركية فى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة » فى التقارب مع « الأقطار الغربية الأوربية – الولايات المتحدة الأمريكية » ، وذلك بقبولها لمبدأ ترومان 1947 ومشروع مارشال 1949 ، بعد أن بذلت جهودا حثيثة فى إقناع الولايات المتحدة بأهميتها فى منطقة الشرق الأوسط كأداة فعاله فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ونتيجة لذلك فقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة ، حصلت تركيا بموجبها على معونات اقتصادية وعسكرية منها [236]، ولكن كل هذا لم يعط تركيا مزيدا من الأمان إزاء مخاوفها من الاتحاد السوفيتي ، فضلا عن رغبتها فى الاستفادة من الدول الأوربية والولايات المتحدة ولكن رأت أن ذلك لن يتحقق إلا بانضمامها إلى المجلس الأوربي وحلف الناتو .

- المجلس الأوربي :

شكلت متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق الدولة العصرية احدي ركائز السياسة الخارجية التركية ، وخاصة إذا كان الهدف من التنمية هو تبوء مكانه جديرة بها داخل المجتمع الأوربي – وقد بدت لها الفرصة مواتية لتحقيق هذا الهدف فى مايو عام 1949 ، وكانت أهدافه تتلخص فى تحقيق مزيد من الوحدة والتعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء فى المجلس[237].

وأتاحت عضوية تركيا فى المجلس الأوربي الفرصة للتفاعل مع الحياة الأوربية ، والمشاركة فى وضع أسس جديدة لهذه اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأوربية وبالطبع استفادت تركيا من المعاهدات والاتفاقيات الأوربية التي أبرمت فى نطاق المجلس الأوربي لصالح المجتمعات الأوربية[238] .

(ترلح□)لمزيد من التفاصيل راجع وثائق وزارة الخارجية ، أ.س.ج / محفظة 773 ملف 205/ 7/ 1 .

(يرلح□)نبيه الأصفهاني : المصدر السابق ، ص 94.

(سملح□)نبيه الأصفهاني : المصدر السابق ، ص 94 .

وبعد فوز الديمقراطيون فى انتخابات 1950 عمق قادة الحزب الديمقراطي التركي من سياستهم تجاه المجلس الأوربي ، وتبني معالم الفكر الغربي فى المجالات السياسية والاقتصادية

كما رأي عدنان مندريس – رئيس وزراء تركيا 1950 – 1960 إحداث ثورة اقتصادية فى تركيا ، كما أحدث – أتاتورك – ثورة سياسية واجتماعية بها ، فأراد النهوض ببلاده اقتصاديا ، وتصنيفها لتصبح فى مستوي دول أوربا التي تريد تركيا أن تعتبر نفسها واحده منها – معتمدا في ذلك على مساعدات حلفاءه الغربيين[239].

- حلف الناتو :

رأت النخبة الحاكمة فى تركيا بعد عام 1948 أنه لا يمكن إحداث ثورة اقتصادية ، وتقوية العلاقات بالغرب عن طريق الاتفاقيات الثنائية فقط ، كما رأت انه ليس بإمكانها تحقيق أمانيها الاقتصادية والعسكرية إلا بالانضمام لحلف شمال الأطلسي « الناتو »[240] .

لذلك حاولت تركيا منذ سبتمبر 1948 وخلال الخطوات التمهيدية لتأسيس حلف شمال الأطلسي إبداء رغبتها فى الانضمام للحلف المذكور ، ولتنفيذ تلك الرغبة هذه قامت تركيا بإرسال 5000 مقاتل لخدمة قوات الأمم المتحدة فى كوريا ، كي تبرهن على مدي انصياعها لميثاق الأمم المتحدة والعالم الغربي[241].

علي الرغم من فروض الولاء والتبعية التي قدمتها تركيا إلى الغرب لم تدع إلى مفاوضات إنشاء حلف شمال الأطلنطي التي دارت إبان عام 1949 ، بسبب معارضة بريطانيا والنرويج والدانمارك .

(شملح□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة502 ، ملف 205/ 7/ 1 ، جـ 1 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 25 يوليو سنة 1956 ، بشأن الأحوال الداخلية بتركيا ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمح□□)أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص 96 .

(لمج□□) F. O. ، RK 1071/ 72 ، NO. 30 ، Rcord of a conversation between the secretary of state and the Turkish delegate to the U N ، 4th October 1950 ، Zurcher Erik : Op. Cit ، P. 246

فبريطانيا كانت تنوي ربط تركيا بحلف آخر يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية[242] (243) ، كما حاولت بريطانيا إقامة نظام دفاعي تحت هيمنتها وهو حلف البحر المتوسط ليضم بلاد أوربا الواقعة على الساحل الشمالي للبحر المتوسط وهي فرنسا ، إيطاليا اليونان ، تركيا ، وإنجلترا- باعتبار انجلترا دولة ذات مصالح متشعبة في هذا الإقليم - علاوة عن مصر وإسرائيل[244].

وبالنسبة لتركيا فقد رأت بريطانيا أنها تقوم بالدور الأساسي وتتزعم دول البحر الأبيض المتوسط لتأليف هذا الحلف وتقوم بدور خاص فى هذا الشأن ، وترتبط علاقات وطيدة مع أمريكا وانجلترا من جهة ولما تحتله من مكانه استراتيجية هامة فى الشرق الأدنى ، وفي حوض البحر المتوسط [245].

أما بالنسبة لمعارضة الدنمارك والنرويج لانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي فيأتي نتيجة المسائل المعلقة بين تركيا وروسيا ، وهي البواغيز ، ومقاطعتي قارص وأردهان ، فقد رأي أن تلك المسائل قد تسبب حربا في هذه المنطقة ، وانه لا داعي لجر الدول الغربية الأعضاء فى الحلف للحرب ضد روسيا من أجل هذه المسائل المعلقة[246].

بالإضافة إلي أن كلا من تركيا واليونان وهم من دول البحر الأبيض المتوسط وليس لهما أي صلة بالمحيط الأطلنطي .

(□□□)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، ص 80
P. P. 246 ،Zurcher Erik J : Op.Cit – 243

(□□□)وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج ، محفظة 253 ، ملف بدون ترقيم ، تقارير المفوضية الملكية المصرية بواشنطون، بتاريخ 15 مارس 1949 ، بشأن اتحاد دول شرق البحر الأبيض المتوسط ، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية المصربة .
(بر□□)وثائق وزارة الخارجية : ا س ج ، محفظة 1396 ، ملف 38/ 26/ 24 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بتركيا ، بتاريخ 9 فبراير سنة 1949 ، بشأن حلف البحر المتوسط ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية.
(تر□□)نفسه : بتاريخ 9/ 2/ 1949 .

كما أن تركيا محاطة بدول موالية للاتحاد السوفيتي ، وذلك مما يزيد ثقل أعباء دول الحلف ، رأي كل من الدنمارك والسويد أنه يمكن المحافظة على سلامة كل من تركيا واليونان ، بطريقة غير الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي بقيام حلف البحر الأبيض أو بتكتل بينهما وبين يوغسلافيا أو بإبرامهما (تركيا واليونان) معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية[247].

وبذلك اتفقت كلا من الدنمارك والسويد مع وجهة النظر البريطانيا فى إقامة حلف البحر المتوسط ولكن ذلك لم يتحقق نظرا لما يلي :

أ- رفض مصر بإقامة هذا الحلف ، والانخراط فيه[248].

ب- رفض الولايات المتحدة إقامة هذا الحلف متعللة بما يلي :

1 - أنه ينبغي لإقامة حلف البحر المتوسط أن يضم كل من البلاد العربية ، أو بعضها ودولة إسرائيل باعتبار أن الأخيرة قائمة ، الأمر الذي من شأنه أن ترفضه البلاد العربية على اعتبار أن إسرائيل ستكون عضوا فيه ، وقد أبدت الدول العربية استعدادها بالفعل للدخول فى هذا الحلف بشرط عدم انضمام إسرائيل إليه[249].

2 – أن المستعمرات الإيطالية فى حوض البحر المتوسط لم يبت فيه نهائيا[250].

3- ليوغسلافيا مركز خاص فى عالم البحر المتوسط [251].

(247)محمود عيسي ومحمد علي فهمي : أحلاف وأحلاف ، مطابع جريدة الصباح ، القاهرة ، د.ت ، ص 43 ، ص 44 ؛ Zurcher Erik J : Op. Cit ، P . 246.

(سم□□)إسماعيل صويصال : العلاقات السياسية بين مصر وتركيا فى العقود الستة الأخيرة ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 16 ، 1988 ، ص 341 .

(شم□□)الأهرام :بتاريخ 29 إبريل 1949 ، ص 1 .

(لمح بر□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1396 ، ملف 38/ 26/ 24 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية تركيا ، بتاريخ 9 فبراير1949 ، بشأن حلف البحر المتوسط ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمج بر□)محمود عيسي ومحمد علي فهمي : المرجع السابق ، ص 44 .

ومنذ أن شرعت الدول الغربية فى إقامة حلف شمال الأطلسي. عارضت الولايات المتحدة الأمريكية انضمام كلا من تركيا واليونان في بداية الأمر وذلك بسبب أن وجود تركيا واليونان فى الحلف سيكون قوة معطلة له ؛ بسبب العداء المتمكن بينهما حول مشكلة قبرص[252].

ونتيجة لمعارضة الدول الغربية سالفة الذكر لانضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلسي. ، طرق الأتراك الباب اليهودي حتى يستطيعوا من خلاله الدخول إلي البيت الأبيض والعالم الغربي ، حيث جعل الأتراك من إسرائيل قطعة قماش يمكن استخدامها في الصحافة الأمريكية ، والتي كانت لها دورا بارزا فى التأثير على البيت الأبيض .

وأعلن وزير الخارجية التركية أنه يعرف تأثير إسرائيل على وسائل الأعلام الأمريكية وقد قال ذلك حتى يسهل انضمام بلاده لحلف الناتو[253].

وفي المقابل ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا شأنها شأن الكثير من الدول مثل الهند – إيران – تايوان – الفلبين – اليابان للاعتراف بإسرائيل مقابل دخولها فى حلف الناتو ، مما يلزم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لتركيا .

في الوقت نفسه استطاعت تركيا أن تنتفع من الظروف المتغيرة الناشئة بعد نجاحات إسرائيل العسكرية فى الحرب العربية الإسرائيلية الأولي 1948 [254] .

وعلي ما يبدو فقد قبلت تركيا الشرط الأمريكي ، والخاص باعترافها بدولة إسرائيل ، وتم ذلك في مارس 1949 ، وعليه فقد زار وزير خارجية تركيا الولايات المتحدة فى النصف الأول من مايو من نفس العام ، وكانت بمثابة المحاولة الأخيرة من جانب تركيا لإدراكها فى حلف الأطلنطي وذلك بالرغم من تصريحات وزير الخارجية التركية المتكررة بما ينافي ذلك .

(□ بر□)نفسه: محفظة 1396 ، ملف 38/ 26/ 24 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بتركيا ، بتاريخ 9 فبراير 1949 ، بشأن حلف البحر المتوسط ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

F. O. ،RK 1071/ 72 ،NO. 30 ،Rcord of a conversation between the secretary of state and the Turkish delegate to the U N ،4th October 1950□

(لح بر□) Nachmani Amikam: Israel ،Turkey and Greece ،P. 52 .

(□ بر□)فيليب روبنس : تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة مخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، قبرص ، 1993 ، ص 94 ؛ جـ .هـ جننسن : المرجع السابق ، ص 175 .

وقد صرح الرئيس الأمريكي – ترومان– في خطابه أن حلف الأطلنطي سيمتد أثره إلي جميع الأمم المحبة للسلام ومن بينها تركيا واليونان ، ووافق الكونجرس الأمريكي على هذا التصريح فى شهر مارس 1949 والذي يقضي بمساعدة أمريكا لتركيا فى حالة الاعتداء عليها ، وقد أرسل رئيس تركيا– عصمت أينونو– رسالة إلى الرئيس الأمريكي – ترومان – بتاريخ 31/ 3/ 1949 حثه فيها علي الإسراع بتقديم المساعدات لتركيا[255].

وبعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي- لم يتبقى أمامها (تركيا) سوي إقناع بعض الدول الأوربية التي كانت تعارض انضمامها لهذا الحلف[256]، وعليه فقد طلبت من دولة إسرائيل استخدام نفوذها لدي الدول الأوربية لكي تنضم إلى الحلف المذكور وقامت إسرائيل بهذا الدور كما كتب « الياهو ساسون » سفير إسرائيل فى تركيا الذي قاد حملة نشطة في الصحافة العالمية علي نطاق واسع حث فيها الدول الغربية علي قبول تركيا في حلف الناتو والاستفادة من موقعها الحيوي والإستراتيجي في الحرب الباردة[257].

وقد وافق مجلس حلف شمال الأطلنطي علي انضمام تركيا إلي الحلف في 21 سبتمبر 1951 وفي 18 فبراير 1952 ُنفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا إلي الحلف [258]، وبذلك أصبحت تركيا هي العضو الوحيد من دول الشرق الأوسط في الناتو وعلي الفور قدمت تسهيلات لحلفائها وخاصة الولايات المتحدة لتنظيم الدفاعات الغربية في شرق البحر المتوسط لكي يحافظ الغرب علي مصالحه فيها[259].

وبالفعل استطاعت أمريكا أن تقيم شبكة من القواعد التي تحيط بالخارطة التركية كما يحيط السوار بالمعصم ، من (سينوب)الواقعة في شمالي وسط البلاد علي البحر الأسود علي الشاطيء الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة، حيث توجد قاعدة (كارامورسيل) ومهمتها رصد أي تحرك في المنطقة الغربية من البحر الأسود والمناطق المتاخمة لمضيقي البوسفور والدردنيل[260].

(بر بر□)وثائق وزارة الخارجية :ا.س.ج.، محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ،بتاريخ16 مايو 1949 ، بشأن زيارة السيد نجم الدين صادق إلى الولايات المتحدة ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

F. O. ،RK 1011/1 ،Turky Annual Review for 1949 ،Angora ،4th Jaun. 1950 . □

(تر بر□) F. O. ،RK 1071/ 46 ،NO. 27 ،Conversation between the secretary of state and the Turkish Ambassador، 4th September 1950 .

(ير بر□) Israel : Nachmani Amikan، Turkey and Greece، P.53 .

(سم بر□) أحمد نوري النعيمي :تركيا والوطن العربي ، ص80.

(شم بر□) Op.Cit : J.C. Huve Wiste، P.75.

(لمح تر□)محمد محلا : المرجع السابق ،ص59.

بات علي تركيا بعد قبولها المعونات العسكرية علي أثر مبدأ ترومان والاستفادة من مشروع مارشال ، ومحاولتها الانضمام إلي حلف شمال الأطلسي أن تتبني نفس السياسة الخارجية للدول الغربية وأن تنسق سياستها الخارجية مع هذه الدول .

وفُرض اعتراف كل من بريطانيا – فرنسا – أمريكا بإسرائيل علي تركيا أن تقدم على تلك الخطوة وعلي ذلك يمكن القول أن السياسة الشرق أوسطية لتركيا في تلك الحقبة امتداد لسياستها المنحازة إلى الغرب والتي ترسخت بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي ، كما يبدو للباحث بأن تركيا أيقنت بأن إسرائيل هي جسر العبور للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة وان مفتاح حل المشكلات التي كانت تعاني منها كان معلقا بأستار تل أبيب .

لم تكن العوامل السابقة والمتعلقة بالسياسة الخارجية التركية هي وحدها التي دفعت الحكومة التركية فى مارس 1949 نحو الاعتراف بإسرائيل وإنما كانت تسير معها عدة ضغوط داخلية.

2- **الضغوط الداخلية :**

أ- الدور الذي قامت به جماعات الضغط الصهيونية فى تركيا بصورة عامة ودور جماعات الدونمة بصورة خاصة ، إذ أن الأخيرة تسيطر على وسائل الإعلام التركية ، والاقتصاد التركي فضلا عن تغلغلهم في وزارة الخارجية ، وسيطرتهم على الوظائف العليا بها ، مما كان له أثرا كبير في توجيه السياسة الخارجية لتركيا ويأتي على رأسهم « محرم نوري برجي » وكيل وزارة الخارجية أثناء فترة حكم الحزب الديمقراطي 1950- 1960 [261].

ب ـ ضغوط النخبة الحاكمة : ضغطت النخبة الحاكمة في تركيا على صناع القرار السياسي بالاعتراف بإسرائيل ، وهم ذوي ثقافة غربية ، لم تتعاطف مع العرب ، وذلك بالنظر إلى تعاون العرب مع الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولي 1914 – 1918 ضد الأتراك ، والتي لا تزال عالقة بأذهان تلك الصفوة[262].

(لمج تر□)وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج محفظة 502 ، ملف 205 / 7/ 2، جـ 11 سري جدا ، مذكرة السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 30 يوليو 1956 ، بشأن حديث السفير المصري مع سكرتير وزارة الخارجية التركية عن العلاقات المصرية التركية ، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ تر□)كمال المتوفي : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 23 ، يوليو 1977 ، ص ص 94- 95 .

واستغلت وسائل الإعلام التابعة لطائفة الدونمة والماسونية هذه النزعة، ونشرت العديد من المقالات قبل الاعتراف التركي بإسرائيل ، أكدت فيها أن الأقطار العربية كانت سببا فى انهيار العثمانيين عندما قام العرب بثورتهم بزعامة الشريف حسين بن علي خلال الحرب العالمية الأولي .

الأمر الذي أسهم فى اندحار الجيش العثماني[263]، كما أوحت للقادة الأتراك بأن ظهور الكيان الصهيوني فى المنطقة العربية سيؤدي إلى اعتقاد القادة الأتراك في قبض تركيا على ميزان القوي فى المنطقة العربية والشرق الأوسط[264].

جـ- رأت النخبة الحاكمة فى تركيا أنه عن طريق الاعتراف بإسرائيل يمكنها استعطاف النفوذ الواسع للمجتمع الأمريكي الذي أخذ فكرة غير طيبة عن معاملة تركيا للأقليات الموجودة بها خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك طبقا للمعلومات التي أرسلها المندوب الأمريكي في تركيا إلى واشنطن ، فأظهروا أنه في نفس الفترة التي رغبت تركيا أن تكون فى الجانب الغربي أثناء الحرب الباردة ، استطاعت أن ترتبط باليهود الأمريكان الذين فرضوا عليهم الاعتراف بإسرائيل[265].

هذه الأسباب أهلت تركيا للاعتراف بدولة إسرائيل فى أعقاب قيام الأخيرة إلا أن هذا الاعتراف لم يتم إلا في أواخر الربع الأول من عام 1949 ، وذلك نتيجة خشيتها من أن تكون الدولة العبرية تابعة للاتحاد السوفيتي والجسر الذي يمكن الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لما قد يشكله هذا الأمر من تهديد للنظام والاستقرار التركيين .

(لح تر□)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، ص ص 48- 49 .
(□ تر□)نفسه : ص 50 .
(بر تر□) Aktar Ayhan and Solliozel : Op. Cit ، P. 140 .

ولطالما كان عامل كهذا مصدر شك وريبة وحذر في تركيا حيال النيات الإسرائيلية .[266] ويري البعض أن السلوك التركي المؤيد لموقف الدول الغربية تجاه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ إبريل 1947 وحتى نوفمبر 1948 ، كان نابعا من رغبة النخبة السياسية التركية في معرفة ما ستكون عليه التوجهات الخارجية للدولة اليهودية المزمع تأسيسها على أرض فلسطين ، وتصورهم أنها سوف تصبح حليفة للاتحاد السوفيتي والقوي الاشتراكية في الشرق الأوسط[267].

فكان للتأييد السوفيتي لقرار التقسيم عام 1947 أثره الواضح فى اتخاذ تركيا اتجاها مضادا لهذا القرار، في الوقت نفسه الذي كانت تركيا تقيم فيه علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعترفة بالدور القوي الذي يلعبه اليهود الأمريكيين فى توجيه السياسة الأمريكية[268].

فتولد لدي الأتراك أفكار تشير إلي الدولة اليهودية التي أعلنت فى مايو 1948 بأنها دولة تابعة للاتحاد السوفيتي فقد كانت متأثرة بنظام « المزارع الجماعية » المعروف «بنظام الكوبتس » والمصانع المشتركة وقوة الاتحادات العمالية الإسرائيلية في السياسة المحلية واستفادة السوفيت والتشيك بتصنيع الأسلحة والذخيرة للجيش الإسرائيلي ، كخلق للتصور السوفيتي للشرق الأوسط « دول تسير في فلك دول أخري[269].

وجاء الاعتراف السوفيتي بإسرائيل بعد قيامها بفترة قصيرة ، بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقرابة 11 دقيقة ، والتي اعترفت بها فور قيامها – وأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلي تل أبيب فى أغسطس 1948 ، بعد الولايات المتحدة مباشرة– ليؤكد للساسة الأتراك أن السوفيت يبذلون كل جهد لتنفيذ سياستهم فى المنطقة ، لأن التوسع السوفيتي من وجهة نظرهم (الأتراك) يعني هدم المصالح التركية وأنه كان غالبا يتحرك السوفيت بطريقة ملتوية[270]لتنفيذ مئاربهم فى منطقة الشرق الأوسط ، والذي من شأنه أن يحدث قلاقل فيها ومن ثم يتضاعف اهتمام الاتحاد السوفيتي بها وبالتالي زيادة مطامعه فى المضايق التركية كمنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط[271].

(تر تر□)مرغريت حلو : العلاقات التركية – الإسرائيلية 1948 – 1989 ، مركز الدراسات الأرمينية ، بيروت، 1994 ، ص 13.

(ير تر□)أيمن إيراهيم الدسوقي : السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990 – 1997 ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2001 ، ص 29 .

(سم تر□) Aktar Ayam and Solliozel :Op. Cit، P. 136 .

(شم تر□)Cagri Erhan : Turkish Israel Relation in a history perspective، ،London،2003،P.16

(لح ير□) Aktar Ayam and Solliozel :Op. Cit، P. 138 .

(لج ير□)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص ص 48– 49 .

ومما أكد الشكوك التركية وزاد من مخاوف الأتراك من الدولة العبرية أنه عندما تقدمت إسرائيل بطلبها الأول إلي مجلس الأمن في ديسمبر 1948 قبل مناقشة اتفاقيات الهدنة ، لكي تنضم إلى عضوية الأمم المتحدة أيد الاتحاد السوفيتي هذا الطلب ، ولكن إسرائيل لم تستطيع الحصول على عضوية الأمم المتحدة فى هذه المرة نظرا لامتناع بريطانيا عن التصويت[(272)].

ومما زاد من المخاوف التركية أيضا من إسرائيل تصريح زعيم الحزب الشيوعي بإسرائيل الذي قال « إذا نشبت حرب عالمية أخري فلن يحارب أحد في إسرائيل الجيش الأحمر »[(273)] .

ونظرا لتوجس تركيا من الدولة الإسرائيلية بات على الأخيرة إثبات صفتها الغربية عند الأتراك الذين كانوا مهتمين بالحفاظ على علاقاتهم باليهود في الدول الغربية ، ويهود أوربا الشرقية ، وحكومات هذه الدول ، وهذا الواقع أعاق أي تحول فى سياسة «إسرائيل» الخاصة بعدم الانحياز حتى عندما تحالفت مع الغرب امتنعت عن إظهار هذه الحقيقة وزاد من تلك الشكوك التركية زيادة عدد المهاجرين اليهود الشرقيين إلى إسرائيل واقتنع القادة الأتراك أن غياب الشيوعية من أهداف إسرائيل وثبت لتركيا أن الشيوعيين الذين تأثروا بالبلاشفة في إسرائيل أنهم بلا قوة حقيقية .

ولكن فشل إسرائيل فى موائمة سياسة العداء الواضح تجاه موسكو أثبت أن الشيوعية ربحت اليد العليا حتي احتجاج حزب اليمين « حزب جيروت » ضد الاتفاق الإسرائيلي الألماني لإعادة التقسيم كان من فعل الشيوعيين النشطاء فى إسرائيل كما فى أماكن أخري لزعزعة الأوضاع الاجتماعية[(274)].

(□ ير□)علي محمد علي : إسرائيل والشرق الأوسط ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص 23 .
(لح ير□)الأهرام :بتاريخ 7 مارس 1949 ، ص 1 .
(□ ير□) Nachmani Amikam : Israel، Turkey and Greece، 48 . 47 P.P .

ولقد عبر د / أحمد شكور أزمير أحد الكتاب الأتراك عن المخاوف التركية من تبعية إسرائيل للاتحاد السوفيتي بقوله « لقد أصبحت روسيا فجأة صديقة للدولة الصهيونية وعدوا للعرب لقد أخذت روسيا اتجاها طيبا تجاه الصهيونية التي اعتبرتهم أداة للاستعمار الإنجليزي حتى الوقت الحالي وفعلت روسيا ذلك بعد أن تأكدت من نجاح التقسيم ، وتأسيس دولة إسرائيل»واستطرد « أن المخاوف من الأغراض السوفيتية والتوسع السوفيتي فى المنطقة أقنع صانعي السياسة فى أنقرة بأن تركيا يجب أن تجد مكانا صحيحا فى العالم الحر طبقا لمشروع ترومان ؛ لذا فإن تركيا تعتبر دولة مهمة للمصالح الغربية ، حيث تمثل حائط ضد التوسع السوفيتي ، فقد ضُمت تركيا بالإضافة إلى اليونان إلى خطة مارشال وأن تركيا يجب أن تبذل كل جهدها لتصبح عضوا مهما في حلف الأطلنطي»[275].

ظلت تركيا متوجسة من شيوعية الدولة العبرية وتبعيتها للاتحاد السوفيتي حتى أجريت انتخابات الكنيست فى 25 يناير 1949 والتي أظهرت للأتراك أن الدولة الجديدة لن تكون دمية فى يد السوفيت ، وفي الواقع فإن اليسار المعتدل قد حقق الفوز فى الانتخابات الإسرائيلية فى حين كان الشيوعيون على الهامش[276].

كما أثبت وجود الشيوعيون فى السجون الإسرائيلية ، أن الشيوعيين كانوا ذو تأثير ضعيف في الحكومة الإسرائيلية وتم اعتقالهم ، وفي نفس الوقت الذي أوشكت فيه تركيا على الاعتراف بإسرائيل اهتمت بتقوية الجناح الأيمن في حزب جيروت اليميني[277] .

كما أعطي توازن القوي فى البرلمان الإسرائيلي للأتراك أرضية للإدراك بأن الأتراك الذين كانوا بالرغم من تسامح حزب العمال الإسرائيلي (مابام) لديهم شك شديد فى معظم جناح اليسار الإسرائيلي « حركة مابام» ، مقنعة الأتراك بأن إسرائيل لم تكن «حمراء» غالبا ولا تسعي الدولة إلا إلى المحافظة على مصالحها الوطنية الكبرى .

(بر ير□) Aktar Ayam and Solliozel: Op. Cit، P.P 138 – 139 .

(تر ير□) Aktar Ayam and Solliozel: Op. Cit، P . 146 .

(ير ير□) Nachmani ، Imaican Israel Turky and Gress Op . Cit ، P. 7

وأرسلت إلي أنقرة تفسيرات دقيقة مركزة عن النظام البرلماني الإسرائيلي ، وقوانين الانتخابات ، مؤيدة بالتوضيح الإحصائي لضعف اليسار الشيوعي ، واقتصرت أنقرة على الاستناد على اليهود السوفيت إلا أن هذا الإزعاج انعكس على الأخيرة واستطاع أن يقوم على ازدهار الشيوعيين الإسرائيليين .

وأخذت إسرائيل وقت طويل وجهد لكي تطلع الأتراك بحقيقة أنها تلقت قرض أمريكي والذي يعتبر منحة للدولة كدليل على حياد إسرائيل ، وعدم تبعيتها للاتحاد السوفيتي [278].

في الوقت الذي تبني فيه ساسة الدولة العبرية وعلي رأسهم « ديفيد بن جوريون » رئيس أول حكومة إسرائيلية سياسة إزالة تبيعية دولته لكل من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي ، أكد بن جوريون أن إسرائيل اتخذت فى نظام حكمها مزيج من الدول الرأسمالية ، والديمقراطية والدكتاتورية ، والاشتراكية[279].

كما لعب « حسين جاهد (بالتشين) مندوب تركيا فى لجنة التوفيق لحل مشكلة فلسطين دورا هاما فى تغيير صورة إسرائيل ، وأيدلوجيتها الشيوعية لدي الأتراك ، فكان من الأصدقاء المقربين للرئيس « عصمت أينونو » ، والذي كان يتميز بأنه مقاوم وفي للشيوعية والذي زار إسرائيل بعد ديسمبر 1948 عدة مرات وأصبح صديق بن جوريون – فبعد عودته إلى تركيا فى 3 مارس 1949 أبلغ أينونو « أن انتخابات الكنيست الحالية أظهرت عدم تأثير الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأعلن للصحافة التركية أنه لا يوجد دليل مهما على أن هناك تأثيرا أجنبي يلعب دورا أو آخر في إسرائيل »[280] .

كما حث « حسين جاهد(بالتشين) الرئيس « عصمت اينونو »على الاعتراف بدولة إسرائيل حيث أن تركيا هي العضو الوحيد فى لجنة التوفيق لحل مشكلة فلسطين التي لم تعترف بإسرائيل، وقد أصبح من المناسب الآن كوسيط أن تفعل ذلك بالرغم من فشل لجنة المفاوضات فى فلسطين فى جهودها لإحلال السلام بين العرب وإسرائيل في ذلك الوقت فإن تركيا ستستمر فى دعم مفاوضات حل القضية العربية الإسرائيلية[281].

(سم ير□) Nachmani Amikam : Israel، Turkey and Greece . p. 47 .

(شم ير□) Op. Cit: Michael Bregher Michae، P . 246 .

(لمحسم□) Op. Cit : Egruen George، P. 42 .

(لمجسم□) IPID

جاء ذلك فى الوقت الذي وجدت فيه إسرائيل وصفة سحرية مقبولة لدي الأتراك بدون استنكار غير مبهمة للشيوعيين ، وإعلان واضح لدعم الغرب فأعلنت أنها في خدمة الحرية واستقلال ديمقراطية الأقاليم ، وضد أي هجوم شيوعي ، سواء خارجي أو داخلي .

وبشكل آخر فقد استنكرت إسرائيل التدمير الشيوعي المحلي ، وأظهرت دعمها للديمقراطية الغربية[282]، ولقد قبلت تركيا التفسيرات الإسرائيلية بأن الأخيرة غير تابعة للاتحاد السوفيتي وان الشيوعيين بها سواء أكانوا داخل الكنيست أو في الشارع السياسي الإسرائيلي كانوا على هامش السياسة الإسرائيلية .

كما أكدت لتركيا بأنها فى الوقت الذي كانت تحافظ فيه على حيادها كانت تميل نحو الغرب ، وأنها تقبل المعونات الأمريكية ، وعلاوة على ذلك لعب حسين جاهد(بالتشين) صديق عصمت أينونو وصديق ديفيد بن جوريون والذي كان يجاهر بعداءه للشيوعية دورا هاما فى توجيه أنقرة نحو الاعتراف بإسرائيل .

كل ذلك جعل قادة تركيا تعيد تقييم الموقف من إسرائيل فاعترفت بها فى 28 مارس 1949 ولقد ناقش أحد الباحثين ذلك بقوله « أن توقيت الاعتراف التركي الشرعي بإسرائيل فى 1949 ومشاركتها المبكرة فى مفاوضات تقسيم فلسطين ، عكس اهتمامها في أن تكون فى تكوينات الأمن الغربي وأن تركيا تحتاج إلى أن تثبت أن سياستها الخارجية لم تبينا على أساس الدين أو التضامن الديني ، أكثر من ذلك فإن تكرار هذه النقطة ظهرت مبكرا وهي أن كون تركيا نملك علاقة جيدة مع إسرائيل سيكون طريقا لأن يكون لها صوت مسموع جدا فى واشنطن ، و بالنظر إلى الموضوع من منظور آخر فإن انتصار إسرائيل وهزيمة العرب وقف الضغوط عن تركيا وقادها إلى الاعتراف بإسرائيل[283].

(□سم□) Israel: Nachmani Amikam، Turkey And Greece، P. 48 .

(لحسم□) Ayhan Aktar and Soliozel : Op. Cit . P. 146 .

3- قرار الاعتراف التركي بإسرائيل :

حرصت تركيا بعد عام 1946 على توطيد علاقاتها بالدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية هادفة من ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية تستطيع من خلالها مواجهة التهديد السوفيت ، بل حرصت على الارتباط من خلال الأحلاف التي شكلتها الدول الغربية المواجهة الاتحاد السوفيتي حلف شمال الأطلنطي لذلك تبنت نفس السياسة الخارجية للغرب بل قبلت الضغوط الأمريكية حتى تعترف بإسرائيل كمعظم دول الغرب التي اعترفت بإسرائيل .

فكان اعتراف تركيا بإسرائيل من وجهة نظرها خطوة منطقية فى اتجاه تقاربها مع الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل ، كذلك فإن اعترافها بإسرائيل جاء لتنفيذ رغبة الصفوة الحاكمة، بالإضافة إلى أنها رأت فى إنشاء إسرائيل سبيلا نحو تنشيط الاقتصاد الوطني خاصة وأن المخاوف التركية التي أبدتها تجاه إسرائيل فى أول الأمر على أساس أنها تمثل قاعدة إستراتيجية للشيوعية الدولية فى الشرق الأوسط ، والتي لم يعد لها أي وجود لأن إسرائيل انضمت الآن على أنها قاعدة غربية إمبريالية متقدمة لحماية مصالح الغرب الحيوية والإستراتيجية فى المنطقة العربية والعالم الثالث عموما[284].

لذلك اعترفت بإسرائيل في 28 مارس 1949 وفي ذلك قال حسين جاهد بالتشين- عضو لجنة التوفيق وصديق ديفيد بن جريون - « أنه لم يلعب أي أجنبي تأثير على قرار الدولة الإسرائيلية حيث لم يكن لدي أنقرة شك فى أن إسرائيل سوف تتجه ناحية الغرب، ولن تشكل أي تهديد للمصالح الغربية فى المنطقة » [285].

كما صرح نجم الدين ساداك وزير خارجية تركيا لوكالة أنباء الأناضول في 8 فبراير 1949 بقوله « أن إسرائيل أصبحت حقيقة وان أكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها ، وأن العرب فى حالة مفاوضة مباشرة معها ، وفي هذه الظروف يجب علينا أداء واجبنا فى هذه اللجنة على خير ما يرام »[286] .

(□سم□)عبد الرزاق نعاس : المرجع السابق ، ص ص 179- 180 .

(برسم□)Cagri Erhan : Turkish Israel Raelation in a History Perspective، P. 16 .

(ترسم□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س ج ، محفظة 512 ، ملف 205 / 7/ 2 ، سري جدا ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 29 مارس 1949 ، بشأن الاعتراف بإسرائيل ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وبذلك كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل ، وكان هذا الاعتراف يعد اعترافا بالأمر الواقع وانطلاقا من حرص تركيا على مصالحها الخاصة ، وذلك ما أبرزته جريدة حريت «بقولها أنه من مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل ، والذي لاشك فيه أن إسرائيل ليست بعيدة عن حدودنا ، وأن جامعة الدول العربية ترفض الاعتراف بها ، ولكن يجب قبول ذلك كأمر واقع ، وبمرور الأيام يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل »[287] .

وأكد عصمت أينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري ورئيس الجمهورية التركية ذلك بقوله « فى المجلس الوطني التركي الكبير وقد كونا علاقات سياسية مع إسرائيل التي أنشئت منذ عهد قريب نتمنى أن تكون هذه الدولة مصدر أمن واستقرار فى الشرق الأوسط » ، أي أنه يعني ان إسرائيل ستعمل على الاستقرار فى المنطقة الذي من شأنه إبعاد أي هجوم سوفيتي عليها ، وفي هذا الصدد قال نجم الدين ساداك وزير خارجية تركيا آنذاك «أن تركيا فكرت فى العمل بموجب الاتجاه العام وعلي هذا الأساس فإنها اعترفت بإسرائيل في 28 مارس 1949 م »[288] .

وعلاوة على ذلك فإن القادة الأتراك اعتقدوا أن التعاون التركي – الإسرائيلي – سيعمل على تنشيط الاقتصاد التركي وتحديثة وأن بروز الدولة اليهودية على مسرح السياسة فى منطقة الشرق الأوسط سيساعد تركيا على التحكم التام في ميزان القوي بالمنطقة « الشرق الأوسط» وبذلك تعيد تركيا جزءا من أمجادها وهيمنتها علي المنطقة[289] .

وبذلك تبين أن الدافع الأساسي من الاعتراف التركي بإسرائيل انطوي على مصلحتها الخاصة ، دون أي اعتبارات أخري ،ومن جهة أخري فإن تركيا كانت تري أن هذا الاعتراف سيقود إلى تغيير الانطباع الغربي المسيحي عن تركيا المسلمة كخطوة متقدمة في سعيها للتقرب من الغرب[290]، وقد اهتم الإسرائيليون بهذا الاعتراف اهتماما كبيرا لان ذلك من شأنه أن يدفع بدول إسلامية أخري لان تحذو حذو تركيا وتعترف بإسرائيل [291].

(يرسم□) The Middle East Journal، Jule 1949، P. 328 .

(سمسم□)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، ص ص 46 ، 47 .

(شمسم□)عبد الرزاق نعاس : المرجع السابق ، ص 182 .

(لمحشم□)فضل طلال عباس المحلاوي : السياسة الخارجية الإسرائيلية وأبعاد التعامل الإقليمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1990 ، ص 255 .

(لمجشم□)كمال المتوفي : المصدر السابق ، ص 94 .

أحدث الاعتراف التركي بإسرائيل صدمة عميقة لـدي الشعب التركي ذي الأغلبية المسلمة والـذين وصفوه بالقرار الأسـود ، والذي من شأنه أن يضعف ثقـة الإسلاميون الأتراك بحكومة حـزب الشـعب الجمهـوري[292]، وعليـه فقـد تعكـر صـفو العلاقـات بـين الإسـلاميين فى تركيـا وبـين حـزب الشـعب الجمهوري بعـد أن شـهدت العلاقـات بينهما تحسنا تاما بعـد عـام 1946 ، وخاصـة بعـد أن سـمحت حكومة حزب الشعب بعودة دراسة العلوم الشرعية فى المدارس ، والسماح بالآذان باللغة العربية وقـراءة القرآن الكريم فى الإذاعات المختلفة ، إلى غيره من الأعمال التي نالـت رضـا الحـركة الإسـلامية فى تركيـا بعد الفترة العصيبة التي واجهتها بعد 1923 [293].

وكما يبدو للباحث أن قرار اعتراف تركيا بإسرائيل كان من الأسباب الجوهرية التـي تسببت فى سقوط حزب الشعب الجمهوري فى انتخابـات 1950 حيـث أن غالبيـة الشـعب التركـي يعتنقـون الإسلام [294].

ولكن حزب الشعب الجمهوري بعـد عـام 1950 لم يعطـي للإسـلاميين أهميـة عـلى الـرغم مـن وجودة خارج السلطة فدائماً كانت قادته وعلى رأسهم عصمت أينونو زعيم الحزب وقاسم جلـوك سكرتير الحزب يحرصون على الاحتفال بإنشاء إسرائيل في المفوضة الإسرائيلية بتركيـا، كـما كانـت جريدة «أولوس» والتى تعد لسان حال الحزب الجمهوري تتباهى بأن حـزب الشـعب الجمهـوري هو الحزب الذي أعترف بإسرائيل ، وذلك من خلال المقالات التـي كـان يكتبهـا « أحمـد شـكري » المختص بالشئون الخارجية[295].

(□شم□) Nechmani Amikam : Turkish – Israeli Military Co-Operation Changing implications for Greece and Cuprus، Bmgs Vol. 22 (1998)، P.136 .

(لحشم□)أحمد نوري النعيمي : الحركة الإسلامية فى تركيا حاضرها ومستقبلها ، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة فـى تركيا »، دار البشير ، عمان ، 1992 ، ص ص 32– 45.

(294)بعد عام 1950 أجريت الانتخابات مرتين حيث فاز الديمقراطيون بأغلبية ساحقة في عام 1954 حصلوا على 505 مقعد مقابل 31 للجمهوريين وفي 1957 حصلوا على 424 مقعد مقابل 178 للجمهوريين ، وقد حدث ذلك لإظهار الديمقراطيين عداءاً أقل بالنسبة للدين ورجاله وظهور عدد كبير من المتدينين الإسلاميين بالرغم من وجود القوانين الكمالية ،

Kedourie elie : politics in Middle East Oxford University press، New York، 1992، pp115 – 116. □

(برشم□)وثـائق وزارة الخارجيـة : أ.س .ج ، محفظـة 1190 ، ملـف 2/ 3/ 6 ، سـري جـدا ، الإدارة العربيـة ، بتـاريخ 8/ 5/ 1956 ، بشأن احتفالات تركيا بمرور ثمانية أعوام على إنشـاء إسـرائيل ، مـن القـائم بالأعمـال إلـي وكيـل وزارة الخارجية المصرية .

كما انتقدت الدول العربية اعتراف تركيا بإسرائيل ، حيث أن هذا الاعتراف كان له اثر عميق فى العلاقات العربية التركية من الصعب أن يزول لأن العرب لا يمكن أن يقبلوا هذا الموقف من أي دوله صديقة وخاصة من دولة مسلمة كانت حامية لفلسطين . ورفض أسلافها (تركيا _ العثمانية) تهويدها بأي ثمن .

وكانت تركيا في جميع اتصالاتها مع البلدان العربية تحاول تقديم شتى التبريرات التي لم تكن فى جملتها مقبولة يرى العرب[296]، فعلى سبيل المثال قالت الحكومة التركية : « إن تركيا كانت آخر الأقطار الأوربية التي اعترفت بالكيان الصهيوني ، وأكد هؤلاء أن حكومة أنقرة قد انتظرت حتى غدت إسرائيل حقيقة واقعة[297] .

وفي دفاع وزير خارجية تركيا عن قرار حكومته قال : « إن 30 دوله اعترفت بإسرائيل قبلنا – ولقد اعترفت فرنسا بإسرائيل في 24 يناير 1949 ، وبريطانيا في فبراير من نفس العام – ومنذ ذلك الحين فبراير 1949 بدأت المفاوضات العربية _ الإسرائيلية وشاركت الدول العربية مع المندوبين الرسميين لدولة إسرائيل أخيرا »[298] .

كما رفض الصحفيون الأتراك الشكاوي العربية ، وقالوا على أية حال فإن العرب رفضوا طلبات الدولة العثمانية بالتضامن الإسلامي أثناء الحرب العالمية الأولي وطعنوا تركيا من الخلف بانضمام العسكرية العربية إلى القوات البريطانية[299].

يبدو للباحث أن انتقاد الدول العربية لتركيا على أثر اعترافها بإسرائيل فى مارس 1949 لم يكن قويا ، ولا مسموعا كما ينبغي لدي المسئولين الأتراك وذلك يمكن إسناده إلى أن الدول العربية كان لديها اعتقاد راسخ بان تركيا سوف تعترف بإسرائيل وخاصة بعد أن قبلت العضوية فى لجنة التوفيق لحل مشكلة فلسطين والتي شكلتها الأمم المتحدة فى ديسمبر عام 1948 ، والتي استهجنها العرب ووجهوا اللوم إلى تركيا لقبولها العضوية فى هذه اللجنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وذلك كما سيأتي .

(ترشم□)نجدة فتحي صفوة : المصدر السابق ، ص 94.
(يرشم□)أحمد نوري النعيمي ، تركيا والوطن العربي ، ص 47 .
(سمشم□) Gerorge Egruru، Op. Cit، 45 – 44. P.P .
(شمشم□)Ipid، 45 P :

وتأكيدا للاعتراف التركي بإسرائيل وقبل أن يتحول إلى اعتراف قانوني أيدت تركيا فى 12 مايو 1949 انضمام إسرائيل إلي الأمم المتحدة[300].

وكان ذلك نتيجة الضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من أجل تأييدا انضمام إسرائيل إلى المنظمة الدولية ، وكانت تركيا من بين هذه الدول لذلك قبلت إسرائيل كعضو فى الأمم المتحدة فى 14 مايو 1949، وعلي أثر انضمامها إلى الأمم المتحدة رفعت معظم الدول تحفظها السابق واعترفت بإسرائيل اعترافا قانونيا[301].

وكانت تركيا من بين تلك الدول واعترفت بها اعترافا قانونيا ، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي فى نوفمبر 1949 علي مستوي المفوضية ، فكانت أول دولة إسلامية تقيم مع إسرائيل علاقات دبلوماسية[302].

(لمحـ لمحلح)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 51 .

(لمجـ لمحلح)استطاعت الولايات المتحدة عن طريق الأغراء أو التحريض أو الضغط حمل معظم الدول الأعضاء على التصويت إلى جانب قبول إسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة ، ولم يعترض فى الجمعية العامة على عضوية إسرائيل سوي أحد عشر مندوبا ، ولم يكن المندوب التركي من بين هؤلاء . (جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسة العربية 1941 – 1958 ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية آداب جامعة عين شمس 1977 ، ص ص 126 - 127) .

(□ لمحلح)أميرة كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 51 .

ثانيًا : العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل

أعطت إسرائيل أهمية عظمي للاعتراف التركي بها ، واعتبرته إنجازا من الدرجة الأولي على اعتبار أن تركيا دولة إسلامية سوف تحذو الدول الإسلامية حذوها فى هذا الشأن ، فضلا عن أنها دولة تنتمي إقليميا إلى منطقة الشرق الأوسط ، لذا فإن تبادل العلاقات معها قد يؤخذ دليلا على سلامة المنطق الدعائي الإسرائيلي القائل بأن إسرائيل دولة شرق أوسيطة ، يضاف إلى هذا وذاك أن إسرائيل رأت في تركيا لاسيما بحكم التقارب الجغرافي معها سوقا هاما لتصريف السلع الإسرائيلية المصنوعة ومصدرا حيويا للحصول على المواد الغذائية والمواد الخام ، وهو ما يعني فى النهاية فتح منفذا آخر أمام إسرائيل للإفلات من تدابير الحصار الاقتصادي العربي وتحقيق نوع من التبادل الاقتصادي بينها وبين تركيا[303].

إلي جانب ذلك كانت إسرائيل تعتبر تركيا مفتاحا وموقعا إستراتيجيا هاما للسيطرة على ما يسميه الأمريكيون « كنوز العالم » أي الشرق الأوسط وبابا عريضا مشروعا للدخول فى أسواق القارة الآسيوية » ، كما رأي الإسرائيليون أن تركيا قادرة على أن تشكل « صالة العرض» لكل ما تنوي إسرائيل تسويقه[304]، كما هدفت إسرائيل من اعتراف تركيا بها تحقيق حلمها الاستراتيجي بالالتحام جغرافيا بالبر الأوربي عبر الجسر التركي[305].

وفي المقابل اعتبرت تركيا إسرائيل المفتاح الرئيسي لنادي الأسواق والمؤسسات المالية العالمية[306]، لذا فقد قابلت إسرائيل الاعتراف التركي بها قانونيا فى نوفمبر 1949 بكل ارتياح حيث رأت فيه المخلص من المشكلات الاقتصادية والأمنية التي عانت منها إسرائيل من قيامها فى مايو 1948 .

(لح لمحلح) Eban Aba: Voice Of Israel London 1958، P. 150 .

(□ لمحلح)مرغريت حلو : المرجع السابق ، ص ص 37– 38 .

(بر لمحلح)محمد ظروف : الملف الساخن للعلاقات السورية – التركية ، مجلة الحياة ،بتاريخ 21 ديسمبر1993 ، ص 4 .

(تر لمحلح)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ،جـ 2 ، ص 130 .

وأعطت البعثة الدبلوماسية التي شرعت فى تعينها بأنقرة اهتماما خاصا نظرا لعدم وجود تمثيل دبلوماسي لها فى منطقة الشرق الأوسط واعتبرتها نافذة تطل من خلالها على الشرق الأوسط[307]، لذلك عينت الياهو ساسون[308] رئيسا للبعثة الإسرائيلية فى أنقرة رغم ما ينجم عن هذا من أثار سلبية على المفاوضات التي جرت حين ذاك مع الملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن والتي كان يقوم بها «ساسون » شخصيا[309] .

وعمل « إلياهو ساسون » كأول وزير مفوض لإسرائيل فى أنقرة ، والذي قدم أوراق اعتماده يوم 9 يناير 1950 ، واختارته إسرائيل بالذات لأنه ليس مجهولا فى الدوائر التركية، حيث كان يعمل منذ عشر سنوات فى أحدي المؤسسات التجارية التركية ببلده «مرسينا» ، فكان يدعي « إبراهيم تلوهي » وصار وكيلا لها فيما بعد بدمشق وعين معه «URIE L HEYED » مستشارا له وسكرتيرا أول ووكلت إليه المهام الآتية :

1- إعطاء أولوية للعلاقات الثنائية بين البلدين « تركيا - إسرائيل » .

2- تحديد موقف إسرائيل ليس بالنسبة للعلاقات السياسية بين الدولتين ، وإلي المسألة العربية ، وموضوع توقيع معاهدة الصلح بين العرب واليهود فحسب ، بل تشمل مواجهة المسائل التي يحتمل إثارتها فى الشرق الأوسط .

3- تكوين جبهة مشتركة بين تركيا وإسرائيل مستندة إلى السياسة الأمريكية ، تهدف إلى حفظ التوازن بينها وبين السياسة الإنجليزية العربية المرتقبة ، أو السياسة العربية المشتركة فى تلك البقعة (هي القارة الآسيوية) وهي إسرائيل[310].

(ير لحلح) Arham Cagri: Turkiyenin Israel Lliskileri (1948- 2001) Yeni Tvrkiye Yayiniar، vol 17،2004، p. 253 .

(سم لحلح)ولد ساسون فى عام 1902 بدمشق ،وتلقي تعليمه فى كلية سانت جوزيف فى بيروت عام 1919، واستقر ساسون فى فلسطين حيث عمل بالقسم السياسي فى الوكالة اليهودية كرئيس للقسم العربي فى مايو 1948 ، ومع إنشاء وزارة الخارجية الإسرائيلية أصبح رئيسا لقسم الشرق الأوسط ، وأكسبه ذلك خبرة واسعة ومعرفة بالمنطقة، فكان يتميز بالذكاء المعقد والبرجماتية الشديدة .

Nechmani Amikam :Israel ،Turkey and Greece ،P. 4 ؛ F.O: 371/91368 No 86045 ،British Legation in Telaviv to Foreign Office in 27 th march 1951□

(شم لحلح)משה"ח/מע"ר ،1148/ - ، מאת: צירות ישראל، אנקרה ، סודי ، 10 בינואר 1950 .

(لمح لجلح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بتركيا ، بتاريخ14 فبراير 1950، بشان إسرائيل في تركيا ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ولما كانت تركيا تتمتع بموقع حيوي استراتيجي بالنسبة لإسرائيل والحدود المشتركة بينهما وبين كلا من العراق وسوريا جعلت لها أهمية جلية فى عيون الساسة الإسرائيليين ففتحت لها قنصليتين بالقرب من حدود تركيا مع كل من العراق وسوريا وعينت « فيكتور اليشع » - أول رئيس للوكالة اليهودية فى أنقرة والذي أطلق عليه فيكتور إليعاذر - كأول قنصل لإسرائيل فى تركيا ، وذلك بقصد تسهيل عمليات التجسس وجمع المعلومات تسهيل عمل بعثتها فى إيصال المعلومات بالسرعة المطلوبة إلى الخارجية الإسرائيلية[311].

كما طلبت إسرائيل من أنقرة ، أن تضع أحدث أجهزة الاتصال فوق قنصلياتها بتركيا مقابل معاملة البعثة التركية بالمثل ، ولكن كل من تركيا وأمريكا رفضتا هذا المطلب ، ولكن ذلك لم يقلل من حجم المعلومات التي حصلت عليها إسرائيل لاسيما عن تحركات الجيش المصري .

وبحكم موقع تركيا المجاور للدول العربية المعادية لإسرائيلية اعتبرت تركيا محطة أساسية لجمع المعلومات والتجسس خاصة بعد أن اتجهت العيون إلى قبرص ، التي كانت تؤدي هذا الدور فى البداية ، فتركيا كانت مركزا هاما للمخبرين العرب (العملاء) ففي عام 1950 شهدت أنقرة لقاء الياهو ساسون وبيير الجميل رئيس حزب الكتائب اللبناني، وطالب الأخير مشاركة إسرائيل مع الحزب في تنظيم انقلاب فى لبنان يهدف فى المقام الأول إلى إقصاء النفوذ السوري من لبنان[312]، كما كانت البعثة الإسرائيلية فى أنقرة مسئولة عن غربلة هؤلاء المخبرين وفرزهم لانتقاء العناصر الجيدة منهم واستبعاد المدعين [313].

وتجلت أهمية تركيا العسكرية بالنسبة لإسرائيل ، والتي بلغت درجة رفيعة من الاهتمام حين عينت ملحقا عسكريا فى سفارتها بأنقرة ، ولم يكن لها آنذاك ملحقون عسكريون إلا فى واشنطن ولندن وباريس[314].

(لجـ لجلح)משה"ח/מע"ר ،1148/ - ، מאת: צירות ישראל، אנקרה ، סודי ، 19 בנובמבר، 1950.

(□ لجلح) Nechmani Amikam: Israel، Turkey and Greece، P.P. 5-10 .

(لح لجلح)مرغريت حلو : المرجع السابق ، ص ص 35 - 36 .

(□ لجلح)سمعان بطرس وآخرون : مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي ، أعمال ندوة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 27-29 ديسمبر 1997، ص 119 .

ونظرا للموقع المتميز الذي كانت تتمتع به تركيا فى نظر المفوضية الإسرائيلية بأنقرة ووزارة الخارجية الإسرائيلية ، كانت البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية فى أنقرة تعد أكبر البعثات الدبلوماسية فى تركيا ووصفها البعض بأنها عملية غزو للأراضي التركية[315] .

ومع مطلع الخمسينات ازدادت أهمية تركيا فى نظر الساسة الإسرائيليون كمركز سياسي وعسكري واستخباراتي من الدرجة الأولي ، وكان هذا نتيجة موقع تركيا الحيوي والاستراتيجي وعلاقاتها الخارجية النشطة التي تجعل منها حليفا لا يوازيه أحد ، ففي 1954 كانت تركيا عضوا في ثلاث معاهدات دفاعية مختلفة ، الأولي كانت عضويتها فى حلف الأطلسي- إلى جانب الدول الغربية الكبرى ، والثانية عضويتها فى حلف البلقان مع اليونان ويوغسلافيا والثالثة تحالفها مع باكستان .

وجاء توقيع معاهدة الدفاع التركية – العراقية عام 1955 ليزيد من أهميتها كحليف على الصعيدين الإقليمي والدولي[316].

وفي المقابل عينت تركيا « سيف الله حسين » أول وزير مفوض تركي فى دولة إسرائيل حيث قدم أوراق اعتماده للرئيس وايزمان « فى يوليو 1950 ، وكان قرار تركيا بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوي الوزراء وليس السفراء نظرا لأنها أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل ، ولم تكن تريد مواجهة أكبر مع العرب ، وبالنسبة لأنقره فإن البعثة الدبلوماسية التركية فى تل أبيب كانت واحدة من بعثاتها الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأوسط ولم تكن تستحق اهتمام[317].

وأبقت تركيا بعثتها الدبلوماسية فى تل أبيب تبعا لسياسة معظم الدول فى ذلك الوقت، والتي لم تسمح بنقل إسرائيل العاصمة إلى القدس ، وذلك فى دفاع عن قرارات الأمم المتحدة التي فرضت حماية دولية على المدينة المقدسة[318].

(بر لجلح) Nechmani amikam: Israel، turkey and Greece، 5. P .

(تر لجلح)مرغيت حلو : المرجع السابق ، ص ص 35– 36

(ير لجلح) Erham George : Turekiye، Nin، Israilile il Iskileri، (1948-2001)، P. 254 .

(سم لجلح) Egruen George : Op . Cit، P. 45 .

وتبين مما سبق أن الاهتمام الإسرائيلي بتركيا يعد من أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية فى ذلك الوقت ، وذلك بالنظر إلي أن تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل من ناحية ومن ناحية أخري الموقع الإستراتيجي الذي تحتله تركيا بالنسبة لوجودها بجوار الدول العربية المعادية لإسرائيل، فضلا عن قربها من القارة الأوربية ، أما الاهتمام التركي بإسرائيل فكان ضعيفا إلى حد ما فهي التي أصرت على أن يكون التمثيل الدبلوماسي على مستوي الوزراء وليس السفراء حتي لا تبعد أكثر من ذلك عن الدول العربية من ناحية ، ومن ناحية أخري اعتبرت هذا التمثيل مجرد إرضاء للغرب وللولايات المتحدة بصفة خاصة وجماعات الضغط التركية التي كانت تسعي لإقامة علاقات مع إسرائيل وأكثرهم من الدونمة ، وإلي جانب ذلك فإنها رفضت رفع مستوي التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل لأنها أوشكت على تشكيل منظمة إقليمية للدفاع عن الشرق الأوسط مع الدول الغربية أمريكا – إنجلترا – فرنسا ، و تضم الدول العربية إليها .

وتطورت العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مجالات شتي بالنسبة للعلاقات الثقافية فلقد تمت بينهما بسرعة ، وذلك لأن عدداً من القادة الإسرائيليين مثل الرئيس إسحاق بن زئيفي ورئيس الوزراء ديفيد بن جوريون ووزير الخارجية موشي شاريت تلقوا تعليمهم فى تركيا العثمانية ، وكان يتقنون اللغة التركية ومتآلفين مع القيادات التركية ، وصرح بن جوريون للصحفيين الأتراك فى عام 1952 بقوله « نحن معجبون بتركيا وإن إسرائيل وتركيا دولتان لهما سياسة متلائمة مع التطورات الحالية ، ولهما توافق مع الثقافة والحضارة الغربية ، بينما كان هناك مواقف طيبة مع الساسة الإسرائيليين تجاه الثقافة التركية إضافة إلى تحمس اليهود الأتراك للهجرة إلي إسرائيل[319].

(319) Egruen George :Op . Cit، P. 18 .

كما اتخذت بعض الخطوات تجاه التعاون الثقافي فعلي سبيل المثال أقيمت مباراة فى كرة القدم بين فريقي فنار بخشه التركي وهابوعيل الإسرائيلي ، كما احتفلت الجامعة العبرية في القدس بمرور 500 عام على دخول الأتراك القسطنطينية – اسطنبول – بحضور رئيس دولة إسرائيل ، فى تناقض حاد لشخص الرئيس الإسرائيلي فقد غاب نظيره التركي عن مثل هذه الاحتفالات فى اسطنبول ،لتجنب الحساسية المؤلمة لليونانيين الذين أعلنوا أنه يوم حداد وطني كما زرعت غابة من الأشجار علي جبل الكرمل لتأبين كمال أتاتورك ، وأرسلت الأشجار لتزرع فى مقبرته بتركيا(320) .

وبالرغم من ازدهار مستوي التعاون الثقافي والاقتصادي فإن العلاقات السياسية بينهما كانت في تغير مستمر على حسب السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل ، فمثلا وقوف إسرائيل على الحياد فى أزمة قبرص رفع مستوي التمثيل الدبلوماسي لها من مستوي الوزراء إلى السفراء فى أنقرة فى عام 1953 فإن الحكومة التركية رفضت أن ترفع مستوي تمثيلها الدبلوماسي فى ذلك الوقت حتي منتصف الخمسينات (321).

وعلي الصعيد الاقتصادي عقد فى يونيو 1950 اتفاقا تجاريا بين الطرفين تلاه إبرام اتفاقية للنقل الجوي فى فبراير 1951 ، ويري البعض أن هذا دليل على أن الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني من الأساس كان بمثابة شراكة استراتيجية فى عملية الاغتصاب والتوسع ضد العرب(322) .

وفي شهر نوفمبر 1954 أجري السفير الإسرائيلي فى أنقرة مفاوضات مع وزارة الخارجية التركية ، انتهت بعقد اتفاقية عسكرية واقتصادية بين البلدين وذلك ما سيتم مناقشته فى الفصول التالية .

وعلي صعيد السياسة الخارجية استفادت إسرائيل من علاقة تركيا الودية مع بعض الدول التي لم تكن قد اعترفت بإسرائيل في فترة الخمسينات ، فقد جعلت إسرائيل من تركيا مخلب قط لتنفيذ أهدافها فى اعتراف بعض الدول التى رفضت الاعتراف بإسرائيل حرصا علي علاقاتها بالدول العربية ، فمثلا قامت تركيا بالضغط على حكومة اليونان والتأثير عليها ،من أجل الاعتراف بإسرائيل رسميا ، وبحجة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها .

(□لح) Nechmani Amikam : Israel، Turkey and Greece، P .56 .

(□لح) Erham Cagri : Turkish، Israeli Relations in a Historical Perspective، P . 19 .

(□□لح) عايدة العلي سري الدين : المرجع السابق ، ص 329 .

ولعبت تركيا هذا الدور نتيجة لضغط إسرائيل والولايات المتحدة التي فشلت فى الضغط على اليونان من أجل الاعتراف بإسرائيل ، ولكن اليونان كانت حريصة على الإبقاء بعلاقاتها الودية مع الدول العربية[323].

وتلخص الرد اليوناني على المطلب الأمريكي والتركي « بأن الصين الشعبية هي أيضا حقيقة واقعة و أكثر ثبوتا من إسرائيل ، وأن واشنطن لم تعترف بها على الرغم من ذلك »[324].

ومن ناحية أخري احتفظت بعض الدول الأجنبية بممثلين دبلوماسيين لها ينسقون علاقات بلادهم مع دولة إسرائيل من خلال تركيا إذ أن هذه الدول لم تكن ترغب في عداء الدول العربية و أن تسوء العلاقات بينهم وكانت اليابان واحدة من بين هذه الدول لذلك لجأت اليابان التي كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين إسرائيل يقوم على مستوي المفوضية ، ويقوم بها فى إسرائيل قائم بالأعمال ، وكان مقيدا على سفارة تركيا منذ تعينه فى منصب القائم بالأعمال ، ويدعي المستر جنوش ينبجيش « وكان يعمل مستشارا للسفارة اليابانية فى أنقرة ، ثم رقي إلى درجة مفوض فى 27/ 2/ 1958 ، وحتى ذلك التاريخ كان التمثيل الدبلوماسي بين البلدين علي درجة مفوضية ولم تكن اليابان مستعدة فى ذلك الحين لرفعه إلي درجة سفارة ، حفاظا على شعور الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة[325].

كما اعتادت السفارة التركية في بعض دول العالم والتي لم تعترف بإسرائيل ولم تقيم معها أي علاقات علي إعطاء تأشيرات للسفر من تلك الدول إلي تركيا ومنها إلى إسرائيل، وكانت إيران من أبرز هذه الدول حيث اعتاد التجار الإيرانيين وغيرهم على أخذ التأشيرات التركية متوجهين إلى إسرائيل وكان ذلك بمطلب من حكومة تل أبيب إلى حكومة أنقرة[326].

(لح□لح)وثائق وزارة الخارجية : أ .س .ج ، محفظة 1514، ملف 27/ 40/ 10 ، مذكرة مفوضية الجمهورية العربية المتحدة بأثينا ، بتاريخ 16 إبريل 1959 ، بشأن متابعة نتيجة محادثات رئيس وزراء اليونان أثناء زيارته ومقابلة رئيس وزراء تركيا ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□□لح)نفسه : مذكرة من السفير المصري بإسطانبول ، بتاريخ 1/ 4/ 1959 ، بشأن اعتراف اليونان بإسرائيل ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(بر□لح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1514 ، ملف 27/ 40/ 10، مذكرة الإدارة العربية ، بتاريخ 5 مارس 1958 ، بشأن تعيين مستشار السفارة اليابانية ، من مدير الإدارة العربية إلى مدير إدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية .

(تر□لح)نفسه .

ومع ذلك مرت العلاقات التركية الإسرائيلية فى الفترة ما بين 1949 – 1960 بعثرات كادت أن تبطش بالتقارب القوي الذي نشأ بينهما فى أعقاب قيام الدولة العبرية ، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية النشطة لتطوير كافة أشكال علاقاتها بتركيا وخاصة التجارية منها ؛ لذا فإن الأتراك لم يكونوا أبدا مطمئنين كثيرا فى علاقاتهم بالدولة اليهودية في السنوات التي تلت عام 1948 مباشرة على حد قول « جانسن » ، فكانت تركيا مثال على قدرة إسرائيل علي العيش بانسجام مع الدول الآسيوية[(327)].

بدأ الخلاف بينهما وإن كان مكتوما في أوائل عام 1950 ، عندما تقرر عقد الاجتماعات بين سفير روسيا في أنقرة ووزير إسرائيل ، فالأول كان يتمتع بخطوة كبري لدي الأوساط اليهودية ومفوضيتها بتركيا[(328)]، وبلغت ذروة الخلاف التركي الإسرائيلي فى عام 1955 علي أثر دخول تركيا مع كل من « العراق – الباكستان – إيران » وجميعهم لم يعترفوا بإسرائيل بالإضافة إلى بريطانيا في حلف بغداد كما سيأتي :–

ومما أجج هذا الخلاف في عام 1954 هي التصرفات السيئة التي قام بها « موريس فيشر » سفير إسرائيل فى أنقرة الذي شغل هذا المنصب بعد «الياهو ساسون » الذي كان له الفضل فى توطيد العلاقات بين البلدين قرابة 4 سنوات[(329)].

فعلي سبيل المثال تهكم « موشي فيشر وزير إسرائيل المفوض على اتفاق الطيران السري بقوله « أن الجنازة قد انتهت والوقت الآن لبرقيات العزاء » بمعني أنه قد رفض المحاولات التركية لتعديل بعض بنود الميثاق[(330)] .

(ير□لح)جـ .هـ ، جانسين : المرجع السابق ، ص 167 .

(سم□لح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 18 مايو 1950 ، بشأن بوادر التقارب الإسرائيلي الروسي ، من القائم بالأعمال الى وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(شم□لح)نفسه : محفظة 369 ، ملف 205/ 7/ 3 ، تقارير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 13 أكتوبر 1954، بشأن حركة الدبلوماسية الأمريكان ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لحلحلح)Nechmani Amikam : Israel Turkey and Greece، P. 59.

كما أعطي عدوان إسرائيل على مصر في عام 1956 فرصة لازدياد الخلافات بينهما على أثر ضغط الدول الإسلامية الأعضاء فى حلف بغداد على تركيا من أجل سحب وزيرها المفوض من إسرائيل ، ومنذ ذلك الحين أصبح ممثل تركيا فى إسرائيل قائما بالأعمال ذا مرتبة قانونية نوعا ما[331] كما سيأتي .

ولم تتقبل إسرائيل على أي حال من الأحوال سحب السفير التركي من تل أبيب ولذلك شنت الصحف الإسرائيلية حملات عدائيه ضد تركيا ، فطلبت تركيا من الصحف الإسرائيلية أن تتريث فى تعليقاتها علي تركيا وروابطها مع إسرائيل ، بعد أن تسببت الصحف فى أزمة 1955 ، على أثر الزيارة التي قام بها وزير تركيا المفوض في إسرائيل « Sekati Istinyelin » إلى الحبر الأكبر « Rabbi Herzog » مصحوبا برئيس البروتوكول « Dr.Simon » كان ذلك منشورا فى الصحافة « وخاطب الحبر الأكبر الأخير و سأله » منذ متي وهو يمثل بلده في إسرائيل« -يقصد السفير التركي- وبعد ذلك استدار إلى السفير التركي وسأله « لو كان رئيس البروتوكول في وزارة الخارجية فى القدس » « أورشليم » .

وبعد ذلك عبر السفير التركي عن غضبه الزائد بأن الصحف الإسرائيلية سمحت لنفسها بإقحامات معينة ، مع النظر لأنفه وتسائل « ماذا بي لو أنني أمتلك أنف يهودي؟ ، وما الهدف من نشر الأمر في الصحافة مصحوبة بصورتي من جهة واحدة ؟ » .

وعلي ذلك أحدثت الصحف الإسرائيلية أزمة مع السفير التركي فى تل أبيب الذي طالب وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن تغلق بعض الصحف التي تهكمت من أنفه[332].

(لمجلح لح)جـ .هـ جانسين : المرجع السابق ، ص 167 .

(□لح لح)Israel : Nechmani Amikam، Turkey and Greece، P. 59 .

ومن ناحية أخري تسببت الصحف الإسرائيلية فى تأجيج الأزمات التي نشبت بين إسرائيل وتركيا عندما نشرت تقارير غير مفصلة عن الاقتصاد التركي فُسرت علي أنها ضربات من الخلف وأن العناوين التي كتبتها جريدة القدس الإسرائيلية عن التجارة الخارجية مع إشارات إلى علامات مقلقة ، مثل زيادة الديون التركية قصيرة الأجل ومنع التضخم والانحطاط الكبير المتوقع من مقدرة إسرائيل على شراء المنتج الزراعي التركي ، بينما أخبرت المفوضية الإسرائيلية الأتراك بالعكس من ذلك أي نفت ذلك ونشرت تعليقات كتبها الدبلوماسيون الإسرائيليون(333).

***

(لح لح لح) Nechmani Amikam : Israel ،Turkey and Greece ،P . 60 .

وصلت حدة الخلاف التركي الإسرائيلي إلى قيام خفر السواحل التركي بالاستيلاء على سفينة الصيد الإسرائيلية «دولفين » ، واعتقلوا ملاحيها ، وقالت السلطات التركية في ملابسات هذه القضية أنهم كانوا يصطادون في المياه التركية تجاه ميناء الإسكندرونة[334]، ورفضت الإفراج عنهم وتمت محاكمة الصيادين الإسرائيليين في المحاكم التركية [335].

وفي محاولة من إسرائيل لرئب الصدع الذي حدث بينها وبين تركيا ، طالبت من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة حكومة عدنان مندريس فى انتخابات عام 1957 بقصد خدمة أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ورأت أن الولايات المتحدة لديها الأدلة التي تجعلها تعتقد أن تشكيل حكومة جديدة فى تركيا ربما يؤدي إلى سياسة تركية جديدة ، من أهم مظاهرها مهادنة روسيا كما حدث أخيرا فى إيران[336].

وقدمت إسرائيل المساعدات لحكومة عدنان مندريس عن طريق الدعاية لها ولمشروعاتها فى أمريكا وكذلك بتوجيه زعماء اليهود الذين لهم نفوذ بين الدوائر الرسمية التركية لتأييد حكومة عدنان مندريس[337].

وبعد نجاح عدنان مندريس فى انتخابات 1957 حاولت إسرائيل مع حكومته إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهم ورفع التمثيل الدبلوماسي إلي درجة سفارة وإشاعة ذلك فى الأوساط السياسية العالمية ، ولكن حكومة أنقرة رفضت كل هذه المحاولات ، وأصدرت وزارة الخارجية التركية تصريحا نشرته وكالة أنباء الأناضول بتاريخ 7/ 11/ 1958 نفت فيه هذه الشائعات التي لا أساس لها من الصحة [338].

(□لح لح)الأهرام : بتاريخ 8 يونية 1958 ، ص 2 .

(بر لح لح)نفسه : بتاريخ 3 ديسمبر1959 ،ص 1 .

(تر لح لح)משה"ח/ מע"ר ،1148/ - ، ראש אמ"ן ، מדור נספחים צבאיים ، הצירות/ מר אלון ، סודי ، 9 /11 /1957 .

(ير لح لح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 342 ، ملف 732 / 81/ 3 ، مذكرة السفارة المصرية بواشنطن ، بتاريخ 13 سبتمبر عام 1957 ، بشأن تركيا وإسرائيل ، من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سملح لح)وثائق وزارة الخارجية: أ.س .ج ، محفظة 1514، ملف 27/ 40/ 10، مذكرة المفوضية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 22 ديسمبر 1958 ، بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ثم عاد أمين عام وزارة الخارجية الإسرائيلية «Walter Beatan» في 6/ 11/ 1959 وذكر « أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل حسنة ، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التجاري ، وذلك على الرغم من عدم وجود تمثيل سياسي كامل بين البلدين» ، واستطرد « انه قد تمت الخطوات الأولي في سبيل إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة » (339).

ونظرا للتعنت التركي برفض إعادة وزيرها المفوض إلى تل أبيب ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل قال ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل فى تعليقه على العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وتركيا بقوله « أن الأتراك يعاملوننا كمعاملة النساء وليس كشريك فى زواج معترفا به» ، واستنكر سوء المعاملة التي يبديها الأتراك لإسرائيل (340).

ولكن ظلت إسرائيل تحلم بإعادة العلاقات التامة مع تركيا ولكن لم يتحقق حتى حدوث انقلاب مايو 1960 لتبدأ فترة تتميز بالفتور فى العلاقات التركية الإسرائيلية .

وصفوة القول: أن الحرب الباردة كانت متغيرا وعاملا مهيمنا على السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فهي التي دفعت تركيا إلى الانضمام للمعسكر الغربي وحليفا محوريا للولايات المتحدة منذ عام 1947 ، فضلا عن ظروفها الاقتصادية المتدنية والتي دفعتها إلى الارتباط بالدول الغربية والدخول فى المجلس الأوربي ، والاستفادة الاقتصادية والعسكرية من مشروع مارشال .

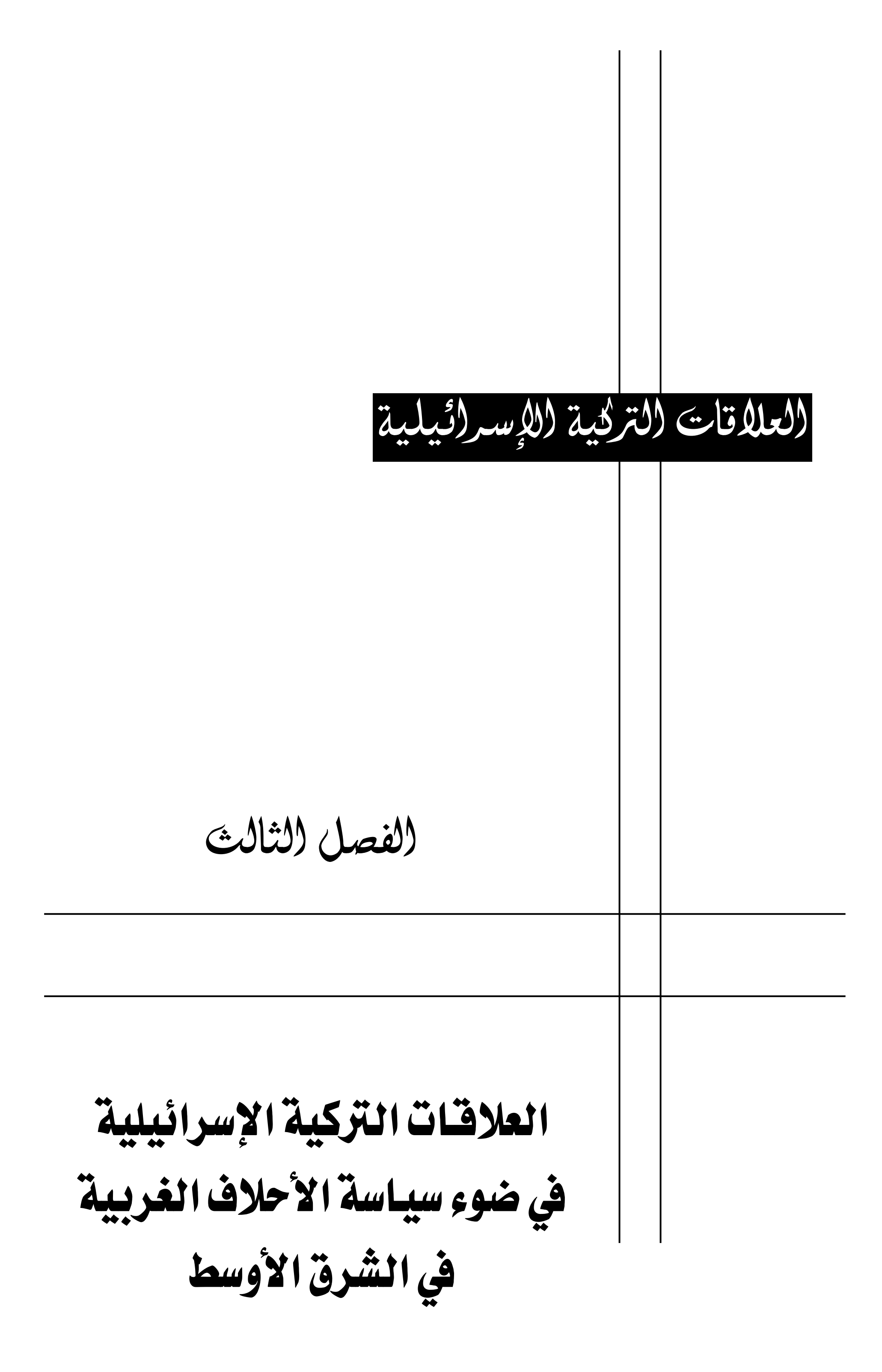
أضف إلى ذلك أن تركيا منذ عام 1945 كانت واقعة بين مطرقة الضغوط السوفيتية والضغوط الاقتصادية وسندان الضغوط التي تعرضت لها من الداخل ، سواء أكانت عن طريق النخبة الحاكمة التي شهدت الحرب العالمية الأولي ، ويهود الدونمة الذين يكيدون للعرب والإسلام ، ويتعاطفون مع الدولة اليهودية ، كل هذا فرض على حكومة أنقرة ضرورة تنسيق سياستها الخارجية مع الغرب والتي كان من بينها الاعتراف بدولة إسرائيل وهو ماتم في الثامن والعشرين من مارس 1949،

(شملح لح)نفسه : محفظة 543 ، ملف 140/ 48/ 31 ، مذكرة السفارة المصرية بلاهاي ، بتاريخ 19/ 11/ 1959 ، بشأن التمثيل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمح□لح) Nechmani Mikam : Turkish Israel Military Co-Operation Changing Implications for Greece and Cyprus، . P. 136

وقد بررت اعترافها بأن إسرائيل أضحت حقيقة واقعة وان العرب قد اعترفوا بها ضمنيا في رودس 1949، وان أكثر من ثلاثين دولة قد اعترفوا بها، ولم يبد العرب أى احتجاج على اعتراف تركيا بإسرائيل لأنهم قد شعروا بأن انقره قد تعترف بإسرائيل منذ قبولها عضوا في لجنة التحكيم في ديسمبر 1949، فضلا عن انشغالهم بانقلاب حسنى الزعيم في سوريا في التاسع والعشرين من مارس1949 أى بعد اعتراف تركيا بإسرائيل بيوم واحد .

كما تم التبادل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل على مستوى المفوضية وتميزت الفترة من 1949-1955 بالقوة ففيها اعترفت تركيا بإسرائيل قانونيا 1950، وعقدت معها اتفاقيات عسكرية واقتصادية وساندتها في بعض القضايا الدولية في الأمم المتحدة وخارجها ، كما تميزت الفترة 1955-1956 بالتذبذب نتيجة لدخول تركيا حلف بغداد ، أما الفترة من 1956-1960 فقد تميزت بالفتور على اثر العدوان الإسرائيلى على مصر وسحب تركيا لسفيرها في تل أبيب نتيجة لضغوط دول حلف بغداد الإسلامية عليها ، ورفض تركيا إعادة العلاقات مع إسرائيل إلى سابقتها بغية إرضاء الغالبية الإسلامية في تركيا والدول العربية والإسلامية الحليفة لتركيا.



العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء سياسة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن وجود معسكرين متناحرين مختلفين فى الأيدلوجية ، «الأول » المعسكر الشيوعي والذي يقوده الاتحاد السوفيتي ، و«الثاني » المعسكر الرأسمالي الغربي والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .

حاول كلا المعسكرين احتواء الآخر عن طريق تشكيل منظمات دفاعية حول كل منهما، فلقد نجحت الولايات المتحدة فى عام 1949 مع الدول الغربية فى تشكيل حلف شمال الأطلنطي ، كما نجح الاتحاد السوفيتي في عام 1950 فى تشكيل حلف وارسو ، وانطلاقا من سياسة الاحتواء رأت الدول الغربية مد نفوذها وسيطرتها علي منطقة الشرق الأوسط حتي لا يتسلل إليها النفوذ الشيوعي .

فعلى اثر إلغاء مصر لمعاهدة 1936 في أكتوبر 1951 قدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا مشروع يقضي بإنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تضم تلك الدول والدول العربية وإسرائيل ، ولوجود إسرائيل في هذا المشروع رفضت الدول العربية الانضمام إلية إلى جانب عوامل أخرى ، مما اضطر الغرب إلى اللجوء إلى المعاهدات الثنائية بين دول الشرق الأوسط والتى بدأت بالتحالف التركي الباكستاني في ابريل1954 وقد تأثرت إسرائيل بهذا التحالف ثم التحالف التركي العراقي فبراير 1955 والذي تطور إلى ميثاق بغداد، وقد تسبب في حدوث تذبذب في العلاقات التركية الإسرائيلية ، وعلى اثر الانسحاب الأنجلو فرنسي من منطقة السويس في نوفمبر 1956 أعلن الرئيس الأمريكى إيزنهاور عن مبدئه في يناير 1957 بهدف حماية دول الشرق الأوسط من التغلغل الشيوعي ، والذي انبثقت عنة ازمتى الأردن وسوريا واللذين أثرا في العلاقات التركية الإسرائيلية.

أولاً : مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط (1950 - 1953)

تولد لدى الولايات المتحدة الأمريكية مخاوف جسيمة من التغلغل السوفيتي فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ،وعلية عمل ترومان على الحيلولة دون وصول الاتحاد السوفيتي الوصول إلي الشرق الأوسط ، ومد نفوذه إلى مناطق البترول والتحكم فى الممرات المائية الهامة ، وتهديده للمصالح الأمريكية ولأمن إسرائيل فى تلك المنطقة(341).

وقد بلور ذلك الرئيس الأمريكي « رومان » فى 6 إبريل 1946 قائلا « إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة اقتصادية واستراتيجية فى آن واحد ، وليس لأي دولة كبيرة أوصغيرة مصالح شرعية فى هذه المنطقة وأن الأمم المتحدة لها الحق فى الحفاظ على سيادة دول هذه المنطقة » .

وعلي ذلك فإن الولايات المتحدة كانت متحمسة لضم تركيا واليونان إلي حلف شمال الأطلنطي ، ولنفس الغرض نري أنها وقعت اتفاقيات ثنائية مع إيران 20 مارس 1950 (342).

وعلي أثر التكهنات التي سادت العالم بعد عام 1947 بأن الاتحاد السوفيتي سوف يشن حربا باردة مصحوبة بقلاقل محلية من نوع مشاكل كوريا والهند الصينية ، وخشت الدول الغربية من تغلغل الاتحاد السوفيتي فى دول الشرق الأوسط ، ولذلك فكرت بريطانيا فى إنشاء مشروع قيادة الشرق الأوسط .

(لجـ□ لح)محمد علي حوات : مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 53 – 54

(□□ لح)أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف الأطلسي ، ص ص 181 -182 .

تبلورت هذه الفكرة فى مستهل عام 1950 ، وجعلت الدول الغربية من تركيا خير وسيلة للتغلغل فى أقطار الشرق الأوسط وذلك لردع أطماع السوفيت فى هذه المنطقة ، فتركيا التي يحيطها سلسلة من الجبال تشكل مانع طبيعي ضد تسلل الاتحاد السوفيتي نحو منطقة القناة والخليج العربي[343]، لذلك برزت تركيا كدرع واق للغرب فى منطقة الشرق الأوسط ،وقد تناول الباحث فى الفصل السابق أن بريطانيا كانت تنوي ربط تركيا فى حلف يضم دول البحر المتوسط بدلا من انضمامها لحلف شمال الأطلنطي ، وبعد التأكيدات الأمريكية لبريطانيا بخصوص أن تركيا سوف تلعب دورا مهما فى مشروع قيادة الشرق الأوسط بالإضافة ، إلى التزاماتها في حلف شمال الأطلسي ، وافقت بريطانيا على ضم تركيا إلى حلف الناتو[344] .

وشهد عامي 1950 – 1951 عدة صدمات للدول الغربية ، وخاصة ضد بريطانيا ، فقد ألغت مصر معاهدة 1936 من جانب واحد مما جعل الغرب يكرس جهوده من أجل تكوين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وكذلك تأميم البترول فى إيران ، و قيام أزمة في باكستان أعتقل خلالها العديد من الباكستانيين ، كشفت عن وجود أصابع سوفيتية ، فضلا عن رغبة الاتحاد السوفيتي فى التواجد علي الساحة الدولية[345].

ونتيجة لهذه الأحداث القاسية التي واجهت بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط ، لجأت إلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، لتشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد أن كانت تفضل تشكيل هذه المنظمة مع مصر فقط[346].

لذلك استمالت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تركيا للانضمام إلي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كداعي لهذه المقترحات ، وكواحدة من الدول الثلاث العظمي فإن فرنسا تعتبر دولة داعية للسلام فى المنطقة حتي بعدما فقدت نفوذها فى المنطقة ، أما تركيا فكانت واحدة من أهم الدول نظرا لقوتها وموقعها الجغرافي المتميز والتي كانت تمثل موقع هام للدفاع فى المنطقة ، وهي أيضا إحدي دول الشرق الأوسط المسلمة وعم طريق مشاركتها سيتم اجتياز العديد من الصعوبات .

(لح□ لح)أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعد 1945 ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 1973 ، ص 252 .

(□□ لح)أحمد نوري النعيمي: تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص 181

(بر□ لح)محمود حافظ : استراتيجية الغرب فى الوطن العربي ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1967 ، ص 197

(تر□ لح)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق1951 – 1963 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000 ، ص 101 .

ولكن تركيا وضعت شرطا لمشاركتها و عضوية حلف الناتو ، حيث أصر الأتراك على فكرة انضمام نظام الدفاع عن الشرق الأوسط لحلف الناتو تحت قيادته .

وفجأة تم اتخاذ القرار فى خريف 1951 بقبول تركيا كعضو فى حلف الناتو ، وفي داخل تركيا فإن حكومتها كانت تعتزم الانضمام للتخطيط فى منطقة الشرق الأوسط[347].

وأكد السفير التركي فى مدريد وهو ابن عم وزير خارجية بلاده « بأن تركيا كانت مرغمة على الاشتراك في تقديم مشروع قيادة الشرق الأوسط ، إذ أنها كانت تسعي جاهدة للانضمام إلي حلف الأطلسي ، وحرصها على الاشتراك في هذا الحلف هو السبب فى انضمامها إلى الدول الكبرى الثلاث »[348] .

ولكن الباحث لا يميل إلى هذا الرأي ، فتركيا بالفعل كانت تريد الدخول فى حلف شمال الأطلنطي وقد ساومت الدول الثلاث على ذلك مقابل انضمامها إلى مشروع قيادة الشرق الأوسط .

وفي الوقت الذي كانت تريد فيه ضم منطقة الشرق الأوسط فى منظمة واحدة تحت قيادة غربية خالصة متوجسة من التدخل السوفيتي فى هذه المنطقة ، حتى لا يتوقها « تركيا » السوفيت من جميع النواحي ، ويؤكد ذلك ما بررته إدارة الحزب الديمقراطي الحاكم قبول تركيا بأنها كانت تهدف لإتباع سياسة أكثر فاعلية فى المنطقة وإقامة امتداد للمعسكر الغربي في الشرق الأوسط[349].

(ير□لح) Campbell . John : Pefense Of The Middle East Problems Of American Policy، New York، 1958، P. 41 .

(سم□لح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28 ، مذكرة السفارة المصرية بمدريد، بتاريخ 10 إبريل سنة 1953 ، بشأن مقابلة بين السفير المصري بمدريد والسفير التركي ، من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(شم□لح)أكمل الدين إحسان أغلو وآخرون : العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، اسطنبول ، سنة 1993 ، جـ2 ،ص 206 .

وانتقدت حكومة عدنان مندريس حكومات الشرق الأوسط على أساس أن للمنظمة أهمية حيوية للدفاع عن أوربا متضمنة تركيا ، ويجب أن تساهم تركيا فى أي منظمة إقليمية حتى لا يتمكن الاتحاد السوفيتي من اختراق الشرق الاوسط ، وفي 20 يوليو 1951 م قال وزير الخارجية التركي « كوبريلو – koprulu » أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضرورة للدفاع عن أوربا كهدف استراتيجي واقتصادي ذلك بعد الالتحاق بالناتو فسوف ندخل في مفاوضات مع الأطراف المهمة لكي تقوم بالدور المناسب لنا فى الشرق الأوسط »[350] وبعد أن أعطت تركيا الضوء الأخضر بدخول حلف الأطلنطي في عام 1951 .

قدمت الدول الأربع : أمريكا – بريطانيا – فرنسا – تركيا مقترحاتها إلي مصر ، باعتبار أن موافقة الأخيرة على تأسيس هذه المنظمة يحفز الدول العربية الأخرى على الانضمام إليها بدافع الحصول علي السلاح والمعونة الاقتصادية[351] (، وتنطوي هذه المقترحات على :

1 – أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي للعالم الحر ، وتحقيق السلم فيه يؤدي إلى التقدم فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

2 – أن وظيفة قيادة الشرق الأوسط هي مساندة الدول التي ترغب فى الاشتراك للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتنمية قدرات كل دولة كي تصبح قادرة علي الوقوف ضد أي عدوان خارجي ، كما أن هذه القيادة لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

3 – أن مهمة قيادة الشرق الأوسط ستنصب علي التخطيط وتزويد دول الشرق الأوسط بالمعونة في شكل النصيحة والتدريب ، وذلك عند طلبها هذا[352].

وعُرضت هذه المقترحات على حكومات كل من « الأردن – العراق – المملكة العربية السعودية – سوريا – لبنان – إسرائيل » للانضمام إلى هذه القيادة[353].

(لمح برلح) Bolu Bast Suha: Op. Cit، P.P. 22-23 .

(لمج برلح)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق 1951 – 1963 ، ص 111 .

(☐ برلح)أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد عام 1945 ، ص ص 253 – 254 .

(لح برلح)علي محمد علي : المرجع السابق ، ص 53 .

أما بالنسبة لفكرة ضم إسرائيل لهذه المنظمة ، فأن الغرب قد توجس خيفة منذ عام 1949 من اختراق شيوعي ، عبر الهجرة اليهودية وسياسة إسرائيل الرسمية التى تتسم « بالحياد فى الحرب الباردة قبل عام1950 » .

ولكن قادة إسرائيل أكدوا تعاطفهم مع الغرب ، غير أنه لابد لهم « الإسرائيليون » من اتخاذ موقف الحياد فى العلن ، لتسهيل هجرة اليهود الموجودين فى دول الستار الحديدي إلى إسرائيل ، وعندما اشتد الضغط الغربي على إسرائيل لاسيما ضغط واشنطن عليها من أجل تحديد موقفها بالنسبة للحرب الكورية فى يونيو عام 1950 ، قررت حكومة إسرائيل فى الثاني من يوليو من نفس العام أن تقف إلي جانب الولايات المتحدة الأمريكية، منهية بذلك سياسة حيادها بين الشرق والغرب[354]، وانتقلت من عدم الانتماء إلي الانتماء للغرب ،و لكن الذي دفعها نحو الغرب هو احتياجاتها العسكرية ، ففي أوائل العام 1951 بدأت إسرائيل مفاوضات سرية من أجل معاهدتها العسكرية الأولي مع الغرب[355].

وبعد إعلان مشروع قيادة الشرق الأوسط ، قررت الحكومة الإسرائيلية بطريقة غير رسمية رغبتها فى الانضمام إليه ، على الرغم من ترحيب بن جوريون بالتصريح الثلاثي ، الذي رأي أنه يعمل لإقصاء إسرائيل ، ووصفت الصحافة السوفيتية ذلك الموقف الإسرائيلي بأنه تذلل للغرب ، وعليه فقد ساءت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي[356].

وعلي ذلك فقد ولّت إسرائيل وجهها كاملا شطر الغرب ، وبالتالي تلاقت السياستين التركية والإسرائيلية فى هذا الشأن ، ومما لا شك فيه أن مشروع قيادة الشرق الأوسط قد خلق فرصة للتقارب بين تركيا وإسرائيل ، خصوصا وأن إسرائيل كانت متلهفة لهذا التقارب ، حتى أن « موشي دايان » – قائد النقب – وفي أثناء زيارته لتركيا عام 1950 دعا إلى (ضرورة اشتراك إسرائيل فى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الغزو الشيوعي) [357].

(□ برلح)كميل منصور : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الوثقي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1966 ، ص ص 93 – 97 .

(بر برلح)جـ .هـ .جانسن: المرجع السابق ، ص 184

(تر برلح) Avraham Avihai : Beu Gurion، State Builders Principles and Pragmatism 1948 – 1963، Toronto Israel Universities Press، Jerusalem، 1974، P. 181 .

(ير برلح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 749 ، ملف 140 / 48/ 27 ، إدارة الحربية والبحرية ،إدارة المخابرات ، بتاريخ 15فبراير 1951 ، بشأن زيارة موشي ديان وديفيد بن جريون لكلا من تركيا واليونان ، من إدارة المخابرات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

هذا وإن المصالح الغربية لا تنحصر فى دور تركيا فى الشرق الأوسط من خلال التقارب مع إسرائيل فحسب ، بل والسعي لجر أقطار الوطن العربي إلي مشاريع مشتركة فى هذا الإطار ، الأمر الذي رفضه العرب انه يؤدي إلى الاعتراف الضمني بإسرائيل ، وقد أكدت ذلك كل من مصر ، والأردن ، والعراق ، والسعودية ،وسوريا ، ولبنان ، وهي الدول التي عرض عليها مشروع قيادة الشرق الأوسط[358] ، إلي جانب ذلك فقد أيقنت الدول العربية بأن انضمام إسرائيل إلي هذه المنظمة يعني احتفاظها بقوات مع قوات الدول الأربع (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا – تركيا) والدول التي ستنضم إلي القيادة فيما بعد من الدول العربية ، وخاصة منطقة القناة ، أي تدويل منطقة القناة[359].

ويلاحظ أنه قد غاب عن الدول الأربع وخاصة بريطانيا أن إسرائيل كانت سببا جوهريا فى فشل المفاوضات الانجلو مصرية عام 1950 حيث عملت بريطانيا على تدعيم الوجود الإسرائيلي ، وضغطت على المفاوض المصري لعقد صلح مع إسرائيل ، وكان من أقوي صور الضغط أن أقحمت بريطانيا على القضية المصرية قضية مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس[360].

وعلي ذلك فكانت إسرائيل بالإضافة إلي عدة عوامل أخري ترتبط بالعلاقات السيئة بين الدول العربية والدول الغربية ، وتمثل حجر عثرة فى تنفيذ مشروع قيادة الشرق الأوسط .

وقد خلص تقرير بريطاني بأن الصراع العربي الإسرائيلي كان وبحق يمثل الصعوبات الكبيرة ، والذي من شأنه إعاقة المخططات الغربية للدفاع عن المنطقة « الشرق الأوسط»، طالما أن حالة الحرب الحالية مستمرة بين إسرائيل والبلاد العربية .

كما أكد أن الدفاع عن الشرق الأوسط لن يتم أبداً بشكل جيد إلا إذا تم التوصل لسلام بين إسرائيل والدول العربية ، وجاء به أن من عوامل رفض الدول العربية الانخراط فى المشروع هو مد إسرائيل بالسلاح بالطريقة التي تسمح لها بلعب دور فعال لصالح الغرب فى حالة اندلاع حرب شاملة فى الشرق الأوسط ، والإضافة العسكرية لقواتها سوف تعطيها المزيد من التفوق على الدول العربية[361].

(358) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص 53 .

(359) كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت « حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة 1936 – اتفاقية 1954 ، إعداد مصطفي طيبة ، المكتب العرب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 ، ص 70 .

(360) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص 193.

(361) F.O، /371/9/368، No Ts، British Embassy In Egypt to Foreign Office، 8 th Aug، 1951، Efeect Of Arab Israel Relations On The Defence Of The Middle East .

كما لعبت صورة تركيا أمام مصر والبلاد العربية بأنها قد جندت لصالح الغرب ، فكان وقوفها بجانب إسرائيل وحقها فى مرور سفنها فى قناة السويس مستندة في ذلك إلي معاهدة اسطانبول في 1888 ، بهدف الدفاع عن حق السفن الإسرائيلية في استخدام قناة السويس أثره البالغ فى رفض مصر والدول العربية لمشروع قيادة الشرق الأوسط ، وعندما وقفت الدول الأربع صاحبة المشروع إلي جانب إسرائيل وتأييد مرور سفنها فى قناة السويس فى أغسطس وسبتمبر 1951 م(362)، ونظرا لرفض الدول العربية انضمام إسرائيل إلي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عملت الدول الغربية باستثناء تركيا على إبعاد إسرائيل مؤقتا عن هذه المنظمة حتي تدخل فيها الدول العربية أولا (363)، واعترضت تركيا على ذلك ورأت أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تشكيل أي منظمة دفاعية فى المنطقة بدون إسرائيل ، لأنها أصبحت أمرا واقعيا ، وأن الدول العربية قد تفاوضت معها وعقدت هدنة معها وبالتالي فقد اعترفت بها ضمنيا .

وقد جندت بعض الأوساط التركية للدفاع عن حق إسرائيل فى الانضمام إلي المشروع ، وأكدت على أنه لا يمكن تجاهل إسرائيل أو إهمالها (364)، وقال عدنان مندريس « أن تقوية العلاقات مع إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلي أمن المنطقة وأمن دول الشرق الأوسط بل والأمن العالمي أيضا »(365) .

وتهكم أحد الصحافيين الأتراك ويدعي « أورال Oral بجريدة Harses علي رفض العرب لانضمام إسرائيل إلي مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط يقول « بأن الغرب أعطونا أسلحة ، وذكرهم بما حدث عندما واجهوا حفنة من القوات الإسرائيلية سوف يتسلم ويختبئ هؤلاء الأبطال عند سماعهم صوت البنادق البريطانية » (366)

(□ ترلح)عبد العزيز سليمان نوار وآخرون : العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، جـ1 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 266 .

(لح ترلح) Egruen George : Op. Cit، P. 46 .

(□ ترلح)وثائق وزارة الخارجية: أ.س .ج ، محفظة 513 ، ملف 205/ 7/ 1 ، مذكرة السفارة الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 20مايو ، 14 ديسمبر 1951 ، بشأن مقالة بجريدة أونوس حول انضمام إسرائيل إلى المقترحات الرباعية ، من السفير المصري ألي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(بر ترلح)هدى درويش : العلاقات التركية اليهودية ، جـ 2 ، ص 133 .

(تر ترلح)F.O/ ،371/90/41، No 466، British Embassy In Ankara To Foreign Office in 25 Th Oct. 1951 .

كـما شـنت الصـحف التركيـة مثـل Jumturyety ، Dogrud ، Hurses ، Sonposta، Hurriyty ، Vutan ، « وطـن » Zafer . Yeni Istambul حمـلات عنيفـة عـلي رفـض مصر لمشروع قيادة الشرق الأوسط وإلغاء معاهدة 1936 متهمة مصر بأنها خاضعة للنفـوذ الشيـوعي ، ومدافعة في الوقت نفسه (الصحف التركية) عن إسرائيل وضـمها للمشروع مبينـة في ذلـك فضـل الدول الأربع على أمن مصر(367).

كما اعترضت إسرائيل على إقصائها من أي تكتلات دفاعية تضم دول الشرق الأوسـط ، وجـاء ذلك على لسان موسي شاريت وزير خارجية إسرائيل الذي قال « إذا خرجـت إسرائيـل مـن هـذه الوحدة السياسية الاقتصادية تتقطع أوصال المجموعة العربية التي تلتف حول إسرائيل ، وأضاف أن أي تسليح للبلاد العربية من الدول الغربية التي تطلب منها المعاونة علي استيعاب السلام يعتبر تسليحا موجها ضد إسرائيل ، كما لا يمكن أن تقام هيئة دفاعية إقليمية لهذه المنطقة بدون إسرائيـل »(368) .

ولما فرض العرب على دول المقترحـات الرباعيـة ضرورة عـدم اشـتراك إسرائيـل في أي منظمـة تضم الدول العربية وإسرائيل ، قبلت الـدول الغربيـة ذلـك مـع اقتناعهـا بـأن إسرائيـل ذات أهميـة كبيرة فى الدفاع عن الشرق الأوسط خاصـة فى حالـة أي حـرب هجوميـة مـن الاتحـاد السـوفيتي ، وذلك نظرا لما تتلقاه قواتها المسلحة من تدريب جيد ، أما الدول العربية فلم يكن بمقدورها إلا أن تقدم المساعدات النفطية فقط(369).

إزاء رفض العرب الانضمام إلي المشروع بسبب إسرائيل وإذعان الـدول الغربيـة لهـم ، حرصـت تلك الدول عـلي تعـويض إسرائيـل عسـكريا حيـث قـام كـلا مـن مـوشي شـاريت وزيـر الخارجيـة الإسرائيلية بزيارة لندن في فبراير ومـارس عـام 1952 ، وانتهـت مفاوضـاته مـع تشرشـل رئـيس الوزراء ،

(367) F.O، 371/90/41، No 466، British Embassy In Ankara To Foreign Office In 26 th Oct 1951 .

(368) وثـائق وزارة الخارجيـة : أ.س .ج ، محفظـة 1402 ، ملـف 38/ 26/ 28،مـذكرة إدارة الشـئون العربيـة ، بتاريخ15/ إبريل 1953 ، بشان خطاب موسي شاريت فى واشنطن ، من مدير الإدارة العربية إلي وكيـل وزارة الخارجيـة المصرية .

(369) Camp Bell . John : Op. Cit، P.P. 41-42 .

وإيدن وزير الخارجية بحصول إسرائيل علي قرض وأسلحة بريطانية في الوقت نفسه، أجري أبا إبيان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة عدة مباحثات فى واشنطن مهدت لزيارة شاريت لواشنطن فى صيف 1952 والتي أسفرت عن عقد اتفاق للأمن المتبادل بين إسرائيل والولايات المتحدة .

ونظرا للرفض العربي انضمام إسرائيل إلي المشروع ، تقدمت الدول الأربع في 23 يوليو 1953 [370]بمشروع جديد لم يشتمل علي إسرائيل ، وقد جاء الجزء المخصص للدول الآسيوية أي إيران والهند وباكستان ، وكذلك جاء الجزء المخصص للدفاع عن الشرق الأوسط بعد التحدث عن الدول العربية مباشرة ، بحيث لا يظهر الارتباط بين هذا المشروع وإسرائيل [371].

واشتملت هذه المقترحات الجديدة علي حوافز قدمتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة إلى مصر تتضمن الآتي :-

أ- دعوة جديدة لمصر للانضمام إلي ميثاق الدفاع كعضو مؤسس مع احتمال أن تلعب دورا قياديا فى المستقبل .

ب- جلاء خمسين ألف من القوات البريطانية من منطقة القناة تحل محلهم قوات مصرية .

جـ- تقوية جيش مصر بالمساعدات العسكرية .

د- مساعدة مصر اقتصاديا حتي تتغلب علي مشكلتها الاقتصادية .

(لمحـ يرلح)محمد حسنين هيكل وآخرون : العسكرية الصهيونية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1952 ، ص 181 .

(لمجـ يرلح)وثائق وزارة الخارجية :أ.س .ج: محفظة 513 ، ملف 205 / 17/ 1 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 23 فبراير 1953 ، بشأن بيان لوزير خارجية تركيا بالمجلس الوطني الكبير ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وافق على هذا المشروع سبع دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – فرنسا – تركيا – جنوب أفريقيا – استراليا – نيوزيلاندا [372].

يبدو أن هذه المقترحات قد أفزعت إسرائيل لأنها تجعل مصر على قدم المساواة مع الدول الأربع « أمريكا – بريطانيا – فرنسا– تركيا » فضلا عن أن جلاء 50.000 ألف جندي بريطاني عن قاعدة القناة من شأنه أن يفتح الطريق أمام العمليات الفدائية التي يقوم بها بعض المصريين على إسرائيل ، كما أن تقوية الجيش المصري بالمساعدات العسكرية يجعل منه جيشا متفوقا عسكريا على إسرائيل ومن ثم يضعف من شأن التصريح الثلاثي الذي أعلنته كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا عام 1950 والذي يحفظ التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل .

لذلك أسرعت إسرائيل إلي تركيا من أجل تقوية العلاقات بينهما ، وإجراء اتفاق عسكري ولكن تركيا لم تقف بجوار إسرائيل فى هذه المرة ، حيث أفصحت تركيا للمرة الأولي بصورة لا تقبل الشك عن سياسة تركيا نحو إسرائيل ، فإنها (أي تركيا) قد أيدت تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، وقد حذرت تركيا إسرائيل من سياسة الأمر الواقع وقيامها بشن عدوان جديد علي العرب ، والغالب أن تركيا قد رسمت سياستها على هذا المنوال نحو إسرائيل ، وترمي من خلالها استمالة الدول العربية إليها ، وان تبعث فيها الثقة ، ولعل تحولها إلي الدول العربية فى هذه الفترة كان سببا وراء تأخر إرسال وزير إسرائيل المفاوض لأنقره وفراغ منصب الملحق العسكري الإسرائيلي في تركيا منذ يونيو 1952 علي الرغم من تحسن العلاقات بينهما فى الظاهر [373].

وعلي ذلك فقد انفصلت إسرائيل عن دول الشرق الأوسط ، بمعني آخر اسُتبعدت عن الاشتراك مع دوله في منظمة دفاعية واحدة ، لذلك حرصت على الانضمام إلي أي منظمة أخري من خارج المنطقة يمكن أن تمدها بالدعم السياسي ، وأدركت أن حلف البلقان هو الهدف النموذجي تجاه ما تكافح له حتي بدون أمل فى المساعدة العسكرية [374].

(☐ يرلح) F.O، 102779 /371، Telegram، Sir Makins، British Embassy In Washington To foreign Office، No 87 Saving، 3 rd feb 1953 .

(لح يرلح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ،محفظة 513، ملف 205/ 17 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 23 فبراير سنة 1953 ، بشأن بيان لوزير خارجية تركيا بالمجلس الوطني الكبير ، من القائم بالإعمال إلى وكيل وزير الخارجية المصرية .

(☐ يرلح) Israel : Nechmani Amikam، Turkey and Greece، P. 71 .

ولقد وقعت اتفاقية البلقان (معاهدة) فى فبراير 1953 [375]، وارتقت إلي حلف البلقان فى أغسطس 1954 ليؤدي إلى تفاهم متبادل ومشاورات بين أعضاءه الثلاث (تركيا – اليونان – يوغسلافيا) وهذا الحلف لا يشبه فى طبيعته الأحلاف الدفاعية العسكرية الأخرى ، ومما عاب هذا الحلف أنه لا يتضمن المساعدة العسكرية فى حالة هجوم شيوعي على أحد أعضاءه [376]، فكانوا متوجسين خوفا من الاتحاد السوفيتي وجيرانهم الشيوعيين منذ ثورة اليونان عام 1946 الصدام السوفيتي مع بلغاريا فى عام 1946 [377].

وعلي الرغم من ضعف حلف « البلقان » رأت إسرائيل ضرورة الانضمام إليه ، حتي بعد أن زادت الفرقة بين اليونان وتركيا على أثر نزاعهم حول قبرص فى نهاية 1953 ، فانضمامها إلي حلف البلقان من شانه تجسيد رغبة ديفيد بن جوريون الذي اعتقد منذ عام 1930 أن الدولة اليهودية ستكون مرتبطة بالدول الأوربية عن طريق البحر المتوسط [378].

وأوضحت وزارة الخارجية الإسرائيلية فى دراسة لها في بداية 1953 أن دول البلقان قريبة لإسرائيل من وجهة النظر الجغرافية ، فضلا عن أنها منظمة جيدة(حلف البلقان) وتمتلك جيشا على أعلي مستوي ، وأنها أيضا مؤسسة ومنظمة من دول غير عربية ، وكل هذه الحيثيات تجعل دول حلف البلقان سندا لإسرائيل لكي تقترب من هذه المنظمة[379].

لذلك قدم الملحق العسكري الإسرائيلي في أنقرة رغبة حكومته للانضمام إلي الحلف مبينا الإضافة العسكرية القيمة التي ستعود علي دول حلف البلقان إذا انضمت إسرائيل إليه فجيشها وإنتاجها العسكري وموقعها الجغرافي يؤدي إلي تقوية الحلف .

(بر يرلح)لمزيد من التفاصيل عن حلف البلقان راجع : American Foreign Policy 1950- 1955 ،Basic Documents، Vol. I، New York 1956، P.P. 1233 – 1239 .

(تر يرلح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س . ج ، 373 ، ملف 203/ 7/ 3 ، السفارة المصرية بواشنطن مذكرة السفارة المصرية بواشنطن ، بتاريخ 10 يوليو 1954 ، زيارة رئيس وزراء تركيا إلي واشنطن ، من السفير المصري الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير يرلح)نفسه : محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بمدينة لاهاي ، بتاريخ 25 نوفمبر 1946 ، بشأن صدي انتخابات كل من أمريكا بلغاريا رومانيا تركيا ورأي بعضهم إزاء الحالة فى اليونان ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم يرلح) Avihai Avraham : Op. Cit، P.176 .

(شم يرلح) Nachmani Amikam : Israel، Turkey and Greece . P. 71 .

وقد قدم المحلق العسكري الإسرائيلي هذه الحوافز إلي حكومة أنقرة طالبا المعاملة بالمثل ، وأكد علي أن انضمام إسرائيل إلي هذا الحلف يزيد من اهتمام تركيا به ، ولعل إسرائيل قد هدفت من ذلك إلي أن تفقد أنقرة اهتمامها بالشرق الأوسط ، جاعلة ميلها يقل تجاه الدول العربية .

كما أملت إسرائيل في أن التقدم التركي تجاه دول البلقان وتجاه أوربا سوف يقود أنقره لكي تهمل الشرق « في نفس الوقت » فإن إسرائيل قدمت ضجة صاخبة لاختيار ملكة جمال تركيا كسيدة أوربا « ملكة جمال أوربا » متفوقة في ذلك على منافستها الفرنسية،كمحاولة من جانب اسرائيل بهدف تحفيذ تركيا على مساعدتها(اسرائيل) للانضمام الى حلف البلقان ، وكان ذلك بتأييد إسرائيل للفتاة التركية .

وعلي الرغم من إعجاب الأتراك بقوة إسرائيل فإن العامل النفسي- الذي يكنه الأتراك لليهود لعب دورا فى إقصاء إسرائيل عن تحقيق أهدافها .

وكمحاولة من جانب إسرائيل للإنضمام إلي الحلف بعد الرفض التركي اقترح Agenyaho Shpit Harkabin رئيس الأركان الإسرائيلي زيارة المدمرة الإسرائيلية إلي مواني تركيا [380] ، ولكن تركيا كانت حريصة على التوجه نحو الشرق الأوسط ، وذلك لخدمة المصالح الأمريكية ، من أجل ذلك كان بلقنة تركيا أي توجهها شطر البلقان سابقة لأوانها فى عام 1954 ، والذي شهد معاهدة تركيا مع الباكستان والتي كانت مقدمة لحلف بغداد 1955 .

وفي النهاية يمكن القول بأن إسرائيل كانت تمثل حجر عسرة فى تشكيل مشروع قيادة دول الشرق الأوسط الذي تقدمت به كل من بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وتركيا إلي دول الشرق الأوسط .

( ) Nachmani Amikam : Israel، Turkey and Greece، P.72 .

والذي رفضته جميع الدول العربية التي عرض عليها المشروع لعدة أسباب من بينها انضمام إسرائيل إليه ويعني ذلك اعتراف الدول العربية بها وذلك – ما رفضته تركيا – والتي حرصت علي ضم إسرائيل للمشروع في بداية الأمر ، وذلك يمكن إعادته إلي الخلاف التركي العربي حول لواء الأسكندرونة ، وخوف تركيا من زيادة تسليح الدول العربية ، أما بالنسبة لإسرائيل ، فلم تكن تري فى مشروع قيادة الشرق الأوسط سوي الضرر الذي سيقع عليها من ناحيتين حيث يفرض علي إسرائيل التزامات وتعهدات ملزمة ومن ناحية أخري أنه من شأنه أن يفيد الدول العربية بتسليحها ، مما يؤدي إلي تعميق الهوة مع موسكو من دون أن يقدم عوضا حقيقيا لهم [381].

وعندما توترت العلاقات التركية الإسرائيلية فى منتصف 1953 م ، وازدياد الهوة بينهما اتجهت تركيا إلي الدول العربية بشكل أعمق عما كانت عليه العلاقات بينهما قبل ذلك .

حرصت إسرائيل علي إبعاد تركيا عن الدول العربية عن طريق بلقنتها أي جعلها تعطي أهمية لمعاهدة البلقان والتي أبرمتها تركيا مع كل من اليونان ويوغسلافيا ، وتحولها إلي حلف غير عسكري فى يونيه 1954 عن طريق انضمامها « إسرائيل » إليه ، ويدل علي ذلك أن إسرائيل قد تفاوضت مع حكومة أنقرة فى هذا الشأن دون غيرها (اليونان ويوغسلافيا) واللتان لم تكن قد اعترفتا بها ، وقدمت لها الإغراءات العسكرية ولكن تركيا لم تعط هذا الحلف أهمية عسكرية حتي لا تزيد من علاقاتها المتوترة مع الاتحاد السوفيتي [382]، وبذلك قد أغلقت الباب أمام إسرائيل ، واتجهت نحو الدول العربية والإسلامية ، وظهر ذلك بجلاء في(حلف بغداد) كما سيأتي .

(لمجسملح)كميل منصور : المرجع السابق ، ص 99 .

(□سملح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28 ، مذكرة وزارة الخارجية مركز الأبحاث « قسم أوربا » سري جدا ، بتاريخ 10 إبريل 1952 ، بشأن رفض مصر المقترحات الرباعية ، من مدير الإدارة العربية الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

لمزيد من التفاصيل عن حلف جنوب شرق اسيا راجع: وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1523 ، ملف 40/ 2/ 3 سري جدا ، مؤتمر الدول الأسيوية الأفريقية ، بندونج ، إبريل 1955 ؛ر.ك كرانجيا:حلف جنوب شرق اسيا،ترجمة خيرى حماد،سلسلة كتب سياسية،ع22،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، د.ت.

ثانيًا : حلف بغداد

استطاعت الدول الغربية تشكيل عدة أحلاف دفاعية لتطويق الاتحاد السوفيتي من جوانبه المختلفة ، فقد تشكل حلف شمال الأطلنطي عام 1949 ، وحلف البلقان عام 1952 ، وحلف جنوب شرق أسيا عام 1954 (383) .

وظلت هناك حلقة مفقودة بين تلك الأحلاف ، وخاصة بين حلف البلقان ، وحلف جنوب شرق آسيا ، وكان لزاما على الولايات المتحدة والغرب ربط هذين الحلفين علي الرغم من انضمام تركيا إلي حلف البلقان ، والباكستان إلى حلف جنوب شرق آسيا .

فبدأ هذا الحلف بمعاهدات شاملة بين تركيا والباكستان ثم تركيا والعراق ، ودخلت كل من بريطانيا والباكستان وإيران إلي الحلف العراقي التركي ليشكل فى النهاية حلف بغداد .

ولقد ارتعدت إسرائيل من هذه الاتفاقيات ، وخاصة الحلف العراقي التركي ، والتي نظرت إليه علي انه موجها ضدها وذلك ما سوف يتم تناوله فيما يلي :

أ- الاتفاق التركي الباكستاني1954 :

علي اثر نجاح الجمهوريين في الولايات المتحدة في انتخابات عام 1952 م ، قام وزير الخارجية الأمريكي « جون فوستر دالس » فى مستهل عام 1953 بزيارة عواصم الدول العربية بغية إنشاء مشروع الحزام الشمالي ، وبعد إطلاعه علي رأي قادة هذه المنطقة صرح « بأن دول المنطقة مشغولة فى صراعاتها مع بريطانيا وفرنسا أو إسرائيل ، ويتجاهلون الخطر الشيوعي الخارجي ، وأكد على أن فكرة إنشاء منظمة للأمن الجماعي لا تتأتي من الخارج ، بل ينبغي لها أن تنمو وتزداد الرغبة فيها من الداخل » .

(لحسملح)أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد 1945 ، ص 257 – 258 .

وركنت الدول الأربع (بريطانيا – أمريكا – فرنسا – تركيا) إلي أسلوب آخر بعد فشل مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي قد يوصلها إلي الغرض المنشود ، فظهرت فكرة المعاهدات الثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط دون إشراك باقي البلدان فيها لتشكيل منظمة تضم الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي تهدف إلي سد الفجوة الموجودة بين حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرق آسيا(384)باستثناء حلف البلقان غير العسكري ، وقد اقترح ذلك الأمريكان علي الأتراك فى بادئ الأمر ، وكان من مصلحة الأتراك حماية جناحهم الجنوبي مما أعطاهم دورا رئيسيا فى هذا الحلف ومواجهة أي دول تتزعم معارضته ، فقد اعتبروا ذلك معارضة لمصالحهم أيضا ، وتبنوا هذه الفكرة وأخذوها على عاتقهم(385).

فكانت الباكستان الخطوة الأولي فى طريق المبادرة التركية فى إطار الدور الملقي علي عاتقها ، فقامت بتوقيع الاتفاق التركي الباكستاني للمعونة المتبادلة فى 2 إبريل 1954م(386) إذ أنها(الباكستان) كانت تمثل بالنسبة للغرب الدولة الثانية بعد تركيا بالنسبة لمجالات التعاون مع دول الشرق الأوسط (387)، وذلك في ضوء ما وضح أثناء جولة «دالاس » من استعداد باكستان للتعاون نظرا لما لباكستان من تقاليد عسكرية عريقة ، وقد أعقب توقيع الاتفاق المذكور ، أن بادرت تركيا بتأكيد ولائها للغرب فأخطرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بأن لديها الرغبة فى الارتباط بأي تعهدات تتخذها الدول الثلاث مستقبلا فى مواجهة أي عدوان علي الشرق الأوسط (388).

تّكون الاتفاق التركي الباكستاني من 7 مواد ، نصت معظمها على تعاون البلدين فى كافة المجالات الفنية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، والثقافية مع عدم تدخل أي طرف فى الشئون الداخلية للطرف الأخر .

(□سملح)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسة بين مصر والعراق 1951 ، 1963 ، ص 224.

(برسملح) The year Book of world Affairs 1958، London 1958، p. 91 .

(ترسملح)وفي 9 سبتمبر 1954 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا عسكريا مع الحكومة الليبية ؛ حصلت بمقتضاه على قاعدة ضخمة في طرابلس وفي نفس اليوم عقد « مصطفي بن حليم » رئيس الحكومة الليبية اتفاقية دفاع مشترك مع تركيا (محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 318.

(يرسملح) Campil Joun : Op. Cit، P. 50 .

(سمسملح)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص .81

وكان أهم ما تضمنته الاتفاقية هي المادة السادسة التي نصت على « أنه يجوز لأي دولة أخري يري الطرفان فى انضمامها فائدة لتحقيق المقاصد المتوخاة من هذا الاتفاق أن ترتبط بالشروط والالتزامات التي ارتبط بها الطرفان المتعاقدين وعدم تدخل أحدي الدولتين فى شئون الأخرى[389].

وكان الاتفاق التركي الباكستاني النواة التي استند إليها الغرب لجر الدول العربية للأحلاف الغربية وكان الغرب يهدف من ذلك إلي :

1- تسهيل مهمة بقية الدول الواقعة بين تركيا وباكستان للارتباط بعجلة المعسكر الغربي عن طريق الانضمام لذلك الحلف .

2- إضافة حلف جديد إلي سلسلة الأحلاف الدفاعية السابق ذكرها .

3- القضاء على فكرة الحياد .

4- إثارة الفرقة بين دول الجامعة العربية للإبقاء على النفوذ الغربي فى المنطقة .

5- تهيئة السبيل لتحويل الحرب العالمية التالية من أوربا إلي الشرق الأوسط[390].

عند توقيع الاتفاق التركي الباكستاني توجست إسرائيل منه حتي لا تبعد تركيا عنها وتتجه وجهة إسلامية وبالتالي تضيع المكاسب التي حققتها إسرائيل طوال قرابة خمس سنوات مضت في كافة النواحي .

(شمسملح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1403 ، ملف 38 / 26/ / 30 ، تقرير السفارة المصرية بكراتشي ، بتاريخ 4 إبريل 1954 ، بشان الاتفاق التركي الباكستاني ،من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لحشملح)وثائق وزارة الخارجية : ا.س.ج.،محفظة 1403 ملف 38/ 126/ 30/ ،مذكرة السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 6 مارس سنة 1954 ، بشأن الاتفاق التركي الباكستاني وإنشاء حلف دفاعي للشرق الأوسط ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وعلي أية حال فقد ألقي الاتفاق التركي الباكستاني بظلاله على علاقات تركيا بإسرائيل، فعندما ألقي وزير خارجية تركيا بيان مناقشة ميزانية وزارته أمام المجلس الوطني الكبير فى يوم 24 فبراير 1954 (أي أثناء الإعداد للاتفاق مع الباكستان) ، لم يشر إلي إسرائيل من قريب أو من بعيد علي خلاف ما فعله فى العام الماضي حينما أشار إلي الصداقة المتبادلة بين تركيا وإسرائيل[391]، ولعل الدافع فى عدم إشارته إلي إسرائيل فى خطابه فى فبراير 1954 ، يكمن في رغبة تركيا فى عدم ازدياد ما يشوب علاقاتها ببعض الدول العربية من فتور من جهة ، ومراعاة لشعور الباكستان حليفة تركيا الجديدة من جهة أخري[392].

وفي هذا الشأن قام وزير إسرائيل المفوض فى أنقرة بزيارة وزير خارجية تركيا ، لمناقشته حول ما دار من تفكير تركيا جديا فى تغيير سياستها تجاه إسرائيل ، وقد هلعت إسرائيل لهذا النبأ ، وزاد هلعها عندما ألقي وزير خارجية تركيا بيانه فى المجلس الوطني الكبير فى إبريل 1954 ، ولعدم ذكر وزير خارجية تركيا إسرائيل ممثلة فى وزير إسرائيل المفوض بزيارة وزير خارجية تركيا للتباحث معه حول تغيير سياسة تركيا تجاه إسرائيل ، وعقدها اتفاقا مع الباكستان ، ظاهره الاقتصاد والسياسة ، وباطنه المعونات الحربية العسكرية ، التي ستتلقاها الباكستان من أمريكا ، مما يؤثر على مركز إسرائيل فى الشرق الأوسط أسوأ الأثر ، ويزعزع مكانتها .

وقد خشيت إسرائيل من هذا الاتفاق على الرغم من تصريحاتها من أنها ترحب بالاتفاق التركي الباكستاني ، فمن المعروف أن باكستان كانت من أشد الدول الإسلامية معارضة لقيام إسرائيل ، والتي لم تعترف بقيامها ، وعلي ذلك عملت إسرائيل على إلا تتمكن الباكستان من أن تجعل تركيا تغير من سياستها تجاه إسرائيل ، تلك السياسة التي قد تكون تركيا اتبعتها مراعاة لمصالحها الخاصة ، وتشابكها مع سياسة أمريكا نظرا للمعونات الحربية ، والاقتصادية ، والفنية التي تتلقاها من أمريكا ، والتي جعلت تركيا كوكبا يسير فى فلك أمريكا[393].

(لمجشملح)نفسة: محفظة 513 ملف 205/ 7/ 21 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 4 مارس 1954 ، بشان بيان لوزير الخارجية لتركيا فى سياسة مناقشة ميزانية وزارته ، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□شملح)משה"ח/מע"ר ،1148/ -،מאת: צירות ישראל، אנקרה ، סודי ، 5 במרץ، 1954.

(لحشملح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س . ج ، محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ،بتاريخ 28 مارس 1954 ، بشان زيارة وزير إسرائيل المفاوض إلي وزير الخارجية التركي ، من السيد المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ولعل خوف إسرائيل من هذا الاتفاق يرجع إلي سببين أساسين هما :

1- سبب عاجل / وهو أن تتمكن باكستان بعد اتفاقها مع تركيا من أن تغير من سياسة تلك الأخيرة وهي دولة إسلامية تجاه إسرائيل وتأخذ فى الانتقاص من الاتجار معها علما بان تركيا هي أهم منفذ لتجارة إسرائيل فى الشرق الأوسط وبذلك تنهار اقتصادياتها في تلك المنطقة .

2- سبب طويل الأجل / وهو أنه إذا ما تم الاتفاق التركي الباكستاني ، وأخذت باكستان في تلقي المعونات الحربية والعسكرية من أمريكا ، فقد ينضم إلي هذا الحلف العراق وبعض الدول العربية ، وربما تنضم إليه الدول العربية بأجمعها ، فترتبط برباط أكيد بين طرفي الاتفاق وتتم حلقة من حلقات الدفاع عن الشرق الأوسط بواسطة دول الشرق الأوسط دون إشراك أي دول خارج نطاق هذه المنطقة ، وإذا ما تحقق ذلك وهو ما أوصي به « دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عقب عودته إلي بلاده من رحلته حول الشرق الأوسط ، والذي قال أن الدفاع عن المنطقة لابد وأن ينبع من داخل الدول وليس من الخارج[394].

كما تصورت إسرائيل بأنه في حالة انضمام العراق إلي الاتفاق التركي الباكستاني ، والذي لم يوقع مع إسرائيل اتفاقية الهدنة سيحصل على الأسلحة من تركيا ، الأمر الذي يزيد من قلق إسرائيل من هذا الاتفاق ، خاصة بعد تصريح (فاضل الجمالي) رئيس وزراء العراق بأنه سيبحث فكرة انضمام العراق إلي اتفاق تركيا باكستان على ضوء مصالح العراق الخاصة .

ولكن وزير الخارجية التركي أكد لوزير إسرائيل المفوض ، بأنه لا يوجد أي تغيير فى سياسة تركيا الحالية تجاه إسرائيل[395].

وفي الواقع كان الاتفاق التركي الباكستاني يمثل بالنسبة لإسرائيل عقبة فى سبيل توطيد علاقاتها بتركيا ووجودها السياسي فى منطقة الشرق الأوسط ، فكانت تركيا فى تلك الآونة تحاول توطيد علاقاتها بالدول العربية والإسلامية على اعتبار أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطوا لتركيا راية قيادة مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط منذ عام 1951

(□شمـلح)وثائق وزارة الخارجية : أ.س . ج ، محفظة 1402 ، ملف 38 / 26/ 28 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 28 مارس 1954 ، بشأن زيارة وزير إسرائيل المفاوض بأنقرة إلي وزير الخارجية التركي ، من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(برشمـلح)نفسه .

لذا حرصت تركيا على فتح صفحة جديدة مع الدول العربية والإسلامية حتي ولو علي حساب إسرائيل التي لم يعترف بها من الدول الإسلامية سواها [396]، والتي ترفض الدول الإسلامية ككل مجرد فكرة بقائها من وجهة نظر إسلامية بحته ، ولعل رد الوزير التركي على وزير إسرائيل المفوض لتركيا ، بأن العلاقات مع إسرائيل لا يوجد فيها أي تغيير كان نابعا من الضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة على جلال بيار رئيس الجمهورية التركية وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي أثناء زيارتها لواشنطن فى مارس وإبريل 1954 ، من ضرورة العمل على وجود علاقات سوية مع إسرائيل ، ولو كانت ظاهرية علي اعتبار أن هاتين الدولتين هما أكثر الدول ديمقراطية فى الشرق الأوسط [397] .

ب- الاتفاق التركي العراقي 1955 :

جاء عام 1954 برياح شديدة غيرت الموقف فى الشرق الأوسط ، ولم تعد اعتبارات الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية هي العامل المؤثر الوحيد في حسابات الغرب بالنسبة لسياسته فى منطقة الشرق الأوسط ، بل تحكمت فيه كذلك ثلاثة أمور ذات أهمية كبيرة ، كان أولها اتفاقية جلاء بريطانيا عن قناة السويس فى أكتوبر 1954م ، ثم قرب انتهاء المعاهدة البريطانية مع العراق المعقودة عام 1932 ، وأخيرا بدا إعادة النظر فى الترتيبات العسكرية البريطانية فى الأردن فى المستقبل القريب[398].

كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية تفترض أساسا ضرورة بقاء إسرائيل متفوقة عسكريا على الدول العربية ولم يسبق أن أثارت إسرائيل مسألة توازن القوي على نطاق واسع قبل عام 1954م ، الذي تضمن حدثين هامين كانا بالنسبة لإسرائيل تهديدا مباشراً لمبدأ « توازن القوي » فى المنطقة ، كان الحدث الأول هو تزويد الولايات المتحدة للعراق بالأسلحة ، الأمر الذي اعتبره ساسة إسرائيل مناقضا « للتصريح الثلاثي » فضلا عن تهديده لأمن المنطقة ، أما الحدث الثاني فكان « اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس» [399] .

(396) משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، מאת: צירות ישראל، אנקרה ، סודי ، 22 באפריל، 1954.

(397) Nechmani Amikam: Israel، Turkey And Greece، p. 52 .

(398) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص 60 .

(399) محمد حسنين هيكل وآخرون: العسكرية الصهيونية، ص ص 182 – 183 .

ولما توجست إسرائيل من ذلك أسرعت إلي الحكومة التركية لكي تعقد معها اتفاقا عسكريا يضمن أمن إسرائيل ومساعدة تركيا لها من أي هجوم يشن عليها من قبل دول الشرق الأوسط ، وقد وقع ذلك السفير الإسرائيلي فى أنقرة 1954، وذلك ما سوف يتعرض له الباحث فيما بعد .

وكان العراق قد أبدي استعداده للتحالف مع تركيا منذ يوليو 1954 [(400)]، وخشيت إسرائيل من ذلك ، عملت الحكومة التركية على طمأنة إسرائيل في بداية الأمر ، وقد أدلي فؤاد كوبورلو وزير الخارجية التركية بتصريح إلي سير جاك ما رون مراسل وكالة الأنباء الفرنسية فى 6 ديسمبر 1954 حول موقف تركيا من الدول العربية وإسرائيل ، وسئل كوبورلو عن أن احتمال عقد اتفاقيات ثنائية مع دول عربية مثل العراق ومصر يتفق مع السياسة التي تتبعها تركيا تجاه إسرائيل ، فأجابه قائلا « لا أعتقد بتاتا أن مثل هذه الاتفاقات الثنائية إذا عقدت مستقبلا يكون أثرها غير متفق مع سياسة تركيا إزاء دولة إسرائيل ، لأن العلاقات الطيبة التي حرصت تركيا على بقائها مع الطرفين المتنازعين لم يكن من أثرها فى الماضي الوقوف موقف الخصومة ضد أحد الطرفين ، وهذا ما سيسير العمل عليه فى المستقبل .

ولذلك فإنه من الخطأ التفكير بأن تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين تركيا والبلاد العربية سيؤدي إلي تغير أسس السياسة التركية تجاه دول إسرائيل ، وأعتقد أنه ليس من العدالة مواجهة تطور العلاقات العربية التركية بنظرة تؤدي إلي الوقوع فى مثل هذا الخطأ ، أما إذا واجهنا الأشياء بنظرة ارتجالية بعيدة عن التصورات الخاطئة فالذي نستخلصه هو ما يلي :

كان من نتائج النزاع العربي الإسرائيلي استمرار حالة القلق السائدة وسط طرفي النزاع المسببة عن الخوف من وقوع عدوان من جانب أحد الطرفين ضد الطرف الأخر ، وأعتقد أن النتيجة المباشرة لأي تعاون يقع بين تركيا والدول العربية ستكون استبعاد هذه المخاوف والشكوك القائمة بين الطرفين ، إذ أن فى مقدمة الأهداف الأساسية التي يرمي إليها هذا التفاهم هو تأكيد السلم ودوام الاستقرار في الشرق الأوسط وفقا لمبادئ الأمم المتحدة .

(لمح لمحـ□)لمزيد من التفاصيل راجع ماجدة السيد يوسف : المواقف المصرية تجاه حلف بغداد ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الآداب جامعة المنصورة ،2002 ، ص ص 59 - 75 .

وفي الحقيقة أن مثل هذا التفاهم سيكون هدفه دفاعيا ، وسيكون من نتائجه تأكيد سلامة الدول العربية مع الاعتماد على مبادئ الأمم المتحدة ، وهو بطبيعة الحال يحرم التهديد والالتجاء إلي العدوان وينصح بحل المشاكل بالطرق السلمية وحدها ، وفي نظري أن عقد مثل هذه الاتفاقات يطمئن دولة إسرائيل من جهة أخري[401]».

وسئل كوبورلو عن استطاعة تركيا أن تقوم بدور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية فأجاب قائلا « أن تركيا مستعدة مبدئيا لبذل كل مساعيها لتحقيق هذا الاتجاه ، ولو أني اعتقد بأن الظروف القائمة فى الوقت الحاضر لا تسمح بمثل هذا التوسط ، إذا أخذنا هذه الكلمة من ناحيتها القانونية نظرا لما قد يؤدي إليه التوسط من تحقيق النتائج العملية المطلوبة »[402] كما سئل عن الشكاوى المقدمة من إسرائيل والبلاد العربية فأجاب قائلا : «ليس لي ما أقوله بهذه المناسبة سوي أنكم قد بدأتم بالفكرة التي تقول بأن قيام علاقات ودية بين دولة من جهة ومجموعة من الدول من جهة أخري لا يمكن أن ينظر إليها إلا من ناحية واحدة ، وهي ناحية الاعتقاد بالوقوف موقف الخصومة مع الفردية المضادة لهذه المجموعة من الدول» .

واستطرد قائلا « حاولت قدر استطاعتي أن أقنعكم بأن لا وجود لشئ من ذلك[403]» .

وعلقت صحيفة اسطنبول التركية علي حديث وزير الخارجية مؤكدة على أن عقد أي اتفاقيات ثنائية بين تركيا واحدي الدول العربية لن يغير شيئا من موقف تركيا من إسرائيل وأضافت الصحيفة قائلة « من المؤكد أنه إذا اشترطت الدول العربية إفساد العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وإسرائيل كأساس لعقد هذه الاتفاقيات ، فإن تركيا لن توافق على ذلك » .

واستنتج أحد الباحثين من حديث وزير الخارجية التركي النتائج التالية :

1 – أن ميثاق بغداد الذي جاء بعد هذا التصريح يتفق مع سياسة تركيا إزاء دولة إسرائيل ، وهي السياسة التي تميزت فى هذه الفترة بتوثيق الروابط الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين .

(لمج لمح□)الجمهورية : بتاريخ29 يناير 1955 ، ص1،3،4 .
(□ لمح□)نفسه.
(لح لمح□)الجمهورية: بتاريخ 29 يناير1955،ص4 .

2- أن ميثاق بغداد من شأنه أن يطمئن مخاوف إسرائيل ويحقق لها الاستقرار في الشرق الأوسط .

3- أن ميثاق بغداد يمهد لإدماج الدفاع العربي فى الدفاع الإسرائيلي .

4- أن ميثاق بغداد خطوة أولي لتوسط تركيا فى سبيل عقد الصلح بين العرب وإسرائيل .

5- أن ميثاق بغداد لن يغير من موقف تركيا من شكاوى العرب ضد إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة[404].

جاء تصريح وزير الخارجية التركي بهدف بث الطمأنينة في نفوس ساسة إسرائيل مؤكدا في نفس الوقت على استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية المتميزة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية[405].

وفي نفس اليوم الذي أدلي فيه وزير الخارجية التركي بهذا التصريح قام « عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي حينئذ بإقناع مصر بأهمية الانضمام إلي الاتفاق التعاون الإقليمي ، وأبدي رغبته في زيارة مصر لهذا الغرض إلا أن مصر اقترحت أن يسبق تلك الزيارة زيارات علي مستوي محدود لتمهيد تفاهم أكبر بين البلدين[406].

وتبعا لما استشعره الجانب التركي من عدم استعداد مصر لقبول فكرة التحالف مع الغرب من أساسها ، فقد توجه رئيس الوزراء التركي في يناير 1955 إلي كل من العراق ، وسوريا[407]، لبنان لنفس الغرض ولقي استجابة فى العراق ، حيث أعلن فى 12 يناير 1955 عن وضع الخطوط العريضة للاتفاق التركي العراقي[408].

(□ لمحـ□)أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد 1945 ، ص 314 .

(بر لمحـ□)משה"ח/מע"ר ،1148/ - ، מאת: צירות ישראל، אנקרה ، סודי ، 17 בינואר، 1955.

(تر لمحـ□)يذكر أن جمال عبد الناصر قد رفض في أكتوبر 1954 أثناء إبرام المعاهدة الأنجلو مصرية عقد إتفاق مشترك مع بريطانيا ، وربط مصر بحلف الناتو من خلال بندا أو فقره عودة التعاون فى الاتفاق الإنجليزي المصري ، وحاول نوري السعيد أقناع عبد الناصر بالانضمام مع العراق فى المعاهدة التركية الباكستانية ، وقد رفض عبد الناصر تلك الخطوة(F.O، 371/108880، ، British Embassy In Egypt to Foreign Office In 22/10/1954 ،Up Conclusion Of Our Negations for the Anglo- Egyptian Agreement،)

(ير لمحـ□)لمزيد من التفاصيل عن الموقف السورى من حلف بغداد راجع Wlesch David : Syria and United States (Eisenhower Cold War In the Middle East) ،Sanfrancico ،Oxford ،1992، P.P.61– 69 .

(سم لمحـ□)أكمل الدين إحسان أغلو : المرجع السابق ، ص 217 ، أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص ص 82- 83 .

وعندما بدي لمصر أن العراق مصرة علي التحالف مع تركيا والغرب ، أظهرت عداءا شديدا تجاه دخول العراق فى اتفاق رسمي مع تركيا أو باكستان وتنبأ « ساسة مصر »بأن هذا الاتفاق ليس له ضرورة عسكرية ، وعديم الفائدة ، حيث أنه لن تقدم أي من الدول المعنية مساعدة مادية للأخري وقت الحرب ، وفي أي حال وبسبب مشكلة إسرائيل بدرجة كبيرة وعلاقات تركيا مع إسرائيل من جانب ، ومع الغرب من جانب آخر، و باعتباره غير معقول للرأي العام في العراق والبلاد العربية أيضا[409].

ولكن مصر لم تفلح في إبعاد العراق عن هذا المسلك « الارتباط بتركيا » حيث كان نوري السعيد « رئيس وزراء العراق » يري أن أمن العراق لن يتحقق إلا بالتعاون مع تركيا وإيران ، وأشار عدة مرات بأنه على دول الجامعة العربية ضرورة التعاون بينهم وبين تركيا وذلك لأنه يعتقد أن ميثاق الجامعة العربية غير قادر علي تحقيق ضمان عربي جماعي للدفاع عن الأقطار العربية ضد أي هجوم خارجي ، [410]ومنذ يوليو 1954 عملت الحكومة التركية على توطيد علاقاتها بالبلاد العربية وعقد اجتماعات عديدة بين الدبلوماسيين العرب فى أنقرة والحكومة التركية بغرض إزالة الخلافات المتعلقة بينهما[411].

وعلي ذلك دعت مصر الصحفيين الأتراك لزيارة مصر ، وبدأ عهدا جديدا من التقارب والمودة ، ولكنها فوجئت بتركيا تحاول إحياء المقترحات الرباعية وتلتقط الدول العربية فرادي للدخول في هذا الحلف ، فبدأ عدم الثقة يحل محل الثقة وتذكر الناس ما تناسوه من علاقة تركيا بإسرائيل ومن ضم تركيا للأسكندرونة[412].

وكان العراق أول من استجاب للمحاولات الغربية والتركية فوّقع مع تركيا تحالفا فى 24 فبراير 1955 ، والذي نص علي أن يتعاون الطرفين المتعاقدين من أجل تحقيق الأمن وفقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، وامتناع كل طرف عن التدخل في الشئون الداخلية للطرف الأخر ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .... الخ [413].

(شم لمجـ□)F.O، 371/108880، ، British Embassy In Egypt to Foreign Office In Dec19 1954

(لمح لمجـ□)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق (1951 – 1963)، ص 226 .

(لمج لمجـ□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2 جـ 11 سري جدا ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 21 يوليو 1954 بشأن مؤتمر الدبلوماسين الاتراك فى البلاد العربية ، من السفير المصرى الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ لمجـ□)ألأخبار : 18 يناير 1955 ، ص 1 .

(لح لمجـ□) Documents On International Affairs 1955، London- New York، 1958، P.P.286-298

وإزاء عقد المعاهدة العراقية التركية التي بدأت بموافقة الطرفين علي الدخول فى تحالف عسكري بينهما منذ 12 يناير 1955 ، ووضع الطرفين الخطوط العريضة للمعاهدة بينهما ، أشاعت بعض الصحف العربية منذ ذلك التاريخ وحتي الإعلان النهائي للتحالف التركي العراقي فى 24 فبراير 1955 أن الحلف يتضمن بروتوكولا سريا تضمن فيه الدولتين الوضع الدولي لإسرائيل وبمقتضاه يتم اعتراف العراق بإسرائيل كدولة ذات سيادة(414).

وإزاء ذلك أُلحق بالاتفاق المادة الخامسة منه والتي نصت علي أن يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضمام إليه من قبل أي دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة ، والمعترف بها اعترافا كاملا من كلا الطرفين المتعاقدين(415).

كما ألحق به كتاب نص فيه علي أن الدولتين المتعاقدين تعملان متعاونتين تعاونا وثيقا من أجل وضع مقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ(416) .

كما أضيف ملحق للميثاق يقول بأن البنود التي تتناول المساعدة العسكرية أثناء الأزمات نافذة فى إطار القضية الفلسطينية ، لا بل متصلة بها بصورة خاصة(417).

ولكي يزيل نوري السعيد رئيس وزراء العراق ما ألحق بالعراق علي أثر توقيعها التحالف مع تركيا التي تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية ، وعسكرية ، واقتصادية الخ على أن يدخل فى الميثاق أو في ملحقه بندا ينص على تضامن الدول الأعضاء فى حال أي اعتداء يقع علي أحداهما من داخل المنطقة أو من خارجها ، ووافقت بريطانيا والأعضاء الآخرون(418)علي إضافة هذا النص بناءا على إلحاح نوري السعيد ، وكان المقصود بالعدوان الذي يقع من داخل المنطقة هو العدوان الإسرائيلي بطبيعة الحال .

(□ لمجـ□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 1405 ، ملف 38/ 27/ 17 ، جـ 2 ،مذكرة السفارة العراقية بالقاهرة بتاريخ2 مارس1955 ، بشأن بيان مرفق من السفارة العراقية بالقاهرة ، من السفير العراقى إلي وزير الخارجية المصرية .

(بر لمجـ□)جهاد مجيد محي الدين : حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية ألآداب جامعة عين شمس ، 1970 ، ص 257 .

(تر لمجـ□)جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسة العربية 1941 – 1958 ، ص 132 .

(ير لمجـ□)فيليب روينس : المرجع السابق ، ص 96 .

(سم لمجـ□)انضمت بريطانيا إلي الميثاق فى مارس 1955 ،و تبعتها كلا من باكستان وإيران وبذلك تكونت سلسلة من الدول تفصل الكتلة السوفيتية عن المناطق الإستراتيجية بالشرق الأوسط ،(راشد البراوي : من حلف بغداد إلي الحلف الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1966 ، ص ص 54 – 55) .

وكان نوري السعيد يعتبر ذلك انتصارا له إذ اعتقد بأنه ضمانا لأي بلد عربي ينتمي إلي الميثاق ضد أي اعتداء إسرائيلي[419].

وافقت تركيا على كل هذه التنازلات التي قصدت منها شد الدول العربية لكي تسير فى فلك الدول الغربية ،ولكن كل هذة التنازلات كانت فى المقام الأول علي حساب إسرائيل فكان لزاما علي تركيا أن تضحي بإسرائيل فى تلك الفترة وخاصة عند تشكيل هذه المنظمة ، بعد أن كانت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بمثابة أمبوب اختبار أثبت لتركيا أن الدول العربية ترفض الانضمام إلي أي حلف تكون إسرائيل عضوا فيه ، فقد جاء حلف بغداد عام 1955 م ليوضح كيف أن التغذية العكسية هذه عدلت بدرجة أو بأخرى السلوك الخارجي التركي لكسب العراق ، وربما الدول العربية ، فقدمت تركيا العديد من التنازلات على حساب إسرائيل ، والتي جاءت فى البنود التي تم ذكرها[420]من ناحية ومن ناحية أخري يذكر البعض أن دعوة تركيا للعرب للدخول فى حلف بغداد تأتي من باب الانفتاح على المنطقة العربية ، واستجابة لما يريده المعسكر الغربي ، وتلبية لدعم علاقاتهم مع إسرائيل ، بل تعد بمثابة خطوة أولي لتوسط تركيا في سبيل عقد الصلح بين العرب وإسرائيل[421].

وأيا كان الأمر فقد ساور إسرائيل الشكوك فى التحالف التركي العراقي منذ الشروع فى تشكيله ، علي الرغم من التأكيدات التركية بأن تحالفها مع العراق والدول العربية لن يضر العلاقات مع إسرائيل في شئ ومع ذلك استقبلت إسرائيل الحلف العراقي التركي بنقد شديد بأسباب تختلف عن الأسباب التي قدمتها مصر وسوريا [422]، حيث وصف ناطق بلسان الخارجية الإسرائيلية الحلف بأنه معاد لإسرائيل ويحتمل أن يشجع عداء العرب لإسرائيل ويزيد من الطموحات العربية المعادية[423].

(شم لجـ□)نجدة فتحي صفوة : المصدر السابق ، ص 96 .

(لمحـ□□)أيمن إبراهيم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ص 30– 31 .

(لمجـ□□)محمد سعد الدين زايد : المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط ، مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1955 ، ص 117 .

(□□□)أعلن راديو القاهرة في 25 يناير 1955 أن أي تحالف مع تركيا صديقة إسرائيل يعني تحالفا غير مباشر بإسرائيل نفسها وخيانة للقضية العربية

(Seale Patrick : The Struggle For Syria، London، 1965، P. 217).

(لحـ□□)أكمل الدين إحسان أغلو : المرجع السابق ، ص 259 .

وعلق رئيس وزراء إسرائيل عن ميثاق بغداد قبل انضمام بريطانيا إليه بقوله « أن قيام الغرب بعقد اتفاق للمساعدات العسكرية وتنظيمات الدفاع المتبادل مع الدول العربية قد أخل بالتوازن السياسي القائم فى منطقة الشرق الأوسط لغير مصلحتنا ، وأخيرا بمصالحنا ، وزاد في الأخطار المحيطة بسلامتنا ، وأن الدول الغربية التي أوصت بهذه المعاهدة لا تستطيع أن تجرد نفسها من مسئولية إبرام الوثيقة نفسها إلي ما يترتب عليها من عواقب وخيمة »[424] .

وتجلي الأثر الضار علي إسرائيل من توقيع التحالف التركي العراقي فى طائفة من أقوال الصحف اليهودية ، برزت فيها لهجة من القلق الخفي ، وصور من النشاط الدبلوماسي ، فلقد لفت كاتب يهودي النظر إلي لهجة القلق عن مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية فى ظل الأحداث الجديدة بالشرق الأوسط ، كما علق آخر أن أشد ما يثير قلق إسرائيل من الحلف التركي العراقي ، هي الفقرات التي تتحدث فى نصوص هذا الحلف عن الاعتداءات الموجهة من الداخل ، وهو يستشهد على خطر هذه الفقرات بأن السفير الإسرائيلي في أنقرة مورس فيشر قد لفت نظر رئيس الحكومة التركية ، ونظر وزير خارجيتها إلي ما تنطوي عليه تلك الفقرات من معاني موجهة ضد إسرائيل ، وإلي أن رؤساء الحكومات العربية يفسرون الفقرة التي تشير إلي قرارات هيئة الأمم المتحدة تفسيرا يتعلق بإسرائيل ، ويتناول حدود التقسيم ، وتدويل القدس ، وإعادة اللاجئين ، مع أن تلك القرارات فى نظر حكومته قد نقضها الواقع ، ولم تعد لها أي قيمة سياسية ، بعد توقيع التحالف العراقي التركي على حد قوله »[425] .

كما قدم السفير الإسرائيلي في أنقرة مذكرات أخري فى أخر مارس 1955م تنطوي على ما جاء فى التحالف التركي العراقي بشأن فلسطين وطالبا المسئولين الأتراك بتوضيح ذلك، وقد أصر السفير علي أن تركيا قد فصلت بين سياستها السابقة ، وعلاقة الصداقة مع كل من الطرفين العربي والإسرائيلي .

(□□□)جهاد مجيد محي الدين : حلف بغداد ، ص 259 .

(بر□□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1404 ملف 38/ 27/ 17، جـ 1 ، مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 20 فبراير 1955 ، بشأن موقف إسرائيل من التحالف العراقي التركي ،من الأمين العام للجامعة العربية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ويـذكر الـبعض أن مـذكرات الاجتماعـات الإسرائيليـة كانـت مقبولـة محليـا فى تركيـا ، ولكنهـا كانت صعبة إلي حد ما ، حيث أنهـا لم تلـق الاهـتمام المرجـو مـن الأتـراك [426]، ويـري الباحـث أن الحكومـة التركيـة قـد تجاهلـت هـذه المـذكرات ، ولم تـرد عليهـا كتابيـا إلا بعـد خمسـة أشـهر أي فى أغسطس تقريبا ، حاولت تركيـا خلالهـا أن تؤكـد لإسرائيـل أنـه لا داعـي للخـوف وأن العلاقـات الوديـة بـين البلـدين لـن تقـل عـن سـابقتها بـأي حـال مـن الأحـوال[427]، و يبـدو أن الحكومـة الإسرائيلية لم تكتف بالضمانات التركية التي قـدمتها حكومـة أنقـرة منـذ التوقيـع بـالأحرف الأولي على التحالف مع العراق في 12 ينـاير 1955 ، فيـذكر أن حكومـة إسرائيـل قـد أذاعـت رسـميا أن حكومة أنقرة ستستمر في سياستها التقليدية الخاصة بتوثيق روابط الصداقة والتعـاون مـع حكومـة إسرائيـل وأن حلـف تركيـا والعـراق الجديـد لـن يمـس بـأي حـال مـن الأحـوال سياسـة الصـداقة والتعاون بين البلدين [428] .

كما حرص ساسة حزب الشعب الجمهوري المعارض[429]، والحزب الـديمقراطي الحـاكم عـلي طمأنة إسرائيل ، فيذكر أنه أثنـاء زيـارة منـدريس إلي بغـداد فى 10 ينـاير 1955 ، نشرـت جريـدة خلق جي مقالا جاء فيـه « أن سياسـة الحـزبين الشـعب الجمهـوري و الـديمقراطي لا تسـمح بـأن تساور إسرائيل المخاوف والشكوك من تقـارب تركيـا مـع العـرب ، لأنهـا صـديقة لإسرائيـل ولـن تفكر يوما ما في عقد اتفاق مع دولة واحدة أو أكثر مـن دولـة تضرـ بهـذه الصـداقة ، وأن الحكومـة التركية فى سياستها الخارجية لا يمكنها أن تفعل ما يمس إسرائيـل مـن قريـب أو بعيـد مـن الضرـر »[430] .

(تر□□)Erham Cagri : Turkish، Israeli Relatiousin Historical Perspective، P. 21 .

(ير□□) Erham Cagri : Turkiye Nin Israil Ile Itiskuiler (1948 – 2001) ، P. 254 .

(سم□□)محمد سعد الدين زايد : المرجع السابق ، ص 116.

(شم□□)طمئن « قاسم جوليك » السكرتير العام للحزب الجمهوري المعارض فى تركيـا بـان التحـالف التركـي العراقـي لا يؤثر على علاقات تركيا الودية مع إسرائيل وأنها لا تحيد للعرب على حساب إسرائيل (ألأهرام: بتاريخ 8 مـارس 1955 ، ص 1) .

(لحلح□)الأهرام – بتاريخ29 يناير 1955 ، ص 1 .

إن الضمانات التركية التي قدمتها لحكومة إسرائيل لم تكن كافية بالنسبة لحكومة تل أبيب ، وإنما أرادت الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي كانت طوال حقبة الخمسينات تدير وتتحكم في السياسة الخارجية التركية ، لذلك زار جون فوستر دالاس إسرائيل فى يوليو 1955 أثناء هذه الغفلة السياسية من أنقرة فإن وزير الخارجية لإسرائيل بن هورن أبقي على الاتصالات بالسفارات الغربية ، واستمر في التعبير عن وجهة نظر حكومته في حلف بغداد ، ففى لقاءه مع السكرتير الأول للسفارة البريطانية في تل أبيب قال « بن هورن » أن الحلف غير مقبول لدي الإسرائيليين ، ليس بسبب أنه أخذ على عاتقه تبادل الخطابات بشان فلسطين والذي كان من المستحيل إنجازه ولكن بسبب موقف تركيا »[431].

إن موقف تركيا باتفاقها مع الرسائل التي قدمتها حكومة تل أبيب كانت متكررة ، وذلك يرجع إلي ازدياد التقارب الواضح بين تركيا والعراق فى مناسبات عديدة ، مثلا في كلمة الرئيس التركي « جلال بيار » في ترحيبه بملك العراق استطاع أن يشجع عناد العرب ضد الاستيطان الإسرائيلي وتغيرت طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية اعتبارا من الأشهر القليلة الماضية ، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية عددا من العروض التركية ، وأصبح الوزير المفوض الإسرائيلي في أنقرة مجرد مراسل بريدي فقط .

إن التأثير في العلاقات التركية الإسرائيلية ربما لا يكون كبيرا ، لكن هذا اقترن مع التودد الواضح بين تركيا والدول العربية وذلك زاد من إحساس إسرائيل بالعزلة والعداوة[432].

مع ذلك اعتقد « بن هورن » أن تركيا ليس لها عداوة خاصة مع إسرائيل ، وأن سلوك مندريس أوضح أن تركيا لديها وسوسة إلي حد ما ، خاصة إذا ما شعرت بأن سياستها فى خطر ، وقد ركز على قوله لا أحد يستطيع أن يكون متأكدا من أن تركيا سوف ترضي بأي عدوان عربي من أي نوع ضد إسرائيل[433].

(مجلح□)F.O، Telegram 371/115886.، First Secretary In British Embassy to Foreign Office
28 July 1955 .

(□لح□)Turkush : Erham Cagri، Israeli relations In Historical Perspective، P. 21 .

(لح لح□)Erham Cagri : Turkiy Nin Israel Ile Iliskil Eri (1948-2001)، P. 254 .

وعلي ما يبدو من وجهة نظر الباحث أن إسرائيل كانت تعلن دائما أن حلف بغداد منذ بداية « التحالف التركي العراقي » كان موجها ضدها ، علي الرغم من المحاولات التركية المتعددة لإقناعها بأن الحلف ليس موجها ضد إسرائيل ، فقد قامت إسرائيل بهذه الدعايات بغرض الارتباط بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد سعت إسرائيل إلي الانضمام إلي حلف الناتو كخطوة من جانبها ترمي إلي تحييد الحلف العراقي – التركي لصالح أمنها ، وعندما فشلت المحاولة اقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل معها فى ميثاق أمن متبادل يتيح لها الحصول على المساعدات العسكرية الضرورية فى ظروف التهديد الخارجي ، ولكن الحكومة الأمريكية رفضت الفكرة ، خوفاً على نتائجها السيئة على مجرى العلاقات الأمريكية العربية ، وإزاء تحرك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، قرر « جون فوستر دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة عدم انضمام بلاده إلى الحلف(434).

علي الرغم من أن « الولايات المتحدة » هي التي دعت إلى إنشائه منذ أوائل عام 1953 ، ووضعت الخطوط العريضة للتحالف التركي ـ العراقي ، أيد وزير الخارجية الأمريكي هذا التحالف ، حيث أرسل إلى مندوب بلاده فى حلف الأطلنطي يحثه على الدفاع عن حلف بغداد عندما يثار موضوع الحلف العراقي ـ التركي في اجتماعات حلف الأطلنطي ، فأعلن مساندته بكل التأييد مؤكداَ على أهميته الإضافية لحلف الأطلنطي حيث أنه سيؤدى إلى تقويته، وعلي مندوب الولايات المتحدة أن يحث دول حلف الأطلنطي علي إعطاء الحلف العراقي التركي كل التأييد(435)، ومع ذلك عزفت الولايات المتحدة عن الانضمام للحلف بهدف إرضاء إسرائيل ،

(□لح□)إسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط (الأبعاد الإقليمية و الدولية)،منشورات ذات السلاسل ، الكويت 1986 ، ص 94 .

(برلح□)F.R.U.S، VOL. XII 1955- 57، Telegram From The Dept Of State Eubssyin Jordon Washing on Jan 4 1955 P.P 2-3

وكل من مصر والمملكة العربية السعودية التي كانت تنظر فى أمر تجديد تأجير قاعدة الظهران للولايات المتحدة حين ذاك، وبالتالي عدم إثارتهم ضدها [436] ، فلم تنضم إلي الحلف إلا في عام 1958 بعد قيام ثورة العراق[437].

ومنذ تشكيل الحلف التركي – العراقي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع إسرائيل بأن هذا الحلف لم يكن موجها إليها بأي شكل من الأشكال ففي اجتماع بين «أبا إيبان – دالاس » لبحث الحالة ، وموقف إسرائيل من الحلف كانت وجهة النظر الأمريكية تقول «إن أي دولة عربية تنضم إلي الغرب سياسيا وعسكريا لا يعتبر كسبا للعالم الحر بصفة عامة فحسب بل لإسرائيل أيضا بصفة خاصة ، وذلك للأسباب الثلاث الآتية :

أ- إن زيادة مكانة الولايات المتحدة فى الدول العربية الراغبة فى التعاون معها تمكن واشنطن من استخدام نفوذها فى الوصول إلي تسوية بينها وبين إسرائيل .

ب- إن مثل هذا النمو فى العلاقات الأمريكية – العربية سيشغل اهتمام الدول العربية بمهام أخري خلاف عداوتها لإسرائيل .

ج- إن ما يترتب على ذلك من تصدع للجامعة العربية[438]هو كسب لإسرائيل [439].

(ترلح□) Amelanson Richard : Mayers Darid Reevaluating Eisen Hower American Foreign Policy In the 1950 S Chicago، Un Date، 192. P.

محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1959 ، ص 286.

(يرلح□)كلفت كلا من الباكستان إيران بريطانيا الحكومة التركية للتفاوض مع الحكومة الأمريكية من أجل الانضمام إلي حلف بغداد لكي تعطيه حياة جديدة ،

F.R.U.S، VOL.XII 1958-1960، Memorandum of Telephone Conversation Between Secerlary of State Dulles and President Eisenhower، july 28، 1958 P.P 112. 113

(سملح□)فطن الرئيس جمال عبد الناصر إلي ما خططت إليه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وذلك ما جعله يعارض حلف بغداد ، فقد قال « لو أن جميع الدول العربية استجابت لهذه الدعوة الموجهة إليها » الانضمام إلي حلف بغداد لكان معناه أن اهتمام هذه الدول جميعا سوف يتجه إلي خطر محتمل قادم من الشمال يدفعها عن خطر محقق رابض فى قلب المنطقة العربية وهو إسرائيل ، ولو أن ذلك حدث لكان معناه تصفية قضية فلسطين فى صالح إسرائيل أولا ، ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه إسرائيل ومطامعها التوسعية ثم تستدير بعد مصر أجزاء الوطن العربي » (مضابط جلسات مجلس الأمة المصري 1957– 1958 ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1959 ، ص 25) .

(شملح□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 21404 ، ملف 38/ 27/ 17 جـ1 ، مذكرة الإدارة العامة للقوات المسلحة إدارة المخابرات العامة ، بتاريخ 16 فبراير سنة 1955 ، بشأن وجهة نظر إسرائيل فى حلف التركي العراقي ، من مدير إدارة المخابرات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

كما أكدت جريدة « داثار» الإسرائيلية حقيقة المخطط الأمريكي الخاص بحلف بغداد فذكرت «أنه علي أثر معارضة مصر للاتفاق التركي – العراقي ، وتهديد مصر بالانسحاب من جامعة الدول العربية ، حاولت تلك الجريدة أن تصور للرأي العام اليهودي أن الضمان الجماعي مازال فى حدود فكرة خلقتها مصر ، ودعت البلاد العربية للالتفاف حولها كحلف موجه ضد إسرائيل ، وأكدت على أن تهديد مصر بالانسحاب من الضمان الجماعي تهديد بالانسحاب من شئ غير موجود»[440] .

ويري البعض أن حلف بغداد كان موجها ضد الدول العربية التقدمية ومع ذلك فلم يحظى برضي إسرائيل التي أغضبها ألا تكون عضوا فيه ، وأقلقها عزم العراقيين على تكريس توجه عام فى الحلف معاد لإسرائيل[441].

وتشير أحد المصادر بأن إسرائيل تقدمت للانضمام إلي حلف بغداد بعد انضمام بريطانيا إليه فى إبريل 1955 [442] ، ولكن بعد أن رُفض طلبها ، التقي رئيس وزراء إسرائيل بالسفير البريطاني في تل أبيب حيث أبلغه الأخير أن بريطانيا مازالت ملتزمة بحماية أمن إسرائيل [443]، وكشفت جلسات مجلس العموم البريطاني فى 30 مارس 1955 أن حلف بغداد لن يضر بشكل من الأشكال إسرائيل ، وإنما يحميها ، وخاصة بعد انضمام بريطانيا إليه[444]، وفي هذه الفترة بعث أحد الصحفيين الإنجليز الذي كان موجودا فى إسرائيل برسالة إلي الحكومة البريطانية معلنا فيها خوف إسرائيل من قرار بريطانيا للانضمام إلي حلف بغداد فرد « هارولد ماكميلان » وزير الخارجية برسالة فى 24 إبريل 1955 ، جاء فيها « أنني أعلم علم اليقين أن اليهود يعانون من شعورهم بالعزلة ، ويرتابون من الحلف التركي العراقي ، وأشار في خطابه إنني علي ثقة تامة بأن هؤلاء غير صائبين فى شعورهم أن بريطانيا لن تتخلي عن اليهود ، فلدي إسرائيل التصريح الثلاثي 1950 الذي بموجبه تعهدت الحكومة البريطانية ، والولايات المتحدة ،

(لمحـ□□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1404 ، ملف 38/ 27/ 17 / 27 جـ 1، مذكرة الأمان العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ 20 فبراير 1955 ، بشان موقف الصحف الإسرائيلية من التحالف التركي – العراقي، من مدير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمجـ□□)آلان ديبكون : المصدر السابق ، ص 53 .

(□□□)ألأخبار: بتاريخ 12 إبريل 1955 ، ص 1 .

(لحـ□□)ماجدة السيد يوسف : المرجع السابق ، ص 163 .

(□□□)علي محمد علي: المرجع السابق ، ص ص 77- 82 .

وفرنسا بضمان أمنها ، وصيانة خطوط الهدنة ، وأضاف أني متألم للغاية باعتقاد اليهود أن سياسة الحكومة البريطانية تتسم بالغباء وتخطيء في حقهم »[445]، وقال أيدن فى مذكراته« أن إسرائيل ستستفيد أيضا من الحلف طالما أن بريطانيا عضوا فيه و لا يمكن أن يكون ضد إسرائيل»[446].

وفي تلك الأثناء – أي في إبريل 1955 – بذلت إسرائيل جهودا جبارة للارتباط بأمريكا وتركيا فى أي منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وقد صرح « أبا أبيان » سفير إسرائيل في واشنطن أنه منهمك فى مفاوضات يرجو أن تسفر عن تهيئة السبيل لانضمام إسرائيل إلي حلف الدفاع عن الشرق الأوسط .

كما صرحت دوائر الحكومة الإسرائيلية عن وجود مفاوضات حاليا مع تركيا لعقد معاهدة عسكرية بين البلدين وأبدي « بن جوريون » استعداده للسفر إلي أنقرة علي رأس بعثة لإجراء محادثات رسمية مع المسئولين ، ولكن تركيا لم تكن ترغب فى عقد معاهدة مع إسرائيل إلا بعد ضم الدول العربية إلي حلف بغداد[447] .

وفي النهاية يمكن القول بأن حلف بغداد لم يكن له أي خطر علي إسرائيل ، أو علاقاتها مع تركيا ، علي الرغم من المواد التي منعت إسرائيل من الانضمام إليه ، فلم يكن لكل من العراق وتركيا حدودا مباشرة مع إسرائيل تسبب خطرا على أمنها ، فى الوقت نفسه كانت تركيا ترتبط مع إسرائيل بالمعاهدة العسكرية التي أبرمت بينهما فى 28 فبراير 1954 ، والتي تتعهد فيها الدولتين بمساندة الدولة الأخرى إذا تعرضت لهجوم خارجي ، سواء من خارج منطقة الشرق الأوسط ، أو من داخلها كما سيأتي .

بالإضافة إلي ذلك أن إسرائيل قد استفادت من قيام حلف بغداد حيث أشارت أحد التقارير الإسرائيلية السرية حول حساب الأرباح بالنسبة لها من قيام حلف بغداد أنه أدي إلي تمزيق الجامعة العربية ، ودفع مصر بعيدا عن العراق ، مما يضعف القوي السياسية والعسكرية لأعداء إسرائيل ، علاوة علي أن الهجوم الذي تتزعمه مصر علي تركيا سيدفع تركيا إلي مزيد من التعاطف مع تل أبيب ، وإلي ممارسة تأثير أكثر إيجابية علي العراق[448].

(بر□□) Couuell، John : The Sues Crisis، London، 1962، P .18.
(تر□□) Eden The Memories of Sir Anthony Eden Anthony، London، 1960، P. 223
(ير□□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28 سري جدا ، وزارة الخارجية إدارة الأبحاث ، بتاريخ 11 إبريل 1955 ، بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط ، من مدير الإدارة العربية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .
(سم□□)ماجدة السيد يوسف : المرجع السابق ، ص 165 .

فقد استقبلت أنقرة في 26 يناير 1955 وفد تجاريا إسرائيليا لتعزيز العلاقات التجارية، وأعلن في تل أبيب عن سفر وفد عسكري إسرائيلي لتركيا لتبادل المعلومات كأن تركيا قد أصبحت حلقة الوصل بين العراق وإسرائيل مما دل علي أن هذا التحالف يتضمن أهدافا خطيرة ليست من مصلحة العرب[449].

وتشير تقارير وزارة الخارجية المصرية إلي أن ميثاق حلف بغداد كان بمثابة ضمان من الدول المشتركة فيه بعدم تعرض الكيان الصهيوني لأي عدوان ، لأن من جملة أهداف الحلف تدعيم السلم فى الشرقين الأوسط والأدنى ، ومما يؤكد ذلك أن بريطانيا قررت أن تساهم بأربعين فرقة عسكرية فى حالة تعرض أي دولة من دول المنطقة للعدوان ومن بينها إسرائيل[450].

ومما لاشك فيه أن حلف بغداد قد عّقد القضية الفلسطينية لأنه مّكن الدولة العبرية من الحصول علي الأسلحة من الدول الغربية العظمي الثلاث بشكل يفوق ما لدي الجيوش العربية مجتمعة[451].

كما حقق الحلف هدفا آخر لإسرائيل ، حيث حول وجهة نظر العراق عن الخطر الصهيوني، وركزها ضد الإتحاد السوفيتي ، وحرم العرب من الطاقة والقدرات العراقية [452].

كما يمكن إعادة الضجة التي إثارتها إسرائيل من نشوء حلف بغداد وهو شعورها بالعزلة من قبل دول الشرق الأوسط والدول الغربية ولو ظاهريا ، فقد حاولت أكثر من مرة عقد ميثاق أمن متبادل مع انجلترا وأمريكا ولكنهما رفضا ، حتى لا يؤثر ذلك على ضم الدول العربية إلي حلف بغداد .

وذلك ما أكده أنطوني أيدن في مجلس العموم البريطاني في 5 إبريل 1955 ، بقوله أن حلف بغداد معاهدة تهدف إلي تحويل البلاد العربية عن إسرائيل إلي الخطر الأهم وهو الاتحاد السوفيتي[453].

(شم□□)الأهرام : بتاريخ19 يناير 1955 ، ص 1 .

(لمح بر□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1404 ملف 38/ 27/ 17 سري جدا ، مذكرة السفارة المصرية بواشنطن ، بتاريخ ، 2 يناير 1956 ، بشان الدفاع عن الشرق الأوسط ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمج بر□)جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسة العربية1941 -1958 ، ص 319 .

(□ بر□)نفسه.

(لح بر□)أحمد بهاء الدين : الاستقلال والتبعية « عود على بدء » ، مجلة أوراق عربية ، ع1 ، أغسطس 1986 ، ص 10 .

ثالثًا : مشروع أيزنهاور

بعد فشل الاعتداء الإنجليزي الفرنسي علي مصر فى عام 1956 والذي اعتبره البعض مقدمة لسقوط حلف بغداد ، تبين للولايات المتحدة الأمريكية أن فرنسا قد انتهي دورها تماما في الشرق الأوسط ، ولم يتبق سوي بريطانيا التي فقدت دورها سياسيا لفشل حلف بغداد بعد هزيمتها فى حرب السويس ، ولم تعد قادرة على تحمل ملء الفراغ فى الشرق الأوسط[454].

حاول الغرب ترميم هذا الفشل بعد أن قام الاتحاد السوفيتي بدور هام فى مواجهة العدوان الثلاثي[455]، كما رأت الولايات المتحدة أن السوفيت قد ينتهزون الفرصة بعد عام 1956 للسيطرة علي المنطقة عن طريق الهجوم المسلح ، أو عن طريق التأثير الداخلي ، خاصة أن القوات السوفيتية محتشدة علي أهبة الاستعداد بالقرب من حدود الشرق الأوسط في بلغاريا ، ومنطقة البحر الأسود ، وأوكرانيا ، والقوقاز ، وأواسط آسيا [456].

ومن ثم بدأ المسئولون الأمريكيون يحاولون استعادة مكانة الغرب في المنطقة ، وملء الفراغ الذي حدث في الشرق الأوسط بعد خروج بريطانيا وفرنسا فى عام 1956 ، قبل أن يسرع الاتحاد السوفيتي بملئه [457].

(□ بر□)إبراهيم المسلم : العلاقات السعودية المصرية عراقة الماضي وإشراقة المستقبل ، مكتبة مدبولي ،القاهرة ، د.ت ، ص 56 .

(بر بر□)خالد محمد عابد : العسكريون والحكم فى سوريا « 1949- 1958 » ، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1981 ، ص 69 .

(تر بر□)عبد الرؤف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية 1939 – 1957 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1991، القاهرة، ص 266 .

(ير بر□)جابل ماير : الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952 – 1958 ، ترجمة عبد الرؤءف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1999 ، ص 267 .

لقد أصدر الرئيس الأمريكي المشروع الذي ارتبط باسمه فى 30 يناير 1957 ، بعد موافقة الكونجرس عليه ، والذي قدمه إلي الكونجرس في 5 يناير 1957 ، وقد تمخض هذا المشروع عن ظهوره فى 19 مارس 1957 ، ويقضي بأن تستعمل الولايات المتحدة القوات المسلحة لصد أي عدوان قد يتعرض له الشرق الأوسط ، ومساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول فى المنطقة لتنمية اقتصادها ، والمحافظة على استقلالها ، واستعمال القوي المسلحة لمساندتها إزاء تعرضها لخطر العدوان من الاتحاد السوفيتي ، أو أي دولة تدور فى فلكه ، وفي سبيل ذلك رصدت الولايات المتحدة لشعوب المنطقة مبلغا يصل إلي 200 مليون دولار لتقوية الأمن الداخلي ، وتشجيع الحكومات للمحافظة على النظام [458].

ويختلف هذا المشروع عن المشاريع الغربية التي قُدمت إلي منطقة الشرق الأوسط فى أنه لأول مرة يعترف بإمكانية انضمام إسرائيل إلي هذا المشروع [459].

وعندما زار جميس ريتشارد (مساعد الرئيس الأمريكي) منطقة الشرق الأوسط في مارس 1957 لعرض هذا المشروع الذي وافقت عليه 6 دول من دول المنطقة من بينها تركيا وإسرائيل ، ولم توافق عليه مصر وسوريا اللتان يزورها جميس ريتشارد[460].

وقد رفضت وزارة الخارجية الأمريكية أن تعلن إن كان هذا الالتزام أو التعهد سوف يضم المساعدة لإسرائيل فى حالة مهاجمة هذه الدول من قبل السيطرة الشيوعية أو الدول العربية المتأثرة بالشيوعية[461].

طُبق هذا المشروع فى عام 1957 علي كل من الأردن وسوريا ، ويمكن تناول كل منها على حدة ، وموقف كل من تركيا وإسرائيل منها .

(سم بر□) Gubser Peter Gordon : Crossroads of Middle Eastern Erertst London، W.H P. 94
Heikol H. Mohamed Ctting the lions Tail Suez There Ough Eghption Published London 1996 . P. 816 .

(شم بر□)كميل منصور : المرجع السابق ، ص 106 .

(لمح تر□)روز اليوسف بتاريخ 25 مارس 1957 ، ص 10 .

(لمج تر□) Rubin، Gagb and Me Yer Barkel : History of Israel Twentietn Annirersary Edition New York Thomas Yose laff Gedon WH P. 84 .

الأزمة الأردنية :

منذ بداية عام 1956 سعت كل من مصر ، وسوريا ، والسعودية إلي تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للأردن ، لكي تحل محل المساعدات البريطانية ، حتى لا يجبر الأردن علي الانضمام إلي حلف بغداد[462] ، وزاد ذلك بعد طرد جلوب باشا (رئيس أركان الجيش الأردني) [463]، كما ساهمت مصر فى نجاح النابلسي المؤيد للسياسة المصرية ؛ لذلك اجتمع كل من جمال عبد الناصر وشكري القوتلي والملك سعود في القاهرة ، في 19 يناير 1957، و تعهدت الدول الثلاث بدفع 12.5 مليون جنية مصري للأردن ، وذلك بهدف إقصاء النفوذ البريطاني عنه من خلال القضاء على المعونة المادية له .

كما رفض المجتمعون مبدأ ايزنهاور ، وأي صورة من صور التدخل الأجنبي فى دول الشرق الأوسط[464]، وانتقدت الولايات المتحدة ذلك ، حيث أنها كانت تتأهب لتسلم الأردن بعد أن إلغاء الأردن المعاهدة مع بريطانيا [465]، ولكن الملك حسين شكك في عدم قدرة الدول الثلاث علي دفع المعونة في الوقت الذي كان يطلب من الاستخبارات الأمريكية دفع ملايين الدولارات إلي الأردن بيد أن هذا المال ذهب إلي الحسين وليس إلي حكومة النابلسي ، وأصبح الوضع فجأة أكثر استقراراً إلا أن الحكومة بقيت معارضة له [466].

(□ تر□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 366 ، ملف 231 / 7/ 1 جـ2 ، مذكرة السفارة المصرية بعمان ، بتاريخ 21/ فبراير/ 1951 ، ، بشأن الموقف فى الأردن ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لح تر□) F.R.U.S ،VOL. XII ،1955 - 1957، Telegram the Embassy In Gordon to the Deportment of State، P. 84 .

(□ تر□)أنور السادات : التضامن العربي وأعوان الاستعمار ، الجمهورية ، بتاريخ 2 أغسطس 1957 ،ص1؛ Documents on International Affairs 1957، London، New York، Trnto، 1960، P.P. 255- 259 .

(بر تر□)F.R.U.S، VOL XII، 1955 - 1957، Emarandam of Gnresation Between the Secretary of State and the British Ambassador Makine de Part Mant of State was Mington، P. 82.

(تر تر□)رولان دالاس : تاريخ ملك ومملكة الحسين 1892– 1999 ، ترجمة جولى صليب جروس ، بيروت 1999، ص ص 81–82 .

ونظراً لتنامي التيار الشيوعي والقومي الثوري الذي حظي باهتمام حكومة النابلسى ، عزم الملك حسين على عزل حكومة النابلسى فى 27 مارس1957 ،ولكن لم يهتد إلى الأسلوب الذى يتم عن طريقه التغيير ، وقدمت له الإدارة السياسية بالخارجية الأمريكية كيفية التغيير ، حيث افترضت أن سوريا تتآمر ضد الملك ، وقد يصل ذلك إليه ، وهذا يزيد من رغبته فى تعيين حكومة ضد المتطرفين (الشيوعيين والثوريين القوميين) ، مؤيدة للأردن والملك وإشاعة حدوث انقلابات فى القصر (467).

وتزامن ذلك مع إعلان النابلسى عن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي بدرجة سفارة ، كما أعلن رفضه للضغوط الاقتصادية والسياسية الأمريكية لقبول مبدأ ايزنهاور ، كما زار على أبو نوار (رئيس أركان الجيش الأردني) سوريا في 11 أبريل 1957، بغرض الاجتماع مع السفير الروسي للاتفاق على شراء صفقة أسلحة للأردن (468).

وأصبح الطريقً ممهداً للملك حسين لتنفيذ المخطط الأمريكي ، إذ قام بعزل سليمان النابلسى في11 أبريل ،وشكل وزارتين في المدة ما بين 11 أبريل – 15 أبريل ، وأعلن الملك حسين بأنه قد كشف مؤامرة لقلب نظام حكمه واغتياله ، خططت لها القوى الموالية للتيار الشيوعي والتيار الناصري ، كما أعلن عن فرار قادة التمرد وعلي رأسهم علي أبو نوار إلي سوريا الأمر الذي استند إليه الملك حسين لاتهام كل من مصر وسوريا بالتعاون مع المتمردين لقلب نظام حكمه ، وقام بتطهير الجيش من العناصر الموالية لمصر وسوريا (469)، وشهدت الفترة من 11 إبريل وحتى نهاية 1957 قلاقل سياسية شملت الأردن والضفتين عرفت هذه القلاقل ب(ثورة الزرقاء) (470)، ونتيجة لذلك حصل حسين علي قرابة عشرة ملايين دولار من واشنطن ، ودخل الأسطول السادس الأردن من خلال إسرائيل بحجة حماية عرش الملك (471).

(ير تر□)Telegream the Department of State the Embassy In ،1955 – 1957 ،F.R.U.S :VOL III from the Embassy In Jordon to the ؛Gordom was Minton February 1997 22p 83 of . P. 89 ،Department of State amman march29/1997 2PM

(سم تر□)أكرم الحورانى : مذكرات أكرم الحورانى ،حـ 3 ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، 2000 ، ص 2300 .

(شم تر□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ،محفظة جدة 3 ملف 1560/ 8/ 2/ جدة ، بتاريخ 24 يونية 1957 ، بشان ألأزمة الأردنية ،من السفير المصرى الى وكيل وزارة الخارجية المصرية؛ . P.P. 94 - 95 ،Gubser Peter : Op. Cit

(لمح ير□)لمزيد من التفاصيل عن أزمة الأردن راجع وثائق وزارة الخارجية : أ.س ج ،محفظة 1223 ، ملف 3/ 6/ 14 .

(لمج ير□)ارستكين شيلدرز : الطريقة إلي السويس ، ترجمة حسين الحوت ، المؤسسة العربية العامة للأنباء والنشر والتوزيع ، القاهرة ،د.ت ، ص ص 237 – 238 .

ولما كانت الولايات المتحدة هي التي تسببت في الأزمة الأردنية ، ووضعت الخطوط العريضة لها ابتعد الأردن عن المعسكر المصري السوري ، حيث أن سوريا كانت تحتفظ بقوات لها في الأردن منذ عدوان إسرائيل على مصر فى 1956 ، لذلك أعطت الولايات المتحدة الضوء للقوات التركية حتي تحتشد على حدود سوريا الشمالية [472]، وفي نفس الوقت قامت القوات الإسرائيلية بناء على الطلب الأمريكي بحشد قواتها على حدود سوريا الجنوبية بهدف الضغط علي سوريا من جهة الشمال والجنوب ، لكي تسحب قواتها من الأردن ، وتمنع سوريا من تأييدها للمتمردين الأردنيين واستقبالها لهم .

وتكشف الوثائق الأمريكية عن خوف الملك حسين من أن تقوم إسرائيل باجتياح الأردن ، وقد أوضح ذلك للأمريكيين الذين قاموا بدورهم لدي إسرائيل حتي لا تتحد كل من السعودية والعراق والأردن ضد أي عمل تقوم به إسرائيل تجاه الأردن .

استجابت إسرائيل للمطلب الأمريكي[473]، ولم يحدث تنسيق تركي إسرائيلي إزاء الأزمة الأردنية ، ويمكن إرجاع ذلك إلي أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قد تأثرت إلى حد ما ، وخاصة من جانب إسرائيل التى تأثرت بسحب تركيا لوزيرها المفوض من تل أبيب فى أعقاب اعتداء إسرائيل على مصر فى 1956 ، ولقد حاولت إسرائيل إعادة العلاقات كما كانت قبل أكتوبر 1956 عن طريق تأييدها لحكومة عدنان مندريس 1957 كما سبق ، من ناحية أخرى فإن تركيا خشيت من ثورة الشعب العراقي و السعودي والشعب التركي من تعاونها مع إسرائيل إذا غزت الأردن ، وبالإضافة إلى أن البلدين كانا يسيران بسياستهما بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يتعد التنسيق بينهما سوي شجب واستنكار الأزمة الأردنية ، وتثبيت ملك الملك حسين .

(□ ير□)أحمد دياب : الأزمة التركية السورية ، مجلة السياسة الدولية ،ع 135 ، يناير 1999 ، ص 204

(لح ير□)F.R.U.S، Vol. XII، 1955- 1957، Conversation Department of Washington، april 24، 1957، 3:32 PM، P. 104 .

(ب) الأزمة السورية :

عندما أعلن الرئيس الأمريكي عن مشروعه للدفاع عن الشرق الأوسط 1957م رفضت الحكومة السورية المشروع وجاء على لسان وزير خارجيتها (صلاح البيطار) أن حلف بغداد ومشرع ايزنهاور روحين لجسد واحد[474].

ومنذ مارس 1957 حاولت الولايات المتحدة إحداث قلاقل في سوريا تهدف إلي إزاحة حكومتها ، وظهر ذلك في إعلان الحكومة السورية بأنها قد كشفت فى 2 أغسطس 1957 عن مؤامرة أمريكية تهدف إلي قلب نظام الحكم ، تورط فيها رجال السفارة الأمريكية بدمشق ، وأعلنوا أن « ثلاثة أشخاص » من موظفي السفارة غير مرغوب فيهم وُطلب منهم مغادرة البلاد في مدة لا تتجاوز 24 ساعة ، وأكد البيان علي أن سوريا سلكت هذا الطريق حفاظا علي علاقاتها بالولايات المتحدة[475]، وردت الولايات المتحدة علي ذلك بطرد السفير السوري في واشنطن ، وسكرتير ثاني السفارة السورية بحجة أنه علي علاقة بالسفارة السوفيتية[476].

وبذلك تحولت القضية إلي قضية دبلوماسية ، حيث تكشف الوثائق الأمريكية أن الولايات المتحدة رفضت قطع علاقاتها مع سوريا حتي لا تترك الساحة السورية للنشاط السوفيتي ، علما بأن كلا من فرنسا – بريطانيا لم يكن لهما تمثيل دبلوماسي في سوريا منذ عدوان 1956 ، وأكدت الوثائق علي ضرورة دفع علاقات الولايات المتحدة بالدول الموالية لها في المنطقة تحسبا لأي خطر ،

(□ ير□)بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط ، تعريب نجده هاجر وسعيد الغز ، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، د.ت، ص ص 184– 185 .

(بر ير□)الأهرام : التاريخ 3 أغسطس 1957 ،ص 1 ، سامي عصاصة « أسرار الانفصال بين مصر وسوريا ، دار الشعب ط2 ، القاهرة 1989 ، ص 65 .

(تر ير□) F.R.U.S، Vol. XII، 1955- 1957، Memorondam، the Assistant Secretary of State for Near East Soutnasian and African Annairs to the Acting Scertary State augts13 -1957، P. 345 .

وتضيف أنه من الواجب أن تقدم الولايات المتحدة أسلحة ثقيلة إلي الأردن ، وأشارت الوثائق إلي أن إسرائيل لم يتحدد لها دورا باعتبار أن دورها غير حاسم فى الأزمة، وأن كان هناك توجيه بإرسال أسلحة إليها[477].

وفي أغسطس 1957 سافر خالد العظم (وزير الدفاع السوري) إلي موسكو[478] [479] ، وخلال هذه الزيارة أعلن وزير الدفاع السوفيتي أنه اتفق مع نظيره السوري علي تمويل سوريا بمساعدات اقتصادية وعسكرية تتضمن غواصات وأسلحة ثقيلة[480].

وبعد يومين من عودته إلي بلاده في 8 أغسطس 1957 ، عين عفيف البذري ذو الميول الشيوعية رئيسا لأركان الجيش السوري ، والذي يرتبط بالحزب الشيوعي السوري .

كل هذه الأحداث خلقت تصور خاص فى واشنطن بأن هناك تخطيطا لتسليم الشيوعيين السلطة فى سوريا [481].

(ير ير□) Memorandum Conversation ،IPID: ،Wnitc House ،Cecrit limited Distribution، aug ، 14/1957،P.636 .

(سم ير□)بدأت العلاقات السوفيتية السورية منذ أوائل 1955 بعد انضمام بريطانيا في حلف بغداد ووجود الحزب الشيوعي في سوريا فضلا عن قرب سوريا من قواعد حلف شمال الأطلنطي فى تركيا وتدفقت الأسلحة السوفيتية علي سوريا منذ أكتوبر 1955 بفضل جهود خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري فيذكران أن سوريا اشترت أسلحة من موسكو حتي صيف 1957 بقرابة مليون جنية إسترليني

(479) - وخلالها زادت المساعدات الاقتصادية السوفيتية إلي دمشق ومن الكتلة الشرقية ابعد (بترك سييل : الصراع علي سوريا ، دراسة للسياسة الغربية بعد الحرب 1945-1958 ، ترجمة سمير عبده – محمود فلاحه ، دار ألأنوار ، ط 1 ، بيروت ، 1968، ص276-278) .

(لمحسم□)بيير روندو : المرجع السابق ، ص 195 .

(لمجسم□)محمود رياض : مذكرات محمود رياض ، الأمة العربية بين الإنجاز والفشل ، ط2 دار المستقبل العربي ، القاهرة 1986 ، ص 184-185 .

كما فسرت الدوائر الأمريكية خروج توفيق نظام الدين (رئيس أركان الجيش السوري) وثلاثين ضابطاً آخرين من الجيش ، بأنه استيلاء من الشيوعيين على الجيش ، كما أولت لجوء سوريا إلى الاتحاد السوفيتي بأنها محاولة قصد بها خلق جو عدائي للغرب وزوبعة تتمكن فيها العناصر الشيوعية والعناصر المتعاونة مع روسيا من الوصول إلي السلطة ، وعقد الاتفاقيات مع روسيا ، وكذلك إرهاب العناصر اليمينية بإلقاء القبض على عدد من النواب السوريين ذوي الميول اليمينية (482).

وعلي ذلك عملت الولايات المتحدة على إزالة النظام القائم فى سوريا لكن من وراء ستار ، عن طريق تدخل الدول العربية والإسلامية المجاورة لسوريا ، لكنها قد استبعدت إسرائيل من هذه الخطة (483).

فتكشف وثائق الخارجية الأمريكية عن برقية أرسلت إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل « أعربت فيها الولايات المتحدة عن أملها في أن تلتزم إسرائيل الهدوء ولا تربط بين المسألة السورية وأبعاد الصراع العربي الاسرائيلى ، وألا تشعر بالقلق إزاء ما سيقدم إلى الدول العربية من مساعدات عسكرية لمواجهة احتمالات التدخل العسكرى فى سوريا (484)» .

ومن أجل تنفيذ المخطط الأمريكي بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي بأن سوريا قد خضعت للشيوعيين ، أرسل لوى هندرسون مساعد وزير الخارجية الذى وصل إلى أنقرة فى 24 أغسطس 1957 ، واجتمع مع عدنان مندريس ، وفيصل ملك العراق ، وعبد الإله الوصى على العرش وأحد ممثلي الحكومة اللبنانية وهذه الدول التى شكت من خطورة الحكم فى سوريا ، وأنه يهدد أمن تلك الدول(485).

(□سم□)ثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ،محفظة . 34 ، ملف 732/ 81/ حـ 1 ، مذكرة السفارة المصرية بواشنطن ،بتاريخ 16 أغسطس 1957 ، بشأن استيلاء الشيوعيون على الجيش السورى ، من السفير المصرى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لحسم□) F.R.U.S. ،Vol. XII ،1955- 1957 ،Telegram ،Jonnn Foster Dulles to the American Embassy In Israel In 21 aug 1957 ،P. 358 .

(□سم□) IPID: Telegram the Department of State to the American Embassy In Israel In 21 aug 1957 ،P. 642 .

(برسم□)وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج، محفظة 1283 ، ملف 2/ 307/ 6 ،مذكرة السفارة المصرية بتاريخ3 أكتوبر 1957 ، بشأن زيارة هندرسن إلى الشرق الأوسط ،من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية.

ولم تر الولايات المتحدة دورا لإسرائيل فى خطة التدخل العسكري لأنها لا تستطيع أن تنضم إلي الدول الإسلامية والعربية التي ستحرر سوريا من الشيوعية[486]، ولقد مالت الولايات المتحدة إلي قيام الدول العربية – العراق والأردن ولبنان – بالعمل العسكري ، مع الاعتماد علي تركيا كقاعدة عسكرية رئيسية لحلف الأطلسي، وعمق استراتيجي للعمليات المزمع القيام بها دون أن يكون لها دورا مباشرا فى الخطة لكن هذا الاتجاه لم ينجح بسبب الموقف السلبي للحكام العرب في هذه الدول والذي ظهر واضحا منذ 28 أغسطس 1957 [487]، حيث تراجع العراق عن موقفه بالمشاركة فى الغزو بحجة تجنب أي خسارة محتملة يمكن أن تلحق بموارده من البترول ، إذا ما دمرت سوريا خطوط النفط المارة بأراضيها ، فضلا عن عدم امتلاكه قوة عسكرية كافية لمواجهة أي خطر شيوعي في سوريا [488].

كما أبدي الأردن عدم قدرته علي المشاركة فى العمليات ضد سوريا واتخذ هذا الموقف نتيجة النصائح التي قدمها الملك سعود إلي الملك حسين [489]، لذلك سافر هندرسون إلي بيروت فى 28 أغسطس 1957 ليجد في بيروت ضالته المنشودة التي لم يجدها في العراق والأردن ، فتقابل مع الرئيس اللبناني كميل شمعون وشارل مالك وزير خارجيته، ولكن هؤلاء لم يقدموا أي مقترحات بشأن التدخل العسكري في سوريا ، ولكنهما عبرا عن قلقها الشديد علي مستقبل لبنان من جراء ما يجري فى سوريا [490].

(ترسم□)محمد عبد المولي الزغبي : الانهيار الكبير أسباب قيام وسقوط وحده مصر وسوريا ، دار المسيرة ، بيروت ، 1977 ، ص 76 .

(يرسم□)باتريك سيل : المرجع السابق ، ص 391 .

(سمسم□)عبد المنعم شميس : القوميون السوريون ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1958 ، ص 59 .

(شمسم□)The Times، 5/september 1957.

(لمحشم□) F.R.U.S، 1955- 1957، Vol. XII، Telegram 4 the Embassy In Lebanon the Department of State In 28 aug1957/87، P. 661 .

وبذلك فشلت رحلة هندرسون إلي منطقة الشرق الأوسط ولم يوافق من تلك الدول سوي تركيا التي أبدت استعدادها للتدخل العسكري فى سوريا ، وممارسة سياستها التي اعتادت عليها منذ إبريل 1955 ، والتي تتمثل في حشد قواتها علي حدود سوريا الشمالية، ولقد رأت تركيا أن الأحداث السورية فرصة مواتية لها في لفت نظر الشعب التركي عن الأزمة الاقتصادية العنيفة في الداخل التي كان يعاني منها ، وبدا لها أن علاج مشكلاتها يكمن في مزيد من توثيق الصلات مع الدول الغربية ، وعلي الأخص الاستجابة للمخططات الأمريكية فى الشرق الأوسط ، كما يعينه ذلك علي الاستفادة من المساعدات الأمريكية التي قد تكون ثمنا لتعاونها فى الضغط علي سوريا [(491)]، وخوفها من توثيق علاقات سورية بالاتحاد السوفيتي ، وتمويل الاتحاد السوفيتي سوريا بالسلاح ، والذي من شأنه أن يغزو تركيا عن طريق سوريا [(492)].

ويجدر الإشارة إلي أن الدول الغربية وخاصة بريطانيا قد رفضت منذ البداية اعتماد الولايات المتحدة علي الدول العربية لغزو سوريا ، لذلك نشطت السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ، وبدا أن بريطانيا تساند إسرائيل في اتجاه الدول الغربية لغزو سوريا دون الاعتماد علي الحل العربي الإسلامي [(493)]، فلقد خشيت إسرائيل علي أمنها لأن سوريا لديها من الأسلحة ما يكفي لتسليح مليون جندي سوري يستطيعون تصفية الصراع العربي الإسرائيلي [(494)].

(لجشم□)بيررondo : المرجع السابق ، ص 29 .

(□شم□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 249 ، ملف 2/ 3/ 6 ،مذكرة السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 23/ أكتوبر/ 1957 ، بشان محادثة السفير المصري فى دمشق مع مستشار السفارة اليوغوسلافية،من السفير المصرى الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لحشم□)F.o، 371/128225، Telegram، British Embassy Intelaivi to Foreign Office، 30 aug 1957. وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ،محفظة 249/ 3/ 1 ، مذكرة السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 19 يناير 1958 ، بشان الحشود التركية علي حدود سوريا ،من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□شم□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ،محفظة 249/ 3/ 1 ، مذكرة السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 19 يناير 1958 ، بشان الحشود التركية علي حدود سوريا ،من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وتدارست الخارجية البريطانية اقتراحات جريئة جاءت ضمن تقرير عن الموقف فى نهاية أغسطس ، تدعو فيه إلي سرعة اتخاذ موقف يشبه ذلك الذي اتخذته بريطانيا أثناء أزمة السويس بالتعاون مع إسرائيل ، وذكر التقرير علي لسان السفير البريطاني في تل أبيب، بقوله «أن الإسرائيليين قادرون علي التصرف بشكل حسن ، ونحن أيضا من المرجح أن نكون قادرين أن نمارس نفوذا قويا يؤّمن وضعنا خاصة لو ظهر عزمنا علي أحياء الثقة فيما بيننا ، بالطبع هناك خطر يجعلنا في خندق واحد مع إسرائيل ضد أي دولة عربية ويمكن لنا أن نستفيد بالنسبة لموضوع سوريا من أصدقائنا العرب ، ولكن يجب اتخاذ الحظر والحيطة [(495)]» .

وقد مارست إسرائيل ضغوطا قوية علي الولايات المتحدة بهدف تطوير موقفها تجاه النظام السوري ، لكنها لم تدفعها كما يظهر من الوثائق الأمريكية إلي حرب واسعة واستخدام القوة المسلحة الأمريكية ، بل انه وفقا لبرقية من تل أبيب بتاريخ 28 أغسطس 1957م ، أن الحكومة الإسرائيلية تري أن هناك بعض الوقت الذي يمكن فيه تقديم مساعدات فعالة لعناصر المعارضة السورية ، وتشجيعها علي العمل ، ويمكن من خلال ذلك أن يتحقق المطلوب [(496)].

اعتقدت الولايات المتحدة علي أي حال أن علي إسرائيل أن تكبح جماحها حتى لا تدفع العرب إلي الوحدة أو استفزازهم لتأييد سوريا ، وفي نظريتها التي تري أن إسرائيل لديها نوايا هجومية وطموح إقليمي في المنطقة [(497)].

(برشم□)F.o، 371/128225،Telegram، British Embassy Intelaivi to Foreign Office، Statement of Israel Attitude to the Syrian Crisis at the Primary Minister Request، 30aug 1957

(ترشم□) F.R.U.S.، Vol. XII، 1955- 1957، Telegram the Embassy In Israel to the Department of Stat 28 aug 1957، P. 662 .

(يرشم□) Op. Cit : David . W.lesch، 155 P. .

لذلك ولت إسرائيل وجهها شطر تركيا في هذه الأزمة بغية إعادة العلاقات الكاملة بينهما والتي تأثرت نوعا ما فى أعقاب عدوان 1956 ، حيث ناقش الساسة الإسرائيليون ذلك فى اجتماع عقد في وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم 11 سبتمبر 1957 بعد تولي Reuren shiloah منصب المستشار الخاص لوزير الخارجية ، فكان يعتقد أن نظام الحكم السوري المؤيد للسوفيت قد يسهل التقارب بين تركيا وإسرائيل ، ولكن تركيا لم تجرؤ علي اتخاذ خطوة علنية فى هذا الشأن ، مخافة تهديد وكسب عداء شركائها في حلف بغداد وخاصة العراق ، ودفع الاتحاد السوفيتي إلي تحريض البلاد العربية وإثارتها ضد أنقرة[498].

ونتيجة لرفض الولايات المتحدة مشاركة إسرائيل في الأزمة ورفضت تركيا التعاون مع إسرائيل حرصت الأخيرة علي المشاركة ولو بشكل غير مباشر فى الضغط علي دمشق ، فقد أشارت الوثائق المصرية أن تل أبيب استقبلت قوات فرنسية وإنجليزية ، ولم تشير إلي عددها وان كانت القوات الفرنسية أكبر من القوات البريطانية وذلك نظرا للتعاون الوثيق بين إسرائيل وفرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا [499]، ولكن هذه القوات لم تقم بأي اعتداء علي سوريا ، ولكن الولايات المتحدة حددت دورها علي الضغط علي سوريا من جهة الجنوب فقط ، وحماية الحدود ألإسرائيلية من جهة الشمال وكانت الولايات المتحدة تهدف إلي أن تتجه القوات السورية نحو الحشود التي تقوم بها تركيا من ناحية الشمال ، وتترك حدودها الجنوبية حتي تتمكن الولايات المتحدة من مد العشائر بالسلاح عن طريق الأردن [500].

(سمشم□) Bengio Ofra : The Turkish Israeli Relation Ship Changing Ties Of Middle Eastern، Qutsiders، U.S. A، 2004، P. 36 .

(شمشم□)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 249ملف 2/ 3/ 6 ،مذكرة من السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 28 سبتمبر 1957 ، بشأن وجود قوات فرنسية إنجليزية فى إسرائيل ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمح لمح بر)وثائق وزارة الخارجية : محفظة 222، ملف 1/ 3/ 5 ،مذكرة من السفارة المصرية بواشنطن بتاريخ 9 سبتمبر 1957 بشأن الحشود على سوريا ،من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

استمرت الحشود التركية علي سوريا من جهة الشمال ، مع وجود الأسطول السادس الأمريكي بالقرب من الشواطئ السورية ولم تقم كل من تركيا وإسرائيل والقوات الإنجليزية الفرنسية فى إسرائيل بأي عمل عسكري ضد سوريا ، وخاصة بعد التهديد الروسي الجاد لتركيا وما بدأ من الحزم في خطاب جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخشيت الولايات المتحدة الأمريكية أن ينتهي الأمر إلي حرب عالمية [501].

ويمكن القول بأن كل من تركيا وإسرائيل اتفقا علي القضاء على الحكومة السورية ، ولكنهما اختلفا حول السبب الذي يحرك كل منهما للوصول إلي ذلك الهدف فتركيا ، هدفت من الحشود التي قامت بها على الحدود الشمالية لسوريا إلي القضاء على النظام السوري الموالي للاتحاد السوفيتي ، والتي سمحت بتواجده المختلف علي أراضيها ، والتي نظرت إليه علي انه من الممكن أن يغزو أراضيها – تركيا – من خلال سوريا .

بينما كان هدف إسرائيل من القضاء على القوة العسكرية التي شكلتها سوريا منذ أن وثقت علاقاتها بالاتحاد السوفيتي منذ إبريل 1955 ، فقد نظرت إليها علي أنها يمكنها «سوريا» القضاء علي إسرائيل ، وتصفية الصراع العربي الإسرائيلي لحساب الدول العربية، وقد حاولت إسرائيل إحداث تنسيق مع تركيا ، يهدف إلي التعاون العسكري بين البلدين من أجل القضاء على سوريا وبالتالي تطبيق الاتفاق العسكري الذي أبرم بين البلدين في نوفمبر 1954 ، فتركيا مهددة بخطر من خارج دول الشرق الأوسط وهو الاتحاد السوفيتي من خلال سوريا وإسرائيل مهددة من داخل المنطقة أي من القوات السورية ، ولكن الحكومة التركية لم تستجيب إلي المطلب الإسرائيلي بإيعاز من الولايات المتحدة ،

وأكد مصدر أمريكي مسئول علي ضرورة الفصل بين تركيا وإسرائيل فى هذه القضية حتي لا تتطور الأمور فى منطقة الشرق الأوسط ومن ثم تصبح الفرصة سانحة للاتحاد السوفيتي للتدخل المسلح فى هذه المنطقة ،فضلا عن عدم إثارة الدول الإسلامية ضد إسرائيل والغرب [502].

(لمجد لمحد بر)نفسة : محفظة 249 ،ملف 2/ 3/ 5 ،مذكرة السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 7 أكتوبر 1957 ، بشأن الحشود التركية على الحدود السورية ، من السفير المصري بدمشق إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ لمحد بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س. ج ، محفظة 342 ، ملف 732 / 81/ 3 ، تقرير السفارة المصرية بواشنطن، بتاريخ 25 سبتمبر 1957 ، بشأن حقيقية الموقف السوري ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ومـن ناحيـة أخـري تجاهلـت تركيـا التعـاون مـع إسرائيـل فى هـذه القضـية فحكومـة « عـدنان مندريس » كانت علي وشك إجراء انتخابات نيابية فى تركيـا ، وبالتـالي فقـد رغبـت في عـدم إثـارة الأغلبية الإسلامية فى تركيـا ، ويفسر ـ ذلـك عـدم تكـرار المطلب الإسرائيلي حفاظا عـلي وضـعية حكومة عدنان مندريس فى المجتمع التركي ،

وقد أيدت واتفقت في ذلك مع الإدارة الأمريكية في بقاء حكومة عدنان مندريس أي خوضـها الانتخابات التركية عام1957 ، الذي يخدم أهـداف السياسـة الأمريكيـة والإسرائيليـة في الشر ـق الاوسط ذلك أن أمريكا وإسرائيل لديهما من الأدلة ما يجعلهـا يعتقـدا أن تشـكيل حكومـة جديـدة في تركيا ربما يـؤدي إلي سياسـة جديـدة مـن أهـم مظاهرهـا مهادنـة روسـيا واتجـاه تركيـا إلي الـدول العربية بشكل أعمق [503].

كـما يمكـن القـول أن إسرائيـل رأت فى الأزمـة السـورية فرصـة سـانحة لهـا لإعـادة العلاقـات الدبلوماسية الكاملة مع تركيا ورأب الصدع الذى أصاب العلاقـات بيـنهما أثنـاء حـرب السـويس فقد كشفت الوثائق الإسرائيلية النقاب عن ذلك بينما لم تشير الحكومة التركية فى تقريرهـا الـدوري رقم 7 الصادر فى نـوفمبر 1957 إلى تحسـن تلـك العلاقـات ولكـن السـفارة الإسرائيليـة فى تركيـا ذكرت أن العلاقات أصبحت أكثر فتوراً عن ذي قبل، والعوامل التي أدت لذلك تتمثل في:

أ- لا ينتهج الأتراك أي سبيل سوى مواصلة تفـويض بغـداد لتكـون مفوضـة لكـل سياسـاتهم الخارجية، والأكثر من ذلك هو احتمالات إجرائهم لتسوية شاملة مع العالم العربي تؤكد عـلى أهميـة اتفاق بغداد بالنسبة لهم، وهم على استعداد للتضحية بأي شيء لإنجاح هذا الاتفـاق عـلى حسـاب إسرائيل.

ب- التقرب السعودية التركى والذى وراء إرسـال فطـين زولـو – وزيـر خارجيـة تركيـا – إلى الرياض ، بل وخوف تركيا من إغضاب الملك وحاشيته من جراء علاقاتها المقربة بإسرائيل.

(لح لمح بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س. ج ، محفظة 342 ، ملف 732 / 81/ 3 ، تقرير السـفارة المصـرية بواشـنطن، بتـاريخ 25 سبتمبر 1957 ، بشأن حقيقية الموقف السوري ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ج- من الواضح أن الأتراك يشعرون بقلق شديد من التدخل السوفياتى في شئون الدول العربية، وللحيلولة دون زيادة هذا التدخل يعتقدون بضرورة التظاهر بتأييد العرب في مواجهتهم ضد إسرائيل قبل أن تقوم روسيا بذلك وتنال تأييد المعسكر العربي.

هـ- ترى تركيا أن انحيازها للعرب ليس فقط طريقها الوحيد لكسب تأييد العرب والتقرب من الغرب ،بل تعتبره خدمة تقدمها للغرب، وهذا ما يجاهد الأتراك في سبيله من أجل الرسوخ في الشرق الأوسط، وهناك دلائل تشير إلى ذلك؛ لأن بريطانيا على الأقل قد أثنت على هذا الاتجاه التركي ، وإن لم يكن ذلك بشكل كامل كالولايات المتحدة.

لا يحتمل أن تقوم تركيا بأية خطوة درامية خلال الفترة المقبلة في مجال العلاقات مع إسرائيل، وذلك شريطة ألا تثير الرأي العام العالمي وخاصة في الولايات المتحدة، وألا تعطى الفرصة للمعارضة التركية في مهاجمة الحكومة بسهولة، أو تفسد العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ، « ربما لا يجب علينا أن نندهش إن كان الاتجاه السياسي للحكومة الجديدة القديمة يتمثل في الابتعاد عنا أكثر وأكثر »[(504)] .

تبين مما سبق أن الدول العربية رفضت مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط لاحتوائه على إسرائيل إلى جانب عوامل أخرى ، الأمر الذى استهجنته حكومة أنقرة وبعض الأوساط السياسية والإعلامية هناك بحجة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة وجزء لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط وإزاء هذا الرفض حاولت إسرائيل الانضمام الى حلف البلقان الذى من شأنه تجسيد رغبة بن جوريون الذى كان يعتقد أن الدولة اليهودية يجب أن ترتبط بالدول الأوربية عن طريق البحر المتوسط.

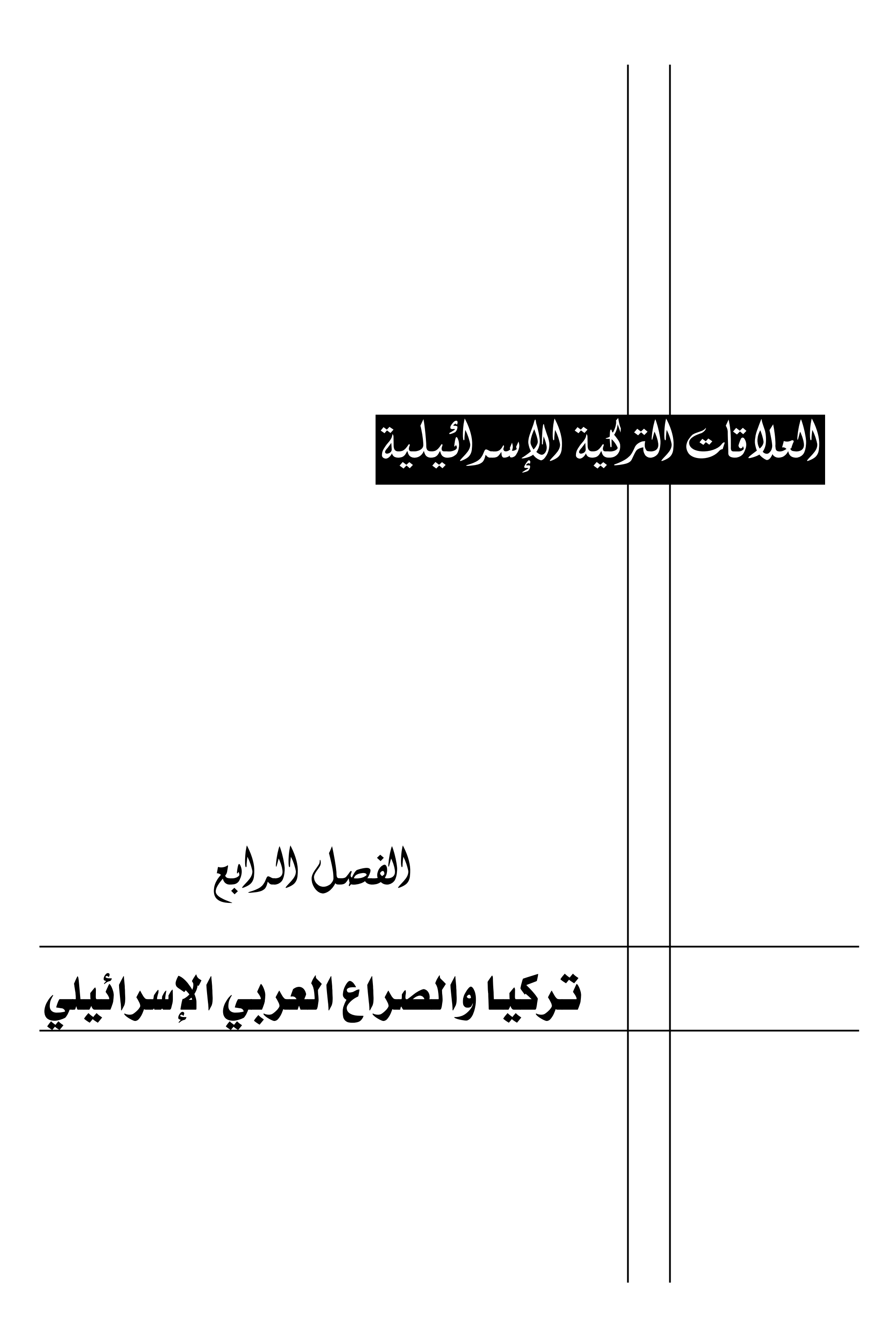
هدفت إسرائيل من هذا الارتباط إلى إقصاء تركيا عن العالم العربي ، ولكن تركيا كانت في مقدمة الدول الثلاث(تركيا –اليونان – يوغسلافيا) أعضاء الحلف حتى لا تقوى علاقاتها مع إسرائيل، ومن ثم تؤثر بالسلب على علاقاتها مع الدول العربية.

(□ لحـ بر)משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، ראש אמ"ן ، מדור נספחים צבאיים ، הצירות/ מר אלון ، סודי ، 9/11/1957 .

نتيجة لفشل مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى تضمن إسرائيل عمات كلا من بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا على عدم انضمام إسرائيل على حلف بغداد ، ولقد تأثرت العلاقات التركية الأسرائلية نتيجة توقيع الأولى حلفا مع باكستان في ابريل 1945 والتحالف التركي العراقي فبراير 1955 لاحتواء الميثاقين على عدة بنود تكمن في عمل أطراف التحالف على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، كما ذاد من الفرقة بين تركيا وإسرائيل المادة التى أضافها نورى السعيد في بنود تحالف تركيا مع العراق بأن الأولى ستقوم بمساعدة الثانية في حالة تعرضها لهجوم من داخل دول الشرق الأوسط.

ويعد حلف بغداد الصخرة التى تحطمت عليها العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما أضحت كما هى لتكون أقوى علاقات اقتصادية في دول المنطقة.

تبين لدى الغرب أن كلا من الأردن وسوريا يدوران في فلك الشيوعية ، فحاولت إسرائيل التنسيق مع تركيا بغرض تأيد الملك حسين في أزمة بلادة في ابريل 1957 إلا أن تركيا رفضت ذلك ، كما حاولت إسرائيل التنسيق مع تركيا لضرب الحكومة السورية ذات الميول الشيوعية في خريف 1957 والتى أطلق علية أزمة الحشود التركية على سوريا ولكن تركيا رفضت التعاون مع لإسرائيل في هذا المجال حتى لا يتبين للدول العربية والإسلامية أن تركيا تتحالف مع إسرائيل من اجل ضرب الدول العربية من ناحية ومن ناحية أخرى حتى لا تعيد تركيا علاقاتها الكاملة مع إسرائيل كما كان الحال قبل حرب السويس 1956.



الفصل الرابع

تركيا والصراع العربي الإسرائيلي

زالت السيادة التركية عن فلسطين بعد توقيعها اتفاقية لوزان 1923 وبذلك بعدت عن العالم العربي ورفعت شعار عدم التدخل في صراع الجيران ، وسرعان ما عادت الى المنطقة مرة أخرى بعد توقيع الاتفاق التركي العراقي 1946 وتفاعلت مع القضية الفلسطينية عندما عرضت تلك القضية على الأمم المتحدة في عام 1947 ورفضت تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية ، واستمر هذا التأيد الى ديسمبر 1948 عندما قبلت العضوية الدولية في لجنة التوفيق والتى رفضتها الدول العربية ووقفت على الحياد عندما نشبت حرب فلسطين في عام 1948 وأن كانت قد حذرت الدول العربية من مغبة الدخول في تلك الحرب وتفاعلت تركيا مع القضية الفلسطينية بمنظور يخدم مصالحها الذاتية بينما تفاعلت مع بعض قضاياها بشكل انسانى.

واستمرت الذاتية تحكم سلوك تركيا الخارجي تجاه القضايا العربية ، وتجلى هذا عندما عرضت قضية ملاحة السفن الأسرائلية فى قناة السويس وأيدت إسرائيل في مرور سفنها في القناة انطلاقا من حرصها على استقرار الأمن في المنطقة حتى لا يسرع الاتحاد السوفيتى الى المنطقة ويهددها من ناحية الجنوب فضلا عن الشمال والشمال الشرقي .

وفي محاولة من تركيا لاستقطاب الدول العربية للدخول حلف بغداد ،أدانت تركيا الغارة التي قامت بها إسرائيل على القوات المصرية في غزة وإبعاد ما شيع أن غارة غزة قد افتعلتها إسرائيل لخدمة التحالف التركي العراقي.

ولكن تركيا قد تأخرت في إعلان رفضها للاعتداءات الإسرائيلية على مصر 1956 ، إلا أن هذا الموقف قد تبدل نتيجة لرفض الشعب التركي ودول حلف بغداد الإسلامية العدوان الإسرائيلى على مصر وضغطت على تركيا ،مما أدى إلى سحب الأخيرة لوزيرها المفوض من تل أبيب، وبالتالي تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية.

أولاً : القضية الفلسطينية

على أثر توقيع الحلفاء مع تركيا معاهدة لوزان 1923 ، زالت سيادة تركيا عن فلسطين ، التي وضعت تحت الانتداب البريطاني ، وبمقتضي صك الانتداب ، وتنفيذا لوعد بلفورالذى تعهدت فيه بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، عملت سلطات الانتداب على تيسير هجرة اليهود إلى فلسطين فى مختلف المسائل سواء التي تتعلق بإنشاء الوطن القومي اليهودي أو بمصالح اليهود من فلسطين[505].

ومنذ ذلك الحين حرص القادة الأتراك على أن يعرف العالم أن ليس لديهم أي أطماع فى الأراضي العربية، بما فيها فلسطين التي أعلنوا أنهم يؤيدون بالنسبة لها تطبيق مبدأ حق تقرير المصير[506].

وبعدت تركيا الكمالية عن الدول العربية ، حيث أن الأتراك كرسوا كل ما في وسعهم لإنشاء وتنمية دولتهم من اجل تقويتها، بعد النضال القومي الذي قاموا به حيث ركزوا أنظارهم فى المسائل الداخلية للدولة ، ولم يتعلقوا بالمسائل الخارجية المحيطة بهم ، وتركت للعرب أدارة أنفسهم بأنفسهم كبقية الدول المجاورة ، ولقد لقت هذه السياسة امتنان العرب[507].

ومنذ بداية الفترة الكمالية لم يكن لتركيا موقفا من قضية فلسطين فى مختلف مراحلها ، ولكن القضية فى أغلب تلك المراحل كانت عبارة عن منازعات داخلية بين العرب – اليهود وسلطات الانتداب ، ولم تكن قد ظهرت على الساحة الدولية بعد[508].

(بر لمحـ بر)Grantdas Jorge Yroga : The Birth of Israel، New Yourk، 1948، P.P.64. 67 .

(تر لمحـ بر)سم شاكماك : موضع تركيا فى الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 45 ، نوفمبر 1982 ، ص 103 .

(ير لمحـ بر)ميم كمال أوقة : المرجع السابق ، ص 36 .

(سم لمحـ بر)نجدة فتحي صفوه : المصدر السابق ، ص 89 ، 90 .

انتهجت تركيا هذه السياسة حتي عام 1941م، حيث قامت تركيا بتحذير الولايات المتحدة عندما أخذت الولايات المتحدة تظهر اهتمامها بمسألة فلسطين ، وبدأ بعض الأعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكي حملة التوطين لليهود المهاجرين من أوربا في فلسطين، فقام ا لسفير التركي بإبلاغ الخارجية الأمريكية ان عملا كهذا سيثير رد فعل العرب ، وسيدخلون فى حرب مع اليهود ، وسيخلق متاعب لبريطانيا ، وهذه المتاعب ستصبح وثيقة الصلة ببلاده [509].

وعلي أثر ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، شهدت فلسطين اضطرابات بين العرب واليهود وسلطات الانتداب التي تعرضت إلى كثير من الضرر على يد اليهود ، وقد عجزت عن تهدئة الحالة هناك ،كما فشلت المحاولات الأمريكية في تهدئة الحالة والوقوف عليها فى عامي (1945- 1946) دفعت تلك الإحداث بريطانيا إلى نقل المشكلة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إبريل 1947م ، وقد بحثت الجمعية العامة هذه المشكلة منذ 28 إبريل حتي 15 مايو 1947و قررت تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق فى القضية تسمي (لجنة نسكوب) [510]

وصدر القرار بالاتفاق بين الدول الغربية –و الشرقية بينما عارضتة الدول العربية لاستبعادها من عضوية اللجنة ، فضلا عن عدم اقتصار مهمة اللجنة علي اللاجئين الفلسطينيين وتكليفها بزيارة معسكرات للاجئين فى أوربا ، وكانت تركيا من بين الدول المؤيدة للدول العربية فى هذا الموقف[511].

وبعد دراسة استمرت (ستة أشهر) انتهت اللجنة إلى صياغة تقريرها فى 31 أغسطس 1947م ، ورفعته إلى الجمعية العامة مع بداية دورتها العادية الثانية في نوفمبر 1947، وضم التقرير مشروعين أحدهما يعرف بمشروع الأغلبية ، وهو يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخري يهودية ، ويقضي المشروع الثاني وهو مشروع الأقلية بإنشاء دولة اتحادية فيدرالية تمثل البلاد كلها ، على قواعد وأسس أهمها وجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وإعطائها الاستقلال بعد فترة انتقال قصيرة ،

(شم لمح بر)أكمل الدين إحسان أغلو : المرجع السابق ، ص 254 .

(لمح لمج بر)لمزيد من التفاصيل راجع :

F.R.U.S، Vol. VII، 1946 - 1947، 1316 - 1300 .P.P .

(لمج لمج بر)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 470 .

علي أن ينتهي الانتداب والجلاء عن البلاد قبل اليوم الأول من أغسطس 1948م ، وتكون القدس عاصمة لهذه الدولة كما تقدم العرب بمشروع ثالث يقضي بإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولي مؤقتا إدارة فلسطين كلها ، على أن يتم الجلاء البريطاني عن البلاد بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة التي تتولي أجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور ديمقراطي للبلاد بكاملها على أساس وحدتها واستقلالها ، ولم يؤيد هذا الاقتراح (المشروع العربي) سوي 12 دولة كانت تركيا من بينهم ، بينما عارض هذا المشروع 29 دولة فى مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، كما أيدت تركيا مشروع إقامة دولة ديمقراطية مستقلة فى فلسطين ، ورفضت تركيا مبدأ إقامة الوطن القومي لليهود فى فلسطين ، وعند التصويت صوتت لصالح المشروع العربي (مشروع الأقلية) ورفضت مشروع الأغلبية (مشروع التقسيم) .

وعند تصويت اللجنة الخاصة على مشروع قرار ينص على الرجوع إلى محكمة العدل الدولية للرأي الاستشاري فيما يتعلق بشأن مسائل تثيرها المشكلة الفلسطينية وتتعلق المسألة الأخيرة والتي تم التصويت عليها على حدة بعدم تنفيذ أي مشروع تقسيم يخالف آمال الفلسطينيين أو يتم دون موافقتهم ، واتفقت تركيا مع الدول العربية في التصويت عليها ، وفي 29 نوفمبر 1947 صدر قرار الجمعية العامة رقم (181) الخاص بتقسيم فلسطين بأغلبية 33 صوتا مقابل 13 صوت[512] وامتناع عشر دول عن التصويت ، واتفق موقف تركيا مع الدول العربية والإسلامية الممثلة فى الأمم المتحدة حين ذاك برفض قرار التقسيم وتأسيس وطن قومي لليهود فى فلسطين[513].

لقي الموقف التركي هذا استحسان القادة العرب حين ذاك فقد أرسل (شكري القوتلي) رئيس الجمهورية السورية فى ذلك الوقت برقية إلى رئيس جمهورية تركيا جاء فيها :

(□ لجه بر)كانت تركيا من ضمن 13 دولة التي صوتت ضد قرار التقسيم وهم أفغانستان – إيران- باكستان – تركيا – سوريا – السعودية – العراق – كوبا – لبنان – مصر – الهند – اليمن – اليونان .(ميشل نوفل وآخرون : العرب والأتراك فى عالم متغير ، جـ1 من وجهة النظر العربية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيقية ، بيروت ، 1993 ، ص ص 118- 119 .

(لح لجه بر)خيري حماد : قضاينا فى الأمم المتحدة ، منشورات المكتب التجاري، ببيروت ، د.ت ، ص ص 153- 164 ؛ Year Book of United Nations 1947 - 1948، New Yourk، 1949، P.P. 230 – 231 .

« أن هذا الموقف البناء من قبل تركيا فى تأييد قضايا العرب يعتبر حقبة جديدة فى تطور العلاقات العربية التركية ولاشك أن تركيا تشاركنا فى الرأي فى أن الخطر الاستعماري العالمي يهدد الدول المحبة للسلام» ، وعلقت جريدة جمهوريتي لسان حال الدوله(الجمهورية التركية) على القضية الفلسطينية قائلة« ان الجهود التي تبذلها دول العالم لحل قضية فلسطين لم تكن مرضية ، و أن موقف تركيا من الدول العربية في هذه الظروف الحالية لجدير بالإجلال والتقدير ،و أن تركيا هي مصدر أمل للدول العربية فى قضاياها العادلة »[514].

كما كتب أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة يقول «أن موقف تركيا كان جديرا بالثناء ، وامتناع تركيا الوجية أثناء عرض القضية على الجمعية العامة ، واستقرار موقفها المنحاز للعرب من البداية إلى النهاية ، وأعلن مندوبها أن بلاده تقف إلى جانب العرب قلبا وقالبا ، وأنها نتمني للعرب نجاحا على طول الخط ، وان التاريخ جمع فى الماضي بين تركيا وهذه البلاد» ، وفي نهاية المقال أهاب بالحكومة المصرية أن تشكر الحكومة التركية ، ولقد لقي المقال قبولا فى أوساط تركيا المختلفة[515].

وأفادت جريدة القبس السورية بأن الأتراك يدافعون عن الدين الإسلامي منذ حوالي ألف سنة ، وأضافت بأن الموقف الإيجابي لتركيا ليس هو الامتداد للسياسة الفلسطينية التي كان يتبعها العثمانيون ، ومن جهة أخري هو مدي انفعالها وتأثرها لأبناء فلسطين المظلومين بسبب تأسيس الدولة اليهودية وتوسعها[516].

ويمكن تفسير موقف تركيا المؤيد للعرب عند التصويت على قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر 1947م لوقوعها تحت مؤثرين :

(□ لمجـ بر)أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية 1945 ، ص 304 .

(بر لمجـ بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1575 ، ملف 139/ 142/ 1، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 16 يونيه 1947 ، بشأن موقف تركيا من القضية الفلسطينية ، من الوزير المفوض بتركيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(تر لمجـ بر)القبس بتاريخ 30 تشرين الثاني « نوفمبر » 1947 ، ص 1 .

أ- المؤثر الداخلي :

حرصت الحكومة التركية والحزب الجمهوري الحاكم علي إرضاء بعض شرائح الرأي العام المحلي المتمسك بالدين الإسلامي والمتعاطف مع باقي الشعوب الإسلامية ، رغم إعلان الدولة العلمانية ، خاصة بعد أنبدأ حزب الشعب الجمهوري فى عام 1946 فى تخفيف القيود على الدين تحت ضغط نشاط الحزب الديمقراطي الذي كان يتمتع بشعبيه كبيرة لدي القاعدة العريضة من العناصر المدنية فى الريف التركي ، والتي تمثل حوالي 75 ٪ من مجموع السكان (517)، كذلك صرح مصدر مسئول للحكومة التركية بقوله « بأن الكثرة الغالبة فى الأمة التركية متعلقة بالدين الإسلامي ، ومن المعروف أن الفلاحين والعمال يحتلون أكثرمن 85 ٪ من مجموع السكان ، وقد تغلغل الإسلام فى نفوسهم برغم الظروف والملابسات المحيطة ، فليس غريبا أن تري الحاجة تدعو إلى العناية بهم ، بل أن هذا أمر متوقع » (518).

ب - المؤثر الخارجي :

يكمن ذلك المؤثر فى خوف تركيا من أن يؤدي قيام دولة يهودية فى فلسطين إلى زيادة عناصر التوتر فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم يتضاعف اهتمام الاتحاد السوفيتي بها ، وبالتالي زيادة مطامعه فى المضايق التركية (البسفور – الدردنيل) كمنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط (519).

فضلا علي أن اعتناق الدولة اليهودية التي قد تولد للمبادئ الاشتراكية وبالتالي من شأنها أن تتبع الإتحاد السوفيتي ، ومن ثم أن تجلب بعض المشاكل فى المنطقة ، بالإضافة إلى ماضي القادة اليهود الذين انخرطوا فى أحزاب شيوعية فى أوربا الشرقية (520).

(ير لجـ بر)أحمد نوري النعمي : الحركة الإسلامية فى تركيا ، ص ص 32-47 ؛
. P. 212 ،1963 ،U.S.A. ،Richard . Robinson : The First Turkish Republic

(سمـ لجـ بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س . ج ، محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 10 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 9 فبراير 1947 ، بشأن مقابلة بين وزير مصر المفوض بتركيا مع شخصية تشغل منصب كبير فى الحكومة التركية ، من الوزير المفوض إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(شمـ لجـ بر)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ،ص 49 .

(لمحـ□ بر)هيلين كادير دانكوس : السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط(1955 1975) ، ترجمة عبد الله اسكندر ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، 1981 ، ص 8 .

ودعت الصحف التركية الصادرة حين ذاك إلى أن الكيان الصهيوني تابعا للإتحاد السوفيتي.

وعليه يمكن القول فى هذا الشأن أن موقف تركيا ضد قرار التقسيم لا يعكس الشعور الإسلامي ولاسيما إذا عرفنا أن أنقرة انتهجت خلال تلك الحقبة السياسة العلمانية المتطرفة لإبعاد المجتمع التركي عن المسلمين والعرب في آن واحد .

والي جانب ذلك فقد حرص القادة الأتراك علي أن تلعب تركيا دورا بارزا فى الأمم المتحدة عن طريق اظهار نفسها بمظهر الدولة التي تسهم فى أقرار السلام والاستقرار فى العالم بموجب شعار أتاتورك« السلم فى الداخل والسلم فى الخارج »[521] .

وفي الواقع فإن المؤثر الداخلي كان لا يمثل ضغطا على حكومة أنقرة من أجل انتهاج سياسة إسلامية تجاه فلسطين ، فإرضاء الأغلبية الإسلامية لم يكن ببال الحكومة التركية على الإطلاق ، وانما انتهجته من أجل ضرب الحزب الديمقراطي الوليد الذي انتشر بسرعة فائقة فى داخل تركيا -كما سبق ذكره- إذا أن وقوف أنقرة إلى جانب العرب والدول الإسلامية فى رفض قرار التقسيم لا يعود إلى الدين ، بل على خلفيات عوامل خارجية ، ولقد ساهم تأسيس العلاقات الخارجية فى أنقرة إلى تقدير وزارة الخارجية البريطانية الشئون العربية ، وإدارة الولايات المتحدة فى أن أنشاء الدولة اليهودية سيؤدي إلى معارضة قوية من غالبية العرب فى فلسطين والدول العربية ، وسوف يؤدي إلى صراع لا نهاية له فى المنطقة أكثر من ذلك فإن الاتحاد السوفيتي تخلي عن معارضته الراسخة للصهيونية ، وأيد خطة التقسيم واقنع أنقرة بأن هدف موسكو هو أضعاف بريطانيا والنفوذ الغربي في شرق البحر المتوسط ، وتحويل مشروع الدولة اليهودية إلى إتباع الشيوعية[522]، ولكن الأتراك أدركوا أن مطامع الإتحاد السوفيتي فى الأراضي التركية ، ومضايقها ، فضلا عن أن قيام الدولة الجديدة الدولة اليهودية ، من الممكن أن يثير قلاقل واضطرابات في المنطقة يفتعلها السوفيت ، وبالتالي تسنح الفرصة له للقفز فى المنطقة ، وذلك ما ابلغه نجم الدين صادق وزير الخارجية التركي إلى نظيره الأمريكي ،

(لمجـ□ بر)أحمد نوري النعيمي : تركيا و الوطن العربي ، ص 44 .
(□□ بر)OP.CIT: Egruen George، P. 42 .

حيث قال « أن تركيا كعضو مخلص وشريف في الأمم المتحدة لا يمكن أن تفصل نفسها عن قرارات الأمم المتحدة على الجانب السياسي فإن موقف تركيا كان متأثرا بخوفها من حرب أهلية لا مفر منها بين العرب واليهود ، وسوف يؤدي قرار الأمم المتحدة بالتقسيم إلى حرب إقليمية ، ثم حرب أكثر اتساعا وسوف يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة النفوذ السوفيتي فى الشرق الأوسط اتساعا ، وسوف يؤدي ذلك إلي مأزق لم يكن مرغوبا فيه بالنسبة لأنقره» كما ذكر لاحدى الصحف الأمريكية« أن تركيا تعرف أن قرار التقسيم سوف يؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار،و أن صحة هذا الموقف أن يصبح التقسيم حقيقة ونوع من الإبقاء يمكن التوصل إليه، وسوف يكون مقنعا للطرفين» [523]، ويؤكد حديث نجم الدين صادق وزير الخارجية التركي أمرين :

أ- أن البعد الإسلامي فى هذا الشأن كان بعيدا عن اهداف ساسة تركيا لمعارضة قرار التقسيم .

ب- أن مخاوفها من الإتحاد السوفيتي وتباعية الدولة اليهودية له هو الذي جعل أنقرة تنتهج هذه السياسة .

و تفهمت الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة الموقف التركي ، وذلك يتبين من أن تركيا لم تكن ضمن الدول التي تعرضت لضغوط دبلوماسية أمريكية عند سير القضية فى المنظمة الدولية من أجل تأييد قرار التقسيم[524].

يبدو أن الولايات المتحدة لم تكن تري فى تركيا إضافة للكفة التي ترجح موقف الدول العربية والإسلامية التي عارضت قرار التقسيم ، فأغلبية الدول أيدت هذا القرار ، وبالتالي لم تكن الولايات المتحدة فى حاجة إلى تركيا ، ولو طلبت الولايات المتحدة من تركيا تأييد قرار التقسيم لفعلت حكومة أنقرة ذلك ، حيث كانت المساعدات الأمريكية تتدفق علي تركيا بمقتضي- مرسوم مارس 1947 م (مبدأ ترومان) ، وتقدم إلى تركيا حتي اليوم الذي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة التصويت على قرار التقسيم ،

(لح□ بر) Ayhan Aktar and Soliozel : Op. Cit، P.137.

(□□ بر)صلاح العقاد : قضية فلسطين : المرحلة الحرجة (1945- 1956) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، 1968 ، ص 49 .

وبالتالي لم يكن بمقدور الأتراك معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وفضلا عن المؤثرين السابقين الداخلي – الخارجي فقد حرص القادة الأتراك على أن تلعب تركيا دورا بارزا فى الأمم المتحدة عن طريق إظهار نفسها بمظهر الدول التي تسهم فى إقرار السلام والاستقرار فى العالم بموجب شعار أتاتورك«السلم فى الداخل والسلم فى الخارج»[525] .

وبعد أن عارضت تركيا قرار التقسيم ،عملت الدبلوماسية الغربية لاسيما الإنجليزية على تحويل السياسة التركية إلى سياسة التأييد لقرار التقسيم .

فقد كشفت الوثائق البريطانية النقاب عن ذلك ، حيث حدثت مباحثات إنجليزية – تركية خلصت إلى أهمية استقرار الشرق الأوسط لمصلحة تركيا ، لكي تدافع عن نفسها ضد الغزو السوفيتي المحتمل مع هذه المسألة .

وتحت الضغط السوفيتي اقتنعت أنقرة تماما بتأييد سياسة التقسيم أثناء المفاوضات ، ونظرا لاستجابة تركيا للمطالب البريطانية الخاصة بتأبيد تركيا لقرار التقسيم،اختارت بريطانيا (تركيا) كعضو فى المفاوضات السلمية الدائرة حين ذاك وحاولت إقناع أنقرة بأن تكون مقربة من الطرفين[526].

وعلي أية حال فإن في معارضة تركيا لقرار التقسيم أو تأييدها له فيما بعد لم تظهر تركيا عداءا قط للدولة اليهودية المزمع إنشائها فى فلسطين [527].

(بر□ بر)أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، ص 44 .
(تر□ بر) F.O، E 592/1017/31G، Mr. Bevin to Sir D. Kelly، 11th January 1949 .
(ير□ بر)جورج لنشو فسكي : الشرق الأوسط فى الشئون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، مكتبة دار المتنبي ، بغداد، 1964 ، ص 142 .

وبعد أن أصبح قرار التقسيم ساريا ركز الأتراك جل اهتمامهم على التطورات المتلاحقة فى منقطة الشرق الأوسط ، وطالبت حكومة أنقرة المجتمع الدولي بأن يتخذ خطوات حكيمة لمنع الحرب الوشيكة ، لذلك أرسلت معظم الصحف التركية كثير من المراسلين إلى المنطقة لاستكشاف الموقف وبالرغم من عواطف هؤلاء المحررين والمراسلين التي كانت فى معظمها مؤيده للعرب ، والأقلية منهم التي كانت تؤيد قيام دولة إسرائيل ، فإن معظم التقارير التي قدمت إلى الصحف التركية لم تعط العرب أي فرصة لكسب المعركة ضد اليهود[528]، على سبيل المثال (نظام الدين نظيف) المعلق بصحيفة (جبس باتشاث) كتب تحليل واقعي للقوة العسكرية العربية ، ونصحهم بأن يختاروا طريق المفاوضات بدلا من الحرب التي لن يكسبوها[529].

ولكن المحاولات التركية علي الصعيدين الرسمي والصحفي ، وغيرهما من المحاولات الدولية التي تدخلت من اجل إبعاد شبح الحرب عن منطقة الشرق الأوسط بين العرب واليهود.

فبعد أن أعلن عن قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948م ، واعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعد عدة دقائق من قيامها واعتراض العرب علي قيام إسرائيل علي أراضي عربية خالصة نشب نزاع مسلح بين الطرفين .

وعلي اثر نشوب تلك الحرب ، اتخذت تركيا موقفا محايدا تجاه الصراع المسلح بين الطرفين حيث قامت بمنع الشباب المسلم من السفر إلي منطقة العمليات الحربية لمساعدة العرب .

كما رفضت سفر أعداد اليهود القليلة الذين حاولوا السفر لتلك المنطقة للتطوع من أجل مساعدة إسرائيل والمشاركة في الحرب ، حيث رأت حكومة انقره إتباع العامل الأساسي الذي وضعه أتاتورك بالبقاء خارج نزاعات الجيران [530].

(سم□ بر) Op. Cit : Ayhan Aktar and Solizel، P. 138 .

(شم□ بر) Ipid .

(لمحلح بر) EGRUEN GEORGE :OP. Cit، P. 43 .

وأثناء اشتعال الحرب العربية – الإسرائيلية (1948م)تباينت وجهات النظر بين العرب والأتراك ، حيث حدث صدام مستمر بين المندوبين العرب في أنقره ووزير الخارجية التركي (نجم الدين صادق)وأثناء هذه المشاجرات أكد صادق(أن الحكومات العربية أدركت حتمية عمل كل المحاولات والحيل للحل الفيدرالي المشار إليه أنفا).

لقد بدا أن العرب مصممون علي الحرب للقضاء علي اليهود ، ومنع تدفق المهاجرين اليهود إلي فلسطين ، وكان موقف صادق من وجهة نظر البعض واضحا للوصول إلي حل مناسب طبقا للتقييم التركي للموقف في يوليو 1948م.

فإن الأمير طلال ابن الحسين أمير الأردن سأل تركيا عما إذا كانت تقبل الوساطة بين العرب وإسرائيل أم لا؟.

وعليه قررت تركيا تحت شروط معينة أن تلعب دور الوساطة بشرط ألا تتعارض مع لجنه (الكونت برنا درت) في المنطقة ، فضلا عن ذلك أن يقبل العرب واليهود فكرة الوساطة وأن تقف الحرب في فلسطين أثناء المفاوضات ،

وان تكون مطالب العرب واليهود محدودة وواضحة سلفا والتأكد من جدية الوساطة، وبالرغم من أن هذه الشروط منصفة لم يقبلها الطرفان [531] .

وعلي أية حال فقط طلب المندوبون والأمير طلال الوساطة نفسها فقد بدأ واضحا محاولة العرب دفع تركيا للقيام بهذا الدور ، ولكنها « تركيا » رأت أن تكون محايدة ، وان يكون المفاوض على مسافة قريبة من طرفي النزاع .

وعلي أثر انتهاء الحرب العربية – الإسرائيلية ، تحولت تركيا من المؤيد للجانب العربي قبل 7 مايو 1948 ، والتزامها الحياد أثناء الحرب ، تحولت بعدها إلى الطرف الآخر فى الصراع « إسرائيل » لتنهج تركيا سياسة شرق أوسطية جديدة عليها ،وابقت بطبيعة الحال على علاقاتها بالدول العربية

(لمجلح بر) Erhan Cagri :Turkish Israeil Relation In Historical Perspective، London، 2003، P. 13 .

ويمكن تناول الموقف التركي تجاه قضية فلسطين بعد ديسمبر 1948 من خلال ثلاث محاور رئيسة كما يلي :

أ- لجنة التوفيق :

ناقشت الجمعية العامة ، فى دورتها العادية الثالثة قضية اللاجئين ، وانتهت فى 11 ديسمبر 1948 م إلى إصدار القرار رقم 194 الذي نص فى فقرته الثالثة على إنشاء لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين ، وقد أقترح مندوب فرنسا قصر عضوية هذه اللجنة على فرنسا وتركيا والولايات المتحدة واعترض المندوب السوفيتي على ذلك معلنا وجوب تشكيل اللجنة من خمس دول صغري من بينها بولندا ، وأبدي ممثل جواتيمالا مخاوفه من أن يفسر وجود تركيا في اللجنة على أنه من قبيل التحيز للعرب ، واقترح ضم كولومبيا بدلا منها ، إلا أن ممثل كولومبيا رفض ترشيحه وأبدي تأييده للاقتراح السوفيتي .

وعلي أية حال فقد أعلن رئيس الجمعية العامة أن إجراء إنشاء هذه اللجنة قد تحدد فى القرار رقم 194 وأنه من غير الممكن إدخال تعديلات عليه وهكذا اختيرت لعضوية اللجنة دول ثلاث هي تركيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وقد خولت اللجنة بموجب القرار المشار إليه سلطة اتخاذ كافة الخطوات لمساعدة الحكومات المعنية ، بهدف تحقيق تسوية نهائية لكل المسائل المعلقة بينهما وضمان حماية الأماكن المقدسة وارتيادها بحرية ، وتسهيل عودة اللاجئين الراغبين فى العودة ودفع تعويض عادل لغير الراغبين فى العودة (532).

وهكذا ولد القرار 194 فى الجمعية العامة فى الحادي عشر من كانون الأول ديسمبر عام 1948 الذي يعتبر الثاني فى الأهمية بعد قرار التقسيم الأصلي بالنظر إلى ما تناوله من مواضيع فى مقدمتها قضية عودة اللاجئين ، ولأريب فى أن أهمية هذه الفقرة التي تجعله موضع الرجوع والإشارة فى كل خطاب يلقي عن القضية الفلسطينية وفي كل بيان صدر عنها بعد ذلك التاريخ ،

(□لح بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 786 ، ملف 14/ 48/ 7 ، تقرير السفارة المصرية بنيويورك ، بتاريخ 11 ديسمبر1948 ، بشأن تشكيل لجنة التوفيق ، من مندوب مصر للأمم المتحدة إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

لاسيما وأنه نص على تأليف لجنة التوفيق الدولية لفلسطين وصلاحيتها ، وعلي فرض الإشراف الدولي على مدينة القدس ، وعلي حقوق اللاجئين في ممتلكاتهم ، وحقهم في العودة والتعويض لمن لا يرغب منهم فيها[533] .

بيد أن هذه اللجنة ظلت – من حيث جدواها وعضويتها – مثار خلاف بين أعضاء المنظمة الدولية على نحو ما أظهرته مناقشات اللجنة السياسية الخاصة على امتداد دورات الجمعية العامة ، وهكذا ففي الدورة العادية الخامسة حمل المندوب السوفيتي بشده داخل اللجنة السياسية الخاصة ، علي لجنة التوفيق ، إلا أن الولايات المتحدة ومعها تركيا وبريطانيا وفرنسا وبوليفيا وشيلي أبدت اعتراضها على الموقف السوفيتي بحجة أنه ينتقص من قدر لجنة التوفيق ، رغم أنها القناة الوحيدة التي من خلالها تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بمسئولياتها فى فلسطين[534].

وقد قامت لجنة التوفيق بعدة اتصالات لدي الحكومات المعنية ، ورفعتها إلي المنظمة الدولية ، وفي أغسطس 1949 م شكلت اللجنة لجنة فرعية تحت اسم لجنة « كلاب الفنية» نسبة إلى رئيسها الأمريكي ، وضمت إلى عضويتها كل من فرنسا ، وإنجلترا ، وتركيا وتحددت مهمتها فى دراسة الأوضاع الاقتصادية للبلاد التي تأثرت بالقتال فى فلسطين ، ومساعدة الحكومات المعنية بالأمر علي السير قدما في برامج التعمير ، وتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وتوفير المسكن لهم والعمل علي إنعاش أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية[535].

علي أثر انتخاب تركيا فى لجنة التوفيق لحق شئ من التبدل فى موقف تركيا تجاه المسألة العربية – اليهودية ، وقد جاء مغذي هذا الانتخاب متمثلا في تصويت الأقطار العربية ضد تشكيل اللجنة على ذلك النحو « الولايات المتحدة – فرنسا – تركيا » .

إذ بدأت هذه الأقطار « العربية » تنظر إلى تركيا بوصفها عميلا للدول الغربية [536]، وقد استاءت الدول العربية من انضمام تركيا إلى لجنة التوفيق وأخذوا على اللجنة ما يلي :

(لحلح بر)خيري حماد : المرجع السابق ، ص ص 176– 177 .
(□لح بر)كمال المتوفي : المصدر السابق ، ص 97 .
Year Book Of Untied Nation 1950، New York، 1951، 333 – 334 P.P. .
(برلح بر)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 53 .
(ترلح بر)سيم شاكماك : المصدر السابق ، ص 104 .

1- أن المهام التي أنيطت بهذه اللجنة من شأنها توطيد قرار تقسيم فلسطيني وتدويل القدس وتثبيت حدودها وفق قرار التقسيم .

2- إن اللجنة كانت تعمل تحت تأثير الولايات المتحدة والضغوط الصهيونية على الحكومة الأمريكية والتي كانت تهدف إلى إتاحة الوقت لليهود لتوطيد أقدامهم فى فلسطين[537].

وأبدت بعض الدول العربية الكثير من الملاحظات علي نشاط اللجنة فبالنسبة لمصر فقد تلقت وزارة الخارجية المصرية تقريرا من المفوضية المصرية بالنمسا فى ديسمبر 1948م حول اللقاء الذي داريين القائم بإعمال المفوضية المصرية ووزير تركيا المفوض فى فيينا جاء فيه أن القائم بالإعمال المصري وجه إلى وزير تركيا سؤلا حول حقيقة موقف بلاده من القضية الفلسطينية بمناسبة تعيين تركيا عضوا فى لجنة التوفيق ، وأن الأخير أجاب بان تركيا حكومة وشعبا تقف فى صف البلاد العربية ، ولن يمنعها من اتخاذ موقف إيجابي سوي بعض الاعتبارات الخاصة التي ربطت سياسة تركيا بالسياسة الأمريكية ، ورغم ذلك فقد اتخذت الحكومة التركية بعض الخطوات التي دعت الظروف إلى عدم الإفصاح عنها وفيها ما يدل دلالة قاطعة على وقوف الأتراك إلى جانب البلاد العربية [538].

كما حمل حسن صبري الخولي مندوب مصر فى الأمم المتحدة على لجنة التوفيق فى خطابه الذي ألقاه فى الجمعية العامة ، لعجزها عن تنفيذ مهمتها لكنه أشار إلي أنها كانت تتألف من الولايات المتحدة ، وتركيا وفرنسا .

فالأولي هي التي خلقت إسرائيل وأوجدتها ومازالت تدعم وجودها ، والثانية أضعف من أن تخرج على أرادة زميلتيها أمريكا – فرنسا، حتي ولو شاءت الخروج على هذه الإدارة ، والثالثة هي حليفة إسرائيل وشريكتها في العدوان [539].

(يرلح بر)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص ص 53- 54 .

(سملح بر)الأهرام : بتاريخ 2 يناير 1949 ، ص 5،4 .

(شملح بر)سمية وهبة المنياوي : العلاقات المصرية التركية بين عامي « 1923 – 1961 » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1997 ،ص 188 .

كما أعربت الدوائر السياسية فى بغداد في ديسمبر 1948 م بأنها لا تأمل خيرا من اللجنة ، وتري أنه لا جدوى من تعاون العرب معها (540).وفي تعليق لوزير سوريا المفوض فى يناير 1950 والذي انتقد فيه موقف أعضاء اللجنة وتحيزهم لليهود ، وخاصة العضو التركي الذي جاهر برفضه مشروع تدويل القدس بحجة استحالة تنفيذه (541).

ولقد ساهم العضو التركي فى لجنة التوفيق « حسين جاهد بالتشين في تعميق الخلافات العربية التركية بوقوفه بجانب إسرائيل ، فقد كان فى بداية الأمر يناور إسرائيل فى أعقاب قيامها على اعتبار أنها كانت دولة تابعة للإتحاد السوفيتي .

ولقد عرف في الأوساط التركية والغربية بأنه من المناهضين للشيوعية ، والنفوذ السوفيتي فى الشرق الأوسط ، وعندما عين مندوبا لحكومة حزب الشعب الجمهوري فى لجنة التوفيق ، ساد ارتياحا فى الأوساط السياسية بأنقرة فقد كانت آراءه عن فلسطين كما ذكرها » « بأن اتجاهات إسرائيل الشيوعية ومراميها فى التوسع خطر على الأقطار العربية وتركيا على السواء ، كما ذكر أنه تأهب للعمل قبل أن تتسع رقعة الدولة اليهودية المزعومة فيما لمصلحة الدول العربية (542).

وعندما تولي بالتشين مهامه فى لجنة التوفيق حرص على طمئنه العرب وتبديد مخاوفهم السائدة من لجنة التوفيق ، حيث صرح فى ديسمبر 1948 م » بأن على العرب أن يطمئنوا لوجود المندوب التركي فى لجنة التوفيق الدولية الثلاثية ، وأن يعتبروه كما لو كان مندوبا مصريا أو أي مندوب عربي آخر ، وانه يقدر خطورة قيام دولة إسرائيل بفلسطين ، وذكر أن قيام دولة إسرائيل لا يشكل خطرا على الدولة العربية فحسب بل أيضا على الدول المجاورة وأولها تركيا (543).

(لمحـ□ بر)الأهرام : بتاريخ 14 ديسمبر 1948 ، ص 1 .
(لمجـ□ بر)نفسه : بتاريخ 14 يناير 1950 ، ص 2 .
(□□ بر)نفسه : بتاريخ 5 يناير 1949 ، ص 1 .
(لحـ□ بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 253 ، ملف بدون ترقيم ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 11 يناير 1949 ، بشأن لجنة التوفيق الثلاثية ونشاطها ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وسرعان ما انتقل حسين جاهد بالتشين إلي الطرف الآخر للصراع العربي الإسرائيلي ، وخاصة بعد أن زار تل أبيب فى يناير 1949 م ووقف على حقيقة الأمور هناك ، على أن إسرائيل لم تكن تابعة للإتحاد السوفيتي ، وأن الشيوعيين بها أضعف ما يكن ، وأكدت انتخابات الكنسيت في يناير 1949 م على هذه الحقيقة ، وقد أقام علاقة صداقة فى تل أبيب مع بن جريون « رئيس أول حكومة إسرائيلية ، بل أن بالتشين هو الذي طالب حكومة أنقرة بالاعتراف بإسرائيل وأقامت علاقات دبلوماسية بينهما ، مستغلا فى ذلك علاقة الصداقة الوطيدة التي كانت تربطه بعصمت أينونو – رئيس الجمهورية التركية ، وذلك كما أشار إليه الباحث فى الفصل الثاني من هذه الدراسة .

وبعد أن اعترفت تركيا بإسرائيل في 28 مارس 1949 م ، كان بالتشين يجاهر بالعطف على إسرائيل ، وعلي حكومتها والسياسة التي تخطوها كما عارض مشروع تدويل القدس والذي أصدرته الأمم المتحدة فرأي أن هذا المشروع لا يمكن تحقيقيه(544).

كما صار العضو التركي فى ركاب العضو الأمريكي ، وكونوا معسكرا فى اللجنة يناصر إسرائيل مناصرة سافرة ، من حيث أنه كان يتمسك دوما باستحالة عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم وأراضيهم ، زاعما أن هذه الديار أصبحت أثارا بعد حين وأن تلك الأراضي يشغلها المهاجرين اليهود الجدد ، وأن الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين من وجهة نظر هذا المعسكر هو أن يستوطنوا أرضا جديدة فى البلاد العربية الأخرى ، وان ينالوا تعويضا عن أراضيهم الأصلية ، وكان الخلاف بينهما وبين العضو الفرنسي الذي يشكل وحدة معسكرا مضاد للمعسكر التركي والأمريكي على أشده ، حيث عملت الحكومة الفرنسية منذ تشكيل هذه اللجنة على إرضاء مطالب العرب من حيث عودة اللاجئين الى ديارهم ، وتعويضهم ، ويرجع تمسك فرنسا بهذه السياسة إلى رغبتها فى المحافظة على صداقة العرب ولاسيما سوريا – لبنان ، والي حرصها على انتهاج سياسة توازن بالنسبة لسياسة تركيا فى الشرق الأوسط ، وبالنسبة لسياسة إنجلترا(545).

(□□ بر)نفسه: محفظة 733 ، ملف 205 / 7/ 1 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بتركيا ، بتاريخ 14 فبراير 1950 ، بشأن إسرائيل فى تركيا ، من القائم بالأعمال بالنيابة فى أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ بر)وثائق وزارة الخارجية: ا.س . ج. ،محفظة 721 ، ملف 140 / 48/ 7 ، ج 5 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 13 أغسطس 1951 ، بشأن أنباء عن نشاط لجنة التوفيق الدولية فى مشكلة فلسطين ، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وفي الواقع كان حسين جاهد بالتشين يمثل سياسة بلاده فى لجنة التوفيق وإن كان يمثلها بشكل جاد على اعتبار أنه كان ينتمي إلى يهود الدنمه ، حيث دفعته معتقداته من أجل تأكيد سياسة الحكومة التركية فى هذا الشأن – وذلك كما اشارت اليه الوثائق – [546].

استهجنت الأوساط التركية ما قام به حسين جاهد فى تأييدة لإسرائيل فى السر والعلن، وقد سخط نواب الحزب الديمقراطي وحزب الأمة المعارضين على سياسة «بالتشين » .

وصرح بعضهم بأن هذا الموقف لا يتفق مع سياسة الحياد التي كان يتعين عليه إلا يحيد عنها باعتباره عضوا فى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة [547].

من جانب آخر وجه المندوبون العرب فى أنقرة الاتهامات إلى حسين جاهد بالتشين المندوب المتحيز لليهود إلي تأييده لفكره تأجيل بحث موضوع إعادة اللاجئين العرب إلى بلادهم بعد البحث فى موضوع الحدود ودولة إسرائيل ، ووصفوها بأنها ادعاءات لا تتفق مع الواقع ، ولا أساس لها من الصحة لذلك استطلعت وزارة الخارجية التركية رأي مندوبها فى لوزان مقر اجتماعات لجنة التوفيق ، في هذا الشأن وذلك بناءا علي اتصال الحكومة المصرية بها ، ومعرفة وجهة نظرها فى هذا الحالة ، ولكن وزارة الخارجية التركية نفت هذا التحيز والتعصب لمقترحات اليهود ، وأضافت وزارة الخارجية التركية بأن حسين جاهد مساندا للعرب فى هذه اللجنة وأن استقالة المندوب الأمريكي من لجنة التوفيق جاء نتيجة الخلاف الذي قام بينه وبين المندوب التركي بسبب تمسك الأخير بموضوع عودة اللاجئين إلى بلادهم وتدويل القدس ، فضلا عن أن العضو التركي كان سببا فى إيقاف عمل اللجنة وتأجيله مؤقتا ، وقد اتخذ هذا القرار دون أن يتصل بمندوب اليهود أو بحكوماتهم مما أثار دهشتهم ، و سخط الرأي العام فى تل أبيب علي هذا التصرف[548].

(تر☐ بر)نفسه:محفظة 1554 ، ملف 34/ 23/ 2 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بأنقرة، بتاريخ 13 يونيو 1956، بشأن ما نشرته جريدة أولوس التركية عن مصر ، من السفير المصري بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير☐ بر)نفسة: محفظة 733 ، ملف 205/ 7/ 1 ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بتركيا ، بتاريخ 14 فبراير 1950 ، بشان إسرائيل وتركيا، من القائم بالإعمال بالنيابة فى أنقرة الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم☐ بر)وثائق وزارة الخارجية :ا.س.ج. ، محفظة 733 ، ملف 205 / 7/ 1 ، تقرير السفارة الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 28 يونيو 1949 ، بشأن لجنة التوفيق ، تقرير من السفير المصري بأنقره الى حسن يوسف بك بديوان الملكى فى مصر .

كان هذا الرد متوقعا من قبل حكومة حزب الشعب الجمهوري التي دافعت عن حسين جاهد بالتشين ، فهو الذي ساهم بقدر كبير فى اعتراف تركيا بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهم وبالتالي فقد نال رضا البيت الأبيض بواشنطن ، الذي ضغط على حكومة أينونو من أجل الاعتراف بإسرائيل؛ حتي يتسنى لتركيا الدخول فى حلف شمال الأطلنطي، الذي شكل فى أوائل 1949 دون أن تدعي تركيا للانضمام إليه ، اضافة عن رغبة حكومة أنقرة فى استمرار تدفق المساعدات الأمريكية عليها .

وأخيرا فإن حسين جاهد بالتشين كان ينفذ آراء حكومة بلاده في لجنة التوفيق ، واستمر حسين جاهد بالتشين فى منصبه إلى أن سقطت حكومة حزب الشعب الجمهوري فى انتخابات عام 1950 م ، وعندما تقلد عدنان مندريس رئاسة الحكومة التركية « حكومة الحزب الديمقراطي » أقال بالتشين[549]، وعين «توفيق رشدي أراس » أحد رؤساء الوزراء السابقين فى تركيا ، والذى ينحدر من أصول يهودية ، وقد حاول حل قضية فلسطين فى إطار عام متصل بالدفاع عن الشرق الأوسط عموما[550].

وبتغير ممثل تركيا فى لجنة التوفيق لم تتغير سياسة حكومة الحزب الديمقراطي عن سابقتها فى ممالئة إسرائيل حرصا على علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

فقد أيد « توفيق رشدي آراس » Aras وجهة النظر الإسرائيلية فى ضرورة عقد صلح مع الدول العربية قبل بحث أي قضية بينهما واستعان بوجهة نظر الياهوساسون التي تتمحور حول « أنه يجب أن يقبل الإسرائيليون استعادة كل ملاك الأراضي المسجلة لأراضيهم وأدعي أن هذا لا يتعدي 50 أو 60 ٪ ، وبما أنهم لا يريدون العودة أصلا فإن أصل دعواهم قد سقطت ، واستحسن رشدي آراس إقتراح « ساسون » ، ونادي بالمزيد من المناطق الحدودية ، وهي خطوة يجب أن تساعد على تجنب حوادث حدودية بين العرب وإسرائيل[551] .

(شم□ بر)بعد خروج حسين جاهد بالتشين من عضوية لجنة التوفيق لم يألو جهدا فى الدفاع عن إسرائيل و وجودها، و دائما كان يتهم زعماء مصر بانهم المتسببين فى خلق مشكلة فلسطين « وثائق وزارة الخارجية :ا.س.ج،محفظة 1554 ، ملف 34/ 23/ 2 ، تقرير المفوضية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 13 يونيو 1956 ،بشأن ما نشرته جريدة أولوس التركية عن مصر، من القائم بالاعمال بالنيابة الى وكيل وزارة الخارجية المصرية» .

(لمح بر بر)نفسة: محفظة 721 ، ملف 140/ 48/ 7/ ، تقرير السفارة الملكية المصرية بجينف، بتاريخ 13/ 8/ 1951 ، بشان أنباء عن نشاط لجنة التوفيق الدولية فى مشكلة فلسطين ، من الوزير المفاوض الى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمج بر بر)F.O.371/91368/86045، British legation In Telaviv to Foreign Office In 27 march، 1951 .

ظل ممثل حكومة عدنان مندريس يساند إسرائيل فى لجنة التوفيق متضامنا مع العضو الأمريكي فى هذا الشأن حتي أوائل عام 1954 عندما بدت فكرة حلف بغداد واضحة ، ولقد أحدث ذلك امتعاض من جانب الدول العربية طوال فترة الخمسينات ، فقد طلب بعض السياسيين العرب من الملك حسين – ملك المملكة الأردنية الهاشمية ضرورة استغلال الصداقة القائمة بينه وبين الحكومة التركية فى أن تبني اختيارها لممثليها فى هذه اللجنة على شرطا أن يكون حياديا وان يتفهم حقيقة القضية الفلسطينية ، مما يساعد على حسن أدائه لمهمته ، باعتبار أن أحد أعضاء هذه اللجنة سيكون تركيا إلى جانب ا لعضوين الآخرين (الفرنسي- – الأمريكي) اللذين لا يمكن الاعتماد عليهما [552].

والواقع أن وضعية تركيا فى لجنة التوفيق الدولية طوال الفترة ما بين 1949 – 1960 يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات متباينة :

الفترة الأولي : تمتد بين 1949 – 1953 ، ويمكن أن يطلق عليها فترة التحيز الكامل والواضح لإسرائيل ، والدفاع عن مصالحها المضادة بطبيعة الحال مع المصالح العربية ، وهي الفترة التي حاولت فيها الجمهورية التركية استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ، من أجل الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي ، والحصول على المساعدات الأمريكية المختلفة ، لذا فقد تبنت تركيا المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، وسارت فى ركاب عضوها الأمريكي فى لجنة التوفيق .

فكان العضو التركي من بين الأعضاء الثلاثة فى اللجنة التي تعمدت الخطأ في بحث المسائل التي تدخل فى حتمية سيادة الدول العربية ، ومن ضمنها إنشاء المواصلات للتبادل التجاري بين الدول المجاورة لفلسطين وإسرائيل .

(□ بر بر)وثائق وزارة الخارجية: أ.س .ج ، محفظة 377 ، ملف 140 / 48/ 27 ، مذكرة سفارة الجمهورية العربية المتحدة – عمان ، بتاريخ 30/ 1/ 1960 ، بشان استئناف لجنة التوفيق الدولية لأعمالها، من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وقد تبين من اللجنة أنه كلما وجدت مصلحة إسرائيل فإنها تسعي مقدما لتنفيذيها، وتجد فى قرارات هيئة الأمم المتحدة من الحجج الدامغة التأثير للوقوف إلى جانب إسرائيل، وقد أقترح العضو التركي استئناف العلاقات التجارية وإعادة المواصلات بين العرب واسرائيل ، وعندما تظهر للجنة كامل مصلحة العرب في قرارات الأمم المتحدة تحاول اللجنة التقليل منها ، وتخفيف مفعولها[553].

وعندما فرض مشروع قرار يقضي بإجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل بشأن عرض قضية فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر 1952 امتنعت تركيا عن التصويت عليه ، واعترضت على هذا القرار بحجة احترامها لقرارات الأمم المتحدة ، وأعرب مندوبها فى الأمم المتحدة حين ذاك عن سروره بقيام علاقات صداقة مع إسرائيل فأضاف أنه لا يري أساسا للإشاعات القائلة بأن إسرائيل ترغب في حل خلافها مع الدول العربية عن طريق القوة [554].

وفسرت أحد المصادر امتناع تركيا عن التصويت بأنها كانت تهدف إلى مناصرة العرب عند طرح القضية الفلسطينية على الجمعية العامة حين ذاك ، بهدف إشراكها فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[555] .

الفترة الثانية : تمتد من بداية عام 1954 وحتي بداية عام 1958م ، وهي الفترة التي حاولت خلالها تركيا التقرب إلي الدول العربية من أجل ضمها إلى حلف بغداد الذي حملت تركيا راية الدعوة إليه ، ومن أجل ذلك حاولت الدفاع عن قضية فلسطين ، وأن لم يكن بالصورة التي كانت تدافع عن إسرائيل طوال الفترة الأولي من 1948 – 1953 م ، محافظة على صداقاتها بالعراق في حلف بغداد .

(لح بر بر)وثائق وزارة الخارجية :ا.س.ج، محفظة 721 ، ملف 140/ 48/ 7/ ، تقرير الإدارة العربية ، بتاريخ 14 نوفمبر 1951 ، بشأن اجتماع لجنة التوفيق الدولية في مشكلة فلسطين المجتمعة في باريس ، من مدير الإدارة العربية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ بر بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 513 ، ملف 205 / 7/ 1 ، تقارير السفارة المصرية بأنقرة، بتاريخ 25 نوفمبر 1953، بشأن عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة ، تقرير السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ؛ 1951-1952 Year Book Of United Nations، New York، 1953، P. 42 .

(بر بر بر)نفسه : تقرير السفارة المصرية بأثينا، بتاريخ 23 مارس 1954، بشان تركيا والعالم العربي ، تقرير من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

الفترة الثالثة : تمتد بين 1958 – 1960 م وفيها مالت تركيا مرة أخري إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي إلى إسرائيل على الرغم من تأزم العلاقات السياسية بينهما منذ عام 1955، ويتبين ذلك من طلب الساسة العرب عام 1960 م من الملك حسين أن يستخدم مساعيه لكي تعين تركيا شخصا محايدا فى لجنة التوفيق .

ب- مشكلة اللاجئين :

ترجع ظاهرة خروج اللاجئين من فلسطين إلى عام 1936 ، وسرعان ما توقفت أثناء الحرب العالمية الثانية من عام 1939 – 1945 ثم عادت بشكل أوسع على أثر صدور قرار التقسيم عام 1947 ، وعليه أوصت جامعة الدول العربية بحسن استقبال اللاجئين فى الدول العربية التي وفدوا إليها ، بينما كانت أوامر الوكالة اليهودية هي البقاء بأي ثمن .

فكانت الفترة ما بين إبريل 1948 و حتي نهاية الحرب العربية – الإسرائيلية ، ذروة فرار الفلسطينيين من أراضيهم ، وقد بلغوا 800 ألف نسمة ،لم يتبق منهم في الأراضي التي ضمتها إسرائيل سوي 160 ألف نسمة ، وفر الكثير منهم أيضا إلى خارج تلك الأراضي المحتلة [556].

فلقد انتهجت إسرائيل مبدأ طرد أكبر عدد ممكن من سكان فلسطين إلى خارج الدولة الجديدة من واقع إدراكها للمزايا الكبيرة الذي يحققها لها [557].

ولقد اختلفت الدول العربية مع إسرائيل فى وجهة نظرهم حول عودة اللاجئين ، فكانت وجهة نظر العرب تنصب على عودة اللاجئين الفورية إلى المنطقة المخصصة ، للعرب وبذا لا يتعرضون لأن يعيشوا كأقلية .

أي أنهم رأوا أن حل تلك القضية يعني العودة على الأقل إلى حدود التقسيم، وللمرة الأولي صاروا يطالبون بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الذي احتجوا عليه أشد الاحتجاج فى نوفمبر 1947 [558].

(ترٍ بر بر)أما الذين فضلوا البقاء فى إسرائيل فكان معظمهم يشكلون فئات خاصة كالأقليات المذهبية فقد بقي جميع الدروز وهم يبلغون نحو 15 ألف وذهب بعضهم الى حد التعاون مع إسرائيل ، ثانيا الذين ليس لديهم من الوعي ما يجعلهم يشعرون شعورا قويا بتغيير نظام الحكم (البدو) (صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ص 139– 140) .

(يرٍ بر بر) Eban Abba : Op. Cit، P. 124 .

(سمٍ بر بر)صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص 143 .

وردت إسرائيل ، مبلورة وجهة نظرها فى أنه لا يمكن بحث قضية اللاجئين منفصلة عن الصلح فإنه طبقا للقرار رقم 194 الصادر من الجمعية العامة لابد وأن يعيش ا للاجئون مع جيرانهم فى سلام ولن يتحقق هذا السلام إلا بتوقيع صلح مع العرب ، كذلك اشترطت إسرائيل مقدما الحصول على بيان دقيق بعدد اللاجئين وبحث موضوع القدس ، والتعاون الاقتصادي ، وأبلغت إسرائيل تلك الشروط إلى لجنة التوفيق وقد اثنت اللجنة عليها ، ولكن العرب رفضوا الدخول فى مثل هذه المفاوضات [559].

وإزاء رفض العرب للشروط الإسرائيلية ، نفي بن جريون– رئيس أول حكومة إسرائيلية – أن إسرائيل قابت بطرد الفلسطينيين من الأراضي التي خضعت لإسرائيل ، حيث قال « أن أراضي إسرائيل تمثل 20 ألف كيلو متر مربع ، فى الوقت الذي تمثل فيه مساحة الدول العربية حوالي 11.516.406 مليون كيلو متر مربع ، يعيش حوالي 75 شخص فى الكيلو متر المربع فى الوقت الذي يعيش فيه حوالي 7 إلى 8 أشخاص فى الكيلو متر المربع ، وهذا أمر لا يمثل أي نوع من العدالة وبناءا عليه فإن التغيرات الإقليمية أمرا محتملا » واستطرد « أن اللاجئين لم يخرجوا من إسرائيل وإنما خرجوا من الأراضي التي حددت فى قرار الأمم المتحدة لتكون جزء من الدولة الإسرائيلية خلال فترة حكم الانتداب ، وذلك عندما حكمت بريطانيا بمفردها فلسطين ، ولم تسمح بتنفيذ تعهد الأمم المتحدة لدخولهم الأراضي الفلسطينية .

وأكد بن جريون أيضا على أن العرب في حيفا خرجوا نتيجة أوامر القيادة فى مصر من منطقة حيفا أثناء الحرب العربية – الإسرائيلية ، حيث غادر حوالي 350 ألف من بداية ديسمبر 1947 م إلى 13 مايو 1948 م ، والتي حددتها الأمم المتحدة فى قرار التقسيم بأنها جزء من الدولة الإسرائيلية [560].

(شم بر بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 720 ، ملف 40/ 48/ 7/ مكرر ج 3 ، الإدارة العربية ،بتاريخ 11ابريل1950،بشان مشكلة اللاجئين،من مدير الإدارة العربية الى وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(لمحـ تر بر) Ben Gurion David :My Talks With Arab leaders، London، 1960، P.P. 284- 286 .

كما رفض تعويض اللاجئين الفلسطينيين إلا في حالة تحمل الدول العربية الخسائر التي لحقت بإسرائيل نتيجة الحرب التي شنتها عليها فى مايو 1948 ، وتعويض اليهود عن ممتلكاتهم التي تركوها فى البلاد العربية عند هجرتهم إلى إسرائيل ، وممتلكاتهم فى المناطق الفلسطينية التي ضمت إلى مملكة شرق الأردن فى ديسمبر عام 1948 ، هذا إلى جانب اشتراط إسرائيل ضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية بما فيها الحصار البحري ضدها، قبل موافقتها على بدأ تعويض اللاجئين الفلسطينيين[561].

وحاولت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لدي إسرائيل لحل قضية اللاجئين حلا جزئيا فبعثت بمذكرة بتاريخ 29 مايو1949 تدعو إلى إعادة 250 ألف لاجئ، والتخلي عن القسم الجنوبي من النقب ، و إلا أعادة الولايات المتحدة النظر فى سياستها إزاء إسرائيل ، ويفسر أحد الباحثين الصهاينة هذا الموقف المؤيد من الولايات المتحدة للعرب ، بأنها كانت تحاول أن تساعد الحكام العرب الموالين للغرب فى ذلك الوقت فى البقاء خشية أن يسقطوا تحت وطأة تيارات وطنية قوية، ويزداد قوة نتيجة لتعقد مشكلة فلسطين .

ولكن إسرائيل رفضت ذلك محتجة بسبب سوء أحوالها الاقتصادية، واستقبالها للعديد من المهاجرين اليهود إليها كذلك تعرض أمنها للخطر من جراء العودة ما لم يعقد صلح مع العرب[562].

ونتيجة للتعنت الإسرائيلي ، والمناورات التي اتبعها ديفيد بن جريون إزاء هذه القضية ورفضة عودة اللاجئين[563]، نظرت تركيا التي اعترفت بإسرائيل فى1949 ، وحتي أواخر الستينات إلي الفلسطينيين شعبا ليس له الحق فى تقرير مصيره ، وإنهم مجرد مجموعة من اللاجئين ينبغي على المجتمع أن يمد إليهم يدا العون والمساعدة ، وبعبارة أخري كانت القضية الفلسطينية فى المنظور التركي مجرد قضية إنسانية علي حد قول أحد الباحثين[564].

(لمجـ تر بر) Op. Cit : Abba . Eban، 37 – 36 .P.P .
(□ تر بر)صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ص 144 - 145 .
(لحـ تر بر)Avihai Avraham : Op. Cit. P. 179 .
(□ تر بر)كمال المتوفي : المصدر السابق ، ص 98 .

ومن هذا المنطلق أشارت الوثائق إلى أن تركيا قد استقبلت عدد من اللاجئين للاستيطان فى أراضيها ولكن الوثائق لم تشر إلي عددهم[565].

وتجلي المنظور التركي هذا داخل مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمشكلة اللاجئين ، ففي الدورة العادية الخامسة للجمعية العامة اشتركت تركيا مع فرنسا ، وبريطانيا والولايات المتحدة في تقديم مشروع قرار إلى اللجنة السياسية الخاصة فى 7 نوفمبر 1950 يطالب أعضاء الأمم المتحدة بزيادة تبرعاتهم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين[566].

وبناءا على هذا المشروع خصصت الأمم المتحدة لتمويل وكالة إغاثة اللاجئين 50 مليون دولار للإنفاق على إغاثتهم ، وتدبير المشروعات الاقتصادية التي يعملون فيها ، وقد حرصت الوفود العربية على أن يكون هذا الغوث المالي إنساني بحت ، لا ينقص من حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم فأدخلت في القرار نصوص تقضي بذلك[567].

ويذكر أن تركيا كانت من أولي الدول التي قدمت مشروع قرار « 302-5) لتأسيس منظمة غوث اللاجئين«االانورا» وتأمين الحماية لهم ، ومساعدتهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم ،وكانت تركيا من الأعضاء العشر الذين تألفت منهم « الأنروا » فى 8 ديسمبر 1949 [568].

وعندما ناقشت اللجنة الخاصة في الجمعية العامة موضوع المساعدات المتعلقة باللاجئين فى المدة من 23: 30 أكتوبر 1952 ، وأثناء المناقشات أعرب المندوب التركي عن انشغال بلاده بقضية اللاجئين مدللا على ذلك بما قدمته حكومته من مساعدات اللاجئين سواء عن طريق وكالة الغوث، أو عن طريق الهلال الأحمر التركي .

(بر تر بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 723 ، ملف 140 / 48/ 7/ جزء 6 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بسويسرا ، بتاريخ 21/ فبراير/ 1952 ، بشأن النشرة الإخبارية الأسبوعية للمفوضية الملكية المصرية بسويسرا عن المدة من 11 فبراير 1952 إلي 21 فبراير 1952 ، من الوزير المفوض الى وكيل وزارة الخارجيةالمصرية .

(تر تر بر)Year Book Of United Nations 1950، New York، 1951، P. 324 .

(ير تر بر)الأهرام : بتاريخ 19 يناير 1951 ،ص1.

(سم تر بر)ميشال نوفل وآخرون : المرجع السابق ، ص 120.

كما حرص المندوب التركي فى اللجنة السياسية الخاصة بضرورة الفصل بين أمرين:- أولها : أن علي دول المنطقة وأجب القيام بتنفيذ برامج وكالة الغوث ، استيعاب أكبر عدد من اللاجئين .

ثانيها : أن الاستقبال لن يهضم حق اللاجئين أما في العودة الى ديارهم ، وأمكان الحصول على تعويض عادل[569].

وفيما يبدو للباحث أن الفصل الثاني من شأنه أن يضيع حق اللاجئين فى العودة أو التعويض ، ولا يمكن إدراك ما كان يرمي إليه المندوب التركي ، وإنما يمكن القول بأنه قد جانبه الصواب فى رويته الخاصة لهذه المسألة والتي يمكن فصلها عن السياسة الخارجية التركية فى عام 1955 التي كانت متجهة بدرجة كبيرة إلى البلاد العربية .

وعندما قلت الاعتمادات المالية لمنظمة غواث اللاجئين، بسبب رفض الولايات المتحدة زيادة حصتها التي تبلغ 70 ٪ [570]من الاعتماد المالى للمنظمة ، وقد ربطت دفع هذه النسبة بدفع الدول الأخري حصتها للاجئين [571].

مما اضطرا مدير وكالة الإغاثة إلى إغلاق مدارس اللاجئين بلبنان كما اضطر إلي حذف قسم من الخدمات المقدمة للاجئين ، خاصة التعليمية منها ، إذا لم تتسلم الوكالة تبرعات هامة خلال الشهرين مايو – يوليو 1957 .

وإزاء ذلك الاتجاه أعترض المندوب التركي وطالب بضرورة دفع الدول اعتماداتها فى إغاثة اللاجئين حفاظا عليهم وعلي مستقبلهم [572].

(شم تر بر) Year Book Of The United Nations 1951-1952، New York، 1953، P . 42 .

(لمح ير بر)تساهم كلا من الولايات المتحدة بنسبة 70 ٪ ، انجلترا وفرنسا 15 ٪وتساهم الدول الأخري بنسبة15٪، بناءا على نداء الجمعية العامة للامم المتحدة (وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 791 ، ملف 140 / 48/ 15،مزكرة الإدارة العربية ـ إدارة شئون فلسطين، بتاريخ 5 يناير 1957، بشأن أثر قرار تأميم قناة السويس على مشكلة اللاجئين ، من مدير الإدارة العربية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمج ير بر)قال مندوب أمريكا فى لجنة التوفيق أن السبب فى عدم الدفع يعود إلى قيام زعماء اللاجئين بحثهم على عدم قبول المشروعات التي تقدمها المنظمة للاجئين؛ حتي يعيشوا على ما تنتيجة أيدهم بدلا من الإحسان الدولي ،وأضاف أن تلك الحركة من شأنها ان تقود تلك المشاريع والتي كلفت بها لجنة كلاب « وثائق وزارة الخارجية :أ.س .ج، محفظة 720 ، ملف 140/ 48/ 7، تقرير من وفد لجنة التوفيق الدولية في مشكلة فلسطين، بتاريخ 22 مايو 1950 ، بشان اعتمادت اللاجئين ،من لجنة التوفيق إلي وزير الخارجية المصرية» .

(□ ير بر)نفسة: محفظة 791، ملف 140 / 48 / 15،مزكرة الإدارة العربية، بتاريخ 22 يوليو ،1957 بشأن نقص اعتمادات وكالة الإغاثة للاجئين الفلسطينيين، من وكيل المساعد للشئون السياسية الى رئيس وفد مصر الدائم فىالأمم المتحدة بنيويورك .

يلاحظ مما سبق أن تركيا تعاملت مع مشكلة اللاجئين بشكل إنساني ، وذلك عن طريق اشتراكها فى تأسيس منظمة غوث اللاجئين ، واستقبالها لبعض اللاجئين للإقامة فى داخل تركيا ، ورفضها تقليل الاعتمادات التي تخصص إلى اللاجئين من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى ، فضلا عن رفضها إغلاق منظمة غوث اللاجئين للمدارس والمشروعات التي أنشأتها الأمم المتحدة لصالح اللاجئين وذلك يمكن إسناده إلى أن تركيا حرصت علي امتصاص جانب من النقمة العربية التي تولدت على أثر اعتراف تركيا بإسرائيل وتبادل العلاقات المختلفة بينهم ، وفضلا عن ذلك فإن تركيا حرصت على التوجه إلى الدول العربية فى إطار تشكيلها لحلف بغداد كما سبق ذكره .

ج- مشكلة القدس [573]:

عندما قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين الأولي يهودية والأخرى عربيه أوصت فى الوقت ذاته بأن تكون القدس تحت نظام دولي يقوم بإدارتها .

وقد اعترضت الدول العربية على تدويلها فى بادئ الأمر ،بينما احتلت إسرائيل منطقة الأحياء العربية الواقعة خارج أسوار القدس ، بقيت المنطقة الواقعة داخل الأسوار وفيها الأماكن المقدسة، بالإضافة إلى بعض الأحياء العربية خارجها بأيدي العرب تحت السيادة الأردنية[574].

وفي عام 1950 أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة لها ونقلت « الكنيست » إليها [575]، ومارس الكنيست نشاطه فى القدس ثم وافق في بيان في 23 يناير 1950 م ، ينص على أن القدس أصبحت عاصمة لإسرائيل منذ اليوم الأول من إعلان الاستقلال فى مايو 1948

(لح ير بر)لمزيد من الإيضاح عن مشكلة القدس راجع : عز الدين فوده : قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت ، ص ص 171– 184 .

(□ ير بر)Campbell John : Op .Cit، P. 87 .

(بر ير بر)أحمد سعيد نوفل : القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام ، المستقبل العربي ، ع 74 ، 1985، ص 28 .

وما أن نقلت الحكومة الإسرائيلية مقر وزارة الخارجية من تل أبيب إلى القدس ابتداء من 13 يوليو 1953 وحتي يونيو 1954 ، حتي أخذت فى إقناع الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها بنقل مقار بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس فقبلت بعض الدول ذلك، ورفضته البعض الآخر ذلك وفضلت بقاء ممثليها فى تل أبيب(576).

وكانت تركيا من الدول التي عارضت إسرائيل فى أن تقيم مفوضياتها فى القدس ، وذلك عندما تبادلت الدولتين العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مستهل عام 1950 ، حرصا على المشاعر العربية والإسلامية ،وخاصة المسلمين الأتراك ، وذلك ما تم الإشارة إليه آنف .

ولما قررت الأمم المتحدة تدويل مدينة القدس كانت تركيا من بين الدول التي عارضت ذلك القرار، محابية إسرائيل فى ذلك الشأن .

وقد اقترعت فى هيئة الأمم المتحدة ضد هذا المشروع متأثرة فى ذلك بخطي السياسة الإنجليزية والأمريكية التي دأبت على مناهضة السياسة السوفيتية .

ورأت السلطات التركية أنه إذا نفذ هذا المشروع فإن الاتحاد السوفيتي سوف يضع قدمه فى القدس ؛ لأن السوفيت يطالبون بالمؤسسات الدينية التي كان يملكها القياصرة فى الأرض المقدسة قبل الحرب العالمية الأولي ، وكان هذا الأمر من أقوي الأسباب التي حفزت روسيا والدول الموالية لها على الاقتراع بالموافقة على هذا التدويل(577) .

ظلت تركيا تعارض هذا المشروع طوال حكم حزب الشعب الجمهوري (1947-1950) والسنوات الأربع الأولي من حكم الحزب الديمقراطي (1950-1953) وقد غيرت هذه السياسة عندما حاولت التقرب إلى الدول العربية ؛ بهدف ضمهم إلى المنظمات الدفاعية العربية (حلف بغداد)، والذي حملت تركيا راية الدعوة إليه فى مستهل عام 1954 ، لذلك أيدت تركيا قرار تدويل القدس وعودة اللاجئين العرب إلى فلسطين الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 11 ديسمبر 1948 (578).

(تر ير بر)نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي 1967 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1983 ، ص 122 .

(ير ير بر)الأهرام : بتاريخ 2 يناير 1950 ، ص 2 .

(سم ير بر)משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، ראש אמ"ן ، מדור נספחים צבאיים ، הצירות/ מר אלון ، סודי ، 9/11/1957 .

ثانيًا : ملاحقة السفن الإسرائيلية في قناة السويس

عندما دخلت القوات المصرية فلسطين فى 15 مايو 1948 ، قررت مصر منع مرور السفن التجارية الإسرائيلية فى القناة وأصدرت أمرا عسكريا رقم 5 لسنة 1948 بضرورة تفتيش كل سفينة قبل دخولها موانئ الإسكندرية وبورسعيد والسويس .

وعندما أصدرت مصر هذا الأمر العسكري فإنها كانت تستند إلى حق الدولة المحاربة وهو نفس الحق الذي استخدمته بريطانيا والحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ،ومن هنا فلقد استند هذا الأمر العسكري إلى أساسين .

أ- المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية التي أبرمت فى 29 أكتوبر 1888؛ لتنظيم الملاحة فى قناة السويس؛ ولقد نصت هذه المادة على أن الضمانات التي وردت فى المادة (4،5، 7، 8) بشأن حرية استعمال القناة لا تتعارض مع التدابير التي يري عظمة السلطان وسمو الخديوي اتخاذها باسم صاحب الجلالة، ليضمنا سلامة قواتها وفي حدود الفرامانات الممنوحة للدفاع عن مصر .

ومن المتفق عليه أيضا أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض إطلاقا مع التدابير التي تري حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكي تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقي للبحر الأحمر .

ب- سبق لانجلترا استخدام هذا الحق فى الحربين العالميتين الأولي والثانية ، ولقد استخدمت هذا الحق فى الحرب العالمية الثانية باعتبارها حليفة لمصر[579] .

ولما أنشئت إسرائيل ميناء إيلات على خليج العقبة عام 1949، أعلنت مصر على أثر ذلك فى عام 1950 استمرار حالة الحرب بينها وبين إسرائيل ، ولتشديد الخناق عليها استأجرت من المملكة العربية السعودية جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين على مدخل خليج العقبة، ثم احتلتهما وفي ديسمبر 1950 ، نصبت بطاريات سواحل عند شرم الشيخ، ورأس النصراني على الطرف الجنوبي لشبة جزيرة سيناء .

(شم ير بر)عبد العظيم رمضان : المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر ألأحمر 1949 – 1979 ، مطابع مؤسسة روزا يوسف، 1982 ، ص 40 .

وذلك بقصد إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية والحيلولة دون تحول إيلات إلى حيفا أخري كما أعلنت أن خليج العقبة يشكل مياها عربية [580].

وعليه فقد هددت مصر بالقبض على أي سفينة تستخدم القناة ، وخليج العقبة للتجارة مع إسرائيل ونظمت فى الجامعة العربية والتي كانت تحت سيطرتها حين ذاك، حملة فعاله ضد إسرائيل فى كل العالم[581] .

وقد انكرت كل من بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة – هولندا – تركيا [582]حق مصر فى منع السفن الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس، والموانئ المصرية ، واستندوا أن مصر ليست فى حالة حرب بالمعني المعروف فى القانون الدولي .

ولكن مجمل الردود التي قدمتها وزارة الخارجية المصرية على المذكرات العديدة التي قدمتها تلك الدول منذ أغسطس عام 1948 وحتي منتصف 1951، كانت مبنيه علي أن التطور السريع الذي طرأ على الموقف في فلسطين أضفي علي العمليات الحربية هناك شكل الحرب في القانون الدولي .

وتمسكت مصر بوجود حالة حرب ، و استندت على ذلك بقرار مجلس الأمن الصادر في 29 مايو 1948 بالهدنة التي لم تترتب إلا علي حالة الحرب، وأسندت أيضا بهدنة « رودس » في 24 فبراير 1949 بين مصر وإسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة، فالهدنة هي تعاهد بين أطراف على وقف أطلاق النار ، كما استندت أخيرا بتقرير الوسيط الدولي « الكونت فولك برنادوت » ، وفيه اعتراف بحالة الحرب [583].، واستمرت مصر فى ممارسة حقها فى منع السفن الإسرائيلية من المرور في قناة السويس مما أدي إلى وقوع صدامات سياسية مع الدول الغربية ، وخاصة إنجلترا وفرنسا داخل الأمم المتحدة وخارجها[584] .

(لمحسمہ بر)أحمد عبد الرحيم مصطفي وآخرون : البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، أبحاث الأسبوع العلمي الثالث 10/ 15 مارس 1979 « ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1980 ،ص571، 572 .

(لمجسمہ بر) Bentuich Norman: Israel Two Fateful Years 1967 two Fateful Years 1967- 1969، New York، Un Date. P. 13 .

(□سمہ بر)قدمت بريطانيا لمصر10 احتجاجات، وفرنسا 22 احتاج، الولايات المتحدة الأمريكية 12 احتجاج، هولندا 3 احتجاجات، تركيا احتجاجا واحدا » مصطفي الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ 3 حرية الملاحة فى القناة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1956 ، ص 449 .

(لحسمہ بر)أحمد عبد القادر الجمال : مشكلات الشرق الأوسط مكتبة،القاهرة، الانجلو المصرية ، 1955 ، ص 221 – 225. هنري أنيس ميخائيل : تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ،1960 ، ص ص 269 ، 270 .

(□سمہ بر)عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص 53 .

ومنذ بداية عام 1951 أملت إسرائيل فى استيراد البترول من إيران عبر قناة السويس لكي تحقق وفرا كبيرا فى نفقات النقل إذ أن ثمن نقل السفينة الواحدة من البترول الإيراني الذي ينقل عبر قناة السويس إلى إسرائيل يقل عن 9 دولارات في كل نقل طن من البترول عن البترول المستورد من فنزويلا[585].

وكنوع من اختبار إسرائيل للنوايا المصرية أرسلت إسرائيل السفينة أميروش Ambire Roush التجارية فى أول يوليو 1951 ، وقامت السلطات المصرية بتفتشيها ، وهي بريطانية الجنسية ، وذلك بعد أن اشتبهت فى أنها تحمل مواد تموينية إلى إسرائيل .

ولقد احتج سفير بريطانيا في مصر على الأجراء [586]، وفي 12 يوليو1951 تقدمت إسرائيل بشكوي الى مجلس الأمن ضد مصر لحرمانها السفن الإسرائيلية من المرور في القناة وانضمت إليها بريطانيا في 18 يوليو بسبب حادث السفينة السابقة .

وفي 16 أغسطس اشترك مندوب فرنسا فى المجلس مع مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا فى تقديم مشروع قرار يدعو مصر إلى التخلي عما أسموه تدخلا فى حرية الملاحة فى القناة[587].

وطالبت إسرائيل مجلس الأمن بضرورة دفع هذا الحظر المفروض على ملاحة سفنها في قناة السويس؛ بحجة انتهاء الحرب بين الدولتين منذ توقيع اتفاقيات الهدنة[588].

(برسمه بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 651 ، ملف 14/ 123/ 3 ،مزكرة جامعة الدول العربية الأمانة العامة – الإدارة الاقتصادية لجنة البترول، بتاريخ 9 يناير 1951 ، بشأن احتياجات إسرائيل من البترول ، من مدير الإدارة الاقتصادية بالجامعة العربية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ترسمه بر)وزارة الحربية القوات المسلحة ج.م.ع: الوضع السياسي والإستراتيجي لقناة السويس وأثره على العلاقات المصرية البريطانية (1914 – 1954) ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، القاهرة ، 1968 ، ص 150 .

(يرسمه بر) Cohen Aharon : Israel and The Arab World، London، 1970، P. 484 .

(سمسمه بر)وزارة الحربية القوات المسلحة ج .م.ع: المرجع السابق ، ص 150 .

وكانت تركيا فى ذلك الوقت أحدي الدول الأعضاء غير الدائمة فى مجلس الأمن، وأيد مندوبها وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بعدم مشروعية تدابير الحظر المصرية ، بل أنه ذهب إلي حد اعتبار تلك التدابير من قبيل أعمال العدوان التي تهدد اتفاقية الهدنة فعلي حد قوله « ما دامت لا توجد أعمال حرب بين مصر وإسرائيل وما دام أن هدف اتفاقية الهدنة ، وضع حد الأعمال العدوان، فإن القيود التي تفرضها مصر تبدو متعارضة مع هذه الاتفاقية ، ومع هدف الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز الهدنة بالإضافة إلى تلك القيود التي تضر بمصالح الدول الأطراف فى اتفاقية الهدنة وتؤدي إلى أعمال عنيفة مع ما يعنيه ذلك من صعوبة وضع الأساس لحل محدد بشأن القضية الفلسطينية»[589].

وكانت تركيا من بين الدول الخمس (البرازيل – أكوادور – هولندا – تركيا – يوغسلافيا) التي أيدت المشروع المقدم من كلا من الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا وإسرائيل ، ولقد هاجم الدكتور محمود فوزي مندوب نصر فى الامم المتحدة هذا المشروع ، واختصم مع فرنسا والدول التي اشتركت معها فى تقديمه ، كما اختصم الدول التي أيدت هذا المشروع ومن بينهم تركيا بحجة أنها «الدول » قد احتجت على مصر مرات عديدة قبل طرح هذا الموضوع على مجلس الأمن، واعتبر تلك الدول خصما لمصر، وطالب المجلس بأن تقدم محكمة العدل الدولية فتوي حول جواز اشتراك هذه الدول فى التصويت على هذا المشروع الخاص بفرض السلطات المصرية القيود على الملاحة فى قناة السويس بالنسبة للمواد الحربية المرسلة إلى إسرائيل ، وذلك لأن هذه الدول لا تستطيع أن تكون خصما – حكما فى أن واحد .

(شمسم بر) Year Book Of The United Nation 1951، New York، 1952، P.P. 296 – 297 .

وكانت تركيا من بين الدول الخمس التي رفضت اقتراح الدكتور محمود فوزي مندوب مصر في الأمم المتحدة[590].

وحاولت مصر بكل السبل أقناع تركيا بعدم التصويت على المشروع الذي تقدمت به الدول الثلاث (بريطانيا – أمريكا – فرنسا) ، ووجهت وزارة الخارجية المصرية مذكرات عديدة الى وزارة الخارجية التركية تحثها فيها علي عدم التأيد لهذا المشروع ، فى الوقت نفسه أشارت الوثائق بأن مصر كانت ضعيفة الأمل فى إمكان استجابة تركيا للحكومة المصرية فى هذا الصدد[591].

ومع ذلك حرصت السفارة المصرية فى تركيا على توضيح موقف مصر فى نظر القانون والعدالة ومصلحة السلم الدولي، وأوضحت أن قرارا من مجلس الأمن يصدر ضد مصر لن يكون أثره إلا زيادة التوتر فى الشرق الأوسط، وهو مالا ترغب فيه تركيا ذاتها ، وأن مصر والبلاد العربية تتطلع إلى تركيا الصديقة لتساندها فى هذا الموقف ، ولم تخف السفارة المصرية رؤيتها بأن الرأي العام فى مصر وباقي الدول العربية سيصاب بخيبة الأمل كبيرة.

إذا صوتت تركيا مع القرار، والمح السفير المصري إلي المخرج من هذه القضية قد يكون فى امتناع تركيا عن التصويت،

وأبرزت السفارة المصرية الخطر الذي تشكله إسرائيل على المنطقة بما فيها تركيا ومسئولية الدول الغربية فى تمادي إسرائيل في سياساتها العدوانية [592].

(لمحشم بر)وثائق وزارة الخارجية: أ.س .ج، محفظة 1289 ، ملف 3/ 1 / 3 ، مذكرة وفد مصر في الأمم المتحدة بنيويورك، بتاريخ 31 أغسطس 1951 ، بشأن جلسة مجلس الأمن التي عقدت فى 29 أغسطس 1951، من ممثل وفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمجشم بر)نفسه: محفظة 1217 ، ملف 139 / 142/ 22 ، مذكرة مجلس الدولة إدارة الرأي وزارة الخارجية والعدل، بتاريخ 26 ديسمبر 1951 ، بشان موقف تركيا من مسألة القيود المفروضة على مرور ناقلات البترول في قناة السويس، من لجنة الفتوي بمجلس الدولة إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□شم بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س ج، محفظة 1289 ، ملف 3/ 1/ 3 ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بتركيا، بتاريخ 24 أغسطس 1951 ، بشان الملاحة فى قناة السويس ، من السفير المصري إلى وزير الخارجية المصري .

ولكن وزارة الخارجية التركية تحفظت فى إجابتها على السفارة المصرية ، وثبت ردها على أساس أن تركيا لم تخف منذ مبدأ الأمر أنها لا ترغب فى عرض هذه المسألة الشائكة على مجلس الأمن ،وإذا كان لابد من نظرها أمام هيئة دولية فلتكن هي محكمة العدل نظرا لتغلب الجانب القانوني على حجج الطرفين (593) .

ولكن تركيا فاجئت العالم العربي مع توقع السفارة المصرية بموقفها في مجلس الآمن بموافقتها على القرار الذي أصدره المجلس ، والذي يلزم فيه مصر بعدم التدخل فى حرية الملاحة فى قناة السويس وذلك بموافقة (تركيا – فرنسا – البرازيل– الأكوادور – هولندا – الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – يوغسلافيا) وأستند القرار علي أنه بعد سنتين ونصف من توقيع الهدنة لا يستطيع أحد أن يقول أنه فى حالة حرب ، وأن إجراءات مصر لا سند لها طبقا لرأي رئيس هيئة أركان حرب القوات المشرفة على تنفيذ الهدنة .

ومن ثم فعلي مصر إلغاء القيود التي تفرضها على مرور التجارة الدولية والبضائع عبر القناة(594).

وعارضت مصر قرار المجلس ، وأوضحت أنها لا تتدخل في حرية الملاحة إلا في الظروف التي تقتضيها إجراءات المحافظة على أمنها وسلامتها وهو الأمر الذي يتمشي مع نصوص وأحكام اتفاقية القسطنطينية ، وحيث أنها لا تزال فى حالة حرب مع إسرائيل فإنها مصره على منعها من المرور فى القناة(595).

وأوضحت الوثائق الدوافع التي حملت تركيا على اتخاذ ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن فى سبتمبر 1951 .

(لحشم بر)نفسه .

(□شم بر)أسماء أحمد كحيل : العلاقات المصرية الفرنسية 1904 – 1961 ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، 1992 ، ص 453 ؛

Cohen Aharin : Op. Cit ،P. 484 ،485. □

(برشم بر)مصطفي الحفناوي : المرجع السابق ، ص 453 .

ويمكن تناولها فيما يلي :

أولا : من الناحية الشكلية :

تري تركيا أن هذه المسألة خرجت عن نطاق النزاع بين إسرائيل والعرب أو بينهم وبين انجلترا إلى نطاق دولي ، بدليل اشتراك بعض الدول التي لا شأن لها في هذا النزاع فى الاحتجاج على مصر، فالنظرة الأولي من جانب تركيا إلى هذه المسألة متجردة عن هذا النزاع مرتفعه الى مظهره الدولي ، ولذلك فهي تكرر دائما أن التصويت مع القرار ليس معناه التصويت ضد مصر فى خلافها مع إسرائيل أو مع إنجلترا .

ثانيا : من الناحية العامة :

تهدف سياسة تركيا بربط الخطر الروسي الداهم باستقرار الأحوال فى الشرق الأوسط، وتشجيع كل ما يعين عليه ، والحيلولة دون إثارة نزاع جديد ، ولذلك فإنها مع تسليمها بأن اتفاق الهدنة مع إسرائيل أبعد من أن يعتبر حلا نموذجيا ، فهي تري فيه تثبيتا للعلاقات بين إسرائيل والعرب ، ومن الصالح فى نظرها أن تصان هذه الهدنة من التصدع ما دامت الظروف الحاضرة قائمة .

ولذلك عملت على تذكير مصر والعرب بأنها وقفت فى صف العرب فى النزاع حول تخفيف مياه الحولة وهي تري أن القيود المفروضة من قبل مصر على الملاحة فى قناة السويس تلقي شيئا من الشك على مقدرة هذه الهدنة علي البقاء ، ولذلك فإن تركيا مضطرة تمشيا مع سياستها إلى التصويت مع قرار يعمل على المحافظة على هذه الهدنة .

مما سبق يتبين أن لتركيا نظرة غير نظرة مصر فى مسألة تأثير قرار مجلس الأمن على استقرار الحالة فى الشرق الأوسط ، فمصر تراه مضرا لها وهم يرونه مدعما له ، وكان الأتراك مقتنعين تمام الاقتناع بصواب رأيهم لأنهم يرون فيما يحدث خطوات عملية واقعية إلى الأمام ، بينما لا يرون فى موقف مصر – مع تسليمهم بأنها مقتنعة بأن سياستها تهدف في نظرها إلى أستتاب الحالة إلا موقفا سلبيا ليس له ما بعده ما دامت القاهرة مصرة على عدم التعاون فى الدفاع المشترك .

ثالثا : من الناحية الموضوعية :

تري تركيا أن هذه المسألة إذا قيست إلى النزاع الأصلي الدائر حول قيام إسرائيل ، هي مسألة عارضيه ، لأن إسرائيل تتسلح وتقوي عن غير طريق القناة ، وحتي لو وصلها شئ عن طريق القناة فهو ضئيل بالنسبة لما يصلها عن طريق البحر المتوسط ، وان إعادة حرية الملاحة فيالقناة ليس معناه عمل هذه القناة لصالح إسرائيل ، كما لا يتعارض مع عزم الدول العربية على مقاطعتها فليس في قرار مجلس الأمن إلحاق خطر جديد جسيم بمصر ، وهي لم تكسب من هذه القيود إلا إغضاب الكثير من الدول ، أما إذا كان غرضها هو منع إسرائيل من التسليح بدرجة تهدد السلم فإن أمامها الالتجاء للأمم المتحدة لإثارة هذا الموضوع بالذات ، وحينئذ يرجى لها أن تلقي عطف الرأي العام الدولي[596] .

وفي الوقت نفسه كان لتصويت تركيا إلى جانب قرار مجلس الأمن بعدا آخر يتمثل فى أنها قد تأثرت بالموقف المصري والعربي تجاه ترشيحها كعضو غير دائم فى مجلس الأمن .

فقد رشحت الدول العربية لبنان لشغل هذا المقعد ، واخفت ذلك ، كما لعب وفد مصر لدي الجمعية العامة دورا بارزا من أجل شغل لبنان لهذا المقعد بدلا من تركيا أكثر من الوفد اللبناني نفسه[597]في حين ساندت إسرائيل تركيا للحصول على هذا المقعد [598]، وانتهت القضية وحصلت تركيا على ذلك المقعد .

ونتيجة لتأييد تركيا لاسرائيل في مجلس الأمن إزاء عرض مشكلة حرية ملاحة السفن الإسرائيلية فى قناة السويس ، فقد أدي ذلك الى استياء ساسة العراق فقال نجيب الراوي سفير العراق في مصر فى ذلك الوقت «إذا كان موقف تركيا نحو مصر غير ودي حتي الآن ، فلا يزال لديها متسع من الوقت لإعادة النظر فى موقفها والتصرف بما عليه العدل» ومع ذلك فقد صوتت تركيا فى سبتمبر 1951 مؤيدة القرار الذي يدعو مصر إلى إنهاء القيود المفروضة علي البضائع الإسرائيلية[599].

(ترشمه بر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1289 ، ملف 3/ 1/ 3 ، سري جدا ، تقرير السفارة الملكية المصرية بتركيا، بتاريخ 27 أغسطس 1951 ، بشأن الملاحة في قناة السويس ، من السفير المصري إلي وزير الخارجية المصرية .

(يرشمه بر)نفسه: محفظة 733 ، ملف 205 / 7/ 1، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بأنقرة، بتاريخ 15 نوفمبر 1950 ، بشان مقابلة معالي وزير الخارجية التركية، من السفير المصري بتركيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سمشمه بر)Nechmani Amikam :Israel Turkey and Greece، P .59 .

(شمشمه بر)نجدة فتحي صفوة : المصدر السابق ، ص 95 .

ونظرا لرفض مصر السماح للسفن الإسرائيلية المرور فى قناة السويس ، قدمت إسرائيل عدة شكاوي إلى مجلس الأمن تتظلم فيها من عدم تنفيذ مصر للقرار الذي يلزم مصر بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى القناة، مثل شكواها فى فبراير 1954 ولكن دون جدوي ، وعندما أرادة إسرائيل اختبار مدي جدية مصر فى منع سفنها من المرور فى القناة ،قامت بشراء سفينة صغيره وغيرت أسمها الي بات جالين bat galim ورفعت عليها العلم الإسرائيلي، ثم طلبت منها المرور فى القناة من السويس إلى بورسعيد وذلك في سبتمبر سنة 1954 .

لم تترد مصر فى مصادرتها واعتقال البحارة الإسرائيليين، لذلك أسرعت إسرائيل فى 28 سبتمبر بتقديم شكوي الى مجلس الأمن ،أثارت فيها موضوع قراره الصادر فى أول سبتمبر سنة 1951 والذي طالب فيه مصر برفع القيود المفروضة على حرية الملاحة فى القناة[600]. ولكن الموقف التركي من هذه القضية فى مجلس الأمن اتسم بالحياد مما أغضب إسرائيل [601]، ويمكن القول أن سياسة الأحلاف الغربية التي تبنتها تركيا نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ أوائل إبريل 1954 ، والتي انتهت بتوقيع الميثاق التركي العراقي في 24 فبراير 1955 القت بظلالها على الموقف التركي تجاه مشكلة بات جالين فى الأمم المتحدة .

وبعد أن قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فى 26 يوليو 1956، انتفضت الدول الغربية لهذا القرار ، ودعت بريطانيا والولايات المتحدة 24 دولة وهم المنتفعين من القناة لعقد مؤتمرين فى لندن لبحث هذه المشكلة[602]، ولم يحضر سوي 22 دولة وعزفت كل من اليونان ومصر عن الحضور وكانت تركيا من بين هذه الدول التي حضرت المؤتمر ، فقد أرسلت إلى هذا المؤتمر وكيل وزارة الخارجية التركي محرم نوري بورجي الذي قال فى أغسطس 1956« أن الحكومة التركية أن الحكومات الموافقة على هذا التصريح

(لمح تر)عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص 282 – 283 .

(لمج لمح تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1404 ، ملف 38/ 27 17/ ج 1، مذكرة الإدارة العامة للقوات المسلحة إدارة المخابرات العامة ،بتاريخ 16 فبراير 1955 ، بشأن وجهة نظرا إسرائيل فى الحلف التركي 0 العراقي، من مدير إدارة المخابرات العامة إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ لمح تر)محمود فوزي : حرب السويس 1956 ، ترجمة مختار الجمال ، دار الشروق ، القاهرة، 1987 ،ص ص 63-67 ؛ أنطوني إيدن : مذكرات أنطوني إيدن قناة السويس ، ترجمة محمود حسن إبراهيم ، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة ، د.ت ، ص 35 .

والمشتركة فى مؤتمر لندن قد أقلقها الموقف الخطير الخاص بالقناة ، وهي إذ تسعي الى إيجاد حل سلمي يتفق وأغراض الأمم المتحدة ومبادئها ، وإذ تعترف بأن الحل السليم بجب أن يحترم حقوق مصر المستندة إلي سيادتها ، بما في ذلك حقها فى تعويض عادل منصف نظرا لاستخدام القناة ، ويضمن من جهة أخري القناة باعتبارها ممرا مائيا دوليا طبقا لاتفاقية الآستانة الموقعة فى 28 أكتوبر 1888 » ،واضاف« أن هذه الحكومات تتفق فى التعبير عن وجهة نظرها بما يأتي أنها تؤكد كما تنص على مقدمة اتفاقية 1888 – وجوب إنشاء نظام محدد لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس البحرية فى جميع الأوقات ولجميع الدول»[603] .

وقد تمخض مؤتمر لندن بعد أن استمر أسبوعا كاملا من انقسام فى الرأي ، فرأت ثماني عشرة دولة تكوين لجنة لإدارة القناة ، وكانت تركيا بجانب هذه الدول ، وعارضت ذلك الهند، اندونيسيا، وسيلان ، والاتحاد السوفيتي حيث أيدت الدول حق مصر فى التأميم والأشراف كدولة ذات سيادة[604].

ودافعت تركيا عن حرية الملاحة فى قناة السويس دون تمييز ، ففي 17 أغسطس قال محرم برجي قائلا « ليس بيننا جميعا بما فى ذلك الحكومة المصرية خلافا على أن حرية المرور في القناة أمر حيوي ، وان المشكلة التي تواجهها ذات طبيعة خاصة، كما أن الحل ينبغي أن نسعي إليه لابد أن يرضي المصالح المشروعة لكافة الأطراف المعنية ، وإذا كان ثمة اجتماع على الطبيعة الدولية للمرور ، فلماذا لا توجد ضمانه دولية لعملية المرور هذه ؟ أن ذلك لا يتعارض مع سيادة مصر ، ولا ينتقص من نفوذها وهيبتها »[605].

وعلي الرغم من سحب تركيا لوزيرها المفاوض فى تل أبيب نتيجة للضغوط التي مارسها كل من الشعب التركي والدول الإسلامية فى حلف بغداد على أنقرة أثناء استمرار إسرائيل فى احتلال سيناء كما سيأتي ، فقد دافعت تركيا أثناء اجتماعات دول حلف بغداد فى أنقرة فى 19 يناير 1957 عن حق إسرائيل فى المرور بقناة السويس وأرادت أنقرة أن تضيف إلى الفقرة الخاصة بوجوب تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس عبارة جميع الدول بلا استثناء » .

(لح لمحـ تر)أحمد عبد الرحيم مصطفي : مشكلة قناة السويس (1854– 1958) مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1967 ، ص 132 .

(□ لمحـ تر) Documents On International Affairs 1956 Oxford، 1957، P. 305 ،؛ Document On American Foreign Relations -1950-1956، New York 1957، P.P .304 – 307 .

(بر لمحـ تر) Dicoment Of The Suez Canal Problem July 26 - September 22 -1956، USA 1956، P.P. 120-122 .

في الوقت الذي ناصبت فيه مصر العداء ، واعتبرتها السبب الأول للاضطرابات والقلق فى الشرق الأوسط ، وذلك عن طريق خطابات أدلي بها بعض الوزراء الأتراك فى الجمعية الوطنية التركية ، وعن طريق الصحف التركية أيضا[606].

وأخيرا يمكن القول أن تركيا قد دافعت عن حرية السفن الإسرائيلية فى الملاحة في قناة السويس منذ أن اعترفت بها من خلال مذكرة الاعتراض التي قدمتها الى الحكومة المصرية فى هذا الشأن، وأيضا أثناء نقل إسرائيل القضية إلى مجلس الأمن عام 1951 .

واستمرت على هذا الخط حتي عام 1957 ، بإستثناء وقوفها على الحياد خلال عرض قضية « بات جالين » على مجلس الأمن فى أوائل عام 1955 ، واتخذت هذه المواقف تضامنا فى المقام الأول مع الولايات المتحدة التي ساندت إسرائيل منذ عام 1948 في حق سفنها في المرور في قناة السويس .

ومن ناحية أخري اشداد الخلاف التركي المصري منذ عام 1951 ، نظرا لمعارضة مصر سياسة الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط والتي كانت تمثل تركيا أحد ركائزها الأساسية .

(تر لمح تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 1406، ملف 38/ 27/ 17/ ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ،بتاريخ 27/ 1/ 1957، بشأن اجتماع أعضاء حلف بغداد الأربعة بأنقرة، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ثالثًا : الاعتداءات الإسرائيلية على مصر

أ-   غارة غزة1955 .

انقسم الساسة الإسرائيليون على أنفسهم فى رؤيتهم للصراع مع الدول العربية ، فالبعض منهم وهم قلة كانوا يحبذون المضي فى الطريق الدبلوماسي وعلي رأسهم موشي شاريت ، أما الكثرة منهم وعلي رأسهم «ديفيد بن جر يون » فكانوا يفضلون الطرق العسكرية لحل المشكلات الإسرائيلية[607] .

فلم يمضي عشرة أيام على تولية بن جريون رئاسة الحكومة الإسرائيلية للمرة الثانية حتي قام الجيش الإسرائيلي بالهجوم على غزة في 28 فبراير 1955 ، حتي وصفه البعض بأنه من أشد الأيام العصيبة فى تاريخ الشرق الأوسط [608].

قتلت القوات الإسرائيلية خلال هذه الغارة على الموقع الحربي المصري فى قطاع غزة أكثر من 50 ضابطا وجندي مصري؛ مما أفقد عبد الناصر الثقة بالغرب[609].

فكان خلاف مصر مع الغرب سببا جوهريا جعل إسرائيل تقوم بتلك الغارة وقد فندت إسرائيل ذلك الاتهام الذي اتهمتها مصر به ، بأنها تعمل لصالح التحالف التركي العراقي بأوامر غربية .

وذكرت أن سبب لجوءها إلى هذا العمل يكمن فى قيام الفدائيين المصريين بهجمات داخل الأراضي الإسرائيلية بإيعاز من الحكومة المصرية[610].

(ير لمح تر)نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص 124 ؛ جولدا مائير : المرجع السابق ، ص 214 .

(سمہ لمح تر)بيتر كالفور كورس : أزمة فى الشرق الأوسط ، ترجمة أحمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، 1959 ، ص 56 .

(شمہ لمح تر)نظام شرابي : أمريكا والعرب والسياسة الأمريكية فى الوطن العربي فى القرن العشرين ، رياض الريس للكتاب والنشر ، لندن ، د.ت ، ص 105 .

(لمح لمج تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 727 ، ملف 140 / 48/ 7/ ، تقرير السفارة المصرية بواشنطن ، بتاريخ 28 فبراير 1955، بشأن الاعتداءات من القوات الإسرائيلية المسلحة على القوات المصرية فى غزة ، من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ونتيجة لتلك الغارة تقدمت مصر في الأول من مارس 1955 ، بشكوي إلى مجلس الأمن طالبت فيها المجلس باتخاذ إجراءات رادعة ضد إسرائيل حتي لا تقوم بمثل هذا العمل مرة أخري، وأن تلتزم باتفاقية الهدنة التي أبرمتها مع مصر في 1949 ، كما تقدمت إسرائيل بشكوي مماثلة في الثالث من مارس 1955 وعلي هاتين الشكوتين قام مجلس الأمن بإرسال فريق بحث للتحقيق في الحادث وأقر بمسئولية إسرائيل عنه(611).

وتبلور الموقف التركي من غارة غزة فيما يلي :

عندما ناقش مجلس الأمن الشكوي المصرية الإسرائيلية كانت تركيا ترأس تلك الدورة لمجلس الأمن فلقد أجتمع المجلس في يوم 4 مارس 1955 بناء على طلب مصر ، لبحث شكواها وقد أقر المجلس في جدول الأعمال الذي قدمه الرئيس والذي يتضمن شكوي الطرفين .ولكن الرئيس فصل بين الشكوتين مؤيدا بذلك وجهة النظر المصرية في عدم الخلط بين الشكوتين وبحث كل منهما على حد (612).

وأثناء مناقشة المجلس قال ممثل تركيا وهو رئيس الدورة « أن الحادث الذي أقلق سلامة الشرق الأوسط وأنا قد أبديت أسفي الشديد لهذا الحادث ، وأن تركيا لها اهتمام خاص بهذا الموضوع ، وأن المعاهدة الدفاعية التي عقدت أخيرا بينها وبين العراق ألقت على تركيا مسئولية مباشرة في الاهتمام بسلامة الشرق الأوسط » ، وامتدح تمسك السلطات المصرية بالهدوء ، وقدم التعازي للحكومة المصرية على ضحايا هذا الحادث(613).

ويلاحظ أن ممثل تركيا لم يشأ أن يفوت المناسبة للربط بين الإضطرابات في الشرق الأوسط وواجبات بلاده التي يفرضها عليها الحلف العراقي التركي .

(لجـ لجـ تر) Year Book Of United Nation، 1955، New York 1956، P. 33 .

(□ لجـ تر) Ipid، P . 33 .

(لحـ لجـ تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 727، ملف 140/ 48/ 1/ ج 2 ، مزكرة الإدارة العربية ، بتاريخ 16 مارس 1955 ، بشان شكوي مصر ضد إسرائيل الخاص بحادث الاعتداء علي قطاع غزة ، من وكيل وزارة الخارجية ألي مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء ؛
Year Book Of United Nations، 1955، P. 36 .

جاء الموقف التركي تجاه غارة غزة نتيجة للضغوط التي قامت بها المؤسسات العراقية من أجل أتخاذ تركيا موقفا مساندا لمصر فى هذه القضية .

فلقد حث أعضاء مجلس الأعيان العراقي – تركيا على اتخاذ موقف شجب وإدانة لغارة غزة التي قامت بها إسرائيل على مصر فى 28 فبراير 1955، والعمل علي مساعدة الدول العربية التي تقاوم الاعتداءات الإسرائيلية حتي لا تحرج العراق حليفها فى الحلف العراقي – التركي أمام الدول العربية[614].

كما استهجنت الصحف العراقية تلك الغارة وأشارت إلى استنكار تركيا لهذا الحادث .

وذكرت أن هناك اتصالات بين الحكومتين التركية – العراقية فى هذا الصدد وأن تركيا تؤيد أي قرار يتخذ ضد إسرائيل[615].

وتجاوبا مع الحكومة العراقية مؤسساتها السياسية الأخري والصحافة العراقية أيد وزير تركيا المفاوض فى بيروت السيد / جودت دولكار أسف تركيا لحادث الاعتداء الإسرائيلي على القوات المصرية بالقرب من غزة ، وقال « أن تركيا تدرس الآن تفاصيل هذا الاعتداء على أساس صداقتها للعرب»[616] .

انتهجت تركيا هذا الموقف نتيجة للضغوط التى قام بها العراق عليها ؛ حتى لا يحرج أمام الدول العربية ، فضلاً عن ذلك فإن حكومة أنقرة فضلت ضرورة الإبقاء على علاقاتها الطيبة بالدول العربية الأخرى باستثناء ، مصر ، وسوريا ،والسعودية الذين عارضوا حلف بغداد ، حتى يتسنى لها جرهم إلى الحلف وهما لبنان والأردن .

وأخيراً هدفت تركيا من ذلك نفى الإشاعات التى رددتها مصر وسوريا بأن الحلف العراقي ـ التركي يعمل لصالح إسرائيل ، وأن غارة غزة التى شنت على القوات المصرـية فى 28 فبراير 1955، أي بعد 4 أيام من توقيع الميثاق العراقى ـ التركى (2)،

(□ لجـ تر)نفسه : محفظة 727 ، ملف 140/ 48/ 7/ ، مذكرة السفارة المصرية بغداد ، بتاريخ 28 فبراير 1955، بشأن اعتداءات القوات الإسرائيلية المسلحة علي القوات المصرية المسلحة فى قطاع غزة ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(بر لجـ تر)نفسه: بشأن صدي الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة فى العراق .

(تر لجـ تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، مذكرة بشأن السفارة المصرية بالأردن بتاريخ 28 فبراير 1955 ، بشأن اعتداء القوات الإسرائيلية علي القوات المصرية المسلحة فى قطاع غزة من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ب. عدوان إسرائيل على مصر عام 1956 :

يعد عدوان إسرائيل على مصر بالاشتراك مع كل من بريطانيا وفرنسا فى عام 1956 مرحلة هامة من مراحل العلاقات السيئة بين تركيا وإسرائيل ، وان كان من الناحية الظاهرية أظهرت تركيا رفضها للعدوان الإسرائيلي على مصر. فى الوقت الذي لم تبدى أي معارضة تجاه الاعتداء الانجليزى ـالفرنسي على مصر. على الرغم من عدم وجود أى فارق بينهم ، وذلك يرجع إلى اشتراك بريطانيا فى حلف بغداد مع تركيا ، ولعل ذلك هو السبب فى عدم إدانة تركيا لبريطانيا.

وعلى الرغم من ذلك فقد استهجن الرأي العام التركى العدوان الثلاثي بصفة عامة ، وتعبر الكلمات التالية لأحد الكتاب الأتراك عن رد فعل الأتراك تجاه إسرائيل ، حيث قال: «خلقت إسرائيل بهذا العدوان وضعاً خطيراً فى الشرق الأوسط ، ولم تكتف بذلك بل أدت إلى نسيان ما فقده الروس فى أحداث المجر من اعتبار ، وهكذا أساءت للعالم الحر» .

ويرى أحد الباحثين « أن تركيا كانت تقيم المسألة من زاوية العلاقات بين الشرق والغرب وبالرغم من ذلك فإن الرأي العام التركى لم يتقاعس عن التأكيد على عدوانية إسرائيل »[617] .

واتسعت شقة الخلاف فى وجهات النظر بين الشعب التركي وحكومة تركيا بالنسبة إلي إسرائيل وينتقد الشعب فى اعترافها بوجود إسرائيل وعدم مشاركة العرب في مقاطعتها وتبدي بعض الطوائف الشعبية عطفها على موقف الدول العربية واستنكارها لوجود إسرائيل .

وبدأ الشعب يحس بمزاحمة إسرائيل وتجارها الصهيانة له فى اقتصادياته ، وصرح أحد كبار الساسة الأتراك بأن اليهود فى تركيا يعيشون على التهريب والسوق السوداء [618] .

وجاء رفض الشارع التركي للعدوان على مصر لخوفه من التورط فى مواقف خارج الأراضي التركية ، وهو ما يشكل خروج على أحد مبادئ الكمالية فى الانعزال الذاتي فى السياسة الخارجية انطلاقا من مبدأ سلام فى الداخل سلام فى العالم [619].

(ير لمجـ تر)أكمل الدين أحسان أغلو : المرجع السابق ، ص 259 .
(سم لمجـ تر)الأهرام : بتاريخ 30 ابريل 1956 ، ص 2 .
(شم لمجـ تر)ميشال نوفل وآخرون : المرجع السابق ، ص 120 .

لذلك عملت الحكومة على تهدئة الرأي العام التركي وتفاعلت معه فقال جلال بيار « رئيس الجمهورية التركية » نشهد اليوم أحداث اليمه فى منطقة الشرق الأوسط والتي أحدثها بعض الحكام الذين يرمون إلى إيقاع شعوب المنطقة فى الشرق الأوسط ؛ ليرموا المنطقة فى صراع دائر بينهم كي يتسنى لهم البقاء فى المنطقة لاستثمار خيراتها وإذلال شعوبها» (620).

كما صرح فطين رشدي زورلو – وزير خارجية تركيا – فى مؤتمر البرلمانيين فى بانكوك فى أكتوبر 1956 بقولة «أن تركيا غير راضية عن تصرف حلفائها باستخدام القوة ضد سيادة مصر. ومهما كانت الأسباب وراء هذه المشكلة فإن تركيا تعتبر هذا الإجراء من قبل الغرب انتهاكا لمبادئ القانون الدولي العام»(621).

أما الصحافة التركية فقد أبدت استياءها تجاه العدوان الثلاثي ، ومن ذلك ما جاء فى صحيفة جمهوريتي الصادرة فى 31 أكتوبر 1956 ، من أن العدوان الإسرائيلي على مصر قد خلق جوا من التوتر فى الشرق الأوسط ، كما أن هذا الإجراء من قبل إسرائيل يعتبر إساءة للعالم الحر (622).

ونتيجة لهذا الاتجاه وجدت الحكومة التركية نفسها فى صعوبات تجعلها تتجاوب مع الرأي العالم التركي ، والموقف الأفريقي الآسيوي فى كل مجال .

وأكدت الوثائق البريطانية علي أن الحكومة التركية قد رفضت الاعتداء على مصر. قاصرة من ذلك الدفاع على حلف بغداد بكل السبل (623)كما يأتي :

(لمح□ تر)أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد عام 1945 ، ص 291 .
(لمج□ تر)هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية ج2 ، ص ص 254 – 255 .
(□□ تر)أحمد نورب النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد عام ، 1945 ، ص 293 .
(لح□ تر) F.O. 371/119/144/ No. 148 ، British Embassy IN Cairo to Foreign Office In Aug ،15، 1956 .

وظهر الموقف التركى بجلاء فى الأمم المتحدة ، ففى الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة والتي عقدت فى أول نوفمبر 1956 ، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع القرار رقم 3256/ أ ، وينص على وقف إطلاق النار ، وسحب القوات الإسرائيلية خلف خطوط الهدنة ، ومراعاة اتفاقية الهدنة والمبادرة بفتح قناة السويس للملاحة الدولية ، وكانت تركيا من بين الدول التى أيدت القرار وفى نفس الدورة وافقت تركيا على مشروع قرار تقدمت به كندا ، وامتنعت مصر عن التصويت عليه وهو المشروع (3276/ أ) ويدعو العالم إلي وضع خطه لتكوين قوه طوارئ دوليه ، بموافقة الدولة المعينة للعمل على وقف الأعمال العدوانية[624].

وفى الدورة الحادية عشر للجمعية العامة وافقت تركيا على مشروع الدول الأفروآسيوية رقم (13385) ، والذي يطالب بتنفيذ القرارات السابقة بشأن الانسحاب – كما وافقت تركيا على مشروعي قرار رقم (3517 (أ) و (3518) أ) وينص ألأول على دعوة الطرفين إلى مراعاة اتفاقية الهدنة ، ومرابطة قوة الطوارئ على طول خط الهدنة ، أما المشروع الثاني فينص على دعوة إسرائيل للانسحاب خلف خطوط الهدنة دون تأخير [625].

ولقد ألقت عضوية تركيا في حلف بغداد بظلالها على الموقف التركي من العدوان الثلاثي على مصر وخاصة الاعتداء الإسرائيلي فبعد العدوان مباشرة حمل « جمال عبد الناصر » العراق المسئولية على أنها قد تحالفت سرا مع إسرائيل ، نظراً لصداقة بغداد مع أنقرة التي كانت لها علاقات دبلوماسية مع تل أبيب ، فضلا عن اشتراك العراق مع بريطانيا التي قامت الى جانب كل من فرنسا وإسرائيل الاعتداء علي مصر فى حلف بغداد [626].

ونتيجة للموقف المتردي فى الشرق الأوسط ، واتهام مصر للعراق وتركيا بالمساهمة فى الاعتداء اجتمع رؤساء حلف بغداد لمعالجة الوضع السائد فى المنطقة ، واستعراض التقدم الذي حدث فى تنفيذ التوصيات التي صدرت فى اجتماع 8 نوفمبر 1956 ، والتي تقضي بضرورة انسحاب القوات المعتدية من مصر وتسوية مشكلة القناة بالطرق السلمية .

(□□ تر)محمود فوزي : المرجع السابق، ص ص 106 – 107 .

(بر□ تر)أميرة محمد كامل الخربوطلي : المرجع السابق ، ص 57 ؛ و. Bentusich : Op. Cit، P. 15 .

(تر□ تر) Boluk Bast Soha : Op. Cit، P.23 .

ووجه شاه إيران فى 2 نوفمبر 1956 دعوة الى رؤساء وزارات دول حلف بغداد « عدا بريطانيا » لعقد مؤتمر في طهران لبحث الوضع الراهن فى الشرق الأوسط على ضوء التطورات.

وصدر فى 8 نوفمبر بيان تضمن اجتماع الدول على المطالبة بجلاء القوات الإسرائيلية فورا من الأراضي المصرية وإطلاق سراح جميع الأسري المصريين ، والاحتجاج ضد العدوان الفرنسي- – البريطاني المستهجن على الأراضي المصرية ، والمطالبة بجلائهم فورا ، ووجوب حل قضية فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة لسنة 1947 ، واحترام سيادة مصر وسلامتها ، واستقلالها عند بحث مسألة قناة السويس فى الأمم المتحدة[627].

ولوحظ فى هذا المؤتمر أن تركيا قد وافقت على قرار بإدانة إسرائيل بسبب غزوها لمصر- ، بينما عملت تركيا بقوة لمنع إصدار قرار بإدانة بريطانيا وفرنسا حلفائها في حلف الناتو.

وعلاوة على ذلك أن السلطات التركية وجدت أن جريمة مصر هي تحريك الأزمة طبقا لموقف الرئيس « جلال بيار » لأن الاستجابة الحقيقية هي استغلال الموقف الصعب فى الشر-ق الأوسط الذي تسبب فيه الرئيس « عبد الناصر » ،

لقد صاغ وزير خارجيه تركيا موقف «عدنان مندريس بيار» من الأزمة بقوله « أن الحكومة المصر-ية أحاديه الجانب أظهرت الصر-اع فى المنطقة بأنه صراع شرقي – غربي من خلال أزمة السويس ، وذلك من أجل الاستقلال وبمساعدة الدعاية الشيوعية ، وتعليقها على الأزمة حتي أن بعض الصحف التركية الشبه رسمية[628]مثل استانبول .

ذكرت في 1 نوفمبر 1956 ، أن عبد الناصر كان يحاول دائما أن يفرض سياسته الخطرة التي يستطيع من خلالها معارضة الغرب ضد الشر-ق ، وحملته المسئولية تجاه الأحداث فى الشر-ق الأوسط[629].

(ير□ تر)F.O 371/1789 / 86559 No 885، Telegram، British Embassy In Tehran to Foreign Office، In 6 November 1956 .

(سم□ تر) Israel Relations In Historical perspective . Turkish: Erham Cagri، P.23 .

(شم□ تر)F.O 371/1789 / 86559 No 885، Telegram، British Embassy In Tehran to Foreign Office، In 6 November 1956 .

كـذلك صـحيفة دافـار التـي ناقشـت واتهمـت كـلا مـن مصر- وسـوريا وحملـتهما مسـئولية نقـل الاستعمار ، والفكر السوفيتي الشيوعي إلى المنطقة بقولها« أن عملية السويس فى ذاتها ليست بالشئ الهام ، ولكن رد الفعل الدولي لإيقافها كان أكبر وقفا »[630] .

وفي أثناء عقد دول حلف بغداد اجتماعـاتهما فى طهـران ، ضـغط كـل مـن نـوري السـعيد رئـيس الوزراء العراق ، والـرئيس الباكسـتاني « أكسـندرميرزا » عـلى عـدنان منـدريس ؛ لكـي يقطـع كـل العلاقـــات السياســـية والاقتصـــادية مـــع إسرائيـــل ؛ ليثبـــت أن تركيـــا لم تتحالف للهجوم علي مصر ، لقد اشترك مندريس مع زعماء حلف بغـداد فى الحكـم عـلى إسرائيـل[631].

ولمواجهة تلك الضـغوط سـواء أكانـت مـن الـرأي العـام التركـي ، أو مـن دول حلـف بغـداد ، قررت تركيا استدعاء سفيرها « شوكت اتشيل » من تل أبيـب فى 26 نـوفمبر1956 ، وأعلنـت أن تركيا ليست ضد الغرب والعرب ، وحثت إسرائيل على الانسحاب حتي لا يقـوض حلـف بغـداد ،وأكدت على أن هذا الإجراء لا يمكن تفسيره على أنه فعل عدائي ضد إسرائيل .

وأعلنت في نفس الوقت أن السفير لن يعود إلى تل أبيب ما لم تحل القضـية الفلسـطينية فى ضـوء قـرارات الأمـم المتحـدة فى هـذا الموضـوع ، وخفـض التمثيـل الـدبلوماسي التركـي إلى درجـة مفوضية[632]، وفي نفس اليوم الذي سبحت تركيا سفيرها من تل أبيب قال وزير خارجية تركيـا « أن قرار سحب السفير التركي من تل أبيب رد فعل لمشكلة السويس ، وأن الحكومة التركيـة تعمـل على تدعيم حل القضية الفلسطينية فى إطار قرارات الأمم المتحدة ، وقد بذلت تركيا جهـدا فى هـذا المجال منذ بداية القضية حتي النهاية ، وأن حكومة التركية تأسف لعدم حل القضـية الفلسـطينية ، وأنها قررت استدعاء سفيرها من تل أبيب حتي انتهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[633].

في هـذا الصـدد كـان ذلـك التصر-يح يعـد طريفـا الى حـد مـا ، فلـم يشر- هـذا البيـان الى عـدوان إسرائيل على السويس عام 1956 كسبب لتخفيض مستوي العلاقات الدبلوماسية معهـا ، أي انـه لم يذكر أبدا العدوان الإسرائيلي ، بل اتخذ من القضية الفلسطينية ذريعه لذلك .

(لمحلح تر)Erham Cagri :Turkiye، Nin Israilie Il Iskileri (1948- 2001) Office، In 6 November 1956 . P.254 .

(لمجلح تر) Egrwen Gorg : Op. Cit.، P. 46 .

(□لح تر) Bluk Bast Suha: Op. Cit.، P .24 .

(لحلح تر)Historical Perspective In Relation's IN Turkish Israel Relation : Erham Cagr، P. 24 .

وأوضح البيان موقف تركيا الداعي لحل القضية الفلسطينية فى إطار قرارات الأمم المتحدة ، ثم تطرق إلى مسألة سحب السفير « وانه لم يعود إلى مكان عملة إلي أن يتم حل القضية بشكل عادل ونهائي[634].

ويري أحد الباحثين أن البيان من شأنه إثارة الاهتمام لأنه يعكس الأفكار التركية حول القضية الفلسطينية في موضوع إسرائيل ، فالحكومة التركية تدافع فى المقام الأول عن حل القضية الفلسطينية فى ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما يشكل تناقضا وتغيرا فى السياسة التركية التي صوتت ضد القرار رقم 181 في 29 نوفمبر سنة 1947 ، وهذا التغيير يتناقض أيضا مع وجهة النظر العربية حول القضية إذا استمر العرب والفلسطينيون في رفض القرار رقم (11) 181 الى وقت متأخر[635] .

وعلي أية حال فقد كان سحب السفير التركي من تل أبيب صدمة لدي معظم الأوساط الإسرائيلية فى بداية الأمر ، ولقد ألمحت الحكومة الإسرائيلية مؤيده من معظم الصحف الإسرائيلية إلي أن القرار التركي جاء بضغط من العراق ،وإيران ، والباكستان ، وبتوجيه من القادة العرب ، واستطردت تلك الصحف الى أن هذا القرار جاء فى إطار دعم الحكومة التركية لجهود نوري السعيد ، وتعويض عن فشله فى الإطاحة بحكومة دمشق ،واعتقدت حكومة تل أبيب أن هذا القرار سوف يقود العلاقات الثنائية بين البلدين « تركيا – إسرائيل » خاصة فى المجال التجاري وقدر الجانب التركي ذلك[636].

كما زار السفير الإسرائيلي فى أنقرة عدد من السفراء الغربيين ، وذلك فى نوفمبر 1956 ، وابلغهم بأن تركيا قطعت علاقاتها السياسية تماما مع إسرائيل ، وأن ذلك من شأنه نسف لإسرائيلي ، حيث أن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، ولكن العلاقات الدبلوماسية قطعت بعد ذلك تماما[637].

(□لح تر)أكمل الدين إحسان أوغلو : المرجع السابق ، ص 260 .
(برلح تر)أكمل الدين إحسان أوغلو : المرجع السابق ، ص 260 .
(ترلح تر) Erham Cagri : Turkish Israel Relation's In Historical Perspective، P. 24 .
(يرلح تر)Ipid، P.23 .

وفي 29 نوفمبر 1956 زار سكرتير وزارة الخارجية التركية « محرم نوري برجي » السفير البريطاني فى أنقره ، وأخبره بأن تركيا لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، ولكنها سوف تستدعي سفيرها من تل أبيب ، وتوقع أن تستدعي الحكومة الإسرائيلية سفيرها من أنقرة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أنقرة(638).

وبالفعل استدعت إسرائيل سفيرها فى أنقره بهدف إرهاب الحكومة التركية فى 19 ديسمبر 1956 ردا على سحب الوزير المفوض التركي فى تل أبيب ،وتخفيض مستوي التمثيل الدبلوماسي إلى درجة القائم بالأعمال ، وأبقت على منصب القائم بالأعمال الإسرائيلي فى أنقرة (639).

والواقع أن تركيا قد وجدت فى عدوان إسرائيل على مصر فى أكتوبر 1956 فرصة لترسل إلى الدول العربية أشارة بأن اعترافها بإسرائيل لم يكن موجها ضدهم ، بل الاعتبارات متصلة بالعلاقات بالاتحاد السوفيتي ، ولكن الوجه الآخر لموقف تركيا من عدوان إسرائيل على مصر في 1956 ، كان بهدف المحافظة على حلف بغداد الذي تنتمي تركيا إليه ، وقادت راية الدعوة إليه ، وخصوصا بعدما اتهمت من جانب مصر بأنها « تركيا المشاركة مع بريطانيا في الحلف وبالتالي فقد اشتركت مع الأخيرة بالاعتداء على مصر .

كما يعد سحب تركيا لسفيرها من تل أبيب محاولة لزرا الرماد فى العيون العربية والإسلامية ، ويؤكد ذلك ما أبلغه سفير تركيا بإسرائيل فى اليوم الذي أعلنت فيه حكومة أنقرة عن سحبها لسفير التركى لوزارة الخارجية الإسرائيلية قائلا « أن القرار التركي ليس موجها ضد إسرائيل ، وليس فى نية بلاده تخريب علاقات الصداقة والتجارة معها ، عدا أن العلاقات الدبلوماسية لم تنقطع بشكل كامل ، واستمرت على مستوي القائم بالأعمال (640)،

(سملح تر) British Embassy In Ankara to Foreign Office In F.O. 371 /1789 / 86559، 30 Nov 1956.

(شملح تر) Erham Cagri : Turksh – Israel – Relations IN Historical perspective، P .24 .

(لمحـ□ تر)ميشال نوفل وآخرون : المرجع السابق ، ص ص 120– 121 .

فضلا علي أن العلاقات التجارية استمرت فى التطور والنمو[641]، وقد دارت الشكوك حول تركيا وعن مواقفها الخفي من الاعتداء على مصر ، فقد ذكر البعض أن الحكومة التركية قد أعطت للطائرات الفرنسية والبريطانية وللسفن الحربية والغواصات الحربية لقوات التحالف الثلاثة الحرية المطلقة للإقلاع والهبوط من وإلي مطارات تركيا وموانيها [642].

وأكدت الوثائق الأمريكية على وجود مباحثات أمريكية تركية فى المجالات العسكرية فى 5 نوفمبر 1956 ، انتهت بإمكان القوات العسكرية الأمريكية بالتحرك إلى منطقة العمليات فى الشرق الأوسط ، وذلك من خلال قاعدة أدرنه ADrna فى حالة حدوث أي تطور فى منطقة الصراع العسكري القائم فى المنطقة حين ذاك ، وإشارت أيضا إلى نقل حوالي 1200 عسكري أمريكي من شرق تركيا إلى نفس المنطقة [643].

والي جانب ذلك فقد تلقت الأمانه العامة لجامعة الدول العربية أنباء هامة عن مدي العلاقات الوثيقة التي تجمع بين تركيا ، وإسرائيل وخاصة بعدما أعلنت الأولي أنها سحبت سفيرها من إسرائيل ، وجاء فى هذه الأنباء أن الحكومة التركية وجهت مذكرة رسمية إلى « إسرائيل ، تفيد بأن هذا الأجراء أمر دعت إليه بعض الظروف ، وأنه لا يؤثر بأي حال من الأحوال فى العلاقات بين البلدين .

ووصل أخيرا الى إسرائيل نحو 200 تركي يهودي كانوا يعملون فى الجيش التركي وقد انضم هؤلاء الى قوات إسرائيل المحاربة ، كما أن الحكومة التركية أبدت رغبتها فى تعديل الميزان التجاري بين البلدين بحيث تزداد حصة تركيا من السلع التي تستوردها من إسرائيل ، وقد انتهي الراي بين البلدين إلي إعادة تسير الخط الجوي بينهما بعد أن توقف بدء العدوان الثلاثي علي مصر ، وأن تصدر إسرائيل كميات من الحمضيات الى تركيا ، وتكرر تنشيط الزيارات بين هيئات البلدين المتحالفين ضد العرب ، وتضمنت الإنباء التي تلقتها الجامعة كذلك أن تركيا بدأت تتلقي كميات كبيرة من الأسمنت من إسرائيل[644].

(لمجـ□ تر)ناجي عبد الباسط هدهود : الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لقضية المياه بين تركيا والدول العربية 1955– 1997 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، 2000، ص 140 .

(□□ تر)محمد محلا : المرجع السابق ، ص 152 .

(لحـ□ تر) F.R.U.S : (1955 1957)Vol. XVI ،Suez Crisis July December 31 ،1956 Menorandum Of conversation Department Of State Was Hington Kashingon Novembers 1956، P.P. 998 - 999 .

(□□ تر)الأهرام :بتاريخ 26 ديسمبر 1956 ، ص 1 .

ونشرت الصحف المصرية أنباء عن حصولها على خطاب سري بعث به عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا الى ديفيد بن جريون رئيس الوزراء الإسرائيلي ويتضمن هذا الخطاب اعتراف من جانب تركيا بعدد من الحقوق السياسية لإسرائيل فى المنطقة فى مقابل اعتراف إسرائيل لتركيا بأحقيتها فى لواء الإسكندرونة .

فالبند الثالث من الخطاب ينص على أن تكون دولة إسرائيل حرة فى العبور الى المحيط الهندي عن طريق خليجي السويس وبالمصالح الخاصة للجمهورية التركية فى المنطقة التي تحددت جغرافيا بإسم كردستان كما أنها تساند بالتاييد الكامل موقف الجمهورية التركية فى قبرص[645].

وفيما يبدو للباحث أن موقف تركيا من اعتداء إسرائيل على مصر، والذي تمخض فى النهاية عن سحب تركيا لوزيرها المفوض في تل أبيب كان محكوما بعدة ضغوط :

أولهما الضغوط الداخلية من قبل الشعب التركي المسلم على حكومة عدنان مندريس من أجل إتخاذ موقف مساند للدول العربية والإسلامية واتهامه لإسرائيل بأنها دولة عدوانية .

ثانيهما: الضغوط الخارجية « دول حلف بغداد الإسلامية » ، وقد فرضت على حكومة أنقرة ضرورة قطع علاقاتها مع إسرائيل حتي لا تتهم تلك الدولة بأنها ساندت إسرائيل ، وكلا من إنجلترا وفرنسا فى الاعتداء على مصر ، ولو بشكل غير مباشر .

ثالثهما : مسايرة حكومة أنقرة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العدوان على مصر، فالأخيرة ، قد وقفت الى جانب مصر فى الأمم المتحدة وأدانت العدوان وفرضت على كل من إنجلترا وفرنسا الانسحاب من منطقة القناة ، وبالتالي سارت تركيا فى ركابها ، وأن اتخذت الولايات المتحدة موقفا محايدا فى مسألة سحب السفير التركي من تل أبيب .

(بر□ تر)المساء :بتاريخ 8 نوفمبر 1957 ، ص 3 .

وأيا كان حقيقة الموقف التركى من عدوان إسرائيل على مصر فى عام 1956 وسحب سفيرها من تل أبيب ، إلا أن إسرائيل حاولت إعادة العلاقات بينهما قبل الاعتداء على مصر ، فتكشف الوثائق العبرية عن أن اسرائيل قد طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة بعض الضغوط على تركيا بغية عودة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع تركيا ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة بأى حال من الأحوال للضغط على تركيا ، بل لقد طلبت من إسرائيل عدم الضغط هى الأخرى حتى لا تنهار العلاقات بشكل كبير [646]، واستمرت العلاقات هكذا حتى سبعينات القرن العشرين .

***

(تر□ تر)משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، שגריר ישראל،רומא ، שגריר ישראל،רומא ، סודי ، 22 במרס 1957 .

انتهجت تركيا سياسة تتسم بالذاتية والموضوعية تجاه القضية الفلسطينية إبان فترة الدراسة فالذاتية تكمن في رفض تركيا لقرار التقسيم لعام 1947 ، حيث أنها نظرت الى المهاجرين اليهود الى فلسطين وقتئذ ،على أن معظمهم ينتمون الى الكتلة الشرقية ومن ثم تصبح الدولة اليهودية المزمع إنشائها على الأراضي العربية(دولة تابعة للاتحاد السوفييتي) وقاعدة متقدمة له في منطقة الشرق الأوسط ؛ ومن ثم يسهل علية غزو تركيا من ناحية الجنوب الى جانب ناحيتي الشمال والشمال الشرقي .

فضلا عن أن الحكومة التركية رأت في القضية الفلسطينية فرصة من شانها زيادة مؤيدي الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) في المجتمع التركي ذو الأغلبية الإسلامية واستعادة تلك العناصر التى انضمت للحزب الديمقراطي الوليد التى زادت شعبيته في تركيا ، وبالتالي تبدو حكومة حزب الشعب مناصرة للمسلمين من خلال قضية فلسطين ، ويؤكد ذلك المفهوم أيضا أن تركيا رفضت مشروع الأمم المتحدة الخاص بتدويل مدينة القدس وذلك بالنظر الى أن السوفيت طالبوا بالمؤسسات الدينية التى كان يمتلكها القياصرة في الأراضى المقدسة قبل الحرب العالمية الأولى ، ففي تلك الفترة أيضا ربطت تركيا سياستها الخارجية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في التعامل مع القضية الفلسطينية بغية السماح لها من قبل الدول الغربية التى اعترفت بإسرائيل والتى شكلت حلف شمال الأطلنطى 1949 بالدخول ضمن أعضائه .

كما وجدت تركيا في القضية الفلسطينية وإعلان قيام دولة إسرائيل فرصة سانحة لها للتخلص من غالبية اليهود المقيمين بها ذو المستويات الاقتصادية المتدنية والذين كانوا يشكلون عبئا كبيرا على الاقتصاد التركي، وذلك عن طريق تسهيل هجرتهم الى فلسطين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

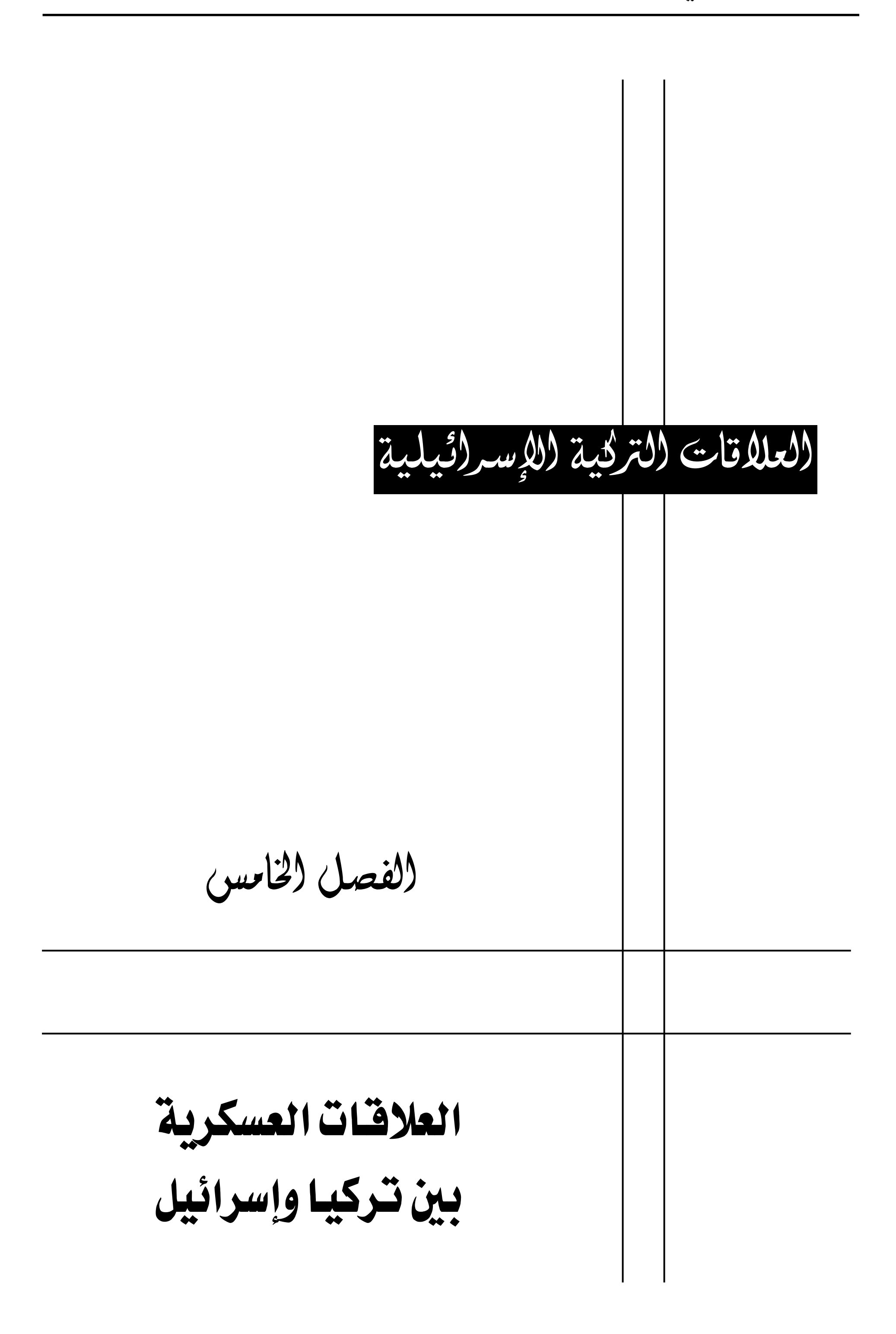
أما الموضوعية فقد تجلت بعد الحرب العربية الإسرائيلية 1948 ،حيث تعاملت تركيا مع إسرائيل بأنها باتت حقيقة واقعة ، وعندما قبلت الدخول في لجنة التوفيق سعت الى بعث الطمأنينة في نفوس العرب على أنها تعمل من خلال اللجنة على الدفاع عن المصالح العربية وان كان العضو التركي في هذه اللجنة قد انحرف عن هذا المسار وسار في ركاب العضوين الأمريكي و الفرنسي. ، أضف إلى ذلك أنها طالبت من خلال الأمم المتحدة بحق اللاجئين في العودة الى بلادهم

بل وقبلت العديد منهم للإقامة داخل الأراضي التركية وكثيرا ما عارضت الدول الكبرى في تقليل المساعدات التى كانت تقدمها تلك الدول الى اللاجئين من خلال منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) أي أن تركيا تعاملت مع قضيه اللاجئين بشكل إنسانى فرضتها عليها النتائج التى ترتبت على الحرب العربية الإسرائيلية .

أضف الى ذلك أن تركيا قد نظرت الى ملاحة السفن الأسرائلية في قناة السويس من خلال أمنها القومى حيث رأت أنقرة أن استمرار مصر في رفضها لمنع سفن إسرائيل للمرور في القناة من شأنها أن يؤدى الى وجود قلاقل وإضرابات بين مصر وإسرائيل وبالتالي يمكن للاتحاد السوفيت أن يسرع الى المنطقة ويهدد دولها ومن بينهم تركيا إلى جانب ذلك فأن تركيا في تأيدها لإسرائيل في هذه القضية كان نتيجة انتخاب مصر لعضوية لبنان في مجلس الأمن ومعارضتها لعضوية تركيا.

وعن الموقف التركي من غارة إسرائيل على غزة فقد أدانت أنقرة هذا الاعتداء وأيدت الحكومة المصرية في موقفها الذي اتسم بالهدوء ، ولقد انتهجت تركيا هذا الموقف نتيجة الضغوط التي قام بها العراق لكي تخذ تركيا موقف مساندا لمصر في هذه القضية ودفعها نحو العمل على مساعدة الدول العربية التي تقاوم الاعتداءات الإسرائيلية حتى لا تحرج العراق حليفها في الحلف العراقي- التركي أمام الدول العربية بالإضافة إلى ذلك أن تركيا هدفت من موقفها هذا بث الطمأنينة لدى العرب بان إسرائيل لا تعمل لخدمة دول حلف بغداد .

جاء الموقف التركي من العدوان الاسرائيلى على مصر عام 1956 نتيجة لموقف الشعب التركي المسلم والضغوط التى قامت بها دول حلف بغداد على أنقرة من اجل رفض انقره العدوان الاسرائيلى على مصر وشجبه وادانتة، وتطورت هذه الضغوط الى أن قامت تركيا بسحب وزيرها المفوض من تل أبيب، وعليه ضعفت العلاقات التركية الإسرائيلية.



العلاقات التركية الإسرائيلية

الفصل الخامس

العلاقات العسكرية
بين تركيا وإسرائيل

اتخذت العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل شكل تحالفات عسكرية ، جاءت نتيجة التغيرات السياسية والعسكرية التى شاهدتها منطقة الشرق الأوسط فى عام 1954 (اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا) ، وعام 1958 (الوحدة المصرية السورية – الاتحاد الهاشمي – ثورة العراق) ، ولكن قبل التعرض لتلك التحالفات ينبغي تناول التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل كما ياتى :-

أ- التعاون العسكري :

تعتمد كل من تركيا وإسرائيل في تسليح قواتها العسكرية علي المساعدات العسكرية التي تقدمها الدولة الغربية لهما ، وبالتالي فإن تزويد كل منهما للآخر بالأسلحة العسكرية يعد ضئيلا إلي حد ما ، ومع ذلك حاول كل منهما بقدر المستطاع تزويد الأخرى بالأسلحة، وإن كانت بأوامر غربية.

ففي أعقاب اعتراف تركيا بإسرائيل قامت الأخيرة بتعين ملحق عسكري لها فى مفوضياتها بأنقرة في الوقت، الذي لم تعين سوي ثلاث ملحقين عسكريين فى كل من واشنطن، ولندن، وباريس، وذلك يبرز الأهمية العسكريةوالجيو استراتيجية لتركيا فى الإستراتيجية الإسرائيلية كما سبق ذكره .

ولما أعلنت كل من بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة، التصريح الثلاثي فى 15 مارس 1950، والذي ينطوي علي عدم تزويد دول منطقة الشرق الأوسط بالأسلحة ، هادفين من وراء ذلك إلي تجميد الحدود فى المنطقة ، وأعلنوا فيه معارضتهم الصلبة لاستخدام القوة من جانب أي دولة من دول الشرق الأوسط ضد جيرانها ، وعدم تزويد أي دولة بالأسلحة ما لم تتعهد بعدم الاعتداء[647].ونص البيان أيضا علي تسليح الجانبين ببعض الأسلحة الخفيفة، بما يتيح لهما الدفاع عن أنفسهم عند الاعتداء عليهم من أي دولة أخري من خارج المنطقة [648]، ويذكر أن دول البيان الثلاثي (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا) وافقت علي ضرورة اشتراك تركيا كعضو أساسي مع الدول الثلاث، وذلك لإعطاء ضمانات جديدة لكل من العرب وإسرائيل ضد أي اعتداء من أحداهما علي الأخري[649].

(ير□ تر)جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسية العربية (1941–1958) ، ص 130 .
(سم□ تر)كميل منصور : المرجع السابق ، ص 96، 97 .
(شم□ تر) New York Times : 25 May، 1950 .

ولكن عزفت الدول الثلاث عن وضع تصريح جديد يتضمن تركيا حتي يتثنى لتلك الدول الثلاث تسليح إسرائيل عن طريق غير مباشر من خلال تركيا ، حيث أنها كانت تمثل حلقة الوصل بين إسرائيل والدول الغربية، فقد حصلت إسرائيل علي أسلحة أمريكية متطورة أرسلتها الولايات المتحدة إلي تركيا ومنها إلي إسرائيل .

وان اعترضت الولايات المتحدة فى الظاهر علي هذه السياسة التي انتهجتها تركيا(650)ويعلق البعض علي تلك السياسة الأمريكية بالقول « أن هذه السياسة لا تحول دون إرسال السلاح الأمريكي إلي المنطقة بشكل عام بل هي فقط تحول دون إرسال أميركا السلاح إلي الدول العربية »(651) .

ولما كان للولايات المتحدة الأمريكية استثمارات عسكرية هائلة فى تركيا ،والتي تضمنت التكنولوجيا المتقدمة، وأعطت إسرائيل الفرصة لطلب الأجهزة الغير معروفة لهم سابقا، مثل إمدادات الأنفاق (الإمدادات التي تتم تحت الأرض) للمطارات التركية، وقد وصلت هذه الأجهزة إلي إسرائيل بعد مدة قصيرة من وصولها إلي أنقره(652).

ولكي تضمن إسرائيل تركيا في القيام بهذا الدور سعت إسرائيل لإقامة تحالف سري مع كل من تركيا واليونان كل علي حدة، وإقامة منظمة عسكرية فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، تؤيدها الدولة الحليفة، وتكون فى الواقع جزء متمم لميثاق الأطلنطي؛ لذلك أرسلت إسرائيل الكولونيل « موشي ديان قائد النقب » إلي تركيا بهدف إقامة هذه الحلف إلي جانب عدة أهداف أخري(653).

وبعد هذه الزيارة فاوضت البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية فى أنقرة الأتراك لتوريد طائرات نفاثة للقوات الجوية الإسرائيلية(654) .

(لح بر تر)Nech Mani Amikam : Israel، Turkey and Greece، P. 6 .

(لج بر تر)هيثم الكيلاني : المذهب العسكري الإسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1969 ، ص 99 .

(□ بر تر) Nech Mani Amikam : Israel، Turkey and Greece، P.55 .

(لح بر تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 749 ، ملف 140/ 48/ 27 ، إدارة الحربية والبحرية / إدارة المخابرات الحربية / المخابرات المشتركة، بتاريخ 15 فبراير 1951 ، بشأن زيارة موشي ديان وديفيد بن جوريون لكل من تركيا واليونان ، من إدارة المخابرات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ بر تر) Nech Mani Amikam : Israel، Turkey and Greece، P. 56 .

كما تبنت أنقرة في سياستها الخارجية مسألة تسليح إسرائيل بالأسلحة الحديثة من الدول المختلفة فلما عقدت أنقرة مع باريس التي عملت حكومتها منذ قيام إسرائيل في عام 1948 على تايد إسرائيل بسبب رغبتها فى هزيمة العرب فى كل مكان ، لأنها كانت تحارب العرب في المغرب العربي كما أن غالبية الجنرالات الفرنسيين كانوا أعضاء فى المقاومة الفرنسية ضد النازية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا ، وتعاونوا مع اليهود ضد الألمان ، ورأي بعض الجنرالات فى الجيش الفرنسي-الذي انهزم في سوريا ومناطق أخري فى العالم كفيتنام، ولهذا وجدوا فى إسرائيل البديل علي وجودهم في تلك المنطقة(655)، فلما عقدت أنقرة مع باريس اتفاقا عسكريا سريا في مارس 1953 ، هدف الاتفاق إلي تحقيق التعاون المشترك بينهما ازاء دول الشرق الأوسط ، بوجه خاص ، وأهم ما جاء فى هذا الاتفاق :

1- هو تعهد الحكومتين (التركية – الفرنسية) بإحياء جميع المساعي الرامية إلي توحيد البلاد العربية توحيدا كاملا .

2- أن تتعهد الحكومتين بمساعدة إسرائيل فى تدعيم كيانها ماديا وأدبيا .

وكانت نتيجة هذا الاتفاق السري هو وصول رئيس المجلس النيابي الاسرائيلى لهذه الزيارة بدلا من وزير الخارجية الإسرائيلية، بهدف إبعاد الشبهات والتضليل .

كما اتفق الطرفان علي أن تقوم بعثة عسكرية من تركيا وفرنسا بزيارة إسرائيل للتفاوض فى قيام حلف عسكري بينهما .

كما أن تركيا وفرنسا ستقومان بمساعي لدي الحكومة الأمريكية لزيادة مساعدتها المادية والعسكرية لإسرائيل.

(بر بر تر)أحمد سعيد نوفل : فرنسا والقضية الفلسطينية فى عهد الجمهورية الخمسة (1958- 1980) ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1980 ، ص 29 .

وترجع الأسباب التي حملت تركيا علي انتهاج هذه السياسة إلى:

1- اقتناعها بعدم قيام التعاون بينهما وبين الدول العربية .

2- استغلالها للموقف العدائي السائد منذ1950 بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي لتقرير التعاون العسكري بينهما وبين إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط .

3- رغبتها المشتركة فى عدم قيام اتحاد قوي بين الدول العربية [656].

وعلي أثر تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس فى يوليو عام 1956 ، أوعزت بريطانيا إلي الحكومة التركية بمد إسرائيل بكميات الأسلحة ، وكان الأتراك فى بداية 1955 قد أخرجوا من خدمة أسطولهم الحربي بعض السفن الحربية الصغيرة وعرضوها للبيع وقد بيعت فعلا إلي إسرائيل كسفن غير مسلحة ، وفي 18 يونيو 1955 سافرت من الأسكندرونة الباخرة الإسرائيلية « إيلات » ناقلة حبوباً من تركيا ، وقد نقل عليها 15 بندقية توجي ، 250 صندوقاً من الذخيرة ، وفي 23 يونيو1955 سافرت من الأسكندرونه الباخرة « يوزغار » وحمولتها 150 طن وعليها كمية من الحبوب ، 250 بندقية مع ذخائرها ،

وفي 2 يوليو 1956 أبحرت الباخرة أيلات مرة أخري من ميناء الاسكندرونه تحمل حبوباً ، و 500 صندوق من الذخيرة ، وفي 5 يوليو1956 أبحرت من أزمير حيث توجد قيادة حلف الأطلنطي في شرق أوربا سفينتان تركيتان هما « كبيره سون » وحمولتها 500 طن و « وخدايت» وحمولتها 600 طن ، قاصدتين إسرائيل وعليها أسلحة غير معروف أنواعها وكمياتها.

وفي 15 يونيو 1956 سافرت من الأسكندرونه باخرة تركية وحمولتها 1250 طن وعليها بنادق حربية ، وقد جاء فى التقارير المذكورة أن ثلاثة من رجال الجمارك يعرفون جيدا أنواع هذه الشحنات ، وأنهم أبدوا مرارتهم من انصياع تركيا لأوامر بريطانيا فى مد إسرائيل بهذه الأسلحة[657].

(ﵓ ﵒ ﵓ)وثائق وزارة الخارجية : أ .س . ج ،محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28 ، مذكرة السفارة المصرية ببغداد ، بتاريخ 29مارس 1953 ، بشان عقد اتفاق سري بين تركيا وفرنسا حول الشرق الأوسط ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ﵔ ﵒ ﵓ)الأهرام: بتاريخ 17 / سبتمبر 1956 ، ص 2 .

ويكشف هذا التقرير النقاب عن مسألتين هامتين هما :

الأولي : أن عام 1955 والذي شهد توقيع الاتفاق التركي العراقي وبالتالي تشكيل حلف بغداد لم تتأثر فيه العلاقات التركية – الإسرائيلية ، بل قامت الأولي بتزويد الثانية بكميات من الأسلحة .

ثانيا : أن تركيا كانت من بين الدول الغربية التي قامت بالاعتداء علي مصر في أكتوبر عام 1956 ، وان كان بشكل غير مباشر ، يتمثل فى تزويد إسرائيل بالسلاح عشية قيامها بالاعتداء علي مصر في عام 1956 .

لذلك اعتبرت الجامعة العربية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل من شأنه تمكين إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها علي خطوط الهدنة[658] .

ومن جانب أخر فبعد أن استطاعت إسرائيل تطوير مصانعها الحربية إلي حد جعلها قادرة علي تصدير بعض المنتجات العسكرية ، استغلت حوادث تصادم الطائرات التي أرسلتها الولايات المتحدة إلي تركيا وشكوي الأتراك من أن الأسلحة التي ترسلها الولايات المتحدة إليهم كانت فاسدة ، وقد أرجع البعض ذلك إلي أمية أكثر من 70 ٪ من الجنود الأتراك ، وتدريبهم الغير كافي ، لذلك استفادت إسرائيل من تلك الحوادث ، وشجعت حكومة أنقرة علي استيراد الأسلحة الإسرائيلية[659]، وبالفعل زودت إسرائيل أنقرة بمعدات عسكرية خفيفة ، مثل المتفجرات والأجهزة البصرية ، والتصويرية ، إلا أن هذا التعاون كان يجري بطريقة سرية جدا بناء علي طلب الأتراك المهتمين بمراعاة جانب العالم العربي[660].

ودائما كانت إسرائيل تحرص علي إثبات قوتها العسكرية أمام الشعب التركي فقد أرسلت وزارة الدفاع الإسرائيلية 3 قطع بحرية إسرائيلية « حربية » لزيارة استانبول زيارة رسمية فى يوليو 1954 لتحقيق ذلك الهدف .

(سمہ بر تر)الأهرام:بتاريخ 26سبتمبر 1956 ، ص 1 .

(شمہ بر تر) Israel : Nech Mani Amikam، Turkey and Greece، P. 63 .

(لمحہ تر تر)آلان دبيكوف : المصدر السابق ، ص 53 .

ونزلـت كتيبـة مـن فنـي قـوات البحريـة الإسرائيليـة باسـتعراض عسـكري كبـير في شـوارع استانبول، وسمحت السلطات التركية للجماهير بزيارة تلك القطع ، وأقيمت علي ظهرها العديد من الحفلات والمؤتمرات الصحفية ، وفي نفس الوقت اشـتركت القـوات الإسرائيلية فى مباريات رياضية مع الفـرق التركيـة وأضيئت هـذه القطـع بـالأنوار الزاهيـة طـوال الليـل[661]، ومـن جهـة أخري فقد قام وزير الـدفاع التركـي بـدعوة بعـض الضـباط الإسرائيليين للحضـور للأكاديميـة ، العسكرية بتركيا بهدف نقل الخبرة الإسرائيلية إلي طلاب الأكاديمية ولكن هذا العرض رفض مـن قبل إسرائيل[662] ؛

وذلك نظرا لسـحب تركيـا لوزيرهـا المفـوض مـن تـل أبيـب فى 26 نـوفمبر 1956 وبالتـالي سـاءت العلاقات العسكرية بينهما ، كما ساءت العلاقات السياسية حتي منتصف عام 1958 .

مما سبق يتبن للباحث أن كلا من تركيا وإسرائيل قد تعاونتا عسكريا في حـدود إمكانيـاتهما وان توجهت تركيا عسكريا ناحية إسرائيل بإيعاز من الـدول الغربيـة ، التـي أعلنـت البيـان الثلاثـي في مارس 1950 .

ب - اتفاقية 1954 :

في نوفمبر 1954 قام سفير إسرائيل في أنقرة بمباحثات مع وزارة الخارجية التركيـة ، انتهـت في 28 نوفمبر 1954 إلي اتفاق كامـل جمع بين وجهتي النظر التركية والإسرائيلية علي المسائل الآتية :

1 – أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضـمن لإسرائيـل عـدم الاعتـداء عليهـا مـن إحـدي الدول الواقعة فى محيط منطقة الشرق الأوسط .

2 – أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري لرد أي اعتداء قد يوجه ضد منطقة الشر ق الأوسط بوجه عام وتركيا وإسرائيل بوجه خاص .

(لمج تر تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س. ج ، محفظة 369 ، ملف 205/ 7/ 3 ، تقرير السـفارة المصـرية بـأنقرة ، بتـاريخ 10 يوليو 1954 ، بشأن الدعاية لإسرائيل في تركيا بمناسبة زيارة بعض قطـع الأسـطول الإسـرائيلي لاسـتانبول ، مـن السـفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ تر تر)Israel : Nech Mani Amikam، Turkey and Greece، P. 58 .

3- تنمية العلاقات العسكرية والاقتصادية وتبادل الزيارات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ، وقد الحق به اتفاق ينظم الدفاع عن منطقة الشرق ألأوسط بين الحكومتين التركية والإسرائيلية ، ويؤخذ علي ما جاء فى هذا الاتفاق أنه يحتم علي حكومة كل من البلدين أن تشترك بقواتها في صد أي هجوم قد يوجه ضد كل منهما أيا كان مصدره .

هذا وقد وقع الميثاق والاتفاق الملحق به كل من وزير الخارجية التركية عن حكومته وسفير إسرائيل فى أنقره عن الحكومة الإسرائيلية وذلك في 28 نوفمبر 1954 [663].

كما اتفق الطرفين فيما بعد علي أن يتم تبادل الزيارات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ، وقد اتفق علي أن تسافر بعثة عسكرية إسرائيلية لزيارة تركيا ، وستقوم هذه البعثة بزيارة القوات العسكرية والجوية لتركيا ، كما ستحضر المناورات العسكرية التي تقرر أن تجريها بعض وحدات القوات المسلحة التركية فى أوائل شهر إبريل من عام 1955 .

كما اتفق علي أن تقوم بعثة عسكرية تركية بزيارة إسرائيل فى يوليو من نفس العام ، وذلك ردا علي الزيارة التي قامت بها البعثة الإسرائيلية لتركيا .

ومما يذكر في هذا الشأن أن تبادل الزيارات بين العسكريين (الاتراك -والاسرائلين) هو جزء من الاتفاق العسكري الذي تم توقيعه بين البلدين فى نوفمبر 1954 ، والذي نص علي تبادل البعثات العسكرية لكي تتمكن كل من الدولتين من الاستفادة بالتنظيمات الدفاعية لدي الدولة الأخري [664].

والسؤال الذي يطرح نفسه علي بساط البحث هو : لماذا لجأت إسرائيل إلي تركيا ولم تلجأ إلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ؟

(لح تر تر)محمد سعد الدين زايد : المرجع السابق ، ص 116- 117 .
(□ تر تر)الأهرام : بتاريخ 27 يناير 1955 ، ص 1 .

يرجع السبب فى ذلك إلي ان عام 1954 ، وهو العام الذي يمكن أن يوصف بأنه عام التسلح المحموم فى الشرق الأوسط ، حيث كشفت الولايات المتحدة النقاب على أن الأسلحة سوف تعرض علي العراق والسعودية في حين لن يباع شئ لإسرائيل ، وكان يتوقع أن تجلس إسرائيل كدولة ضعيفة في المنطقة ، ولم يكن بمقدورها رد أي هجوم عليها ، فضلا عن هجوم مساعد وزير الخارجية الأمريكية السيد برودي (BYROADE) علي إسرائيل طوال عام1954 ، كما هاجمت الولايات المتحدة إسرائيل فى الأمم المتحدة للأيدلوجية التي تمارسها في سياستها الخارجية [665] .

كما ساءت العلاقات ألأمريكية – الإسرائيلية بعد رفض إدارة إيزنهاور الضغوط التي قام بها يهود الولايات المتحدة علي إدارته ؛ لمنع مساندة المطالب المصرية بإخلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، ولكن لم تستجب الإدارة الأمريكية لتلك الضغوط وأيدت مصر فى هذا الشأن [666].

دفع الموقف الأمريكي إسرائيل إلي محاولة تخريب المفاوضات المصرية البريطانية منذ أن وافق البلدين علي اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولي فى يوليو 1954 .

حيث أرسل ديفيد بن جر يون فريق من العملاء في يوليو 1954 لتفجير القنابل فى دور سينما مملوكة للبريطانيين فى الإسكندرية ، ومكتب الاستعلامات الأمريكي ؛ لإظهار حركة الجيش فى مظهر العجز وعدم القدرة علي تثبيت قواعد الأمن فى المجتمع .

ولكن المؤامرة لم تنجح وضبطت خلية العملاء التي اعترفت بذلك ، عرفت باسم «فضيحة لآفون » وزير الدفاع الذي دبر العملية ، واعترف بدوره علي بن جر يون باعتباره العقل المدبر والمفكر للمؤامرة[667].

(ببر تر تر) Rubin Gacoba and Barkal Meyer Barkai : History Israel، New York، Un Date، P.P. 83- 84 .

(تر تر تر) Rubin Gacoba and Barkal Meyer Barkai : OP.CIT، P.P. 83- 84 .

(ير تر تر)أحمد حمروش : قصة ثورة 23 يوليو ، خريف عبد الناصر ، جـ 5 ، مكتبة مـدبولي ، ط 2، القـاهرة ، 1984 ، ص ص 20– 21 .

ويذكر أن تل أبيب قد ضغطت علي الحكومة البريطانية لإيجاد تسوية مع الدول العربية وخاصة مصر التي تتفاوض معها علي الانسحاب من قاعدة السويس ، وبالفعل طرحت بريطانيا مسألة الصلح مع إسرائيل أثناء الإعداد لاتفاقية الجلاء 1954 ، وتوقعت السلطات البريطانية أن ذلك يعد أصعب جزء في المفاوضات المصرية – البريطانية ، وقد قال عبد الناصر في ذلك « أنه لا يستطيع أن يتفاوض علي السلام مع إسرائيل علي أي أساس إلا علي الحدود الأساسية والأصلية التي حددتها الأمم المتحدة وانه لا يستطيع التسامح أو غفران العقبة التي فصلت مصر عن الأردن ، إسرائيل واضاف أنه لا يستطيع الموافقة علي التفاوض علي حدود خارج نطاق الحدود التي وضعتها الأمم المتحدة ، والتي استولت عليها إسرائيل من الدول العربية ، ورای ضرورة عودة هذه الأراضي » ، وأن إسرائيل لن تتخلي عن هذه المنطقة ، والمكان لهذا وأكد عبد الناصر « أن ليس لمصر بالتأكيد النية فى إشعال حرب أخري أو جولة أخري من الصراع[668] ، وأضاف عبد الناصر أن الرأي العام في مصر لن يقبل تسوية ، وأكد انه لو حانت اللحظة فستكون لدية الشجاعة لأخذ المبادرة والخطوة الأولي .

وقال صلاح سالم وزير الارشاد القومى « أن السلام مع إسرائيل غير ممكن أو مستحيل حتي ولو قبلت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة لعام 1947 وانه لن يكون مقبولا سواء من جانب الدول العربية ومصر ولا الرأي العام بهما أن فيهم تسبب عودة التجارة الخارجية لإسرائيل فى تدمير تجارة مصر ، وانه تحت أي ظرف لن يوافق اليهود أبدا علي تسليم أو التنازل عن سنتيمتر واحد من الأرض» ، وشكك كل من عبد الناصر وصلاح سالم فى أن يقدم الإسرائيليون أساس للتفاوض[669].

وإزاء التشدد المصري بعدم التفاوض مع إسرائيل أو طرح هذه القضية فى مسألة التفاوض مع بريطانيا من ناحية ، مع الضغوط الأمريكية علي بريطانيا من ناحية أخري ، وقعت اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا بالأحرف الأولي فى يوليو 1954 .

(سم تر تر) 28 Th ،F .O 371/108380 /88 /42 British Embassy In Egypt to Foreign Office In October 1954 .

(شم تر تر) 11 ،F.O 371/08380 / 88/42 No 228 British Embassy In Egypt To Isecretary Of State December 1954 .

وما كادت الاتفاقية توقع حتي استولي الفزع علي إسرائيل ، إذ اعتبرت تنفيذها بداية الخطر علي كيانها ، وصرح موشي شاريت وزير خارجيتها في نهاية أغسطس 1954 بقولة : أن إسرائيل تلقي جانبا كبيرا من اللوم علي بريطانيا ، ذلك أنها الحكومة البريطانية .

وقد وقعت الاتفاقية دون أن تسعي أولا إلي إنهاء حالة الحرب القائمة بين مصر ـ وإسرائيل[670]» ، واستطرد« أن تعطي بريطانيا لإسرائيل معونة تتوازن مع الفائدة التي حصلت عليها مصر ـ بعد سيطرتها علي القناة وأصبح توازن القوي منذ أواخر عام 1954 جزءا من القاموس السياسي لإسرائيل ، ولكن ذعر الصهيونية لم يكن له من أثر علي مجري الحوادث ، ووقعت الاتفاقية نهائيا فى أكتوبر 1954 .

ويشير الكتاب الإسرائيليون إلي أن توقيع معاهدة يوليو 1954 بين مصر ـ وبريطانيا ، قد سمحت بانسحاب القوات البريطانية من منطقة السويس ، والتي فصلت بين القوات المصرية والإسرائيلية ، بعدها بمدة قصيرة بدأ التواجد العسكري المصري فى النمو فى سيناء ، وفي أواخر 1954 نظمت المخابرات العسكرية المصرية ما يسمي بغرف التضحية الذاتية ، والتي دخلت في عمق المناطق الإسرائيلية ، وكان الهدف منها ليس تخويف أو إرهاب المدنيين ، ولكن بهدف جمع المعلومات العسكرية المفيدة للجانب المصري ، وبعد ذلك فإن المحاولات الإسرائيلية الهادفة للصلح مع مصر كانت متوازنة ، وذلك بعد توقف دائرة الأعمال التخريبية الإسرائيلية عام 1954 فى عهد موشي شاريت [671].

(لمحـ يرـ تر)وزارة الحربية – القوات المسلحة ج . م .ع ، المرجع السابق ، ص 191 ، محمد حسنين هيكل وآخرون : العسكرية الصهيونية ، ص 183 .

(لمجـ يرـ تر) Aviham : Op. Cit، 186. P .

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقفت ضد إسرائيل فى تلك الأثناء نظرا لرغبتهما فى إعادة الترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط بداية من عام 1953 ، بعد أن فشلت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي أقرتها الدول الأربع (الولايات المتحدة- بريطانيا – فرنسا – تركيا) في عام 1951 ، بسبب رفض مصر للانضمام إليها وتبعها العرب بالرفض أيضا ، ومن ثم فالوقوف مع مصر في مسألة الجلاء كان يمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا حتي ولو علي حساب إسرائيل ، لذلك لم تجد إسرائيل من بد سوي اللجوء إلي تركيا لعقد مثل هذه الاتفاقية حيث أن العلاقات التركية – السوفيتية فى تلك الأثناء كانت علي أشدها بعد أن اعتبر الاتحاد السوفيتي الحلف التركي – الباكستاني في بداية 1954 تهديدا مباشرا للاتحاد السوفيتي وأراضيها[672].

ولقد استفادت تركيا واستغلت العلاقات السيئة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي خلال سنوات التحول(1954 – 1956)، حيث تأرجحت تلك العلاقات كانعكاس للعلاقات السوفيتية – العربية ، وبعبارة أجدي فقد دخل الطرف العربي لأول مرة كعامل مؤثر فى هذه العلاقات ، وفي الواقع أن هذا قد يكون أساسا هو نفس البداية السيئة لهذه العلاقات[673].

فضلا عن خيبة الأمل الإسرائيلية فى حدوث هجرة جماعية يهودية من الاتحاد السوفيتي ، وان كانت قد حدثت هجرة علي نطاق ضيق كان معظم أفرادها من المسنين ، وكانت العلاقات الاقتصادية هي الوحيدة التي شهدت الاستمرارية .

إلي جانب ذلك اتهمت الصحافة السوفيتية إسرائيل في مارس 1955 بأنها تتفاوض لعقد حلف عسكري مع تركيا وحين أنكرت السفارة الإسرائيلية هذا الأمر طلبت من وزير الخارجية السوفيتية أن ينشر هذا التكذيب ، ولكن ظل الطلب بلا إجابة[674].

(□ ير تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج، محفظة 1403 ، ملف 38/ 26/ 30، مذكرة السفارة المصرية بموسكو، بتاريخ 21 إبريل 1954 ، بشأن مذكرة الاحتجاج السوفيتي علي التحالف التركي – الباكستاني، من الوزير المفاوض إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لح ير تر)أحمد يوسف أحمد : السياسة السوفيتية اتجاة اسرائيل 1948- 1960 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1974 ، ص 245 .

(□ ير تر)نفسة : المرجع السابق ، 246 ..

لذلك يمكن القول أن اتفاقية 1954 كانت عبارة عن رد فعل للعلاقات السيئة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ناحية وإسرائيل من ناحية أخري .

بالإضافة إلي العلاقات المتردية بين كل من إسرائيل والاتحاد السوفيتي ، فضلا عن العلاقات العدائية التقليدية بين كل من تركيا والاتحاد السوفيتي .

لذا ؛ فإن بنود الاتفاقية ، وخاصة البند الأول والثاني ، الذين يتضمنا التعاون العسكري بين إسرائيل – وتركيا تجاه أي هجوم من خارج منطقة الشرق الأوسط يعني الاتحاد السوفيتي ، ومن داخلها يعني مصر والدول العربية .

وفي حقيقية الأمر فإن هذه المعاهدة قد تمت بمباركة غربية ، حيث حرصت الدول الغربية (الولايات المتحدة – بريطانيا) علي الإبقاء علي سياسة الود مع الدول العربية فى الوقت الذي كانتا يبديان فيه تعاطفا مع إسرائيل ، ولو اعترض الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية علي هذه الاتفاقية لم يكن بمقدور تركيا عقدها مع إسرائيل .

ولما انتصرت مصر علي الكتلة الغربية بعقد صفقة الأسلحة التشيكية مع الكتلة الشرقية في خريف 1955 علي حد قول أنتوني أيدن[675]، انتفضت إسرائيل لهذه الصفقة واعتبرتها تخل بالتوازن فى منطقة الشرق الأوسط ، لذلك عقدت المنظمات الصهيونية اجتماعات عديدة ، كان أبرزها اجتماع كوبنهاجن والتي خلصت فيه إلي بضرورة الضغط علي الدول الغربية واستخدام النفوذ اليهودي فى تلك الدول بضرورة مساعدة إسرائيل عسكريا واقتصاديا حتي تعيد التوازن مرة أخري إلي المنطقة[676].

كما نظرت تركيا إلي صفقة الأسلحة التشيكية علي أنها فتحت الباب أمام الاتحاد السوفيتي للدخول إلي منطقة الشرق الأوسط[677].

(بر ير تر) Sir. Edin Autouny : Op. Cit، P .214 .

(تر ير تر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 720 ، ملف 140/ 48/ 17 ، مذكرة الإدارة العربية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 8 يناير 1956 ، بشأن اجتماع المنظمات الصهيونية الاسكندنافية ، من وزارة الخارجية المصرية إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

(ير ير تر)أكمل الدين إحسان أوغلو : المرجع السابق ، ص 220 .

فى اعقاب إبرام صفقة الأسلحة التشيكية عقدت مصر مع كل من السعودية وسوريا حلفا عسكريا مضادا لحلف بغداد[678]،

وان أعلنت تلك الدول أن التحالف الثلاثي (مصر – السعودية – سوريا) موجها بالدرجة الأولي إلي إسرائيل[679].

أدي حصول مصر علي صفقة الأسلحة التشيكية وتشكيلها حلفا عسكريا إلي تلاقي السياسيتين العسكريتين التركية والإسرائيلية فى عدائهما لمصر ، لذلك أقدمت تلك الدولتان علي عقد معاهدة عسكرية سرية فى أكتوبر 1955 ، تتضمن تجديد اتفاق 1954 ، وتفعليه بصورة دائمة[680].

يتبين مما سبق أن اتفاقية 1954 ،بين تركيا وإسرائيل تعد نتاجا طبيعيا للأحداث التي شاهدتها المنطقة (الشرق الأوسط) طوال هذا العام ، فتركيا حرصت علي طمئنت إسرائيل منذ إبرامها الاتفاق العسكري مع الباكستان ، فضلا عن ذلك فكانت اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا تمثل إخلال بالتوازن العسكري بين مصر وإسرائيل من المنظور الإسرائيلي ورفض الولايات المتحدة الإذعان لإسرائيل للضغط علي بريطانيا من أجل عدم إبرام هذا الاتفاق أي أن إسرائيل لم تجد أمامها سوي تركيا لإبرام هذا الاتفاق (1954) .

وفي نفس الوقت رأت تركيا ضرورة إبرام هذا الاتفاق مع إسرائيل ، إلي جانب الاتفاقات التي أوشكت أن تبرمها مع كل من المملكة الليبية والعراق فيما بعد .

ولقد لجأت إلي إسرائيل بناءا علي أوامر غربية من وجهة نظر الباحث ، فضلا علي أن حصول مصر علي الأسلحة التشيكية التي وطدت التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل .

(سم ير تر)لمزيد من التفاصيل راجع : عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق (1951-1963) ، ص 264 - 267.

(شم ير تر)وثائق وزارة الخارجية ، أ.س .ج ، محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2 ، جـ 11 سري جدا، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 18مارس 1955 ، بشأن التحالف الثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمحسمه تر)الأهرام : بتاريخ 20 أكتوبر 1955 ، ص 2 .

جـ - الاتفاق المحيطي 1958 :

صاغت كل من تركيا وإسرائيل تحالفا سريا في عام 1958 يعرف بالتحالف المحيطي الخارجي وعلي الرغم من وجود أطراف أخري في هذا التحالف « إيران – إثيوبيا » إلا أن هذه دراسة سوف تقتصر علي موضوع دراسة تركيا وإسرائيل ، و ذلك لان التحالف الإسرائيلي – التركي كان الاكثر أهمية في هذا الاتفاق .

أثير التحالف المحيطي لأول مرة بواسطة رجل يهودي يدعي باروخ عزئيل BAURCH UZIEL والذي عمل فيما بعد عضو فى الحزب الليبرالي بالكنيست من خلال عدة محاضرات ألقاها قبل إقامة دولة إسرائيل ، وقدم تلك الفكرة في مذكرة قدمت إلي وزير خارجية إسرائيل وفيها قام عزئيل بتحليل الوضع الجغرافي السياسي الضعيف والهش للدولة الناشئة ، واقترح عدة حلول لتوحيدها وتقويتها ، وقال أن الخطر الأكبر بالنسبة للدولة اليهودية هي الفكرة الاستعمارية القائمة وراء الجامعة العربية ، والتي تهدف لتشكيل اتحاد فيدرالي عربي ، أو إمبراطورية ، والتي لن تحتمل وجود دولة صغيرة ومعزولة بداخلها ، وتقف كعقبة أو حجر عثرة في طريق استكمال وحدتها والتي (تسد) المنفذ إلي البحر علي مساحات كبيرة فى أراضيها .

وأضاف أنه لكي لصد إسرائيل هذا الخطر يجب أن تطور إسرائيل اتحاد للأقليات والذي سيضم اليهود في أرض إسرائيل والمارونيين فى لبنان والعلويين فى شمال سوريا والأقليات العرقية فى شمال العراق وهم (الأكراد – الأشوريين – الإيرانيين وسوف يكون هذا التحالف إذا شكل أقوي من العرب بكثير وعلي حد رأي عزئيل سوف يساعد التحالف والاتحاد علي تحقيق توازن جديد فى المنطقة وفي النهاية سوف يحقق السلام ، وسوف يكون العرب مجبرين علي العيش فى صداقة وتفاهم متبادل مع جيرانهم من غير العرب ، والامتناع عن استخدام القوة لإقامة إمبراطوريتهم .

ولكن هذا التحالف لم يكن الطريق ممهدا أمامه بهذا الشكل ، بالنظر إلي الصراعات السياسية بين هذه الأقليات مثل التي بين الأتراك والأكراد ، والإيرانيين والأكراد والروابط الإسلامية التي تربط هذه الشعوب بالعرب أيضا[681].

(لمجسم تر) Bengio Ofra : Op. Cit، 33- 34 P.P. .

وبعد عشر سنوات من طرح عزئيل لأفكاره عاد في 1958 لطرق هذا الموضوع عندما قام بنشر كتيب يثير نفس هذه الأفكار لكن بفروق مختلفة ، وأضاف فى النسخة الجديدة السودان وإثيوبيا لقائمة البلاد المحيطة ، وقال أن تعداد السكان فى الوطن العربي عام 1958 وصل إلي 36 مليون نسمة بينما وصل فى البلاد المحيطة إلي 50 مليون نسمة ، كما دعي إلي تشكيل تحالف سياسي وعسكري ، ونصح إسرائيل باتخاذ المبادرة ، وكانت عنصر حيوي ونشط فى المنطقة وتحتاج إلي هذا التحالف أكثر من أي دولة أخري فى الشرق الأوسط[682].

ويذكر أن إسرائيل حاولت التقارب مع تركيا وترميم التصدع الذي ألم بالعلاقات بينهما عقب إبرام المعاهدة التركية – العراقية ، وسحب وزير تركيا المفاوض من تل ابيب وخفض مستوي التمثيل الدبلوماسي بينهما علي أثر عدوان 1956 ، كان ذلك فى عام 1957 عندما حدثت الأزمة السورية كما سبق ولكن تركيا رفضت التقارب حين ذاك نظرا لخوفها علي ميثاق بغداد[683].

ولقد طرقت إسرائيل بابا أخر للدخول إلي أنقرة عندما أوصي REUUEM SHILOAH مستشار وزير الخارجية الإسرائيلية بأن يقوم الياهوساسون السفير الإسرائيلي فى روما والذي طور علاقات مع الصفوة التركية الحاكمة ، أن يتقرب من رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ويتحدث معه حول امكانية التحالف بين البلدين كان ذلك في عام 1957 [684].

وبالفعل اجتمع الياهوساسون مع عدنان مندريس فى أوائل 1958 ، واتفق الطرفان علي انهاء الخلافات التي نشأت بينهما منذ أوائل 1955 ، كما اتفق الطرفين علي التعاون من أجل صد التغلغل الشيوعي فى الشرق الأوسط ، ومساعدة سياسة الولايات المحتدة وحلف الناتو فى المنطقة[685].

(682) Ipid.

(683) משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، ראש אמ"ן ، מדור נספחים צבאיים ، הצירות/ מר אלון ، סודי ، 9 /11 /1957 .

(684) משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، שגריר ישראל،רומא ، שגריר ישראל،רומא ، סודי ، 22 במרס 1957

(685) Erhan Cagri : Turkish - Israeli Relations In Historical Perspective، p. 27 .

وتشـير بعـض الدراسـات إلي أن عـدنان منـدريس فسر تحركـات إسرائيـل الهادفـه لتحسـين العلاقات مع تركيا ، وإقامة تعاون فى المجال العسكري كمحاولات للتقليل من سياسته فى الشرق الأوسط ، وذكرا أن مندريس نصحه بتوخي الحذر ، وطلب من إسرائيـل تقويـة العلاقـات الحاليـة علي الصعيد التجاري .

ولكـن التطـورات التـي لحقـت بمنطقـة الشرق الأوسـط فى النصـف الأول مـن عـام 1958 ، والمتمثلـة فى نشـوء الجمهوريـة العربيـة المتحـدة » مصر – سـوريا « والاتحـاد الهاشـيمي » الأردن – العراق» ، وقيام ثورة العراق في يوليو 1958 ، علي تحول السياسية التركية بالإيجاب نحو إسرائيل وتلاقت الدولتين فى ضرورة إجهاض أي وحدة عربية تنشا فى المنطقة فمثلا عملت كل مـن تركيـا وإسرائيل علي الحيلولة دون اتمام الوحدة المصرية – السورية فتكشف الوثائق النقـاب عـن اجتـماع تـم بـين مـوشي ديـان ونـوري السـعيد وعـدنان منـدريس في 13 فبرايـر 1958 –اى قبـل اعـلان الجمهورية العربية المتحدة بتسعة ايام – بالسفارة الأمريكية بـأنقرة ، واتفقـوا خلالـه عـلي ضرورة الحيلولة دون إتمام هذه الوحدة[686].

ولكـن بـاءت جهودهمـا بالفشـل وأعلنـت الوحـدة المصرية – السـورية فى 22 فبرايـر 1958 ، وتكشف ردود أفعال كل من تركيا وإسرائيل عن أنزعاجهما لقيام تلك الوحـدة ، فقـد انعكـس رد الفعل التركي على رؤية أنقرة للجمهورية العربية المتحدة على زيادة مكانـة مصر[687]، فى المنطقـة وأصبحت مصر المنافس التقليدي لأنقره حين ذاك ، تجاورها فى الحدود الواقعة إلي الجنوب بشكل ما علاوة علي حقيقة أن الجمهورية العربية المتحدة الجديـدة تؤيـد السـوفيت بشـدة ، أو عـلي الأقـل اعتبرتها أنقره هكذا .

(بترسمه بتر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س . ج ، محفظة 508 ، ملف 140/ 139/ 8 جـ 2 ، مـذكرة السـفارة المصرية ببغـداد ، بتاريخ 13 فبراير 1958 ، بشأن نوري السعيد موشي ديان ، من الوزير المفاوض إلي السفير المصري بدمشق .

(يرسمه بتر)نصح الساسة الأتراك المعتدلون حكوماتهم بعدم معارضة القومية العربيةأو وحدة مصر وسوريا نظـرا لأن الوحـدة بين البلدين هي السبيل الوحيد لوقف التغلغل الشيوعي فى سوريا والذي ازداد مؤاخرا زيارة كـبيرة " نفسـة : أ.س .ج ، محفظة 1195 ، ملف 2/ 3/ 5 ، مذكرة السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ 30 يناير 1958 ، بشأن نقل السيد / عبد الجليل الراوي سفير العراق من سوريا ، من السفير المصري بدمشق إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

فهذا يهدد تركيا بالسقوط في فخ بين السوفيت فى الشمال ، والجمهورية العربية المتحدة فى الجنوب ، كما تخوفت السياسة التوسع للرئيس عبد الناصر التى لن تتوقف عند حدود سوريا ، بل سيحاول أن يضم بلاد عربية أخري [688]، وتكشف الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء عدنان مندريس – رئيس وزراء تركيا – إلي وزير الخارجية الأمريكية « جون فوستر دالاس » يقول فيها « أن تطورات الموقف فى حاجة إلي إعادة تقييم ، فلقد نمت أمس وعلي حدودي الجنوبية دولة تعدادها 6 مليون نسمة ، واستيقظت صباح اليوم وعلي حدودي الجنوبية دولة تعدادها 26 مليون نسمة [689] . كما كانت تركيا دوما تعادي مشروع الوحدة العربية باعتبار أن ذلك يجعل منها دولة صغيرة في الشرق الأوسط [690].

أما عن رد الفعل الإسرائيلي من قيام الجمهورية العربية المتحدة فقد تمثل فى الذعر الشديد الذي لحق بالدوله العبرية ، وقادتها فقد قال بن جريون[691]– رئيس وزراء إسرائيل – والمؤسس الحقيقي لها « أن إسرائيل لا تري أن هذه التطورات – الوحدة – لها تأثيرها علي الوضع الراهن[692] ، كما أوضح أنه بالرغم من عدم تأثير هذه الوحدة أو الاتحاد العربي علي الوضع الراهن إلا أنها قد تكون لها رغبة توسعيه علي حساب جيرانهم السودان وإسرائيل [693].

وقالت جولدمائير وزيره خارجية إسرائيل للسفير البريطاني فى تل أبيب فى لقائها الذي تم فى الثالث من فبراير عام 1958 ، أن حكومتها متأكدة من أن الروس وراء ذلك التحرك ويؤيدونه [694].

أما مناحم بيجن فيذكر البعض أنه كان الأفصح في إعلان موقف إسرائيل ، حين أعتبر أن شعار الوحدة خداع تحمل لواءه القاهرة .

(سمسم تر) Bengio OFRA: Op . Cit، P. 38 - 39

(شمسم تر)محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1988 ، ص 281 .

(لمحشم تر)محمد حسنين هيكل : ما الذي جري فى سوريا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1962 ، ص166.

(لمجشم تر)سعي ديفيد بن جريون إلي عقد علاقات سليمة مع العرب وخاصة مصر بل أكثر من ذلك ففي الثلاثينات من القرن العشرين قبل قيام دولة إسرائيل ، تقابل بن جوريون مع موسي العلمي أحد السياسين العرب ، وأوضح له ضرورة حصول اليهود علي فلسطين ثم يقوم بينهم وبين الدول العربية نوع من الاتحاد الفيدرالي.

(□شم تر) Avihan Avraham : Op. Cit، P. 194 .

(لحشم تر) Survey Of In Ternatioual Affairs 1958-1960، Oxford، London، p. 367 " 1962.

(□شم تر)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : موقف إسرائيل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،ع 57 ، أكتوبر 1997 ، ص 245 .

وهـو يهـدف إلي تنصـيب ديكتـاتور واحـد عـلي رقعـة تمتـد مـن المحـيط الأطلسي- حتـي الخلـيج الفارسي ، ولا مكان لإسرائيل فى هذه الوحدة[695].

كـما حرصـت الصـحف اليهوديـة في الأيـام الأولي لإعـلان الوحـدة عـلي إتبـاع سياسـة التهدئـة والتطمين فى الأوساط لإسرائيلية والحقيقة أن إعلان الوحدة قد أدي إلي إشاعة الذعر في النفوس القلقة علي مصيرها فى إسرائيل ، والتي تعتقد أن أي تكتل عربي مـن شـأنه تـرجيح كفـة العـرب فى الصراع العربي – الإسرائيلي ، ويمكن القول أن الأوساط الحاكمة فى إسرائيـل تـري فى الجمهوريـة العربية المتحدة ثقلا فى كفة العـرب أمـام إسرائيـل ، وعبئـا جديـدا مـن أعبـاء المتطلبـات العسـكرية الإسرائيليـة والشـئ الـذي اجتمعـت عليـه الأوسـاط الإسرائيليـة هـو أن هـذه الوحـدة تنقصـها الصلات البرية التي لابد منها لربط البلدين في امتداد واحد من الحدود للمـرور ، والنقـل وتحقيـق هذا الامتداد يتطلب أما أزالة إسرائيل وحسب اعتقاد هذه الدوائر فإن هذا صعب ومسـتحيل ، أو عقد الصلح معها ، أو اللجوء إلي ضم الأردن وهذا أقرب الاحتمالات .... »[696].

كما نشرت الصحف أن الدوائر الرسـمية فى إسرائيـل قـد اجتاحهـا القلـق لإعـلان الوحـدة بـين مصر وسوريا لما ترتب علي ذلك من إقامة دولـة كـبري فى الشرـق الأوسـط ذات إمكانيـات بشرـية واقتصادية هائلة مما يهدد كيان إسرائيل ، وذكر منا حم لويس مستشار وزارة الماليـة الإسرائيليـة أن « الجمهورية العربية المتحدة ستكون من القـوة فى المجـال الـدولي خـلال السـنوات القليلـة القادمـة بحيث تزيد قلق إسرائيل » [697].

وتلقت كل من تركيا وإسرائيل نبا قيام الاتحاد الهاشمي بمخاوف اقـل عـلي اعتبـار أن كـلا مـن العراق والأردن كانتا تسيران فى ركاب الاستراتيجية الغربية في المنطقـة ، عـلي الـرغم مـن حـدوث تزعزع فى العلاقات التركية – العراقية ، والـذي حـدث عـلي أثـر تصـويت العـراق ضـد تركيـا فـيما يخص قبرص ، حيث فوجئت تركيا وأصابها الإحبـاط بدرجـة كـبيرة بسـبب تصـويت العـراق مـع اليونان ضد تركيا فى اجتماع الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية قـبرص في 12 ديسـمبر 1957 لتقريـر مصير جزيرة قبرص ، وعلي الرغم من أن التصويت علي هذا القرار لم يحقق اغلبيـه الثلثـين ، إلا أن تصويت « العراق » ترك انطباعا سلبيا لدى الاتراك .

(برشم تر)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : موقف إسرائيل من قيام جمهورية عربية متحدة ، ص 245 .

(ترشم تر)وثائق وزارة الخارجية : أ. س.ج ، محفظة 244 ، ملف 67 ، مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 8 مارس 1958 ، بشان رد الفعل الإسرائيلي علي الوحدة المصـرية السـورية ، مـن مـدير الإدارة العربيـة إلـي وكيـل وزارة الخارجية المصرية .

(يرشم تر)الأهرام : بتاريخ 4 فبراير 1958 ، ص 4 .

وقد لخص أحد المعلقين الأتراك هذا الموقف بقوله « لقد استقبلنا بتعجب وألم الموقف الذي اتخذته بعض البلاد العربية بما فيها دول العراق الصديقة والحليفة ، ومن الصعب جدا « تبرير هذا » بالتأكيد لقد وعدت بغداد بالتصويت لصالح تركيا ، حتي انها وعدت بإقناع الدول العربية الأخري بفعل المثل ، والآن أدركت تركيا أنه لو اضطرت العراق أن تختار بين الولاء للعرب او لميثاق بغداد، فسوف تفضل الأول ، واستطرد « لقد أضر الموقف العراقي بحكومة MONDERES دوليا ومحليا بشكل خاص ، حيث أن المعارضة أصبحت أكثر نقدا لسياسة MONDERES المتحيزة « للعرب » [698].

ووصل إحباط تركيا بتصويت بغداد إلي ذروة الأحباطات الأخري ومنها ، رفض بغداد لرد « دين البترول » إلي تركيا « أجمالي 100 مليون دولار نظير تخلي أتاتورك عن منطقة الموصل VILAYET » الغنية بالبترول في عام 1926 ، واعتراضها علي إقامة خط لأنابيب البترول بين العراق وتركيا وتحويل الأسكندرونة علي الساحل التركي للبحر المتوسط إلي ميناء رئيسي. لدول ميثاق بغداد وللناتو ومعارضتها « العراق » لإقامة سدود مشتركة مع تركيا [699]واختلاف الطرفين العراقي والتركي حول هدف كلا منهما من حلف بغداد ، فقد احتاجته بغداد للوقوف ضد إسرائيل ولمواجهة منافسيها العرب في حين جعلته تركيا وشركائها الآخرين حزاما مضادا للمخططات السوفيتية ، إلا أنه ومع التوغل السوفيتي فى سوريا قد فقد حلف بغداد بعضا من أهميته فى نظر العسكرية التركية، ولم يزد الحلف من الهدف السياسي الأخر لتركيا لزيادة سلطة أنقرة من خلال العراق علي البلاد العربية ، إلا انه ومع كل هذه الاحباطات التركية وخيبة أملها فإن تركيا لم تكن تبحث تغيير فى موقفها تجاه العراق فى هذا الوقت[700]، وعلي ذلك لم تعبا تركيا بقيام الاتحاد الهاشمي إلا لكونه مضادا لقيام الجمهورية العربية المتحدة .

(سمشم تر) Op. Cit: Bengio OFRA، P. 37 .
(شمشم تر) Op. Cit: Bengio OFRA، P. 37 .
(لمح لمح ير)IPID

ولكن إسرائيل قد أبدت ارتياحا عندما تلقت نبأ قيام الاتحاد الهاشمي[701]فقالت جريدة يديعوت أحرنوت « أن إسرائيل تريد اليوم أن يعترف العراق باتفاقية الهدنة القائمة بين إسرائيل والأردن وتعديل التصريح الثلاثي لسنة 1950 [702] .

و كان سقوط الملكية فى العراق فى يوليو 1958 هو الذي أحدث تغير فوري فى النظرة التركية فى المنطقة بشكل عام وفي دور إسرائيل بشكل خاص ، لقد كانت التطورات فى بغداد خطيرة بالنسبة لأنقرة لعدة أسباب فبالرغم من أن خيبة أمل تركيا واحباطاتها فى علاقاتها مع العراق كانت أقوي من أي دولة عربية أخري فقد كان MONDERES في تركيا ونوري السعيد فى العراق حلفاء شخصيين مقربين فكان ينظر لهذه الصداقة باعتبارها مهمة للعلاقات بين البلدين .

وخشيت تركيا من أن النظام العسكري الجديد فى العراق لن يتمسك أو يلتزم بميثاق بغداد « كما حدث بالفعل » وأن الأحداث فى سوريا والعراق قد تغرق المنطقة كلها وتهدد بتطويق تركيا من الشمال والجنوب [703] .

ولما كادت تركيا أن تتدخل عسكريا فى العراق ، بهدف المحافظة علي نظام نوري السعيد ، نصحها الغرب بعدم القضاء علي الثورة المضادة للملكية في العراق ، وكان إعدام نوري السعيد – الخادم الأمين للغرب – في يوليو 1958 ، سبب إزعاج للأتراك ، وانهي ذلك علي حليف تركيا الموثوق منه الوحيد فى العالم العربي ، كما أخرج العراق من ميثاق بغداد ، والأسوأ من ذلك أن الانقلاب قد أضاف بلادا شيوعية أخري ، أو بلاد خاضعة للشيوعية إلي الحدود التركية الطويلة مع دول الستار الحديدي [704]، كما نصحت إسرائيل تركيا بعدم التدخل عسكريا في العراق وتتسامح مع عبد الكريم قاسم خشية من أن هزيمته سوف تقوي عبد الناصر[705].

(لمج لمح ير)ولكن بن جريون حظر الاتحاد الهاشمي بقوله " ان أي وجود عراقي في الضفة الغربية سيكون بمثابة انتهاك لمعاهدة 1949 ولكن بن جريون أعلن فى الأول من فبراير 1958 " أن إسرائيل لا تري أن هذه التطورات لها تأثيرها علي الوضع الراهن " .

(□ لمح ير)جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسة العربية 1941 – 1958 ، ص 266 .

(لح لمح ير)Bengio OFRA : Op. Cit، P.39 .

(□ لمح ير)فيليب روبنس : المرجع السابق ، ص 36 .

(بر لمح ير)Dept Of State ،F .R.U. S : 1958 –1960 : Vol . Xlll Memorandum Of Conversation، Washington 7Oct، 1958، P. 498 .

وكان هذا التطور الأخير فى العراق قد أزاح الحاجز الأخير للقيام بالتقارب مع إسرائيل ، ومن أجل هذا أيقنت إسرائيل بمرور الوقت بأن الولايات المتحدة كان لديها مفتاح التقارب مع تركيا ، لكنها كانت مقتنعة أيضا بأن واشنطن لم تكن راغبة في اتخاذ خطوة فى هذا الشأن خوفا من إثارة عداء البلاد العربية والإسلامية والكتلة الأفرو – أسيوية وأعقابهم ، علاوة علي أن واشنطون كانت مثار شك فى أنها كانت تعارض رفع مستوي العلاقات فى حالة إذا ما اعتقدت هذه البلاد أنها وراء هذا التقارب[706].

وبالتالي لمح المسئولون الأتراك إلي أن هناك قوي خارجية تعمل علي إعاقة رفع مستوي العلاقات مع إسرائيل ، وعليه عملت إسرائيل علي الضغط علي الإدارة الأمريكية من خلال اللوبي اليهودي فى الكونجرس من أجل مساعدة إسرائيل عسكريا [707]، وماديا ومعنويا[708].كما طرق رئيس الوزراء الإسرائيلي – ديفيد بن جريون – باب البيت الأبيض للحصول منه علي مساندة التحالف الذي يرغب فى تشكيله مع كل من تركيا – إيران – إثيوبيا ، ففي رسالة بعث بها بن جريون إلي إيزنهاور فى 22 يوليو 1958 عقب الثورة العراقية ذكر فيها بن جريون أن هدف إسرائيل هو تكوين حلف من دول مختلفة ، وليس بالضرورة أن يكون هذا الحلف رسميا علي أن يكون هدفه الرئيسي مقاومة التوسع السوفيتي المتزايد من خلال الدور الذي يلعبه عبد الناصر ، وسوف يكون الحلف من دولتين إسلاميتين غير عربية هما : تركيا وإيران ، ودولة مسيحية هي إثيوبيا بالإضافة إلي إسرائيل [709].

(تر لمح ير)משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، שגריר ישראל،רומא ، שגריר ישראל،רומא ، סודי ، 22 במרס 1957

(ير لمح ير)كشفت الوثائق الأمريكية عن حصول إسرائيل علي أسلحة أمريكية بالفعل فأوضح مصدر رفيع بالخارجية الأمريكية بأن إسرائيل قد حصلت علي كميات من الأسلحة الدفاعية وأضاف أيضا أن كمية الأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية أقل كثير من التي حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة من الاتحاد السوفيتي وأقل من الأسلحة التي حصلت عليها الدول العربية – مجتمعه – من الولايات المتحدة الأمريكية .

(سم لمح ير) Bengio OFRA، Op . Cit.:، . P . 40 .

(شم لمح ير)عبد الحميد عبد الجليل شلبي : موقف إسرائيل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ص 243 .

و ذكر أن جورين أنه تلقي خطابين وعد فيهما بتقديم المساعدات الأمريكية له في هذا الشأن أحدهما من إيزنهاور فى25 يوليو 1958 والآخر من وزير الخارجية DULLES فى 14 أغسطس 1958 ، كما ذكر أن DULLES تحدث مرتين مع الأتراك ، وأن مسئولين أمريكيين آخرين قد تحدثوا مع الإيرانيين والاثيوبين حول الموضوع، باختصار أن التحالف تم بمباركة وتأييد أمريكي (710).

وبذلك شجعت الولايات المتحدة الأمريكية علي إقامة الحلف المحيطي بين كل من إسرائيل، تركيا ، إيران ، إثيوبيا .

كما أرسل بن جريون REUVEN SHILOAH مستشار وزارة الخارجية الإسرائيلية للتباحث مع حكومات فرنسا إيطاليا ، بريطانيا حول إنشاء هذا الحلف ، وأبدت تلك الحكومات الموافقة عليها (711).

وعليه تحركت إسرائيل لإقناع كل من تركيا – إيران – إثيوبيا من أجل الانضمام إلي هذا الحلف ، فأرسل بن جريون برقية حملها Shiolah الخبير الملم بأمور الشرق الأوسط وأول رئيس للموساد إلي تركيا لكي يعد العدة لمشاركة تركيا ، وذهب أولا إلي أديس أبابا، وأقنع إمبراطور إثيوبيا ووزراءه بالانضمام إلي الحلف ، وسافر إلي أنقرة ، وأطلع الأتراك علي أهمية التحالف المحيطي(712).

و قام الياهوساسون « سفير إسرائيل فى روما والذي عمل كأول وزير مفوض لإسرائيل فى أنقرة والذي حافظ علي صلاته القوية بكبار المسئولين الأتراك ويعد أحد العوامل الفعالة فى إحداث التقارب بين إسرائيل وتركيا منذ عام 1950 ، حيث تقابل مع « عدنان مندريس » في باريس فى نهاية عام 1957 ، وبعد انتهاء هذه المقابلة والتي ناقش فيها الطرفين المسائل المعلقة التي أدت إلي الخلاف بين البلدين وسبل حلها ،

(لمح لمج ير)كميل منصور : المرجع السابق ، ص ص 107– 108 OFRA Bengio : Op. Cit، 41. P .

(لمج لمج ير)وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج ، محفظة 342 ، ملف 732/ 81/ 3 / جـ5 ، تقرير السفارة المصرية بواشنطون ، بتاريخ 30 يولية 1958 ، بشأن علاقة إسرائيل بالموقف الأخير فى منطقة الشرق الأوسط ومؤتمر القمة ، من سكرتير أول سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ لمج ير) Erham Cagri : Turkish، Israelie Relations In Historical Perspective، P. 28 .

وبعد انتهاء تلك المقابلة أرسل « إلياهوساسون » خطابا إلي مندريس ، حث فيه الأخير علي أهمية التعاون مع إسرائيل ، وحاجة تركيا فى الوقوف ضد قرارات « حلف بغداد » المعادية لإسرائيل ، اللذين اجتمعوا بانقرة بأنقرة فى يناير 1958 [713].

كما قابل ساسون « رئيس الأركان التركي « إبراهيم فيظي » « IBRHIM FEYZI في روما والذي شجعه علي مواصلة جهوده ووعده الأخير بتقديم مساندته الكاملة لإحداث التقارب [714].

ويعد اجتماع « ساسون » بفيظي اعترافا واضحا من إسرائيل بالدور الهام الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التركية فى توجيه السياسة الخارجية لتركيا ، علما بأن نشاطها « المؤسسة العسكرية » بدا ينشط بصورة واضحة فى السياسة التركية في أواخر الخمسينات من القرن الماضي فى الوقت الذي ضعفت فيه حكومة « عدنان مندريس » أمام الشعب التركي ، والتي لم تستطيع أن تعتمد طويلا تجاه المشكلات الداخلية فضلا عن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية في تركيا والتي أقضت في النهاية إلي قيام الانقلاب العسكري فى تركيا عام 1960 م[715].

وبعد الاجتماعات التي قام بها « سبشولاة فى أنقرة واجتماعات إلياهوساسون » بفيظي، زارت وزيرة الخارجية الإسرائيلية « جولد أمائير » تركيا بشكل سري في ربيع نفس العام ، واجتمعت مع وزير الخارجية التركية « فطين روستو » ZOLLU علي متن مركب في بحر مرمرة ، وفي 2 أغسطس من نفس العام اجتمعت معه مرة أخري بشكل سري أيضا فى زيورخ [716].

(لح لجـ ير)משה"ח/מע"ר ،1148/- ، מן השגרירות הישראלית ברומא לתל אביב ، סודי ביותר ، 29 באוגוסט، 1958 .

(□ لجـ ير) Erham Cagri : Turkiye، Nin Israilie Il Iskileri (1948- 2001) ، P. 247 .

(بر لجـ ير)لمزيد من التفاصيل راجع : يوسف إبراهيم الجهمانى : تركيا وأمريكا " من الأقطاب المتعددة إلي نظام القطب الواحد " ، ص ص 17–19.

(تر لجـ ير) Bengio OFRA : Op . Cit، P . 42 .

أسفرت تلك الاجتماعات التي قام بها بعض الساسة الإسرائيليين مع كبار المسئولين الأتراك واستجابة الأتراك للأهداف الإسرائيلية تشكيل التحالف المحيطي ، بفضل إقناع الأمريكيون لهم بأهمية الدخول مع إسرائيل فى هذا التحالف ، وبالإضافة إلي تلك التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى النصف الأول من عام 1958 ، وازدياد النشاط الشيوعي فى تلك المنطقة عن قيام ديفيد بن جريون بزيارة أنقرة بشكل سري في 29–30 أغسطس 1958 واصطحب معه جولدا مائير وزيرة خارجيته والياهوساسون سفير إسرائيل فى روما وسبشولاه مستشار وزارة الخارجية الإسرائيلية (717).

واجتمع الطرفان سرا فى أنقرة ، وحفاظا علي سريته الاجتماع قام موظفوا وزارة الخارجية التركية بالعمل كجرسونات فى اجتماع العشاء(718).

كان ذلك بناءا علي رغبة الجانب التركي الذي حرص علي أن تكون هذه الأنشطة فى سرية تامة ، وضمان عدم تسربها إلي (719)الصحافة ، حيث وضعت الحكومة التركية فى اعتبارها لشعور المعادي لإسرائيل خاصة بين القطاعات الإسلامية التقليدية فى المجتمع التركي فى المناطق الريفية والمدن الصغيرة فى الأناضول ، وعلي العكس من ذلك فإن بن جريون لم يكن سعيدا بهذه السرية ؛ لأنه أراد أن يظهر للعرب أن إسرائيل حسنت علاقاتها مع واحدة من أقوي القوي العسكرية فى الشرق الأوسط (720).

(ير ﲡ ير) Erhan Cagri : Turkish – Israelie Relations In Historical Perspective، P. 28 .

(سم ﲡ ير) Israel : Nech Mani Amikam، Turkey and Grrece، P. 72 .

(شم ﲡ ير) Bengio OFRA : Op . Cit، . P . 46

(ﲪ□ ير) Ayhan Aktar and Solizel : Op. Cit.، P. 147 .

وتضمنت الاتفاقية التعاون فى المستويات الدبلوماسية ، والعسكرية والاقتصادية ، أما علي المستوي الدبلوماسي فتضمنت حملات فى العلاقات العامة المشتركة التي تهدف لمخاطبة كل من الحكومات والرأي العام الشعبي ، أما علي المستوي العسكري فتوصلة الاتفاقيات للتبادل للمعلومات الاستخباراتية ، والتخطيط المشترك والمساعدة المتبادلة فى حالات الطوارئ كما وعدت تركيا أن تدعم الطلب الإسرائيلي بتقوية وتعزيز قواتها المسلحة في كل من البنتاجون والناتو ، أما علي المستوى الاقتصادي فقد اتفق الطرفان علي التعاون خاصة فيما يتعلق بالتطور الصناعي فى تركيا وزيادة التجارة بين البلدين .

وتضمنت الاتفاقية الشاملة أيضا التعاون العلمي فى المناطق شديدة الحساسية والأهمية وأيضا تصدير المعدات العسكرية الإسرائيلية إلي تركيا [721].

وسمي التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل « بالاتفاق الإطاري ، وتضمن بنودا للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك ، بجانب مساهمة الإسرائيليين فى بناء بعض المطارات التركية ، تضمن تعهدات إسرائيلية ، لدعم المطالب التركية المتعلقة بقضية قبرص.

وفي نفس العام 1958 وقعت الدولتان اتفاقا سريا آخر يكفل التعاون في المجالات العسكرية والإستخباراتية[722]، وفي نفس العام وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل وإيران وذلك بين أجهزة مخابرات تلك الدول وهي :

(لمج□ ير) Op. Cit : Ben Gio OFRA، 44. P .

(□□ ير)جهاد عودة : التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، ع 153 ، يوليو 2003 ، ص 322 .

جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) وجهاز الأمن القومي التركي وكان يطلق علية وقتها « MILLI AMELE HIZMET،MAIT ثـم أصـبح يطلـق عليـه MIT-MILLI ISTIHAR AT TESKILATION والمنظمة الوطنية للاستخبارات فى إيران سافاك ، وسميت هذه الاتفاقية بإسم الرمح الثلاثي » نصت علي تبادل المعلومات الأمنية ، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاث[723]، وبموجبها أسس « الموساد » مركزا ، استخباراتيا فى تركيا ، مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها إسرائيل لتركيا [724]، وقد أعطت تلك الاتفاقيات دفعه للعلاقات الإسرائيلية الإيرانية والإثيوبية .

فقد زادت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وإيران فعلي سبيل المثال مدت إيران إسرائيل بمليون طن من البترول، فى المقابل قدمت إسرائيل إليها مساعدات فنية فى مجالات الزراعة والصناعة مما أدي إلي اعتراف الشاه رسميا بإسرائيل فى 23 يوليو 1960 .

كما اتبعت إسرائيل نفس الطريق مع إثيوبيا حتي وصل حجم التجارة البينية بينهما حوالي 700 ألف دولار قبل اعتراف إثيوبيا الرسمي بإسرائيل وكنتيجة لهذه الزيادة فى العلاقات التجارية منح إمبراطور إثيوبيه ترخيصا لإنشاء القنصلية الإسرائيلية فى أديس ابابا فى أكتوبر 1960، وتلي ذلك اعتراف إثيوبيا بإسرائيل رسميا فى نفس العام ، وبدأت الدولتان فى التعامل علي المستوي الرسمي[725].

(لح□ ير)اختلفت الروايات حول اجتماع رؤساء أجهزة المخابرات الثلاثة سنويا فذكر موشي ساسون- بن إلياهو ساسون- القائم بالأعمال الإسرائيلية فى أنقرة من 1960 – 1966 ، أن هذا الاجتماع الثلاثي تم في طهران وأكد علي وجود هذه الاجتماعات من خلال لقاءات أجريت معه ، وقال ضابط تركي رفيع المستوي الذي كان مسئولا عن عقد الاجتماعات بين أجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية والتركية وكان علي صلة بالموساد أيضا "أنه قد نظم أو سمح عن هذه الاجتماعات الثلاثية للموساد ، MAH سافاك ، في حين أنكر المحلق العسكري الإسرائيلي فى الفترة من 1964 – 1967 وهو باروح جلبو معرفته بهذه الاجتمعات ، واقفت تركيا علي طلعات جوية إسرائيلية في مجالها الجوي فى طريقهم إلي إيران لنقل المساعدات للأكراد العراقين الذين كانوا فى حالة ثورة ضد الحكومة العراقية ، اىأن الاختلاف بين القائم بالاعمال والمحلق العسكري ربما يعود إلي المستوي العالي للتقسيم بين الأطراف المختلفة التي علي صلة مع الأتراك .

(□□ ير)جهاد عودة : المصدر السابق ، ص 325 .

(بر□ ير) Erhan Cagri : Turkish Israeli Relations In Historical Perspective، 2003، P. 29 .

ولكنها لم تحدث أي تقدم فى العلاقات التركية – الإسرائيلية حيث رفضت تركيا تعيين سفير لها فى تل أبيب مما أدي إلي ان تظل العلاقات الدبلوماسية بينهما دون مستوي السفراء ، حتي بعد زيارة رئيس هيئة أركان الحرب الإسرائيلي لأنقرة فى إبريل 1959 ، والتي لم تحدث أي تقدم بينهما .

وعلي العكس من ذلك فقد ادعت بعض المصادر العربية أن عام في يناير 1958 حدث تقارب بين تركيا وإسرائيل وأمريكا من خلال عملية النجم الأحمر لكبح جماح حكومة دمشق ،حيث اعتقدت حكومة أيزنهاور بأنها « حكومة دمشق » تمثل الاتجاه الشيوعي بقوة فى المنطقة .

وذكر الباحثون الأتراك أن هذه المعلومات لم يكن هناك ما يؤيدها[726]، وظلت العلاقات التركية – الإسرائيلية كما هي حتي قام انقلاب جمال جورسال في 28 مايو 1960 [727].

ويرجع عدم حدوث تقدم فى العلاقات التركية – الإسرائيلية علي أثر توقيع الطرفين لعدة معاهدات و اتفاقيات دبلوماسية عسكرية ، اقتصادية ، استخباراتية إلي حدوث تقلبات ، وصعوبات عند الأتراك .

فضلا عن عدم وجود اتفاق بين إسرائيل وتركيا والذي امتد إلي طريق طويل حيث كانت دوافع إسرائيل لإقامة علاقات قوية مع تركيا دوافع إستراتيجية نجمت كرد فعل للمشكلات المرتبطة بالعزلة وعدم الشرعية والصراع الدائر مع جيرانها العرب .

ومن جانب آخر كانت احتياجات تركيا أكثر خططية ، وذات طبيعة تكتكية ، بالرغم من أن العديد من قادتها اعترفوا بأن تركيا كانت فى حاجة قوية إلي إسرائيل ، لهز وزعزعة التوجه العربي والإسلامي البحت فى المنطقة .

(تر□ ير) Erhan Cagri : Turkish Nin Israeli Il Iskileri (1948- 2001)، P. 248 .

(ير□ ير) Ayhan Cagri and Soliozel : Op . Cit، P. 147 .

وكان الدافع المباشر لتركيا مجرد دافع عرضي ، وفي حين لم تكن إسرائيل مضطرة لأن تكون مهملة وقلقة حول تأثير التحالف علي الأطراف الثلاثة « تركيا – إيران – أثيوبيا » شعرت تركيا بأنه كان عليها أن تضع المزيد من الاعتبارات لبعض الدول العربية والقضايا الحساسة لأخري مثل قبرص [728] .

وإلي جانب ذلك فإن حزب المبام MAPAN [729]لم يعترض علي مبدأ الحاجة لإيجاد أصدقاء فى المنطقة المحيطة أو النطاق المحيط ، وذلك من خلال ممثليه فى الكنيست عند مناقشة لجنة الشئون الخارجية والدفاع بموضوع التحالف المحيطي ، إلا أنه(الحزب) حذر ضد من أن هذه البلاد تركيا – إيران – إثيوبيا سوف تلجأ إلي إسرائيل أثناء الحاجة [730] .

حيث كان العكس صحيحا بالنسبة لتركيا ومع مرور الوقت كان علي الحكومة التركية أن تظهر عدم مبالاة متزايدة تجاه معارضة الإسلام والعناصر الإسلامية فى تركيا لإقامة روابط مع إسرائيل وهذا سبب أضافي للإبقاء علي هذه العلاقات سرية ، لهذا كان علي إسرائيل وهي الطرف الأكثر حاجة واعتماد من الطرفين أن تضع فى الاعتبار دائما الشعور التركي حول القضايا المحلية والخارجية الخاصة بها مثل الأكراد والأرمن والعرب ، وبالإضافة إلي ذلك كانت تركيا عضوا فى تحالفين هما :

الناتو وحلف بغداد الذي أصبح CENTO فيما بعد الحلف المركزي ولم تكن إسرائيل تنتمي لأي تحالف حتي علاقاتها وصلاتها مع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت غير مستقرة بدرجة كبيرة .

وأخيرا يمكن القول بأن المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل فى عام 1958 هي التي دفعتهم إلي عقد هذا التحالف

(سم□ ير) Ben Gio OFRA : Op. Cit، . P. 45

(شم□ ير)اعتراضت الأحزاب الصغيرة المعارضه فى إسرائيل مثل MAPAN الحزب الشيوعي علي إقامة علاقات مع تركيا خلال السنوات الأولي من قيام دولة إسرائيل ، إلا أنه مع حلول عام 1958 اختفت كل هذه المعارضات .

(لمحلح ير)Ben Gio OFRA : Op. Cit، P. 46 .

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1 – الإبقاء علي التوسع السوفيتي فى حدود

2 – احتواء اتجاه كل العرب وكل المسلمين

3 – القضاء علي محاولات زعزعة الأمن فى البلدين من خلال تنظيمات معادية للنظام القائم فى كل من تركيا وإسرائيل .

وتذكر أحد المصادر أن كلا من تركيا وإيران قد استخدما التحالف مع إسرائيل لأهدافها الخاصة لتحسين صورتهما فى الغرب فى رأي الحكومة والشعب ، عن طريق استخدام المكاتب الجيدة لإسرائيل فى ذلك .لقد وضع اجتماع بن جوريون و مندريس MENDERES الأسس للعلاقات خاصة والتي اتخذت مسارها وقتها علي كافة المجالات والمستويات السياسية والاقتصادية ، والعسكرية المختلفة، ومن المثير للاهتمام أن التقلبات تجاه إسرائيل فى هذه الفترة لم يعكس كثيرا التطورات المحلية الداخلية في تركيا مثل الأحداث فى المحيط الاقليمي والدولي، فلم ينكر النظام الجديد للجنرال CAMAL GURSEL الذي تولي السلطة بعد انقلاب 27 مايو 1960 الاتفاقية ، بل عمل علي تقوية العلاقات مع إسرائيل فى عدة طرق ومجالات مختلفة[731] .

وعلي الرغم من توقيع عدنان مندريس وديفيد بن جوريون اتفاق المحيطي السري ، إلا ان العلاقات الدبلوماسية بين البدين لم ترق علي ما كانت عليه ، أو تعود كما كانت قبل نوفمبر 1956 وذلك يرجع إلي انتظار الأحدث فى العراق قبل مارس 1959 ، وهو الشهر الذي أعلن فيه عبد الكريم قاسم انسحاب بلاده الرسمي من حلف بغداد ، كما نفت الحكومة التركية ما أشيع حول عقد تحالف يضم كل من تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل يهدف إلى ضرب القومية العربية [732]، ورغم ذلك فقد أعلن مندريس فى أكتوبر 1959 أنه سوف يعيد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، وفوض فطين رشدي وزير خارجيته لاتخاذ هذه الخطوة ،

(لمجلح ير) Ben GIo OFRA : Op. Cit، P. 46 .

(□لح ير)משה"ח/ מע"ר ،1148/ – ، מאת: צירות ישראל ، אנקרה ، ، **תל** : **אביב** ، 11בינואר 1959

إلا أن الأخير قد تقاعس علي تنفيذها ؛وذلك يرجع إلي تأييده للدول العربية مؤيدا من كبار موظفي وزارة الخارجية فى هذا الشأن ، وظلت العلاقات كما هي حتي انقلاب 27 مايو 1960 .(733)

نظرا لأهمية تركيا الجيو-استراتيجية والعسكرية من المنظور الإسرائيلي عينت لديها ملحقا عسكريا في الوقت الذي م تعين فيهالا ثلاثة ملحقين عسكريين في لندن وباريس وواشنطن .

ولما أصدرت كلا من (الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا- بريطانيا) البيان الثلاثي في عام 1950 الذي التزموا فيه بعدم تصدير السلاح إلى العرب وإسرائيل ، قامت تلك الدول بتصدير السلاح إلى إسرائيل عن طريق تركيا وعليه تدفقت الأسلحة الأمريكية على تركيا ومن ثم قامت تركيا بنقلها إلى إسرائيل ، وفي هذا الصد عقدت فرنسا تحالفا عسكريا سريا مع تركيا في مارس1953 تعهدت فيه حكومتي البلدين بمساعدة إسرائيل عسكريا ، وطوال عام 1955 مولت بريطانيا إسرائيل بالأسلحة عن طريق تركيا واستمر في هذا حتى عشية اعتداء إسرائيل على مصر في أكتوبر 1956 مما لا يدع مجالا للشك بان العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل لم تتأثر بتوقيع ميثاق بغداد .

كما قامت إسرائيل بتزويد تركيا ببعض الأسلحة الخفيفة التي كانت تصنع لديها ، في الوقت نفسه حرصت إسرائيل على زيارة بعض البعثات العسكرية إلى تركيا منذ عام 1950 حتى عام 1956 فضلا عن زيارة بعض مدمراتها الحربية لتركيا بغرض الدعاية لقوات إسرائيل العسكرية .

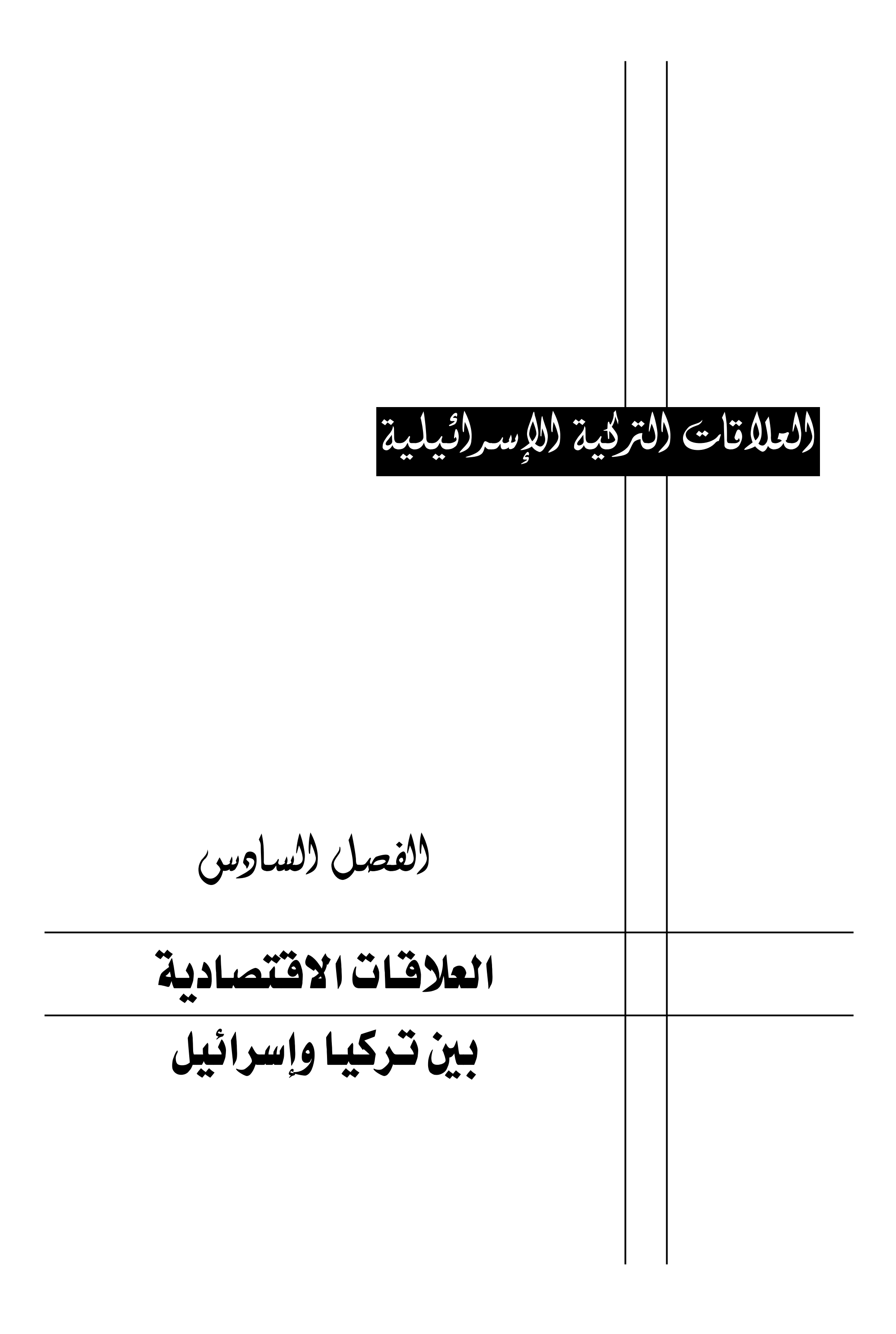
والمتطلع إلي تاريخ توقيع الاتفاق العسكري وبنوده بين تركيا وإسرائيل في نوفمبر 1954 يتضح أن « الاتفاق » كان رد فعل اتفاقية الجلاء التي أبرمتها مصر مع بريطانيا في أكتوبر 1954 ، أي قبل التوقيع النهائي علي الاتفاق التركي الإسرائيلي بقرابة شهر واحد إلي جانب ذلك فإن البند الأول تضمن تعاون الدولتين عسكريا ،

(لح لح ير) Ben GIo OFRA : Op. Cit، PP. 47- 48 .

والذي يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من أحدي الدول الواقعة في محيط منطقة الشرق الأوسط ، وقصد بالدول المحيطة بإسرائيل من منطقة الشرق الأوسط هي مصر. حيث يعني سحب القوات البريطانية من منطقة السويس فتح الباب أمام المصريين لمهاجمة إسرائيل ، ويؤكد ذلك أن إسرائيل قد نظرت إلي اتفاقية الجلاء التي وقعتها مصر مع بريطانيا علي أنها تهديد مباشر لمبدأ توازن القوي في المنطقة ، و فضلا عن أنها تعمل علي تحرير مصر من أي نفوذ بريطاني .

إزاء قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958 ولاتحاد الهاشمي في الشهر ذاته وثورة العراق في يوليو 1958 أصاب تركيا وإسرائيل نوبة من الذعر وعليه هرعت إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الضغط على تركيا من اجل الاشتراك في تشكيل يضم تركيا وإسرائيل وإيران وإثيوبيا يطلق عليه التحالف المحيطي حيث يحيط بالجمهورية العربية المتحدة والعراق من ثلاث جهات (الشمال تركيا – الشرق إيران – الجنوب إثيوبيا) ، واستجابت تركيا للضغوط الأمريكية وعقدت إسرائيل اتفاقا مع إسرائيل أطلق عليه الاتفاق الإطاري يتضمن اتفاقيات عسكرية واستخباراتية ودبلوماسية واقتصادية وبنودا للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك بجانب مساهمة إسرائيل في بناء بعض المطارات التركية كما احتوى الاتفاق على تعهدات إسرائيلية لدعم المطالب التركية المتعلقة بقضية قبرص.

وعلى الرغم من قوة هذا الاتفاق الذي استمر بعد قيام انقلاب مايو 1960 ف تركيا إلا أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل لم تعود كما كانت قبل نوفمبر1965 فظلت العلاقات الدبلوماسية بينهما دون مستوى السفراء .


العلاقات التركية الإسرائيلية
الفصل السادس
العلاقات الاقتصادية
بين تركيا وإسرائيل

بدأت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل تأخذ سبيلها بعد اعتراف تركيا بإسرائيل، وتبادلها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي معها ، لاعتبارات سياسية – وكان من الطبيعي أن تقوم معاملات تجارية بين البلدين بدأت بنشاط فردي لتجار ولهيئات ، ثم أخذ النشاط يتزايد إلي أن عقد اتفاقاً تجارياً من شأنه تنظيم العلاقات التجارية فى النطاق الرسمي المتعارف عليه بين الدول ، وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار إسرائيل أول ما تتجه إلي تركيا حيث أنها تزخر بالرخاء ، نتيجة للمساعدات المالية التي قدمت إليها «تركيا» من خلال مشروع مارشال ، ورأت فيها منفذاً ومخرجاً من حرج الحصار المفروض عليها من البلاد العربية ، لتستورد إسرائيل من تركيا المواد الغذائية التي تنقصها لقربها منها ولأنها رأت أن تركيا غنية بالزراعة ، وتفتقر إلي الصناعة التي تري إسرائيل أن في إمكانها سد حاجاتها منها بما تصدره إليها من آلات وأدوات كما سيأتي .

أما الجانب التركي فقد رأي فى إسرائيل منفذا لتصريف ما يفيض به أراضيه من منتجات زراعية تبادلها بما تحتاجه من إسرائيل من آلات وأدوات[734]، ورأي الجانبان معا فى قيامهما بهذا التبادل فرصة لعمل أسطول تجاري بين البلدين ، فنشط بذلك حركة الملاحة فى هذه الرقعة من البحر الأبيض [735]لذلك عملت الدولتين علي عقد اتفاقيات للتجارة والدفع منذ عام 1950 م الى عام 1956 كما دفعت العلاقات التجارية المتميزة بين البلدين التقدم في عملية التصنيع والتشييد والبناء التي سيطرت إسرائيل على معظمها فقامت بإنشاء العديد من المصانع والطرق والفنادق والمطارات في تركيا ،استغلت إسرائيل هذا التميز لصالحها في تركيا في مجال السياحة والدعاية لها داخل المجتمع التركي وذلك كما يلي .

(لح ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج محفظة 716 ،ملف 140/ 123/ 13 سري جدا تقرير المفوضية الملكية المصرية باستانبول ، بتاريخ 18 مايو 1953 ،بشأن أساس العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل من القنصل المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(برلح ير)شكلت إسرائيل منذ عام 1948 أسطولا تجاريا بحريا وصل في نهاية 1954 م إلي 31 سفينة تجارية تنقل سنويا قرابة 800.000 طن من تجارة إسرائيل إلي العالم الخارجي ، 500.000 طن بين الموانى الإسرائيلية وذلك بالنظر إلي قيام الاقتصاد الإسرائيلي بالدرجة الأولي علي التجارة البحرية – عملت قرابة 16 سفينة تجارية بين الموانى التركية والإسرائيلية منذ 1950- 1954 لمزيد من التفاصيل راجع (وثائق وزارة الخارجية ، أ.س.ج محفظة 1239 ، ملف 140/ 123/ 3، مذكره المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بدمشق بتاريخ 19 أغسطس 1954 م بشأن معلومات عن الأسطول التجاري الإسرائيلي من مدير المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بدمشق إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية ، محفظة 651 ، ملف 140/ 123/ 3، مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربيةإدارة فلسطين، الشعبة السياسية، بتاريخ20مارس1955، بشان الأسطول التجاري الإسرائيلى ، من مدير الشعبة السياسية بإدارة فلسطين إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية)

أولاً : العلاقات التجارية

أ- الاتفاقيات التجارية :

بعد اعتراف تركيا قانونيا بإسرائيل ، هرعت إسرائيل وعقدت مع تركيا أول اتفاق تجاري في 4 يوليه 1950 م ، وهي اتفاقية للتجارة والدفع بينهما كانت صالحة لمدة عام قابلة للتجديد من تلقاء نفسها .

وتضمنت هاتين الاتفاقيتين اتفاقية التجارة ، اتفاقية الدفع ما يلي :

1 – اتفاقية تتضمن نص الدولة الأولي بالرعاية فيما يتعلق بالآتي :

أ- مسائل الملاحة البحرية .

ب- كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية واستيفاء الحقوق ، والقواعد ، والإجراءات والتخليص من الجمارك فى حالتي التصدير والاستيراد .

2- اتفاق تجاري من سبع مواد خلاصته خضوع كافة المبادلات التجارية للأنظمة العامة المتبعة فى البلدين مع التعهد بتقديم كافة التسهيلات لمنح رخص التصدير والاستيراد ، ومنح شهادة الموطن للبضاعة وفق نموذج أرفق بالاتفاقية فيما عدا ما يقل قيمته عن مائة ليرة تركية وطريقة تسوية المبادلات التي تمت قبل الاتفاقية .

3- اتفاقية دفع من ثماني مواد تنص علي أن تتم المدفوعات من تركيا إلي إسرائيل بواسطة البنك المركزي للجمهورية التركية الذي يدفعها إلي حساب خاص رصيده 840.000 دولار أمريكي لأسهم بنك « الانجلو فلسطين ليمتد ، ومقره تل أبيب ، كما تتم المدفوعات من إسرائيل بطريقة عكسية ، ويدفع أصحاب الشأن للبنكين بالعملة المحلية ، ويحولها كل بنك حسب السعر الرسمي الذي يحدده البنك نفسه كما يسدد البنكان لأصحاب الشأن ما يخصهم بدون إجراءات ولا مصاريف ، كما نظم الاتفاق حالات المبادلات التي بالعملات الأخرى أو التي تتعدي رصيد الحساب الخاص بالاتفاقية[736].

(ترلح ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير المفوضية الملكية المصرية باستانبول ، بتاريخ 18 مايو 1953 ، بشأن أساس العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وفي يوليه 1951 اتفقت كل من تركيا – إسرائيل علي مد الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين لمدة سنة أخري ، وقد كان أساس هذا الاتفاق تبادل البضائع دون اشتراط مدفوعات إضافية نقدا [737].

وجددت اتفاقية عام 1950 باتفاق جديد فى 21 ديسمبر 1953 ، واقترن بموافقة الحكومة التركية بتاريخ 25 ديسمبر 1953 علي البرتوكول الإضافي لاتفاق عام 1950 ،

ونص علي قرار الحكومتين التركية ، الإسرائيلية الموافقة علي زيادة حسابها من 840.000 دولار أمريكي كما هو مذكور فى اتفاق عام 1950 إلي 1.500.000 دولار أمريكي ، وذلك بهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين » تركيا وإسرائيل[738].

وقد أجري تعديل لهذه الاتفاقية فى مارس 1954 ، حيث صرح بمقتضاه للبنوك والمنظمات الاقتصادية أن تعطي تصاريح استيراد فى حدود 2.500.000 دولار ، تشتري إسرائيل بها 30 ألف طن من الحبوب ، بعد ذلك تشتري 20الف طن أخري[739]، بينما تصدر إسرائيل لتركيا « الاسمنت ، السيارات ، السلع الكهربائيه ، أفران الطبخ ، آلات الغسيل والتدفئة ، الأدوات الجراحية والنظارات [740]، ويسمح هذا التعديل بزيادة التبادل التجاري بين البلدين فى حدود 15 مليون دولار.

و جرت مباحثات بين الطرفين الإسرائيلي والتركي خلال شهر يونيه عام 1954 ؛ أفضت إلي اتفاق الطرفين علي ما يلي :

(يرلح ير)نفسه : محفظة 1242، ملف بدون ترقيم ، إدارة المحفوظات العامة جـ 4 ، الإدارة الاقتصادية ، مذكرة السفارة المصرية بلندن ، بتاريخ 24 يوليه 1951 ، بشأن الاتفاق التجاري بين تركيا وإسرائيل ، من السكرتير الثاني إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سملح ير) نفسه : محفظة 716، ملف 140/ 23/ 13 سري جدا ،تقرير السفارة الملكية المصرية بدمشق ، بتاريخ 27 مارس 1953، بشان الاتفاق التجاري بين تركيا واسرائيل ، من القنصل العام الى وكيل وزارة الخارجية المصرية

(شملح ير)وثائق وزارة الخارجية : محفظة 716 ، ملف 140 / 23/ 13 سري جدا ، تقرير السفارة المصرية بأمستردام ، بتاريخ 18 مارس 1954 ، بشان الاتفاقيات الاقتصادية الإسرائيلية ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لح□ ير)نفسه :محفظة 1239 ، ملف 140 / 123/ 3 ، تقرير السفارة المصرية بلندن ، بتاريخ 25 مايو 1954 ، بشأن النشاط الاقتصادي لإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

1- تشتري إسرائيل من تركيا 60.000 طن من القمح ، تصدر إليها على ست دفعات،تبلغ كل منها 10.000 طن ، علي أن يكون نصف الكمية من القمح الطري ، والنصف الأخر من النوع المسمي سيها .

2- تستورد تركيا من إسرائيل لقاء قمحها الذي يبلغ ثمنه أربعة ملايين ونصف المليون من الدولارات الأمريكية بضائع إسرائيلية ، وبضائع أمريكية[741] (.

وفي مستهل عام 1955 أصبحت تركيا مدينة لإسرائيل بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي ، وعليه قد حصل كساد تجاري بينهما ؛ لذلك سافر وفد تجاري إسرائيلي برئاسة مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية الإسرائيلية ، الى انقرة؛ بهدف رفع حد المديونية فى الاتفاق التجاري بين البلدين من 1.5 مليون دولار إلي 4.5 مليون دولار[742].

اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا الإجراء نتيجة لحاجتها الشديدة للأسواق التركية ، حيث أن تركيا كانت تمثل الدولة الثالثة التي تقوم إسرائيل بتصدير منتجاتها المختلفة إليها، مع أفضلية للأسواق التركية عن غيرها من أسواق الدول الأخري ؛ وذلك لقرب المسافة بينهما ، ووجود اتفاقيات تجارية بينهما .

لذلك حرصت إسرائيل علي إلابقاء على تجارتها مع تركيا ، ورفع المديونية إلي هذا الحد وجاء هذا الرفع نتيجة إلي الفتور الذي أصاب التبادل التجاري بين البلدين ؛ بسبب قلة المحاصيل التركية فى هذا العام 1955، نتيجة لسوء الأحوال الجوية التي حدثت فى تركيا .

(لمجـ□ ير)نفسه: محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ 2 ، سري جدا ، مذكرة المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بلوكلي رمل – الإسكندرية ، بتاريخ 14 يونيه 1854 \، بشان التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل ، من مدير المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□□ ير)وثائق وزارة الجارجية: محفظة 716 ، ملف 140 / 123 / 13 جـ 2، سري جدا ، مذكرة المفوضية المصرية باستانبول ، بتاريخ 7 فبراير 1955 ، بشأن زيارة وفد تجاري إسرائيلي إلي أنقرة ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وأعلن الوفد الإسرائيلي فى تركيا أنه بمقتضي دراسة الأحوال الاقتصادية التركية ، وأنه سيعمل علي الاستغناء مؤقتا أي في الوقت الحالي عن القمح الذي كان يعتبر إلي أمد قريب أهم المواد التي تبيعها تركيا إلي إسرائيل [743].

وفي 26 ديسمبر 1955 وقعت تركيا اتفاقية تجارية مع إسرائيل يتم بمقتضاها تصدير 50 ألف طن من القمح التركي إليها ، وتستورد تركيا بها قيمته 2.5 مليون دولار من المنتجات الإسرائيلية [744].

وكانت المدن التركية والإسرائيلية الأتية ، هي التي أمكن الاتصال منها وإليها وهي أنقرة– استانبول – أزمير – واطن سمسون وبليكاشيز وجمعيها من المراكز التجارية الهامة [745].

وبذلك فقد عقدت تركيا وإسرائيل اتفاقيتين تجاريتين مع إسرائيل الأولي فى 4 يوليه 1950 ، والثانية فى 17 ديسمبر 1953 ، ونفذت هاتين الاتفاقيتين فور إبرامها ، واستمر العمل بهما حتي عام 1956 ، ثم جددت تلقائيا[746].

و عقدت اتفاقية بين معمل الأسمدة الكيماوية فى حيفا وبين معمل كيماوي فى تركيا ، يصدر بموجبها المعمل الإسرائيلي كمية من حمضي الكبريت إلي تركيا ، وبموجب الاتفاقية يصدر فى سنة 1954 كمية تبلغ 20 ألف طن من حامض الكبريت ، وفي عام 1955 يبلغ 200 ألف طن ، وتبلغ قيمة التبادل التجاري الذي سيجري بموجب هذه الاتفاقية 116 مليون دولار ، وتوفي هذه الصفقة للخزينة مبلغ 112 مليون دولار [747].

(لح□ ير)نفسه :ا.س.ج.، محفظة 716 ، ملف 140 / 123 / 13 جـ 2، سري جدا ، مذكرة المفوضية المصرية باستانبول ، بتاريخ 7 فبراير 1955 ، بشأن زيارة وفد تجاري إسرائيلي إلي أنقرة ، من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□□ ير)الأهرام : بتاريخ 28 سبتمبر 1955 ،ص2 .

(بر□ ير)وثائق وزارة لخارجية : أ.س .ج ، محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ 2، سري جدا ، تقرير القنصلية المصرية باستانبول ، بتاريخ 5 يوليو 1954 ، بشأن افتتاح خط تليفوني بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(تر□ ير)نفسه : محفظة 512 ، ملف 205 / 7/ 2 سري جدا ، تقرير القنصلية المصرية بأستابنول ، بتاريخ 3 أكتوبر 1955 ، بشأن الاتفاقيات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير□ ير)نفسه: محفظة 1239 ، ملف 140/ 123/ 3 ، جـ 9 ، تقرير القنصلية الملكية المصرية العامة بنيقوسيا ، بتاريخ 12فبراير 1953 ، بشأن الحالة الاقتصادية والتجارية فى إسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وارتفعت المعاملات التجارية بينهما ، فوصلت عام 1957 إلي مليون دولار وفي عام 1958 وصلت 3.5 مليون دولار ، وفي عام 1959 وصلت 8.6 مليون دولار ، وفي عام 1960 وصلت إلي 11 مليون دولار [748]، وبذلك كانت المعاملات التجارية بينهما فى تزايد مستمر طوال فترة الخمسينات بدأت 840 ألف دولار فى عام1950 وانتهت بـ11 مليون دولار فى عام 1960 .

والواقع أن إسرائيل هي التي كانت دوما تحرص علي تجديد الاتفاقيات التجارية ، وذلك بالنظر إلي انها كانت تنظر إلي تركيا علي أنها سوق طبيعية لها ، وذلك بسبب قربها من إسرائيل ، وموقعها الإستراتيجي الهام ، فهي تشرف علي بحار وتتحكم فى مضايق تربط هذه البحار ، كما أنها تمثل حلقة الوصل الرئيسي بين العالمين الأسيوي والأوربي.

وبذلك استطاعت إسرائيل أن تتجاوز الحصار الاقتصادي العربي المفروض عليها ، وتقيم نوعا من التكامل الاقتصادي مع تركيا ، حيث استفادت إسرائيل لتحقيق أهدافها هذه عن طريق الاتفاقيات التجارية مع تركيا ، وإرساء أسس التعاون الاقتصادي المتبادل مع تركيا ، من وضع الجمود الذي كان مخيما علي العلاقات السياسية بين تركيا ، وغالبية الأقطار العربية[749].

ب - الصادرات الإسرائيلية لتركيا :

منذ عام 1952 أصبحت السوق التركية عطشي- لجميع أنواع البضائع الإسرائيلية[750]، وكانت السوق التركية تبتلع البضائع كأي سوق تخطو إليي إشباع احتياجاتها ، فكانت تستهلك كل ما تقدمه إسرائيل إليها من السلع المختلفة ، كما يوضحه الملحق رقم 1 حتي الثلاجات اجهزة الراديو ، والأدوية والأسمنت ، كما كانت السوق التركية العامل الأول فى رفع مستوي الصادرات فى الميزان التجاري اليهودي طوال الشطر الأول من الخمسينات حتي كانت تركيا حلما للمصدرين اليهود بشكل حملهم علي بناء مصانع جديدة أقاموها علي اعتبار تصدير إنتاجها إلي تركيا أو الاستعاضة بها عن السوق العربية المقفلة في وجوههم .

(سم□ ير)محمد عيسي : المصدر السابق ، ص 625 .

(شم□ ير)عبد الرزاق نعاس : المرجع السابق ، ص 191 .

(لمح بر ير)انتهز التجار اليهود فرصة احتياج الأسواق التركية للمنتجات الإسرائيلية وشكلوا بالاتفاق مع وزارة التجارة الإسرائيلية غرفة تجارية إسرائيلية – تركيا فى تل أبيب ، وذلك بالتعاون مع أوساط المصدرين والمستوردين الذين يتاجرون مع تركيا وقد افتتحت فى 29 فبراير 1952(وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 219 ،= =ملف 14/ 123/ 30 ، مذكرة المكتب الأقليمي لمقاطعة البضائع الإسرائيلية بولكلي – رمل – الإسكندرية ، بتاريخ 2 مارس 1953 ، بشأن نشرة الغرف التجارية إبريل سنة 1952 ، فى إسرائيل ، من مدير المكتب إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وكان تصرف المصدرين الصناعيين هذا له ما يبرره ، فالسوق التركية سوق غربية رخيصة في أسعار النقل ، ونفقات الشحن والتصدير ، وكان هذا يساعد علي عرض المصنوعات اليهودية بأسعار رخيصة ، يضاف إلي ذلك أن تركيا فى ذلك الحين لم يكن لديها الدولارات الكافية لشراء جميع حاجاتها من الأسواق الخارجية ، فكانت مضطرة للشراء من البلد الذي يقبل النقد التركي وكانت إسرائيل تقبل هذا النقد ، وتتاجر به ، وفوق ذلك كانت إسرائيل تستطيع أن تشتري القطن مثلا من تركيا مقابل صادراتها ، وتبيع هذا القطن بأسعار رخيصة فى البلاد الإسكندنافية مقابل اللحوم أو الجبن مثلا ، وهكذا كان فى السوق التركية رواج للصادرات ، وربح للعملاء اليهود فى علاقات تجارية أخري مع العالم الخارجي [751].

كما فسرت بعض الدوائر العلاقات التجارية القوية بين تركيا وإسرائيل يرجع إلي سوء الحالة الاقتصادية بين البلدين حيث أن منتجات كل منهما يصعب تصريفها فى الأسواق الدولية ؛ لرداءة نوعه وارتفاع أسعاره ولهذا فإنهما تتعاونا علي أن تستهلك كل منهما منتجات الأخرى[752].

ومنذ ان تأسست العلاقات التجارية بينهما فى عام 1950 ، اشتركت إسرائيل فى المعارض التركية بأزمير ؛ وذلك بغرض عرض مختلف منتجاتها الصناعية والزراعية ضمن باقي الدول العارضة ، ودائما كان الجناح الإسرائيلي يشتمل علي مختلف الصناعات الميكانيكية ، والكهربائية وكذلك المنتجات الكيماوية ، والأدوية ، والعقاقير الطبية وأدوات التجميل ، والمنسوجات القطنية والصوفية والغزل ، والقطن ، والأدوات المنزلية المصنوعة من الألمونيوم ، والمنتجات من البلاستيك ومن خشب الكونتربلاكية وأمواس الحلاقة ، وعربات الأطفال ، والأقلام الرصاص والثلاجات الكهربائية والأدوات ، والراديو ......الخ [753].

(751) وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 716 ، ملف 14/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير القنصلية الملكية المصرية بإستانبول ، بتاريخ 18 مايو 1953 ، بشان العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(752) الأهرام : بتاريخ23 فبراير 1955 ، ص 3 .

(753) وثائق وزارة الخارجية : أ. س.ج ، محفظة 1242 ، ملف بدون ترقيم ، ادارة المحفوظات العامة جـ 4، لإدارة الاقتصادية ، مذكرة لإدارة الاقتصادية الأمانة العامة لجماعة الدول العربية ، بتاريخ 20 سبتمبر 1951 ، بشان اشتراك إسرائيل فى معرض أزمير الدولي ، من مدير الإدارة العربية بجامعة الدول العربية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ويذكر أن تركيا لم تكن ضمن الدول التي كانت تصدر إليها إسرائيل منتجاتها فى أعوام 1950 ، 1951 بينما بلغت صادرات إسرائيل لتركيا 167 ألف جنية إسرائيلي فى عام 1952 [754].

كما شهد عام 1953 بداية تصدير إسرائيل لتركيا البضائع القطنية ، فضلا عن الأسمنت المصنع بإسرائيل حيث تلهفت تركيا علي الأسمنت الإسرائيلي لاستخدامه فى بناء الثكنات العسكرية ، وفي إنشاء المطارات ، إذ أن إنتاج مصانع الأسمنت فى تركيا لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي [755].

ونتيجة لذلك حصلت تركيا علي 200 ألف طن من الأسمنت الإسرائيلي في دفعة واحدة فى 28 إبريل 1953 [756].

كم كانت تركيا من أهم الدول التي صدرت إسرائيل إليها حجارة الماس خلال عام 1953 ، حيث بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها 7.9 مليون دولار ، ونسبة ذلك إلي مجموع الصادرات 36.7 ٪ ، أي أن تركيا كانت تمثل أكبر البلدان التي تصدر إليها إسرائيل حجارة الماس [757].

وبالإضافة إلي ذلك كانت تركيا المستورد الأول للأدوية الإسرائيلية ، والتي تصنع فى معمل يونيلا للأدوية [758].

(□ بر ير)نفسه: محفظة 1339 ، ملف 140/ 123/ 3 ، تقرير القنصلية المصرية بأمستردام ، بتاريخ 1 إبريل 1954 ، بشان إحصاءات عن إسرائيل ، من الوزير المفوض إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(بر بر ير)وثائق وزارة الخارجية: ا س ج ،محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بلندن ، بتاريخ 17 يونيه 1953 ، بشان نشاط إسرائيل الاقتصادي ، من مدير المكتب إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(تر بر ير)نفسه ، محفظة 1219 ، ملف 140/ 123/ 3 تقرير القنصلية الملكية المصرية بقبرص، بتاريخ 5 مايو 1953 ، بشأن بعض صادرات إسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(ير بر ير)وثائق وزارة الخارجية : أ. س.ج ، محفظة 716 ، ملف 140 / 123 / 13 سري جدا ، جـ2، تقرير القنصلية المصرية العامة بفينا، بتاريخ 12 مايو 1954 ، بشان التجارة الخارجية لإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم بر ير)نفسه : محفظة 1219 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة القنصلية الملكية المصرية بقبرص ، بتاريخ 25 يناير 1953 ، بشان صادرات معمل يونيلا للأدوية ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

و بالإضافة إلي كل هذه السلع التي صدرتها إسرائيل إلي تركيا فى عام 1953 ، صدرت إسرائيل إلي تركيا مقادير كبيرة من الألوان فى 1953 ، وذلك بمقدار 68 طن من هيئة سيقا كما صدرت هيئة أسكار إليها 6 طن من منتجات الإسفلت ، و هيئة ينون ونكلسون كمية 50 طن من الألوان ، وقد صدرت هيئة أسكار حوالي 56 طن من نفس المنتج « الألوان ، بينما صدرت الهئيتين » هيئة بنون ونكلسون أسكار كمية مماثلة قيمة كل منهما حوالي 27.000 دولار [759]، وبذلك كانت تركيا أكبر عملاء إسرائيل خلال عام 1953 أي بمبلغ 12.5 مليون دولار بما يعادل 25 مليون ليره تركيا [760].

بينما شهد النصف الأول من عام 1954 طفرة فى إجمالي الصادرات الإسرائيلية بشكل عام ، فقد بلغت جملة 15.370.000 دولار مقابل 4.300.000 دولار ، مقارنة بالنصف الأول من عام 1953 أي بزيادة 56٪ ، وبلغت قيمة الصادرات الصناعية « 15.500.000 » دولار ، أي بزيادة 58٪ عن عام 1953 ، واحتلت تركيا المرتبة الثالثة بعد كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى سلم الصادرات الاسرائيلية فى تلك الفترة حيث استوردت تركيا منها بما قيمته ب « 5.900.000 » دولار ، منها 3.337.000 « دولار سيارات كيرر وفرايزر من معامل التجميع فى إسرائيل ، 1.865.000 دولار اسمنت ، 163.270 دولار عجلات 252و980 دولار مواد صيدلية ومواد أخري [761].

كما استوردت تركيا من إسرائيل خلال شهري يوليه ، أغسطس عام 1954 ب 2.5 مليون دولار [762].

(شم بر ير)وثائق وزارة الخارجية: أ. س.ج، محفظة 1239 ، ملف 140 / 123/ 3 ، جـ 6 ، تقرير المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بولكلي – رمل – أسكندرية ، بتاريخ 27 ديسمبر 1953 ، بشأن الحالة الاقتصادية في إسرائيل ، من المشرف العام بالقاهرة إلي وكيل وزارة الخارجية والمالية والتجارة والصناعة بمصر .

(لمح تر ير)نفسه : 1237 ، ملف 140/ 123/ 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث قسم المعلومات ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية .

(لمج تر ير)نفسه:محفظة 651 ، ملف 140/ 123/ 3 ، تقرير وزارة الخارجية بالجمهورية السورية ، بتاريخ 18 أغسطس 1954 ، بشان الحركة الاقتصادية لإسرائيل خلال النصف الأول من عام 1954 ، من مدير المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بالإسكندرية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ تر ير)الأهرام ، بتاريخ 21 سبتمبر 1954 ، ص 3 .

وصدرت لتركيا فى ألأشهر الباقية من عام 1954 سبتمبر ، اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر، قرابة 3.4 مليون دولار [763] وبذلك بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لتركيا 9 ، 11 مليون دولار خلال عام 1954 [764].

ويلاحظ أن الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا توقفت فى شهر ديسمبر 1954 ، نظرا لإقفال السوق التركية أبوابها في وجه هذه الصادرات الإسرائيلية بشكل لم يتوقعه اليهود ، وبمفاجأة لم تكن فى حسبانهم مما كان له أكبر الأثر فى انخفاض الميزان التجاري بالنسبة لصادرات إسرائيل لتركيا ، بعد أن كان دوما فى صالح إسرائيل منذ عام 1953 ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلي أن الأتراك أقاموا علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فى أواخر 1954 ، إلي درجة أغنت تركيا عن الواردات الإسرائيلية .

وقد أصبح علي تركيا ، أن تزود تبادلها التجاري وأسواقها الجديدة بجميع ما لديها من السلع التى تريد تصديرها ، ولم يبق مع هذه الخطوة فائض من الحاصلات تستطيع أن تقدمه إلي إسرائيل بدلا للبضائع الإسرائيلية .

ولما كانت إسرائيل تصدر لتركيا أكثر ما تستورد منها ، إذ أن الصادرات الإسرائيلية لتركيا زادت فى شهر واحد عن الواردات التركية بمبلغ مليون ليره تركية ، ووجدت تركيا أنه ليس لديها فائض تقدمه لإسرائيل لقاء البضائع اليهودية ، ولذلك أوقفت رخص الاستيراد من إسرائيل ؛ بحجة أنها لا تريد أن تكون مديونة .

خسرت إسرائيل بهذه المفاجأة أكبر سوق لبضائعها ، وقد وجدوا أن إسرائيل لم تعد تستطيع شراء احتياجاتها الضرورية من تركيا ، وذلك لأن المشترين من الخارج أخذوا ينافسون إسرائيل علي المنتجات التركية ، إلي درجة رفعت سعر هذه المنتجات وصرفت المشترين اليهود عنها ، فقد كانت إسرائيل تشتري منها طن البقر مثلا بسعر 360 دولار ، ولكن هذا السعر ارتفع فجأة إلي 420 ، دولار كما ارتفع سعر البصل الناشف مثلا من 60 دولار إلي 80 دولار للطن الواحد ، ولا تستطيع إسرائيل أن تبادل بضائعها بمثل هذه الأسعار .

(لح تر ير) The Times :December 1954 .

(□ تر ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 1237 ، ملف 140/ 123/ 13 ، مذكرة الإدارة الاقتصادية ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من إدارة الأبحاث قسم المعلومات بوزارة الخارجية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

بهذا فقدت إسرائيل العامل الأول فى رفع مستوي صادراتها فى ميزانها التجاري وأصبح تحريك هذا المستوي بعد ذلك يتطلب وقتا ومجهودا ، والنتيجة المباشرة لهذا هي هبوط مستوي الصادرات فى الميزان التجاري اليهودي ، وتوقف عدد من المصانع التي كانت تورد إلي تركيا مصنوعاتها ، وانضمام نوع جديد من عمال هذه المصانع إلي صفوف العمال العاطلين [765].

لذلك أرسلت إسرائيل وفدا تجاريا إلي أنقرة فى فبراير 1955 ؛ لبحث سوء العلاقات التجارية بين البلدين وخاصة تذبذب الصادرات الإسرائيلية لتركيا ؛

ولتنشيط العلاقات التجارية بينهما عملت إسرائيل علي شراء سلع أخري بدلا من القمح نظرا لقلة الإنتاج التركي منه في أواخر عام 1954 ، لسوء الأحوال الجوية ، وشراء 6000 راس من الماشية وشراء سلع أخري ليست إسرائيل فى حاجة إليها ،غير أنه يمكن الاحتفاظ بها لاستعماله بالتدريج فى الصناعة .

فضلا عن ذلك قررت وزارة التجارة الإسرائيلية فتح اعتماد جديد بمبلغ 4.5 مليون دولار وهو جملة الدين التركي لإسرائيل ، حتي تتمكن تركيا من شراء سلع إسرائيلية فى حدود هذا المبلغ ، وبهدف تنشيط العلاقات التجارية بينهما .

ولعل الدافع من وراء ذلك هو شعور الحكومة الإسرائيلية بالاتجاه الجديد فى سياسة الحكومة التركية نحو الدول العربية «حلف بغداد» ، وعدم تقديم تركيا إليها ما كانت ترجوه من مساعدات ما اعتادت الحصول عليه في السنين الأخيرة ، فعمدت علي فتح هذا الاعتماد ، فى الوقت الذي أصبحت تركيا فى أشد الحاجة إلي الاستيراد من الأسواق الأجنبية ، إذ أن أغلب الدول قللت لحد كبير من صادراتها إليها .

(بر تر ير)وثائق وزارة الخارجية : أ. س.ج، محفظة 716 ، ملف 140 / 123 / 13 جـ 2 ، سري جدا ، تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قسم المعلومات ، بتاريخ 10 ديسمبر 1954 ، بشان معلومات عن الاقتصاد الإسرائيلي ، من مدير الأمانة العامة لجامعة الدول العربيةالى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

أملت إسرائيل من عملها هذا أن تستمر تركيا فى شراء منتجاتها حتي يحين موسم ظهور المحاصيل التركية الجديد ، فتكون بذلك قد ضمنت استمرار تصريف منتجاتها فى السوق التركية من جهة ومن جهة ، أخري تظهر للرأي العام التركي أن إسرائيل تساهم وتشارك تركيا فى أزمتها وتعينها علي الخروج منها .

واتفق الوفد الإسرائيلي علي أن تقوم تركيا بتصدير 600 طن من غزل القطن لإسرائيل ، تقدر قيمتها بحوالي 2.5 مليون ليره تركية ، مقابل استيراد آلات للنسيج وقطع الغيار لها[766].

ونظرا لسوء الأحوال الاقتصادية التي أحلت بتركيا عام 1955 ؛ قامت تركيا ببيع منتجاتها للأسواق التي تدفع بالعملة الصعبة ، وهذا لا ينطبق علي إسرائيل والتي تدين تركيا لها ب 4.5 مليون دولار [767].

لذلك انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا عام 1955 عن مثيلتها فى عام 1954 ، لتصبح قرابة 8.424.300 دولار ، وإذا أضيفت السلع التي أعيد تصديرها وقيمتها 900.000دولار منها نصف مليون دولار من الحديد الخردة ولوحظ أن الصادرات الإسرائيلية التي اعتادت تصديرها إلي تركيا قد قلت إلي حد كبير ، وأهمها الموالح ، وكان النقص فى قيمته 11 ٪ عن مثيلتها فى عام 1954 ، أي ما يعادل 3.5مليون دولار وفي السيارات بلغ نسبة النقص 50٪ ويعادل 3.5 مليون دولار ، وفي الصناعات المعدنية بلغ 50 ٪ ، أي ما يعادل 350دولار .

(تر تر ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 716 ، ملف 140 / 123 / 123 جـ 2 ، سري جدا ، تقرير القنصلية المصرية العامة بإستانبول ، بتاريخ 7 ديسمبر 1954 ، بشأن زيارة وفد تجاري إسرائيلي لأنقره ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير تر ير)نفسة: أ. س.ج ، محفظة 571 ، ملف 4 ، مذكرة وفد جامعة الدول العربية الدائم بالولايات المتحدة الأمريكية ، بتاريخ 15 يناير 1956 ، بشأن النشرة الدوريه لنشاط إسرائيل السياسي والاقتصادي ، من رئيس وفد الجامعة العربية الدائم بالولايات المتحدة إلي أمين عام جامعة الدول العربية .

ولكن قد حدث زيادة فى نسبة صادرات المواد الآتية بنسب مختلفة لكلا منها وهي الماس ، الفوسفات ، حامضي الكبرتيك الملابس ، ففي الماس زادت نسبة الصادرات فى عام 1955 ، عن مثيله فى عام 1954 بنسبة 27 ٪ وهذه تعادل 3.2 مليون دولار ، والملابس بنسبة 35٪ وتعادل 600.000 دولار ، ليصبح إجمالي الصادرات الإسرائيلية لتركيا بحوالي 11.7مليون دولار [768].

ويرجع النقص فى قيمة الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا فى عام 1955 عنه فى عام 1954 إلي ما يلي :

1- أن تركيا أصبحت مدينة لإسرائيل وترغب فى تسديد هذه الديون .

2- أن تركيا تحتم أن تكون واردتها من إسرائيل مصحوبة بشهادة أصل البضاعة .

3- ارتفاع أسعار المحاصيل التركية الناتج عن هبوط عملتها ، وكانت إسرائيل ترجو أن تستغل هذه الحالة الراهنة ، وقد أصبحت دائنة لتركيا تتضطرها إلي تخفيض قيمة سلعتها .

4- وقوف السلطات المختصة فى تركيا موقفا حازما بعيدا عن مجاملة الذين يتعاملون مع إسرائيل [769].

ومع ذلك احتلت تركيا المركز الثالث فى الدول التي تصدر لها إسرائيل ، وقد بلغ نسبة ما تصدره إليها 13.5 ٪ من جملة صادراتها .

في الوقت نفسه شغلت تركيا المركز الأول فى صادرات إسرائيل الصناعية [770]، هذه الزيادة فى صادرات إسرائيل إلي تركيا فى عام 1955 تقدر بحوالي 11.7 مليون دولار ، علي الرغم من سوء الأحوال الاقتصادية التركية ، ورغبة إسرائيل فى عدم التخلي علي السوق التركية علي الرغم من ارتفاع الدين التركي لها بأكثر من 4.5 مليون دولار .

(سمـ تر ير)وثائق وزارة الخارجية :ا.س.ج.، محفظة 743 ، ملف 840 / 223/ 13 جـ 3 ، تقرير القنصلية المصرية بأستانبول ، بتاريخ 3 يونيه 1956، بشأن صادرات إسرائيل لتركا عام 1955 ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(شمـ تر ير)نفسه : محفظة 688 ، ملف 140 / 123/ 3 جـ12 ، تقرير السفارة المصرية باستانبول ، بتاريخ 12 مايو 1955 ، بشأن صادرات واردات إسرائيل ،من القائم بالإعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمحـ ير ير)وثائق وزارة الخارجية: محفظة 1373 ، ملف 3/ 2/ 1 ، مذكرة وزارة الخارجية المصرية – إدارة الشئون الاقتصادية – قسم الأبحاث ، بتاريخ 22 ديسمبر 1955 ، بشان طلب أبحاث عن ميزانية إسرائيل والحالة فيها ، من وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون الاقتصادية إلي السفير المصري بدمشق .

و انخفضت تلك الصادرات فى عام 1956 لتبلغ جملة الصادرات الإسرائيلية لتركيا ب 4.4 مليون دولار ، وانخفضت فى عام 1957 لتصبح 4 مليون دولار[771] .

ولعل الانخفاض فى الصادرات الإسرائيلية فى تركيا فى عامي 1956 ، 1957 يعود إلي ما يلي :

أ- سوء الأحوال الاقتصادية فى تركيا .

ب- انفتاح تركيا اقتصاديا علي العالم الأوربي .

جـ - ارتفاع أسعار السلع الإسرائيلية من 10٪ إلي15 ٪ من تلك السلع التي تشتري بالعملة الصعبة ؛ بسبب إضافة وزارة المالية الإسرائيلية نسبة 10٪ عليها وهي فرق الدولارات .

د- تأثير الأحداث السياسية فى عامي 1956 ، 1957 التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط علي العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل .

ونتيجة للتقارب الذي تم بين تركيا وإسرائيل فى 1958 أدي ذلك إلي ارتفاع جملة الصادرات الإسرائيلية لتركيا لتصبح 6 مليون دولار ثم زاد فى عام 1959 لتصبح 8.3 مليون دولار[772].

وترجع الزيادة فى قيمة الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا في عامي 1958 ، 1959 إلي الزيارة التي قام بها وزير المالية الإسرائيلية ، ومدير بنك إسرائيل الى انقرة؛ لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وذلك فى أواخر عام 1958 .

وعلي أثر هذه الزيارة بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لتركيا من نوفمبر 1958 إلي مارس 1959 م مبلغ 6 مليون دولار .

كما سافر إلي تركيا فى أوائل عام 1959 أحد أعضاء مجلس إدارة شركة أمكور الإسرائيلية ، وصرح بعد عودته بأن إسرائيل قد تلقت طلبات استيراد بأكثر من مليون دولار من تركيا .

(لمجـ ير ير)نفسة : محفظة 1237 ، ملف 140/ 123/ 13 ، مذكرة الإدارة الاقتصادية ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من إدارة الأبحاث قسم المعلومات بوزارة الخارجية إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□ ير ير)وثائق وزارة الخارجية:ا.س.ج.، محفظة 1237 ، ملف 140 / 123 / 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشأن اقتصاد إسرائيل ، من إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي الإدارة الاقتصادية .

كما أجرت نفس الشركة مباحثات فى أنقرة خاصة بإنشاء مصنع تابع لها فى تركيا لإنتاج الثلاجات الكهربائية ، كما عقدت فى أوائل عام 1959 صفقة إستيراد – اطارات للسيارات من إسرائيل بمبلغ 200 ألف دولار .

كان ذلك سببا مباشرا فى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا فى الفترة من يناير، الى سبتمبر 1959 مبلغ 8 مليون دولار ، ثم قام أصحاب رؤوس الأموال الأتراك بالاشتراك فى مصنع إسرائيلي تركي للتبغ ، ثم قامت الحكومة التركية بمنح الشركات ألإسرائيلية حق الأولوية فى تنفيذ المشاريع التعميرية ، وقدرت هذه المشاريع بمبلغ 200 مليون ليرة تركية .

كما باعت شركة أنكور 2000 ثلاجة مفككة لمصنع الثلاجات التركية فى استابنول [(773)] وبصفة عامة يمكن تلخيص الأسباب التي شجعت إسرائيل علي زيادة صادراتها إلي تركيا إلي الأسباب التالية :

1- المقاطعة العربية الإسرائيلية .

2- العلاقات الجيدة بين البلدين فى المجال التجاري .

3- قلة رصيد تركيا من العملات الأجنبية وصعوبة حصولها علي الالات والماكينات إلا عن طريق التبادل التجاري مع إسرائيل .

(لح ير ير)حامد إسماعيل السيد أحمد : الاستعمار الصهيوني فى آسيا وأفريقيا ، كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة ولنشر ، القاهرة ، 1963 ، ص 46 ، 47 .

4- وجود جالية يهودية كبيرة نشطة فى تركيا تتحكم فى التجارة وتسيطر علي جانب كبير فيها [774].

كما يجدر لإشارة إلي أن إسرائيل اتخذت من تركيا منطقة تجارية تستطيع من خلالها إعادة تصدير منتجاتها إلي البلاد العربية والحصول علي السلع العربية التي تصدر إلي تركيا بهذه الطريقة فقامت تركيا باستيراد أدوات منزلية من إسرائيل ، ثم صدرتها إلي مصر باعتبارها مصنوعات تركية[775].

وقامت إسرائيل بتصدير صابون « استار إلي تركيا ومنها إلي البلاد العربية ، كما حصل تجار من اليهود الأتراك علي جلود تصنعها مصر. ثم أعادوا تصديرها إلي إسرائيل [776] ، ولم يكن هذا قاصرا على تعاملات إسرائيل الغير مباشرة مع الدول العربية ، بل وأنها تعدتها إلى الدول الإسلامية غير العربية ، والتى لم تكن قد اعترفت بها ، ولا ترتبط بها بعلاقات تجارية مثل الباكستان.

فقد حاولت إسرائيل الحصول علي صفقة من القطن الباكستاني ، ففشلت محاولتها ،و حصلت عليه عن طريق استيراد تركيا لهذه السلعة مع العلم بأن تركيا كانت منتجه للقطن، وقد طلبت هذه الصفقة بعد خيبة أمل إسرائيل فى طلبها [777].

و استطاعت تركيا تصدير قطع غيار للسيارات من أنواع مختلفة ، وبعض أدوات الزينة التى تحمل اشارات إسرائيلية عن طريق صادرات تركيا إلي الأسواق العربية[778].

(□ ير ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 743 ، ملف بدون ترقيم ، سري جدا ،تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 2 مايو 1955 ، بشأن الصادرات الإسرائيلية لتركيا ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية ؛ The Time، December، 1954 .

(ىر ير ير)وثائق وزارة الخارجية: محفظة 1242 ، ملف المحفوظات العامة جـ 4 ، مذكرة الإدارة الاقتصادية بوزارة المالية ، بتاريخ 25 سبتمبر 1951 ، بشان استيراد تركيا أدوات منزلية ، من إسرائيل و إعادة تصديرها إلي مصر ، من مدير الإدارة الاقتصادية الى وكيل وزارة الخارجية.

(تر ير ير)نفسه : محفظة 1219 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة باستانبول ، بتاريخ 1 مارس 1953 ، بشأن محاصرة إسرائيل اقتصاديا ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(ير ير ير)وثائق وزارة الخارجية : أ،س ،ج ، محفظة 1219 ، ملف 140/ 123/ 3 ، تقرير السفارة الملكية المصرية بكرا تشي ، بتاريخ 9 يونية 1953 ، بشأن النشاط الاقتصادي الإسرائيلي ، من السير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(سم ير ير)الأهرام : بتاريخ 11 إبريل 1955 ، ص 3.

ولمنع تصدير المنتجات اليهودية والإسرائيلية فيما بعد أصدرت الجامعة العربية عدة قرارات لمنع وصول تلك المنتجات بطريق مباشر أو غير مباشر إلي الدول العربية بهدف إحكام المقاطعة العربية المفروضة علي إسرائيل ، والحصار الاقتصادي لهذا قررت الجامعة العربية فى نوفمبر 1947 ما يلي .

1- منع تصدير المواد الأولية من البلاد العربية إلي اليهود فى فلسطين .

2- إحلال رؤوس الأموال العربية محل رؤوس الأموال الصهيونية فى فلسطين لاستقلال الصناعات المعطلة وشبه المعطلة بها[779].

كما قررت الجامعة العربية فى مايو 1953 القيام باتصالات دبلوماسية مع بعض الحكومات ، ومن بينها تركيا وتوصيتها بالأهمية الكبري التي تعلقها البلاد العربية علي مكافحة أعمال التهريب مع إسرائيل وتضمن الاتفاقات التجارية التي يعقدها كل بلد عربي مع غيره من البلدان الأجنبية نصا ، ويحرم عليها أن تصدر إلي البلد العربي بضائع ، كما قررت الجامعة العربية فى ديسمبر 1954 ما يلي :

المادة الأولي : يحظر علي كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقا مع هيئات ، أو أشخاص مقيمين فى إسرائيل ، أو منتمين إليها بجنسيتهم ، أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا ، وذلك متي كان محل الاتفاق صفقات تجارية ، أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أيا كانت طبيعته وتعتبر الشركات والمنشئات الوطنية التي لها مصالح أو فروع ، أو توكيلات عامة فى إسرائيل فى حكم الهيئات والأشخاص المحظور التعامل معهم طبقا للفقرة السابقة حسبما يقرره مجلس الوزراء أو السلطة المخولة منه بذلك وفقا لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال .

(شمہ یر یر)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 720 ، ملف 140/ 48/ 7 مكرر جـ 3 ، مذكرة إدارة الصحافة – الإمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 11 نوفمبر 1947 ، بشان المقاطعة العربية لإسرائيل ، من مدير إدارة الصحافة إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

المادة الثانية : يطبق الحظر علي البضائع الإسرائيلية التي تستوردها الدول العربية من دول أخري أو من منتجات إسرائيلية دخلت فى صناعة مثل هذه البضائع[780] .

وقررت الجامعة العربية فى نوفمبر 1957 تقديم المصدرين إلي الدول الأخري تقديم ما يثبت بعدم وصولها إلي إسرائيل مثل اللحوم الحية ، اللحوم الطازجة المحفوظات مستخرجات الألبان البذور ، النباتية باستثناء زيت الزيتون ، علف المواشي ، الأرز السكر اللحوم ، الخل البترول ، ومشتقاته ، القطن ، .... الخ .

كما قررت الجامعة منع البواخر التي يشك فى تبعيتها لإسرائيل ، حتي ولو كانت تابعة لدولة أخري من الوصول إلي الموانى العربية علي السواحل الجنوبية للبحر المتوسط [781].

ويمكن القول بأن كثرة القرارات التي سنتها جامعة الدول العربية فى فترات تاريخية مختلفة كانت تنتهك من خلال بعض الدول الأجنبية ، وعلي رأسها تركيا ، والتي كانت تحتفظ بعلاقات تجارية قوية مع إسرائيل فى تلك الأثناء .

أي أن تركيا كانت من الدول التي ساعدت إسرائيل علي كسر الحصار العربي المفروض عليها منذ مايو 1948 ، وذلك بالنظر للتقارب الجغرافي مع كل من إسرائيل والدول العربية من ناحية ووجود اتفاقيات اقتصادية بين تركيا والدول العربية مثل العراق والتي أبرمت معها اتفاقية تجارية عام 1946 [782]من ناحية أخري .

(لمحسم ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 650 ، ملف 140/ 140 / 3جـ 2 ، تقرير الأمانة العامة للمحفوظات بجامعة الدولة العربية ، بتاريخ 11 ديسمبر 1954 ، بشأن الحصار الاقتصادي العربي علي إسرائيل ، من مدير الأمانة للمحفوظات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(لمجسم ير)نفسه: محفظة 650 ، ملف 140/ 140 / 3جـ 2 ، تقرير الأمانة العامة للمحفوظات بجامعة الدولة العربية ، بتاريخ 17 نوفمبر 1957 ، بشأن قرارا ت الجامعة العربيةالخاصة بمقاطعة إسرائيل ، من مدير الأمانة العامة للمحفوظات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□سمه ير)نجدة فتحي صفوة : المصدر السابق ، ص 90 .

جـ- الصادرات التركية لإسرائيل :

نظر الإسرائيليون إلي الاقتصاد التركي علي أنه متمم للاقتصاد الإسرائيلي القائم علي الصناعات المختلفة ، حيث أن تركيا تعد بلدا زراعيا بالدرجة الأولي ، فى الخمسينات « القرن المنصرم » صدرت تركيا لإسرائيل المواد ألغذائية المختلفة ، منها الحبوب ، الزيت ، الماشية ، الأسماك ، السكر ، التبغ ، الصوف ، الفواكه المجففة كما يبين من المحلق رقم « 2 »[783].

والواقع أن تركيا قبل أن تعترف بإسرائيل فى 28 مارس 1949 رحبت بإقامة علاقات تجارية معها ، وذلك ما جاء علي لسان وزير المالية التركي « سعيد بارلاس » قائلا أنه فى حالة مجئ وفد تجاري إسرائيلي إلي تركيا بعد تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما ، فإن تركيا سترحب به ترحيبا بالغا ، وأضاف أن تركيا وإسرائيل يكملان بعضهما البعض اقتصاديا وأن تركيا تستورد كثيرا من المنتجات الصناعية وتصدر كثير من المواد الأولية ولهذا السبب فإن تقدم إسرائيل فى ميدان الصناعة يهمه كلا البلدين ، لان ذلك يضمن نمو مبادلاتهما التجارية واستطرد قائلا « ولكن بما أن الحكومة التركية تتبع الآن سياسة تجارية تني بنفسها عن نظام » المقايضة فيلزمنا الوصول عند بدء المفاوضات إلي نظام مبني علي المبادلة ، فيما يختص بالمعاهدة التجارية التي سترتبط البلدين »[784] .

لذلك كانت تركيا حريصة كل الحرص علي عقد اتفاق تجاري مع إسرائيل والذي تم في يوليه عام 1950 [785].

---

(783) وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير المفوضية الملكية المصرية بإستانبول ، بتاريخ 18 مايو 1953 ، بشأن أساس العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(784) وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2 سري جدا ، تقرير القنصلية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 25 مارس 1949 ، بشأن تصريح وزير التجارة والاقتصاد والمالية بتركيا عن التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(785) محمد عيسي : المصدر السابق ، ص 652 .

فبلغت جملة الصادرات التركية لإسرائيل فى عام 1950 « 13.025 » طن وقيمتها بالليرة التركية 6.614.000مليون ليره وبلغت الصادرات التركية لإسرائيل عام 1951 « 18.055 طن بمبلغ 6.193.000 ليره تركية وبلغت كمية المواد المصدرة من تركيا فى الثماني أشهر الأولي فى عام 1952 بـ 24.64 طن وبلغت قيمتها 5.538.000 ليره تركية [786].

أي أن جملة الصادرات التركية إلي إسرائيل بلغت فى عام 1951 قرابة 3 مليون دولار وفي عام 1952 بلغت 2.289 مليون دولار وبلغ جملتها فى عام 1953 10.339 مليون دولار[787].

ولما تراكمت المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب فى المخازن التركية قامت إسرائيل للاتفاق مع تركيا في فبراير ومارس 1954 علي شراء 60 ألف طن من القمح وكانت تزيد عن حاجة إسرائيل ؛ هادفه من ذلك تصدير الفائض عن حاجتها من تلك الكمية .

واتفقت الدولتين علي أن تقوم إسرائيل بتولي تسويق الحاصلات التركية فى الأسواق العالمية ؛ نظرا أن تركيا دولة حديثة العهد بالتجارة الخارجية، قليلة الخبرة بالأسواق العالمية ، وهي الأسواق التي درستها إسرائيل ، وتعرفت علي احتياجاتها من ناحية ، ومن ناحية أخري تعديل حد المديونية بين البلدين من جديد الدين التركي الإسرائيلي البالغ 4.5 مليون دولار[788].

(ترسمه ير)نفسه : محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير المفوضية الملكية المصرية باستانبول ، بتاريخ 18 مايو 1953 ، بشأن أساس العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(يرسمه ير)نفسه: محفظة 1239 ، ملف 140/ 123/ 3 ، تقرير القنصلية العامة بلندن ، بتاريخ 25 مايو 1954 ، بشان الحالة الاقتصادية فى إسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية.

(سمسمه ير)وثائق وزارة الخارجية: محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ2 سري جدا ، تقرير القنصلية المصرية العامة باستانبول ، بتاريخ 11 يونيه 1954، بشان زيارة وفد تجاري إسرائيلي لتركيا ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ونظرا لتلك الاتفاقية بلغ مجموع الصادرات التركية لإسرائيل من المواد الغذائية والمواد الأولية قرابة 12.6 مليون دولار فى عام 1954 [789]، وبذلك أصبح الميزان التجاري فى صالح تركيا بقرابة 2.5 مليون دولار في نفس العام ،لذلك ، رأت إسرائيل أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق التوازن فى العلاقات التجارية بينهما – حتي تتمكن إسرائيل من الاستمرار في مشترياتها من تركيا هي أن تعمل تركيا علي الشراء منها مستغنين بذلك عن شراء مثيلاتها من الدول الأخري ، وأهم هذه السلع السيارات ، والثلاجات الكهربائية والآلات ، والأدوات اللازمة لصناعة الملابس والنسيج .... الخ .

وكانت إسرائيل بنهاية عام 1954 تستورد ثلث مجموع وارداتها من تركيا [790]، ولتغطية العجز فى الميزان التجاري بين تركيا وإسرائيل لم تر إسرائيل من بد سوي شراء كمية من القطن تبلغ 500 طن ، وأخري من بذور عباد الشمس تبلغ 3000 طن [791]كما بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل فى عام 1955 قرابة 10.1 مليون دولار ، أي أن قيمة الصادرات التركية لاسرائيل قد قلت عن مثيلتها فى عام 1954 بقرابة 2.5 مليون دولار[792]، وذلك نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية فى تركيا وقلة محصول القمح ، والتي كانت إسرائيل من أولي الدول التي تقبل علي شراءه ، فضلا عن تأثير الأحداث السياسية علي العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل والمتمثلة فى حلف بغداد ، والذي اعتبرته إسرائيل معاديا لها من ناحية ،ومن ناحية أخري خوف تركيا علي هذا الميثاق ، وإبعاد شبهة علاقة إسرائيل به حتي تستطيع استقطاب الدول العربية إليه .

(شمسمـ ير)نفسه: محفظة 1237 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشأن اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الإبحاث – قسم المعلومات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمحشمـ ير)نفسه : محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 سري جدا ، تقرير المفوضية الملكية المصرية باستانبول ، بتاريخ 28 أغسطس 1954 ، بشان زيارة نائب وزير التجارة بإسرائيل لتركيا، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمجشمـ ير)وثائق وزارة الخارجية : ا س ج محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ 2، سري جدا ،تقرير القنصلية العامة المصرية باستانبول ، بتاريخ 3 ديسمبر 1954 ،بشان حضور وفد من المستوردين الإسرائيليين إلي تركيا ،من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(□شمـ ير)نفسه : محفظة 1237 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة الإدارة الاقتصادية ، بتاريخ 18 مايو 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية .

ولكن الصادرات التركية زادت إلي حد ما في عام 1957 بقرابة 9.3 مليون دولار ، ومع ذلك فقد كانت قليلة نسبيا بالنسبة للصادرات التركية لإسرائيل عام 1954 والتي بلغت قرابة 12.6 مليون دولار ، ولعل السبب فى ذلك يكمن فى شروع الطرفين فى مفاوضات تجارية جديدة وتوصل الطرفين خلال ذلك إلي اتفاق يقضي بتوسيع نطاق اتفاقية 1953 ، وزيادة قوام التجارة التركية الإسرائيلية .

كما احتفظت تركيا فيه بحق إجراء حساب مع إسرائيل في ثلاثة أشهر ومطالبتها فى حالة وجود رصيد لها فى هذه الحسابات بأن تسدد نصفها بالنقد الأجنبي ، ولم يكن فى هذا البند أي ضرر لإسرائيل وتركيا لو أنه كان متبادلا [793].

وشهد عام 1958 انخفاضا ملحوظا فى قيمة الصادرات التركية لإسرائيل إلي 3.7 مليون دولار وذلك يرجع إلي وصول إسرائيل شحنات كبيرة من فائض الأغذية الأمريكية فلم يكن هناك مجال للشراء من تركيا خلال هذا العام 1958 [794]، وبنفاذ تلك الأغذية الأمريكية وتقوية العلاقات التركية الإسرائيلية فى الشئون السياسية إلي حد ما علي أثر زيارة ديفيد بن جوربون – رئيس وزراء إسرائيل إلي أنقره فى أغسطس 1958 ، والذي عقد خلالها عدة اتفاقيات مع الجانب التركي احتوت علي اتفاقية اقتصادية بمقتضاها يتم زيادة المعاملات التجارية بين البلدين وذلك كما سبق ذكره .

لذلك بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل فى عام 1959 إلي حوالي 9مليون دولار[795].

(لحشم ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 1237 ، ملف 140/ 123/ 3 ،مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 18 مايو 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية .

(□شم ير)نفسه.

(برشم ير)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 1237 ، ملف 140/ 123/ 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 18 مايو 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية.

إلي جانب ذلك كانت التقلبات فى العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل بين عامي 1954 – 1955 مرتبطة إلي حد كبير بنمو الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ارتباطها بعوامل خارجية أخري . بالإضافة الى القرار الذي أصدرته الحكومة التركية فى أكتوبر 1954؛ بخصوص وقف التصدير إلي الدول التي بينها وبين تركيا اتفاقيات دفع وليست أعضاء فى الاتحاد الأوربي اسوأ الأثر فى العلاقات التجارية بين البلدين فى عام 1955 وما بعدها [(796)].

وتقلصت الصادرات التركية لإسرائيل فى عام 1956 إلي 5.2 مليون دولار أي بقرابة نصف قيمة السلع التي صدرتها تركيا إليها فى 1955 [(797)]،وذلك يرجع بالدرجة الأولي كما يبدو للباحث إلي الأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى عام 1956 الاعتداء الإسرائيلي على مصر ، فضلا علي المساعي التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية لدي أنقرة للحد من نشاطها التجاري مع إسرائيل واستجابة الأخيرة لها [(798)].

د - الميزان التجاري بين تركيا وإسرائيل :

أثناء فترة الانتداب البريطاني علي فلسطين انحدر الميزان التجاري بشدة فى صالح تركيا فى الفترة ما بين عامي 1946 – 1947، فكانت فلسطين تمثل أكبر سوق تصدر إليه تركيا باستثناء عام 1947 م الذي احتلت فيه المركز الرابع، ففي تلك الفترة استوردت فلسطين بضائع تركية فيما يوازي أكثر من 8 مليون دولار .

وفي عام 1950 حققت التجارة الثنائية بين تركيا وإسرائيل مستوي من الإتزان ، ففي ذلك الوقت دفعت تركيا قيمة ما استوردته من ألمانيا حتي تتمكن الأخيرة من دفع التعويضات لإسرائيل فى مقابل انحدار صادراتها الخاصة إلي تلك الدولة « إسرائيل » .

---

(796) نفسه: محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ 2 ، سري جدا ، تقرير القنصلية المصرية العامة باستانبول ، بتاريخ 3 ديسمبر 1954 ، بشأن زيارة وفد من المستوردين الإسرائيليين إلي تركيا ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصريه .

(797) نفسه : محفظة 1237 ، ملف 140/ 123/ 3 ، مذكرة الإدارة الاقتصادية ، بتاريخ 18 مايو 1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية .

(798) نفسه: محفظة 743، ملف 140 / 123/ 13 جـ 4 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 20 سبتمبر 1956 ، بشان البرتوكول المحلق لاتفاقية 1950 ، من القائم بالأعمال إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

وقد هبطت التجارة فى عام 1954 م بين ألمانيا وتركيا حيث وجدت الأولي مصادر أرخص للمواد الخام لإستفاداتها من تحرير التجارة فى منطقة الدولار ، كما وجدت منتجات زراعية أرخص من التي كانوا يشترونها من تركيا ،لذلك حولت تركيا مشترياتها التقليدية « وخاصة المنتجات الصناعية » إلي ثلاث مصادر أخري متنوعة هي :

أسبانيا ، يوغسلافيا ، إسرائيل ،فى ديسمبر 1953 (799)ولأول مرة يصبح الميزان التجاري فى صالح إسرائيل حيث صدرت لتركيا فى نفس العام بمبلغ 12.5 مليون دولار ، مقابل 7.9 مليون دولار جملة ما استوردته من تركيا فى نفس العام (800).

أدي ذلك إلي سخط الأتراك الذين كانوا يعانو من مشاكل اقتصادية ، فقامت الحكومة التركية فى العام التالي 1954 بإقفال أسواقها فى وجه المنتجات الإسرائيلية ،كما منعت الحكومة التركية أيضا إصدار التراخيص لاستيراد البضائع الإسرائيلية ؛ بحجة انفتاح تركيا علي الأسواق الخارجية الأخرى بشكل يغنيها عن المنتجات الإسرائيلية ، فضلا عن رغبتة حكومة أنقرة في عدم زيادة دينها إلي إسرائيل .

ومنذ ذلك الحين فقدت إسرائيل العامل الأول فى رفع مستوي صادراتها فى ميزانها التجاري الذي هبط بشكل كبير منذ ذلك الحين إلي بعد عام 1960 ، وعلية فقد توقف عمل عددا كبير من المصانع التي كانت تورد منتجاتها إلي تركيا وحدوث زيادة فى أعداد العاطلين من جراء إغلاق تلك المصانع (801).

وبالإضافة إلي ما سبق فإن اعتماد تركيا بشكل كبير علي الصادرات الإسرائيلية في 1953 ، جعل شعور الأتراك بالتبعية لدولة إسرائيل ينمو ، وأخذ يتلاشى مفهوم التكامل الاقتصادي الذي عول عليه بعض الاقتصاديين فى تركيا فى مطلع قيام الدولة الإسرائيلية وحرص الإسرائيليون علي الترويج له لإقناع الأتراك باستيراد المنتجات الإسرائيلية .

(شمشم ير)آ Turkey and Greece : P .P. 61 – 62 ،Nachmani Amikay : Israel

(لمح لمحسم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج محفظة ، 1237 ، ملف 140/ 123/ 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشأن اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية .

(لمج لمحسم)وثائق وزارة الخارجية: محفظة 716 ، ملف 140 / 123/ 13 جـ 2 سري جدا ، مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قسم المعلومات ، بتاريخ 10 ديسمبر 1954 ، بشأن معلومات عن إسرائيل ، من مدير قسم المعلومات إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

ولقد كان لهذا الشعور دور فى زيادة الحساسية التركية تجاه إسرائيل ، وإلي جانب هذا العامل كان هناك عاملا أخر يكمن فى الربح الهائل الذي كانت تجنيه إسرائيل من خلال تصديرها لبضائع منتجة فى دول الكتلة الشرقية وإعادة تصديرها إلي تركيا وإعادة تصدير إسرائيل لبضائع تركيا دون ترخيص من السلطات التركية المعنية(802).

وعلاوة علي ذلك كان هناك سببا آخر أدي إلي هبوط الصادرات الإسرائيلية ، يكمن فى فساد بعض السلع الإسرائيلية ، والتي تصدرها إلي تركيا والتي اكتشفها الأتراك مثل سيارات من نوع فريزر وإطارات الكاوتشوك(803)التي استوردت منها تركيا كميات ضخمة ،تكدست لدي مستودعات المستوردين الأتراك(804).

ونتيجة لسوء ثقة الأتراك بالمنتجات الإسرائيلية رفعت الحكومة الإسرائيلية التصريح بتصدير سلعها إلي تركيا دون دفع المستوردين الأتراك أثمانها نقدا بسبب انهيار ثقة الأتراك في المنتجات الإسرائيلية بالإضافة إلي ارتفاع أسعار المنتجات اليهودية بالنسبة لمثيلاتها الأخري فى الدول الغربية بنسبة 18 ٪ كما سبق ذكره .

كل ذلك أدي إلي انخفاض قيمة الصادرات الإسرائيلية إلي تركيا بمبلغ 4.4 مليون دولار عام 1956 ، 4 مليون دولار عام 1957 ، 6 مليون دولار عام 1958 (805).

(□ لمحسم) Nachmani Amikan : Israel، Turkey and Greece، P.P. 62 – 63 .

(لح لمحسم)علي الرغم من عدم جودة المنتجات الإسرائيلية كان المستوردون الأتراك مضطرون إلي أستيرادها نظرا لعدم وجود عملات أجنبية لديهم للاستيراد من بلدن أخري ، وكانت تركيا مدينة بمبالغ كبيرة لدول اتحاد الدفع الأوربي ، وكانت عاجزة عن الوفاء بديونها وهذا الأمر لم يزعج السلطات التركية التي استغلت موقعها الإستراتيجي كقاعدة أمن لحلف الأطلنطي (الأهرام : بتاريخ 17 فبراير 1955 ، ص 3).

(□ لمحسم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 716 ، ملف 140/ 123/ 13 جـ 2 ، سري جدا ، تقرير القنصلية العامة باستانبول ، بتاريخ 29 ديسمبر 1954 ، بشأن الصادرات الإسرائيلية لتركيا ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(بر لمحسم)وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج ، محفظة 1237 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 10 أغسطس 1960 ، بشأن اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية

ومع أن الميزان التجاري كان في معظم تلك الفترة التاريخية 1950 – 1960 فى صالح تركيا ، حرصت إسرائيل من جانبها علي تقوية علاقتها التجارية مع تركيا لأسباب سياسية بالدرجة الأولي ، وأخري اقتصادية .

فكان للحصار الاقتصادي العربي ، والمقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية ، أثرهما الواضح فى توطيد علاقات إسرائيل التجارية بتركيا ، إلي جانب ذلك كانت إسرائيل فى حاجة دائمة للمنتجات التركية وخاصة المواد الغذائية والتي كانت تشكل جزءا كبيرا فى الصادرات التركية لإسرائيل ، فقبل أن تحقق إسرائيل اكتفاءا ذاتيا في السنوات الأولي بعد قيامها من المحاصيل الزراعية فإن القمح و البيض والمنتجات الزراعية الأخري كانت تتدفق من تركيا علي إسرائيل فى أوقات النقص الحرج وكذلك المؤن اللازمة لإسرائيل ، والتي كان سكانها يتضخمون مع هجرات جديدة وقتئذ ، حيث اشترت إسرائيل ما يعادل ما باعته إلي تركيا خمس مرات ودفعت قيمته بالعملة الصعبة وأثبت أن تركيا كانت تجني أرباحا كبيرة من جراء تعاملاتها هذه مع إسرائيل[806] .

وعندما حدث نمو سريع فى الناتج القومي الإسرائيلي بعد عام 1955 بمعدل 6٪ ، وأصبح إنتاج القطاع الزراعي كافيا لسد حاجات السوق المحلية من ناحية الغذاء ، ولكن هذا القطاع لم يكن قادرا علي الاستمرار فى النمو بسبب وجود قيد طبيعي هو مساحة الأرض ، وحجم الموارد المائية ، وعليه فإن مساهمة الزراعة فى الناتج القومي الإجمالي إزدادت من 11 ٪ عام 1950 إلي 15٪ عام 1958 ، ثم تراجعت بعد ذلك إلي أن وصلت 10٪ [807]ولكن أراضي إسرائيل لم تكن قادرة علي سد احتياجات السكان الإسرائيليين من كافة المواد الغذائية ؛ لذلك عملت علي استيرادها من تركيا مثل القمح ، ومنتجات الألباب ، اللحوم .... الخ .

(تر لمحسم) Egruen George : Op . Cit، P. 45 .

(ير لمحسم)نبيل السهيلي : المرجع السابق ، ص 16 .

كما كانت تركيا تمثل بالنسبة لإسرائيل اقرب العملاء الاقتصاديين جغرافيا ، بالنسبه لما تستورده من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما حدثت مشكلة البطالة في إسرائيل في مصانع النسيج الإسرائيلية شرعت الحكومة الإسرائيلية في استيراد خيوط القطن التركي الذي لم تستطيع تركيا إن تبيعه إلي إسرائيل بسبب عجز المحصول عام 1954 [808].

وكما يتبين من الملحق رقم (3) والذي يتناول تقلبات التجارة الخارجية بين اسرائيل وتركيا خلال السنوات من 1951-1959 بملايين الدولارات[809]. ، أنة قد حدث هبوط في الصادرات التركية لإسرائيل في السنوات 1956 الي 5.2مليون دولار وزاد الانخفاض في عام 1958 الي3.7مليون دولار،وذلك يرجع إلي سوء الأحوال الاقتصادية في تركيا وخاصة في المحاصيل الزراعية حين ذاك ، فضلا عن التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في هذين العامين والمتمثلة في تأميم قناة السويس ، وما تبعها من العدوان الثلاثي علي مصر بمشاركة إسرائيل ، وأحداث 1958المتمثلة في الأزمة اللبنانية ، وثورة العراق في يوليو 1958، وما صاحباهما من هبوط القوات الإنجليزية في الأردن والأمريكية في لبنان، فاثر ذلك بالسلب علي صادرات تركيا لإسرائيل.

(سم لمحسم)الأهرام : بتريخ 16 يناير 1955 ، ص 3 .

(شم لمحسم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 1237 ، ملف 140 / 123/ 3 ، مذكرة مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات ، بتاريخ 10اغسطس1960 ، بشان اقتصاد إسرائيل ، من مدير إدارة الأبحاث – قسم المعلومات إلي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية .

ثانيًا : العلاقات في مجال التصنيع والتشييد والبناء

إضافة للعلاقات التجارية ، تغطي العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل مجالات أخري منها العلاقات فى مجالات التصنيع والتشييد والبناء ، فبالسبة للعلاقات بينهما فى مجال التصنيع فقد شملت العديد من الصناعات التي تنفذها شركات إسرائيلية لصالح تركيا ، فمثلا عقد مصنع السجائر الإسرائيلي اتفاقا مع المحلق التجاري التركي في تل أبيب نص علي أن يعمل المصنع الإسرائيلي سجائر تركية من الأصناف المعروفة للأتراك تحت إشراف أخصائي تركي ، ومن تبغ يجلب من تركيا .

كما نص هذا الاتفاق لشركة « سجاير الله » التركية ، أن تصدر هذا الإنتاج لجميع دول العالم دون تفريق أو تحديد ، يبين المصنوع فى تركيا ، والمصنع فى إسرائيل[810] (.

كما جرت مباحثات بين الحكومتين التركية والإسرائيلية ، بمقتضاها تم الاتفاق علي نقل بعض مصانع الأدوات المنزلية ، والبلاستيك ، والأدوية ، من إسرائيل إلي تركيا علي ان تساهم فيها رؤوس أموال تركية[811].

حدث تعاون قوي فى مجال التشييد والبناء منذ بدء العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل ، فلقد تعاقدت الحكومة التركية مع شركة سوليل بوينة أكبر شركة للبناء فى إسرائيل الشركة الأمريكية PKERTBER .SON بنيويورك ، والشركة التركية YOL VEYAPSI، بإقامة ثلاث منشئات للطيران فى منشئات منظمة حلف شمال الأطلنطي فى تركيا لحساب مكتب الموانى الجوية الذي تشرف عليه وزارة الأشغال التركية.

(لمح لجسم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة 787 ، ملف 140/ 123/ 3 ، تقرير وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية ، بتاريخ 3 أكتوبر 1956 ، بشان الحالة الاقتصادية فى إسرائيل ، من وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية إلي مكتب مقاطعة البضائع الإسرائيلين – بولكي – رمل – الإسكندرية .

(لمج لجسم)الأهرام : بتاريخ 2 مارس 1955 ، ص 2 .

ورصد لهذه الانشئات مبلغ 11 مليون دولار ، واتفقت هذه الشركات مع مصانع الأسمنت فى إسرائيل لتصدير كميات وافره من مواد البناء اللازمة لهذه الأعمال التي بدا العمل بها فى منتصف شهر سبتمبر عام 1953 [812].

وبنت هذه الشركات قاعدة أنجر ليك أكبر القواعد الجوية لحلف شمال الأطلنطي في تركيا [813]، كما أعطت الحكومة التركية لشركة إسرائيلية فى تل أبيب مهمة بناء فندق كبير فى ضواحي استانبول ، بتكلفة 4 ملايين دولار ، ويضم الفندق نحو 120 غرفة على أن ينتهي العمل فيه خلال عام واحد بداية من فبراير 1956 ، ومن ناحية أخري تعاقدت الشركة الإسرائيلية التركية للمباني علي بناء 4000 مسكن فى ضاحية « سوجركسر » باستانبول [814]، وقد أتمت هذه الشركة فى عام 1955 بناء 120 فيلا فى استانبول لأعضاء البرلمان [815]، والمعروف بإسم « بيوت إسرائيل » وبنت250 مسكن لكبار موظفي الحكومة التركية أيضا [816]مكون من طابقين فى الأناضول [817]، كما وقعت شركاتن يهوديتان للمقاولات فى إسرائيل فى أول فبراير 1956 عقدا مع الحكومة التركية ينطوي علي تنفيذ مشروعات لوزارة الأشغال التركية ، وتبلغ تكاليفها 4.5 مليون ليره تركية[818].

أنشئت شركة سوليل بونية الإسرائيلية مطارا فى تركيا بلغت تكلفته 6.5 مليون دولار، ومدت أنابيب للمياه فى استانبول بطول 25 ميل ، بالإضافة لإنشائها أحدي ناطحات السحاب فى تركيا تكلفت 3 مليون دولار ، وأنشئت دار البلدية [819].

(☐ لمجسم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س.ج ، محفظة ، 710، ملف 140/ 123/ 13 ، سري جدا ، مذكرة القنصلية الملكية المصرية بأنقرة ، بتاريخ 3 نوفمبر 1952 ، بشان تعاقد الحكومة التركية مع شركة للبناء فى إسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لح لمجسم) EGruen George : Op . Cit، P. 45 .

(☐ لمجسم)الأهرام : بتاريخ 11 يناير 1956 ،ص2.

(بر لمجسم)لجأت الحكومة التركية للشركة الإسرائيلية التركية ؛ لإنشاء تلك المساكن لأعضاء البرلمان وكبار موظفي الدولة فى تركيا بعد هروب « إسحاق فرشمان – أحد كبار المقاولين الإسرائيليين – والذي تعاقد مع الحكومة التركية لإنشاء تلك المباني وقد تقاضي مبالغ طائلة لتنفيذ تلك المشاريع وقداحتجت حكومة أنقرة رسميا لدي حكومة إسرائيل لأن هذا الاتفاق تم عن طريق المفوضية الإسرائيلية فى أنقرة (الأهرام : بتاريخ 20 فبراير 1957 ، ص2) .

(تر لمجسم) EGruen . George : Op . Cit، P . 45 .

(ير لمجسم)الأهرام : بتاريخ 11 يناير 1956 ، ص 2 .

(سم لمجسم)نفسه : بتاريخ 10 فبراير 1956 ، ص2 .

(شم لمجسم)الأهرام : بتاريخ 10 يونية 1956 ، ص 4 .

كما بنت شركة « سوليل يوفه » لإسرائيل الطريق السريع بين مطار يسلكوي YESILKOY واستانبول ، ويعرف هذا الطريق بإسم طريق الانتخابات منذ أن انتخب رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس بفترة صغيرة فى أوائل عام 1957 (820) .

وكانت للشركات الإسرائيلية الأولوية فى تنفيذ المشاريع المعمارية فى تركيا عام 1960 بناءا علي قرارات الحكومة التركية ، حيث تولت هذه الشركات تنفيذ مشروع المساكن الشعبية فى كل من استانبول ، وأنقرة ، أزمير ، وشق وتوسيع عدد من الطرق وقدرت تكاليف هذه المشاريع بـ 100 مليون ليرة تركية (821).

و أنشئت شركة البترول الأمريكية الإسرائيلية شركة فرعية لها بإسم شركة بترول مرمرة فى تركيا ، واقتصرت عملها علي أعمال التنقيب عن البترول بها ، وقد وافقت الحكومة التركية علي السماح لهذه الشركة بالتنقيب عن البترول فى أراضيها ، لاسيما فى منطقة تراقيا ، وقد حصلت الشركة من الحكومة التركية علي حق التنقيب عن البترول فى تركيا خلال مدة 40 سنة ، فى مساحة قدرها 450 الف فدان (822).

ويلاحظ مما سبق أن الشركات الإسرائيلية قد منحت امتيازات في تركيا عن الشركات العالمية ألأخري التي استاءت من هذه السياسية ، فكانت بريطانيا من أولي الدول التي رفضت هذه السياسية ؛ نظرا لأن تركيا كانت مدينة بمبالغ ضخمة للمصدرين والشركات الكبري فى بريطانيا ، وقد حاولت الحكومة البريطانية مع نظيراتها التركية تسديد هذه الديون ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل . بالرغم من أن تركيا كانت تتوسع فى تعاملها مع إسرائيل فى الوقت الذي تماطل فيع عن سداد ما عليها من ديون للدول الأخري(823).

وكما يبدو للباحث أن السبب من وراء ذلك يكمن فى رغبة إسرائيل فى إيجاد أسواق عريضة تصرف فيه منتجاتها من مواد البناء ، فكانت تركيا أولي هذه الأسواق ، فضلا علي زيادة حد المديونية بين البلدين بصفة مستمرة من عام لأخر .

(لمح□سم) EGruen . George : Op . Cit، p. 45.
(لمج□سم)الأهرام : بتاريخ 16 فبراير 1960 ، ص 2.
(□□سم)نفسه : بتاريخ 27 يناير 1956 ، ص 2 .
(لح□سم)الأهرام : بتاريخ 10 يونيه 1956 ، ص 5.

ثالثًا : العلاقات في مجال السياحة والدعاية

بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل وضع ممثلي البلدين كافة الترتيبات لتنشيط السياحة علي نطاق واسع ، ويشمل التخفيف فى تبادل العملة ، وتسهيل التأشيرات علي الجوازات ، وتضمنت المذكرة أن هذه العلاقات التي ازدادت يوم دعت الحكومة التركية إلي إشراك محطة إذاعتها ترويج السياحة إلي إسرائيل(824) .

وعليه فقد تدفق أكثر من 400 سائح تركي علي ميناء حيفا ، علي ظهر الباخرة طرموس التابعة للخطوط البحرية التركية ، وكان من بينهم أربعة من أعضاء البرلمان ، 15 صحفيا ، وحدد برنامج جولتهم السياحية إلي زيارة القدس والجليل وغيرها من الإمكان السياحية فى إسرائيل(825) .

كما رفض العديد من الإسرائيليين زيارة تركيا للسياحة بها وذلك لنظرة التعالي التي تميز بها الإسرائيليون بالنسبة لرؤيتهم للأتراك علي أنهم عثمانيون أي ورثة التخلف والجهل ، علي العكس من نظرة بعض شرائح المجتمع التركي لإسرائيل(826) .

***

أما بالنسبة للعلاقات فى المجال الدعاية ، والتي اعتمدت عليها الإستراتيجية الإسرائيلية ضمن مخططها السياسي والدعائي فى منطقة الشرق الأوسط علي مبدأ شد الأطراف بهدف خلق بؤر معادية للعرب علي امتداد حدودهم الإقليمية ، والتمثيل بالمثلث المعروف تركيا ، وإيران ، والحبشة حيث تسعي جاهده وباستمرار علي إبعاد هذه الدول عن جيرانها العرب ، ولاسيما تركيا ، وذلك عبر الضغوط التي تمارسها بالتعاون مع الولايات المتحدة وبعض دول حلف شمال الأطلسي، والأقلية اليهودية النافذة فى تركيا والجمعيات ، والمنظمات الموالية لإسرائيل فى الداخل .

(□□سم)الأهرام: بتاريخ 2 مايو 1955 ، ص 2 .
(بر□سم)نفسه : بتاريخ 24 يناير 1955 ، ص 4 .
(تر□سم)Israel : Nech mani Amikam، Tukey and Greece، 58. P.

وتتنوع أدوات الدعاية الإسرائيلية الموجهة إلي الرأي العام التركي تبعا للمناخات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والسياحية السائدة فى البلاد .

علما بأن الدعاية الإسرائيلية جزء مكمل للسياسة الإسرائيلية علي صعيد البلدان ألأجنبية التي توجه إليها تلك الدعاية[827].

فمنذ أن قامت إسرائيل فى عام 1948 دأبت الدعاية الإسرائيلية علي تقديم إسرائيل كنموذج لدولة غربية متقدمة وسط بحر من دول عربية متخلفة ، وقد لاقي هذا المنطق الدعائي قبولا من جانب النخبة الحاكمة التركية ، ولا أدل علي ذلك من ترحيبها بالتعاون بين تركيا وإسرائيل فى المجالات الاقتصادية ، والفنية ، والثقافية اعتقادا منهما بضرورة هذا التعاون لمواصلة عملية تحديث المجتمع التركي[828].

ففي هذا الشأن نشرت القنصلية الإسرائيلية فى تركيا بمناسبة مرور 7 سنوات علي قيام دولة إسرائيل كتيبا ، وهو عبارة عن رسالة باللغة التركية الوزير إسرائيل المفوض شرح فيها كيف نشأت إسرائيل فى عام 1948 ، وانتصارها علي أعدائها العرب ، وقدرتها علي استيعاب المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم .

كما ركز هذا الكتيب علي المقومات الاقتصادية لدولة إسرائيل ، مبنيا تفوق اقتصادها ، وخاصة الصناعة ، بين اقتصاديات عربية مخلفة تعتمد علي الزراعة فقط ، ثم تعرض للمواصلات وكافة الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ، بالإضافة إلي العناية بالبحوث العلمية ، وتعرض هذا الكتيب إلي تبيين قدرة إسرائيل العسكرية ، وتقدمها فى صناعة الأسلحة[829].

(ير□سم)عبد الرازق نعاس : المرجع السابق ، ص 198 .
(سم□سم)كمال المتوفي : المصدر السابق ، ص 92 .
(شم□سم)وثائق وزارة الخارجية : أ.س .ج ، محفظة 657 ، ملف 140/ 48/ 31 ، تقرير القنصلية الملكية المصرية باستانبول ، بتاريخ 20 مايو ،1959 ، بشان كتيب عن إسرائيل ، من القنصل العام إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

كما سعت الدعاية الإسرائيلية فى تركيا إلي إبعاد تركيا عن جيرانها العرب وتأجيج هوة الخلاف بينهما لاسيما مع سوريا ومصر .

وقد سمحت تركيا لإسرائيل أن تقوم بدعاية واسعة ضد العرب فى أنقرة ، ووزعت بعض المطبوعات الإسرائيلية باللغة التركية فى جميع أنحاء العالم فى هذا الخصوص .

كما دعت هذه المنشورات الحكومة التركية إلي تقسيم سوريا ولبنان مع إسرائيل علي أن تظل الأقليتين الدرزية والكردية مستقلتين ، ولجذب تركيا ناحية إسرائيل نشرت الحكومة الإسرائيلية فى تركيا عدة مطبوعات أخري تبين فيها أحقية تركيا فى امتلاك لواء الإسكندرونة ، وتأييدها لهذا الحق[830].

بالإضافة إلي ذلك هناك مظاهر أخري لهذا النشاط منها التعاون بين إذاعتي استانبول وإسرائيل ، وتبادل للبرامج الإذاعية ، تنظيم الإدارة العربية التابعة للهستدروت جولة لوفد يتكون 50 عربي ، 20 يهودي إلي كل من قبرص وتركيا فى يوليو 1959 ؛ للاشتراك فى معرض أزمير الدولي بصفة مستمرة من يوليو 1950 – 1960 [831].

***

(لمجلحسم)نفسه: محفظة 1406 ، ملف 38 / 27/ 17 ، تقرير السفارة المصرية بأنقرة ، بتاريخ 16 يونيه 1956 ، بشأن الدعاية الإسرائيلية فى تركيا ، من السفير المصري إلي وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(لمجلحسم)حامد إسماعيل سيد أحمد : المرجع السابق ، ص 52 .

يتضح مما سبق ان الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها تركيا مع إسرائيل طوال عقد الخمسينات ، عملت على زيادة المعاملات التجارية بينهما بدأت في عام 1950 ب 840 ألف دولار وانتهت ب 11 مليون دولار في عام 1960 ،ويرجع ذلك إلى حرص إسرائيل على تمديد تلك الاتفاقيات حيث نظرت إلى تركيا على أنها سوق طبيعية لها وذلك بسبب قربها من إسرائيل وموقعها الاستراتيجي الهام فعن طريق تركيا استطاعت إسرائيل كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية عليها ومن ثم أقامت نوعا من التكامل الاقتصادي مع تركيا.

كما مثلت الأسواق التركية سوقا واسعا استطاعت تركيا من خلاله استيعاب المواد المصنعة من إسرائيل إلى حد انه دفع بعض اليهود إلى إقامة بعض المصانع من اجل إشباع حاجة السوق التركي من المنتجات الإسرائيلية المصنعة فضلا عن إسرائيل نظرت إلى تركيا تجاريا بأنها سوق غربية رخيصة في أسعار النقل ونفقات الشحن والتصدير.

إلى جانب أن إسرائيل كانت تقبل النقد التركي وتتاجر به ، حصلت تركيا على السلع الإسرائيلية المصنعة مقابل القطن التركي ، في المقابل استوعبت الأسواق الإسرائيلية كافة المنتجات الزراعية التركية ومن ثم اعتبر اقتصاد كلا البلدين متمما للآخر.

أما عن الميزان التجاري كان يسير دوما في صالح تركيا باستثناء عام 1953 ، ومع ذلك حرصت إسرائيل علي استمرار علاقاتها التجارية بتركيا نظرا لعدم تحقيقها اكتفاء ذاتيا من المنتجات الزراعية والحيوانية ، في الوقت الذي كان فيه عدد السكان في زيادة مستمرة نتيجة لتدفق العديد من المهاجرين اليهود إليها ، فضلا علي أنها « إسرائيل » وجدت في تركيا المخلص الحقيقي من الحصار العربي المفروض عليها ، بالإضافة إلي أنها نظرت إلي العلاقات التجارية التي تحققها مع تركيا من شأنها دفع العلاقات السياسية بينهما إلي الإمام ، وخاصة بعد عام 1956 .

أما عن العلاقات في مجال التصنيع فقد أقامت إسرائيل العديد من المصانع المختلفة في تركيا بمساهمة رؤوس أموال تركية مثل مصانع الأدوات المنزلية والبلاستيك والأدوية.

أما في مجال البناء والتشييد فقد قامت إسرائيل بتشييد العديد من المنشئات للطيران العسكري التابعة لحلف الشمال الأطلنطي من بينها قاعدة (انجر ليك) أكبر القواعد الجوية لحلف شمال الأطلنطي في تركيا ، فضلا غن بعض الفنادق والمساكن ومساكن لكبار موظفي الحكومة التركية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلي النتائج التالية :

1- عاش اليهود فى الدولة العثمانية أربعة قرون ونصف ينعمون بالأمن الذي افتقر إليه أقرانهم فى أوربا المسيحية علي الرغم من وجود حركات تحررية ظهرت فى الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر قام بها اليهود ترمي إلي إنشاء وطن لهم فى فلسطين ودعوة بني جلدتهم لإقامة الهيكل هناك ، ومع ذلك لم يواجهوا أي نوع من العداء من قبل سلاطين آل عثمان حتي فى عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اشتدت فيه المعارضة ضده ، والتي أشعل اليهود نارها ، فقد عين بعض كبار موظفيه من اليهود ، وشهد بذلك المؤرخين اليهود أنفسهم ، فضلا عن الهبات التي كان يقدمها السلطان عبد الحميد لحاخامات اليهود ، وتمتعهم بقسط كبير من الاستقلالية فى إدارة شئون اليهود الدينية .

2- كانت ثورة 1908 وخلع السلطان عبد الحميد الثاني 1909 إحدى إفرازات التعاون الذي تم بين اليهود «وخاصة الدونمة» ، والماسونيون والحركة الصهيونية، وكل هؤلاء شكلوا جمعية الاتحاد والترقي ، ومولوها وسيطروا عليها بالمال والفكر ، فشعارها الإخاء والمساواة ، كان من أعمال اليهود الماسون ، فقد قام اليهود بتأجيج ثورة 1908 وتسببوا فى أحداث 31 مارس ، وبالتالي سيطرت جمعية الاتحاد والترقي علي الحكم ويدل خلع السلطان عبد الحميد ونفيه إلي سالونيك ذو الأغلبية اليهودية ، وإقامته فى فيلا تمتلكها أسرة يهودية ، وفتح باب الهجرة اليهودية إلي فلسطين علي مصرعيه وتولي اليهود بعض النظارات أثناء فترة حكم الاتحاديين « 1908 – 1913 » وسيطرتهم علي تجارة الدولة العثمانية بدلا من الأرمن دلائل واضحة علي أن ثورة 1908 من ألفها إلي يائها يهودية .

وعلي الرغم من سيطرت اليهود علي حكم الاتحاديين قبل 1913 وبعد عام 1914 انضموا إلي الحلفاء فى الحرب العالمية الأولي ، فهزيمة الدولة العثمانية وألمانيا في المشرق العربي وسقوط القوات العثمانية فى معركة السويس ، كانت نتيجة أعمال الجاسوسية المنظمة التي قام بها اليهود لصالح بريطانيا ضد الجيش الجنوبي الذي قاده جمال باشا فى المشرق العربي ، وأكد ذلك توقيع كلا من عمنويل كارصوا اليهودي الماسوني وحاخام استانبول اتفاقية إنهاء الحرب بالنيابة عن بريطانيا مع القادة العثمانيين .

3- تعد الفترة الكمالية وما بعدها فترة بزوغ نجم اليهود فى تركيا ، حيث سيطر اليهود علي كافة الشئون التركية فقد أحاط مصطفي كمال أتاتورك والذي أختلف البعض حول انتمائه إلى الدونمة بهالة من المستشارين اليهود ، فمثلا سكرتير حرب الشعب الجمهوري ، كان يهوديا وغيره من كبار موظفي الدولة ، ثم سيطر اليهود علي الصناعات المختلفة ، ونظموا الجامعات التركية ،وسيطروا علي بعض الصحف ، فكانت تركيا بعد 1923 تعد وطنا لليهود قبل أن تنشأ إسرائيل فى فلسطين بخمسة وعشرون عام .

4- كانت الهجرة اليهودية من تركيا إلي فلسطين المحتلة تعد أضعف الهجرات التي قام بها اليهود إلي فلسطين علي الرغم من فتح الحكومة التركية باب الهجرة اليهودية علي مصراعيه لهجرتهم مستجيبة للمطالب الأمريكية فى هذا الشأن ، وفي الوقت نفسه رغبةالحكومة التركية في التخلص من الأغلبية الفقيرة منهم(اليهود الاتراك) الذين مثلوا عبئا علي الاقتصاد التركي ، وظل هذا الباب مفتوحا حتي أثناء معارضة تركيا قرار تقسيم فلسطين 1947، ورفض حكومة أنقرة إنشاء الدولة اليهودية .

ولم تعبأ الحكومة التركية بالمعارضات العربية الخاصة بضرورة وقف هجرة اليهود الأتراك إلي إسرائيل أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1948 ، وبعد أن انتهت الحرب زادت هجراتهم إلي إسرائيل حتي بلغت فى عامي 1949 – 1950 قرابة ثلاثين ألف يهوديا .

5- أدت الضغوط السوفيتية ، والضغوط الاقتصادية ، ورغبة تركيا فى الانضمام إلي حلف شمال الأطلنطي ؛ إلي وقوعها فريسة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت لها مساعدات عسكرية واقتصادية ، فكان من بين هذه الضغوط الاعتراف بإسرائيل والذي تم فى مارس 1949 واعترفت بها تركيا بحجة أن إسرائيل أصبحت أمرا واقعا ، وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية التي لم تكن قوية طول الفترة 1949 – 1960، بل ضعفت فى النصف الثاني من الخمسينات .

6- كانت إسرائيل من العوامل التي جعلت الدول العربية تعزف عن المشاركة فى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط 1950 -1953 ، والتي كانت تركيا عضوا مؤسسا لها مع كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فكانت تركيا وحدها من بين تلك الدول التي دافعت عن مشاركة إسرائيل فى هذا المشروع ، وهاجمت الحكومة التركية وصحفها الدول العربية مبينه مكانة إسرائيل القوية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبعد أن وافقت تركيا علي قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية ، حاولت إسرائيل توجيهها شطر البلقان وتبعد اهتمامها عن المنطقة العربية محاولة الانضمام إلي حلف البلقان عن طريق تركيا والتي رفضت هذه المحاولة مع كلا من اليونان ويوغوسلافيا .

وتأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية بفعل التحالف التركي الباكستاني وزاد عندما أبرمت تركيا تحالف مع العراق فى فبراير 1955 والذي نصت المادة الخامسة منه علي عدم اشتراك أي دولة فى الحلف غير معترف بها من كلا الدولتين (العراق – تركيا) الموقعتين عليه ، فقطع ذلك الطريق علي إسرائيل فى الانضمام إليه واعتبرته موجها إليها بالدرجة الأولي علي الرغم من طمئنته الحكومة التركية وحكومة بريطانيا والولايات المتحدة علي أن الحلف « حلف بغداد » لن يضر إسرائيل فى شئ ، بل يخلص إسرائيل من جزء من القوات العربية (العراق) وتوجيهها إلي الخطر الشيوعي بدلا من إسرائيل ، ولما كان حلف بغداد يمثل مسألة حيوية للحكومة التركية رفضت التعاون مع إسرائيل تجاه الأزمة الأردنية والسورية حرصا علي علاقتها بدول حلف بغداد والمحافظة على بقاء الحلف.

7- تأثرت تركيا بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، فالنسبة لموقف تركيا من قضية فلسطين وافقت علي قرار تقسيم فلسطين في منتصف 1948 بعد ان عارضته فى نوفمبر 1947 ، ثم اعترافت بإسرائيل بعد أن ضغطت عليها الولايات المتحدة من أجل ذلك ،كما كانت عضويتها فى لجنة التوفيق والتي أسستها الأمم المتحدة فى ديسمبر 1948 ، كانت تميل لصالح إسرائيل ، كما عارضت قرار الأمم المتحدة والخاص بتدويل القدس حتي عام 1953 ، ولكنها تعاملت مع قضية اللاجئين بنظرة إنسانية بحته تمثلت في قبولها عدد منهم ، وتشكيلها مع الدول الأخري وكالة غوث اللاجئين ،

ولكنها « تركيا » عارضت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فى رفضها تمويل الوكالة فى 1957 ، كما كانت تركيا من بين الدول التي أحتجت علي مصر. عندما أغلقت الأخيرة قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية ، وظهر ذلك بجلاء عندما عرضت هذه المسالة علي الأمم المتحدة في أغسطس 1951 ، ووقفت تركيا إلي جانب بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل في إصدار قرار من الأمم المتحدة ضغطت فيه علي الحكومة المصرية بضرورة فتح قناة السويس لملاحة السفن الإسرائيلية ولكن هذا السياسية لم تدم واتجهت تركيا الى الجانب العربي نتيجة انتهجاها لتوليها راية الدعوة لحلف بغداد في بداية 1955 .

8- أدت سياسة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط اتجاه تركيا ناحية الدول العربية علي حساب إسرائيل وظهر ذلك بجلاء عندما عرضت مشكلة بات جالين « السفينة الإسرائيلية التي احتجازتها السلطات المصرية في قناة السويس ، والتي عرضت هذا القضية علي الأمم المتحدة في فى أواخر 1954 وشهر يناير من عام 1955 .

واتسم الموقف التركي بالوقوف إلي جانب الحكومة المصرية عندما حدثت غارة غزة فى فبراير 1955 ، عندما عرضت هذه القضية علي مجلس الأمن في أوائل مارس 1955 بغيت الوقوف إلي جانب العراق في المسألة عاملة بالنصائح التي قدمتها إليها كافة المؤسسات العراقية ، بضرورة اتخاذ موقفا مؤيدا لمصر ومعارضا لإسرائيل .

وعندما حدث العدوان الثلاثي علي مصر 1956 ، واشتركت إسرائيل فيه ، تجاوبت الحكومة التركية مع الشعب التركي ، والذي اتهم إسرائيل بأنها دولة عدوانية ، وأدانت الاعتداء الإسرائيلي علي مصر ، بل أدي حفاظ تركيا علي حلف بغداد أن رضخت لمطالب كل من العراق و باكستان فى ضرورة سحب وزيرها المفوض من إسرائيل وفعلت ذلك فى نوفمبر 1956 ، وخفض التمثيل الدبلوماسي بينهما إلي منصب القائم بالإعمال .

9- لم يكن التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل سوي نتاجا طبيعيا للأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى خمسينيات القرن المنصرم ، فاتفاقية 1954 بين تركيا وإسرائيل كانت رد فعل لاتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فضلا عن سوء علاقات إسرائيل مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى تلك الفترة علي أثر توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، بالإضافة إلي سوء علاقات إسرائيل وتركيا مع الإتحاد السوفيتي .

كما تعد اتفاقية المحيط الخارجي 1958 نتاجا طبيعيا للإحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في عام 1958 والمتمثلة فى الوحدة المصرية السورية والاتحاد الهاشمي وثورة العراق في نفس العام، ولكن اتفاقية المحيط الخارجي بين تركيا وإسرائيل لم تعمل علي عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، بل كانت حبرا علي ورق في معظم بنودها .

10- رسخت كلا من تركيا وإسرائيل العلاقات الاقتصادية بينهما عن طريق الاتفاقيات التجارية ، التي تم إبرامها فى سنة 1950 – 1953 ، فلقد نظرت كلا منهما للاخرى علي أنها متممة لاقتصادها ، فتركيا بلد زراعي وإسرائيل دولة صناعية ، واستمرت العلاقات التجارية بينهم علي الرغم من ميل الميزان التجاري لصالح تركيا طوال معظم الفترة من 1952 –1960 ، بالإضافة إلي ذلك فقد قامت الشركات الإسرائيلية بالعديد من المشاريع الاقتصادية فى تركيا ، فضلا على محاولة اسرائيل استقطاب تركيا بكل السبل عن طريق الدعاية الواسعة التي قامت حكومة إسرائيل فى تركيا عن طريق المفوضية الإسرائيلية فى أنقرة وإظهار إسرائيل علي أنها دولة قوية فى مختلف المجالات مستغلة في ذلك العداء العربي للأتراك .

المراجع والمصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة

1 – الوثائق العبرية المنشورة

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية (1950 – 1959)

– משה"ח/מע"ר ،1148/ –

2 – الوثائق العربية غير المنشورة :

أولا وثائق عابدين :

1 – محفظة 133 ملف 4 تركيا

ثانيا : وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)

محفظة 222 ، ملف 1/ 3/ 5.

محفظة 234 ملف 732 ، 81/ جـ 1.

محفظة 244 ، ملف 67.

محفظة 249 ، ملف 2/ 3/ 6.

محفظة 249/ 3/ 1

محفظة 253 ، ملف بدون ترقيم.

محفظة 253 بدون ترقيم.

محفظة 266، ملف231/ 7/ 1.

محفظة 332 ، ملف 145/ 130 ج1.

محفظة 332، ملف 732/ 81/ 3.

محفظة 342 ، ملف 732 / 81 /3 .

محفظة 344 ، ملف 62.

محفظة369 ، ملف 205/ 7/ 3

محفظة 377 ، ملف 140/ 48/ 27.

محفظة 391 ، ملف 140/ 48/ 15.

محفظة 502 ، ملف 205/ 7/ 1 ، ملف 205/ 7/ 2 .

محفظة 508 ، ملف 140/ 139/ 8.

محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2.

محفظة 512 ، ملف 205/ 7/ 2 سري جدا مكرر.

محفظة 513 ، ملف 205 / 17/ 1، 205/ 7/ 21.

محفظة 513 ، ملف 205/ 7/ 1.

محفظة 543 ، ملف 140/ 48/ 31.

محفظة571،ملف4.

محفظة650،ملف140/ 140/ 3ج2.

محفظة 651 ، ملف 14 / 123/ 3.

محفظة 651 ، ملف 140/ 123/ 3.

محفظة657،ملف140/ 48/ 31.

محفظة 678 – ملف 140/ 48/ 17.

محفظة 716 ، ملف 140/ 48/ 17.

محفظة 720 ، ملف 40/ 48/ 7.

محفظة720،ملف140/ 48/ 7

محفظة 720 ، ملف 140/ 139/ 8.

محفظة 721 ، ملف 140 / 48/ 7.

محفظة 723 ، ملف 140 / 47/ 7.

محفظة 727 ، ملف 140/ 48/ 1 /ج2.

محفظة 729 ، ملف 140/ 48/ 7 / ج1.

محفظة 733 ، ملف 205/ 7/ 1.

محفظة743،ملف 840/ 123/ 13ملف بدن ترقيم سرى جدا.

محفظة 749 ، ملف 140/ 48/ 27.

محفظة 773 ، ملف 205/ 7/ 1 ، 203 / 7/ 3.

محفظة 773، ملف 205/ 7/ 1.

محفظة 786 ،ملف 14/ 47/ 7.

محفظة 786 ، ملف 14/ 47/ 7.

محفظة787،ملف140/ 123/ 3.

محفظة 1190 ، ملف 2/ 3/ 6.

محفظة 1217 ، ملف 139/ 142/ 22.

محفظة1219،ملف 140/ 123/ 3.

محفظة1219،ملف ادارة المحفوظات العامةج4.

محفظة 1223 ، ملف 3/ 6/ 14.

محفظة1237،ملف 140/ 123/ 13.

محفظة1237،ملف140/ 123/ 3.

محفظة 1239 ، ملف 140/ 123/ 13.

محفظة1239،ملف140/ 123/ 3.

محفظة 1242 ، ملف « بدون ترقيم » بعنوان الإدارة الاقتصادية للمحفوظات العامة .

محفظة1242، ملف بدن ترقيم.

محفظة 1242، ملف إدارة المحفوظات العام جـ 4.

محفظة1273،ملف3/ 2/ 1.

محفظة 1283 ، ملف 2/ 307/ 6.

محفظة 1289 ، ملف 3/ 1/ 3.

محفظة 1396 ، ملف 38/ 26/ 24.

محفظة 1402 ، ملف 38/ 26/ 28.

محفظة 1403 ، ملف 38/ 26/ 30.

محفظة 1403 ، ملف 38/ 26/ 30.

محفظة 1404 ، ملف 38/ 27/ 17 ، ملف 38/ 27/ 17 / 27 جـ1.

محفظة 1404 ، ملف 38/ 27/ 17.

محفظة 1405 ، ملف 38/ 27/ 17.

محفظة1406 ، ملف 38 / 27/ 17.

محفظة 1514 ، ملف 27/ 40/ 10.

محفظة 1523 ، ملف 40/ 2/ 3 سري جدا .

محفظة 1554 ، ملف 34/ 23/ 2.

محفظة 1575 ، ملف 139/ 142/ 1.

3-الوثائق الأجنبية غير المنشورة:F. O

1- F.O.R. 267/52/44، 1945.

2- F.O 371/128225-1948.

3- F.O ، E 592/1017/31G ، 1949

4 - F. O. ، RK 1071/ 72 ، 1950

5- F.O 371/91368/86045-1951 .

6- F.O 371/91368-1951 .

7-F.O 371/102779-1953.

8- F.O 371/108880/88192-1954 .

9- F.O 371/108349-88142-1954 .

10 - F.O 371/115886-86395-1955 .

11- F.O 371/119/114/87537-1956 .

12- F.O 371/1789/86559-1956 .

13 - F.O 371/128225-1957.

14 - F.O 371/2825-1957.

ثانيا الوثائق المنشورة :

1- الوثائق العربية المنشورة

رسالة لوثر:سفير انجلترا في اسطنبول إلى وزير خارجية انجلترا «هارنغ»بتاريخ 29مايو1910م بشان دور اليهود والماسونية في الانقلاب العثماني 1908م،وتحمل ملف 139/ 800 فى وزارة الخارجية البريطانية، ترجمة محمد توفيق حسين :مجلة أفاق عربية بغداد العدد 9-3مايو «ابار»1978م .

رسالة لوثر :سفير انجلترا في اسطنبول إلى وزير خارجية بلاده ، بتاريخ29 مايو1910م ، بشان نشاط الماسونيه فى تركيا ،ترجمة مركز بحوث العالم التركي ،اسطنبول، دت مضابط جلسات مجلس الامه المصري 1958،1957 ،المطابع الاميرية ،القاهرة1959.

2- الوثائق الأجنبية المنشورة :

American Foreign Policy 1950 – 1955 Basic Documents، New York 1956.

Documents on American Foreign Relations 1950 – 1955، New York، 1956.

Documents on Internationals Affairs 1956، New York، 1957 .

Documents on Internationals Affairs 1957، New York ،1960 .

Documents on Internationals Affairs 1955، New York ،1958 .

6-F.R.U.S volume ،VVI 1947 .

7-F.R.U.S volume، XXI-1955 .

8-F.R.U. S volume، XVI 1955-1957 .

9-F.R.U. S volume، X 222 1955-1957 .

10-F.R.U. S volume، X 227 1955 .

11-F.R.U.S، volume، X 111 1958 – 1960 .

12- F.R.U.S volume، .X 111 -1955-1957 .

13-Survey of International Affairs 1956، Oxford، London، 1958 .

14-The Documents Suez Canal Problem July 26، sp. 22 1956، London، 1957.

15-Year Book of United Nations 1947 – 1948، New York، 1950 .

16-Year Book of United Nations 1952 – 1953، New York ،1954 .

17- Year Book of United Nations 1955، New York، 1956 .

18-Year Book of World Affairs 1958، London، 1958.

ثانياً : المذكرات الشخصية :

أكرم الحورادني : مذكرات أكرم الحوادني ، جـ 3 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000م.

أنطوني إيدن : مذكرات إيدن قناة السويس ، ترجمة محمود حسن إبراهيم ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، د.ت ، ص 35 .

جولد مائير : مذكرات بعنوان الحقد ، ترجمة منير بهجت ، سمية أبو الهيها، دار المسيرة للصحافة والنشر ، بيروت ، د.ت .

حبيم وإزمان : مذكرات وإزمان ، تعريب فتح الله محمد ، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر ، ا، لقاهرة ، 1952 .

عبد الحميد الثانى : مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد عبد الحميد حرب ، دار الأنصار ، القاهرة ، 1978م .

كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت ، (حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة 1936 – اتفاقية 1954م) ، إعداد مصطفي طيبة ، المكتب العرب للطباعة والنشر ، القاهرة 1968م .

محمود رياض : مذكرات محمود رياض ، الأمة العربية بين الإنجاز والفشل ، ط2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1986 م .

محمود فوزي : حرب السويس 1956 م ، ترجمة مختار الجمال ، دار الشروق ، القاهرة ، 1987 م .

ثالثا الرسائل الجامعية :

احمد سعيد نوفل : فرنسا والقضية الفلسطينية فى عهد الجمهورية الخامسة « 1958 – 1980 م » ، رسالة دكتوراة غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1980 م .

أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد 1945 م ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1973 م .

أحمد يوسف أحمد : السياسة السوفيتية اتجاة اسرائيل 1948– 1960، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1974 .

أسماء أحمد كحيل : العلاقات المصرية الفرنسية 1904 – 1961 م ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ، 1992 م .

أميرة محمد كامل الخربوطلي : العلاقات المصرية التركية 1952– 1970 م ، رسالة دكتوراه ، غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1979 م .

أيمن إبراهيم الدسوقي : السلوك التركي تجاه القضايا العربية (1990– 1997)، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2001 م .

جهاد مجيد محي الدين : العراق والسياسية العربية 1941 – 1958 ، رسالة دكتوراة غير المنشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، 1987 .

جهاد مجيد محي الدين : حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية آداب جامعة عين شمس 1970 م .

خالد محمد عابد : العسكريون والحكم في سوريا 1949 – 1958 ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة ، القاهرة 1981 م .

سمية وهبة المنياوي : العلاقات المصرية التركية بين عامي 1923 – 1961 « رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 1997 م .

عبد الرزاق النعاس : الدعاية الإسرائيلية فى آسيا ، رسالة ماجستير ، غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1985م .

فضل طلال عباس المحلاوي: السياسية الخارجية الإسرائيلية وأبعاد التعامل الإقليمي ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1990 .

ماجدة السيد يوسف : المواقف المصرية تجاه حلف بغداد ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الآداب جامعة المنصورة ، 2002 .

ناجي عبد الباسط هدهود : الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لقضية المياه بين تركيا والدولة العربية 1955– 1997 م ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، معهد لبحوث والدراسات الأسيوية ، جامعة الزقازيق ، 2000 م .

نبيل محمد عبد الغفار : السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي 1967 – 1980 م ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1983 م .

هنري أنيس ميخائيل : تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، 1960 م .

رابعا : البحوث والمقالات والندوات:

أ- البحوث والمقالات والندوات العربية :

أحمد بهاء الدين : الاستقلال والتبعية « عود علي بدء» ، ع 1 ، أغسطس 1986 .

أحمد دياب : الأزمة التركية السورية ،مجلة السياسية الدولية ،ع 135،سنة 1999 م

أحمد سعيد نوفل : القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام ، المستقبل العربي ، ع 74 ، سنة 1985 م .

أحمد عبد الرحيم مصطفي وآخرون : البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية والمعاصرة ، أبحاث الأسبوع العلمي الثالث ، سيمنار عين شمس 10-15مايو1979 ، مطبعة الجبلاوي، القاهرة ، 1980 .

إسماعيل صويصال : العلاقات السياسية بين مصر- وتركيا فى العقود الستة الأخيرة ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 16 ، 1988 م .

الآن ديبكوف : إسرائيل وتركيا مفارقات وأفاق ، مجلة شئون الأوسط ، ع 21 ، يوليو 1994 م .

جهاد عودة : التحالف العسكري التركي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ،ع 161 ، يوليو 2003 م .

رشاد عبد الله الشامي : تيارات الهجرة من إسرائيل ، مجلة السياسة الدولية ، ع 15 يناير 1969 م .

سم شاكماك : موضع تركيا فى الحلف الأطلسي وأثر ذلك علي علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، ع 45 ، نوفمبر 1982 م .

سمعان بطرس وآخرون : مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها علي الوطن العربي معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 27- 29 ديسمبر 1997 م

عبد الحميد عبد الجليل شلبي : موقف إسرائيل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد 57 ، عدد أكتوبر 1997 .

كمال المتوفي : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 23 ، يوليو 1977 م .

محمد عبد الحميد حرب : يهود الدونمة إلي الآن يحجون يصومون ويدخلو المساجد ، مجلة العربي ، ع 257 ، فبراير 1980 م .

محمد علي الداود : العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، ع 45 ، نوفمبر 1982م .

محمد عيسي : الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، ع 17 ، يوليو 1969 م .

نبيل السهيلي : تطور الاقتصاد الإسرائيلي « 1948 – 1996 » ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية ، ع 11 ، أبو ظبي 1998 م .

نبيه الاصفهاني : تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، ع 52 ، إبريل 1978 م .

نجدة فتحي صفوة : تركيا وقضية فلسطين ، مجلة المستقبل العربي ، ع 45 ، نوفمبر 1982 م .

هدي درويش : تركيا بين التأثير اليهودي والواقع الدولي فى الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة شئون الشرق الأوسط ، ع 7 ، يوليو 2003 م .

ب- البحوث والمقالات الأجنبية

1-Amikam Nechmani : Turkish-Israel Military Co-operation1 Changing Implications for Greece and Cuprus ، Bmgs،Volume، 22،1998

2- Ayhan Aktar and Soliozel : Turkish Attitudes Vis-Q-Vis ، The Zionist Progect ، Les Cohiers d'Etudes Sur La Mediterranee' Orientale Et La Monde ، Turko-Iranien ،(Cemoti) ، No. 28 ، 1999 .

3-Cagri Erhan : Turkiye ، Nin ، Israilie Il Iskileri ، 1948-2001 ، Veni Turkiye Vayiniar ، Volume 17، 2004.

4- Ekerem Guvendire :Turkish- Israel Relations، Volume 1128 Cemoti، No 7، 1999.

5- George Egruen : Dynamic Progress in Turkish-Israel Relation ، Israel Affairs ،No. 4، Summer 1995.

6-M. Mandel :Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine 1881 -1908، Middle Eastern Studies ، No. 10، March 1974.

7-Suha Boluk Bast : Behind The Turkish Israel Alliance ، Aturkish View ، Ankara ، 1998.

خامسا : المراجع العربية والمعربة :

إبراهيم المسلم : العلاقات السعودية المصرية ،(عراقة الماضي وإشراقة المستقبل) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د.ت .

أحمد حمروش : شهود يوليو ، جـ 4 ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1982.

أحمد حمروش : قصة ثورة 23 يوليو ، خريف عبد الناصر جـ 5 ، مكتبة مدبولي ، ط2 ، القاهرة ، 1984.

أحمد شلبي : اليهودية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط 18 ، القاهرة 1988 م .

أحمد عبد الرحيم مصطفي : مشكلة قناة السويس « 1854 – 1958 » ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1967 .

أحمد نوري النعيمي : الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها « دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، دار البشير عمان 1992 .

أحمد نوري النعيمي : تركيا والوطن العربي ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث ، طرابلس ، 1998 .

أحمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1981م

أرستكين شيلدرز : الطريق إلي السويس ، ترجمة حسين الحوت ، المؤسسة العربية العامة للأبحاث والنشر والتوزيع ، القاهرة د.ت.

أرنست رامزور : تركية الفتاة وثورة 1908 م ، ترجمة صالح أحمد العلي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت سنة 1960 م

إسماعيل الكيلاني : فصل الدين عن الدولة ، المكتب الإسلامي ، بيروت .د.ت .

إسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط (وأبعاده الإقليمية و الدولية) ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1986 .

أكمل الدين إحسان أغلو وآخرون : العلاقات العربية التركية من منظور تركي جـ 2 ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، استانبول ، 1993 .

إلياس سعد : الهجرة اليهود إلي فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1969 م .

أمين شاكر وآخرون :تركيا والسياسة العربية من آل عثمان إلي خلفاء أتاتورك، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .

أنيس صايغ : يوميات هرتزل ، ترجمة هيلد شعبان صايغ ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1968 م .

باترك سيل : الصراع علي سوريا ، دراسة للسياسة الغربية بعد الحرب 1945 – 1958 ، ترجمة سمير عبده – محمود فلاحة ، دار الأنوار ، بيروت 1969 .

بسام محمد العبادي : الهجرة اليهودية إلي فلسطين من 1880 – 1990 جذورها ودوافعها و مراحلها وإنعكاساتها ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، د.ت .

بيتر كالتوركورس : أزمة فى الشرق الأوسط ، ترجمة أحمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1959 .

بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، د.ت .

ج .هـ جانستن ، الصهيونية وإسرائيل وأسيا ، ترجمة راشد حميد ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ، بيروت ، سنة 1972 م .

جايل مايرز : الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952 – 1958 ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 .

جواد رفعت أتلخان : الإسلام وبنو إسرائيل ، ترجمة يوسف وليشاه أورايكراي ، مطبعة سطر الرياض ، 1404 هـ

جورج لنشوفسكي : الشرق الأوسط في الشئون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، مكتبة دار المتنبي ، بغداد 1964 .

جورجي زيدان : تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها إلي اليوم ، دار الجيل ، بيروت 1982 .

جيهان لأغد : القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، وزارة الدفاع الوطني ، بيروت، 1973م

حامد إسماعيل سيد أحمد : الاستعمار الصهيوني في أسيا وأفريقيا ، كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 .

حسان علي حلاق : دور اليهود والقوي الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش « 1908– 1909 » ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 1998 م .

حسين فوزي النجار : أمريكا والعالم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1987 م .

حسين فوزي النجار : السياسة والإستراتيجية فى الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1953 م .

حلمي مراد : مصفي كمال أتاتورك ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت

خليل إبراهيم الناصري : التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1990 .

خيري حماد : قضايانا في الأمم المتحدة ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ، د.ت.

خيرية قاسيمية : النشاط الصهيوني فى الشرق العربي وصداه 1908 – 1918 م ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، د.ت

راشد البراوي : من حلف بغداد إلي الحلف الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1966 .

ر.ك كرانجيا: حلف جنوب شرق اسيا، ترجمة خيرى حماد، سلسلة كتب سياسية ،ع 22 ،الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت.

رولان دالاس :تاريخ ملك ومملكة الحسين1892–1999 ،ترجمة جولي صليب جروس ، بيروت،1999.

رفيق شاكر النتشة : السلطان عبد الحميد الثاني « وفلسطين ، مكتبة مدبولي ، ط 5 ، القاهرة 1990 م .

سامى عصاصة: أسرار الانفصال بين مصر وسوريا ، دار الشعب ، ط2 ، القاهرة ،1989.

س ناجي : المفسدون فى الأرض ، جرائم اليهود السياسية والاجتماعية عبر التاريخ ، جـ 1 ، العربي للإعلان والنشر ، القاهرة 1973، م .

صالح زاهر الدين : الأرمن شعب وقضية ا، لدار التقدمية ، بيروت ، 1988 م .

صالح زاهر الدين : الشرق الأوسط فى ملف المشاريع التركية ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، 1994 م .

صالح زهر الدين : اليهود فى تركيا ودورهم فى قيام الحلف التركي الإسرائيلي ، الدار الوطنية للدراسات النشر والتوزيع ، بيروت 1998 م .

صلاح العقاد : قضية فلسطين : «المرحلة الحرجة 1945– 1951» ، معهد الدراسات العربية – القاهرة 1968 .

صموئيل اتيجر : اليهود فى البلدان الإسلامية « 1850– 1950 » ترجمة جمال الرافعي، مطابع السياسية ، الكويت ، مايو سنة 1995 م .

عالم الاستشراق السوفيتي : القضية الفلسطينية العدوان والمقاومة و سبل التسوية ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، ط 2 ، موسكو ، 1984 .

عايدة العلي سري الدين : دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية ، دار الفكر العربي ، بيروت 1997 م .

عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق 1951 – 1963 م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2000 .

عبد الرؤوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية 1939 – 1957 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1991 .

عبد العزيز سليمان نوار وآخرون : العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1991 .

عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، ج 2 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط 2 ، القاهرة ، 1986 م .

عبد العزيز محمد عوض : مقدمة فى تاريخ فلسطين الحديث 1883– 1914م ، منظمة المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1983 م .

عبد العظيم رمضان : المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949 – 1979، مطابع مؤسسة روزاليوسف ،1972.

عبد المنعم شميس : القوميون السوريون ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1 أكتوبر 1958 .

عز الدين فودة : قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت .

علي الدين هلال وسيد ياسين : الاستعمار الإستيطاني الصهيوني فى فلسطين « 1882 – 1948 م » ، ج 1 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1975 م .

علي محمد علي : إسرائيل والشرق ألأوسط ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .

علي محمد محمد الصلابي : الدول العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، دار النشر الإسلامية ، القاهرة ، د.ت .

عمر فاروق يلماز : السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق ، ترجمة طارق عبد الجليل السيد ، دار نشر عثمانلي ، إستانبول ، د.ت

فيليب روبنس:تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشروالتوزيع والتوثيق و الأبحاث ، قبرص ، 1993 .

كميل منصور : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل « العروة الوثقي » مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1966 .

ليلي عبد اللطيف أحمد : موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود فى فلسطين ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، 1987 م .

محمد حسنين هيكل ما الذي جري في سوريا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1962 .

محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 1988 .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 1986 .

محمد حسنين هيكل وآخرون : العسكرية الصهيونية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 1987 .

محمد رفعت الأمام : القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، 2002 م .

محمد سعد الدين زايد : المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط ، دار الكتاب ، القاهرة، 1955 .

محمد طه الجاسر : تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب ، دار الفكر ، دمشق ، 2002 م .

محمد عبد الحميد حرب : العثمانيون فى التاريخ والحضارة ، المركز الدراسات العثمانية، القاهرة ، 1994 م .

محمد عبد القادر الجمال : مشكلات الشرق الأوسط ، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1955.

محمد عبد المولى الذعبى:الانهيار الكبير(اسباب قيام وسكوت وحدة مصر وسوريا ، دار المسيرة ، بيروت ، 1977.

محمد علي أورخان : السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، مكتبة الأنبار ، بغداد ، 1987 .

محمد علي حواس : مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها علي ألأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2002 .

محمد عمر : يهود الدونمة ، د.ن ، القاهرة 1980 .

محمد محلا : وتحالفت تركيا مع إسرائيل ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2001 م .

محمد نور الدين : تركيا فى الزمن المتحول « قلق الهوية وصراع الخيارات » ،رياض الريس للكتاب والنشر ، بيروت 1997 م .

محمود عيسى ومحمد على فهمي :أحلاف وأحلاف ، مطابع جريدة الصباح ، القاهرة،د.ت .

مرجريت حلو : العلاقات التركية – الإسرائيلية « 1948 – 1989 » ، مركز الدراسات الأرمينية ، بيروت 1994 .

مصطفي الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، حرية الملاحة في القناة ،ج 4، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة د . ت .

موسي شحاذة : علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967– 1970 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث بيروت ، 1971 م .

موفق بني مرجة : صحوة الرجل المريض « السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية ، مؤسسة صقر الخليج ، الكويت ، 1984 م .

ميشيل نوفل : العرب والأتراك في عالم متغير من وجه النظر العربية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيقية ، بيروت 1993 .

ميم كمال أوكة : الأتراك وقضية فلسطين وعبر التاريخ إلي يومنا هذا « 1880 – 1980 » المركز العام للجمعية الثقافية القبرصية التركية ، قبرص ، د.ت .

ناثا قوطلي آي : الصهيونية وتركيا ، ترجمة أحمد فؤاد متولي الزهراء للإعلان العربي ، القاهرة 1989 م .

نظام شرابي أمريكا والعرب و(السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين)، رياض الريس للكتاب والنشر ، لندن د.ت.

نوبار هوستيان : تركيا بين الصفوة البيروقي والحكم العسكري ، ترجمة سامي الرداد وآخرون ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1958 م .

هـ .س – ارمسترونج : الذئب الأخبر مصطفي كمال ، دار الهلال ، القاهرة ، يوليو 1952 م .

هدي درويش : العلاقات التركية اليهودية وأثرها علي للبلاد العربية بعد قيام دعوة يهود الدونمة 1648 م الي نهاية القرن العشرين 1998 ، جزئين ، دار القلم ، دمشق ، 2002 م

هدي دوريش : حقيقة يهود الدونمة في تركيا بالوثائق ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية ، القاهرة ، 2003 م .

هيثم الكيلاني : المذهب العسكري الإسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، يوليو 1969 .

هيلين كادير وانكوس : السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955 ، ترجمة عبد الله اسكندر ، دار الكلمة للنشر ، بيروت 1981 .

وزارة الحربية/ القوات المسلحة / ج . م . ع : الوضع الإستراتيجي لقناة السويس وأثره علي العلاقات المصرية البريطانية « 1914 – 1954 » ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، القاهرة ، 1968 .

وليام فهمي : الهجرة اليهودية إلي فلسطين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1974 م .

يوسف إبراهيم الجهمانى : تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق 2000 .

يوسف إبراهيم الجهماني : تركيا وإسرائيل ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق سنة 1999 م .

6- سادسا المراجع الأجنبية :

Aba Eban : Voice of Israel، London ،1958 .

Aharon Cohen : Israel and The Arab World، London ،1970 .

Amelanson Richard ، David Mayers : Reevaluating Eisenhower American Policy In 1950، Chicago Un Date .

Amikam Nachmani : Israel ، Turkey and Greece In Eastern Relations in Middle East Mediterranean ، London 1987 .

ATheeoder Couloumbis : The United States، Greece and Turkey Troubled Triangle ، New York ، 1983 .

Avihai Avrahm : Ben Gurion and State Builders Principles and Pragmatism ،1948 .

Bernard Lewis : The Emergency of Modern Turkey، London 1961.

Cagri Erhan : Turkish Israeli Relations in a historical Perspective، London، 2003 .

David Ben Gurion : My Talks With Arab Leaders ، London ، 1960.

David Kusher : The Rise of Turkish Nationalism ، London 1979 ، 1876-1908 .

David Walesch : Syria and The United ، States ، Eisenhowers Cold War In The Middle East ، Oxford ، Un Date .

Elie Kedourie : Poltics In The Middle East ، New York ، 1992

George kirk :The Middle East 1945 -1950، London ، 1954 .

Gocab Rubin and Barkal Meyer History of Israel ، new York ، London، Un Date .

Howard N.Harry : Turkey The Straits and V.S.A Policy ، and London، Un Date .

J.C. Wits Hure : Middle East Politics The Military Dimesion in The Middle East ، London 1969 .

John Campbell : Defense of The Middle East Problems of American Policy ،New York، 1958 .

Jorge Yroga . Grantdas : Birth of Israel ، new York، 1948 .

Michael Bregher : The Foreign Policy System of Israel ،Oxford ،London، 1972 .

Mohammed H .Heikal : Cutting The lions Tails Suez Through Egyptian eyes ، London ، 1996 .

Norman Bentuich : Isrel Fateful Tow Years 1967 – 1969، New York، Un Date .

Ofra Bengio : The Turkish Israel Relation Ship ،Changing Ties of Middle Eastern ، Dutsiders، U.S.A .، 2004 .

Odore Couloumbis :the United States، Greese And Turkey Troubled Triangle، New York،1983.

Patrick Seale : The Struggle for Syria، London، 1965 .

Peter Gordon Gubser : Crossroads of Middle Eastern ، London، Un Date .

Richard Robinson : The First of Turkish Republic، U.S.A. ، 1953 .

Rose Ho Hollowed : the development of European Nations1870 – 1900، London 1905 .

Sir Antony Eden :The Memories of Antony Eaden ، London ، 1960.

Sir Edwin Pears : Life of Abdul Hamid ، New York ، 1974 .

سابعا الدوريات :

أ- الدوريات العربية :

1- الأهــرام (يوميــة) : 1949 - 1950 - 1951 - 1954 - 1955 - 1956 - 1957 - 1958 - 1959 - 1960 .

2- الحياة (أسبوعية) : 1993 .

3- الجمهورية (يومية) : 1955 - 1957 .

4- الأخبار (يومية) : 1955 - 1957 م .

5- القبس (يومية) : 1947 .

6- المساء (يومية) : 1957 .

7- فلسطين (يومية) : 1921 م .

8- المؤيد « يومية » : 1908 - 1909

ب- الدوريات الأجنبية :

1- New York Times 1950 ، 51، 60 .

2- The Middle East Journal July 1949 .

3- The Times 1957، 1960 .

الملاحق

ملحق رقم 1

الصادرات التركية إلي إسرائيل وتشمل علي :

المادة	الكمية بالكيلو	القيمة بالليرة التركية
لحوم مجففه	100	400
لحم خنزير	50	375
أسماك	635.246	552.790
عظام	307.096	48.738
قمح	3.806.808	1.348.042
حمص الشام	386.150	123.102
فاصوليا	250.000	125.377
عدس	150.000	68.700
ردة	1.450.309	261.276
برقوق	5.000	4.200
زيتون	100	260
بندق مقشر	8.872	21.751

وستة	3.000	1.887
عباد شمس	1.109.656	453.160
زيت زيتون	100	260
زيت ؟؟	3099.781	477.147
كمون	542	632
ينسون	200	216
ورق تبغ	38.254	247.185
تبغ معروم	5	125
كسب نباتي	1.608.127	407.926
كسب قطني	2.693.722	599.384
بلاموط	105.848	72.136
خشب	116.385	40.136
خشب مقطع	225.000	78.252
شوال	260	488
فحم معدني	3.200.00	134.132
أملاح صوديوم	6.370.000	55.117
عظام	156.212	27.403

تبين من ذلك أن المجموع الكلي للصادرات التركية لإسرائيل هو 23.25.623 كيلو جرام وقيمتها 5.161.398 ليره تركية وأغلب الصادرات مواد غذائية كما هو واضح من البيان .

ملحق رقم 2

2- واردات تركيا من إسرائيل في السبعة شهور الأولي من عام 1952 م :

قمح للأسنان	7	23
ملابس داخلية	242	12.039
فرش ملابس	1.36	21.200
منسوجات قطنية	60	1.168
خيوط صوف	343	6.236
مواد من البلاستيك	7.424	21.460
منسوجات مطبوعات	237	4.107
منسوجات مطبوعة	2.38	20.014
أسنان صناعية	3.2	680.700
مواسد الاشلال الكهرباء	12.217	17.360
مواقد تدفئة	28.592	112.137
مسبرر	559	18.115
قطع ؟؟؟؟؟؟	559	12.021
أدوات صحية	4.200	8.476
أدوات معدنية	9	707

ربط مواسير نحاس	150	278
اقفال نحاس	684	5.522
ازرار	693	13.996
آلات تليفون لاسلكي واطرافها	109	5.486
محولات كهربائية	8.902	58.534
عجل جرارات	27.820	55.943
آلات ليذر البذور	85.463	178.286
آلات زراعية	18.500	62.536
ماكينات عمل مثلجات	375	4.449
فريجيدر أنواع	72.744	437.452
رمان بلي	4	61
سيارات	913.353	552.245
عجل سيارات وأجزائها	324	1.350
أسفلت معدني	238.208	59.353
بريات معدنية وورينش	40.138	93.856
حوامض وغازات	24	1.00

مواد مبيدة للحشرات	25.276	13.105
مستحضرات طبية	147	8.666
مستحضرات كيمائية	19.081	28.694

وواضح من هذا البيان أن أبرز ما احتواه ومواقد وسيارات وثلاجات وتقطع غيار الموتورات الزراعية ومواد طبية وكميائية مما تفتقر إليه تركيا .

وقد بلغت مجموعة الواردات إسرائيل 837.137 كيلو وقيمتها 1.971.864 ليرة

ملحق رقم 3

تقلبات التجارة الخارجية مع تركيا :

خلال سنوات من 1951 إلي 1959 م بملايين الدولارات

السنة	الاستيراد	التصدير
1951		
1952		
1953	12.5	7.9
1954	11.9	12.6
1955	11.7	10.1
1956	4.4	5.2
1957	4.0	9.3
1958	6.0	3.7
1959	8.3	9.0

الفهرس